

٢٥٥٨

جامعة القاهرة
كلية الآداب
قسم التاريخ

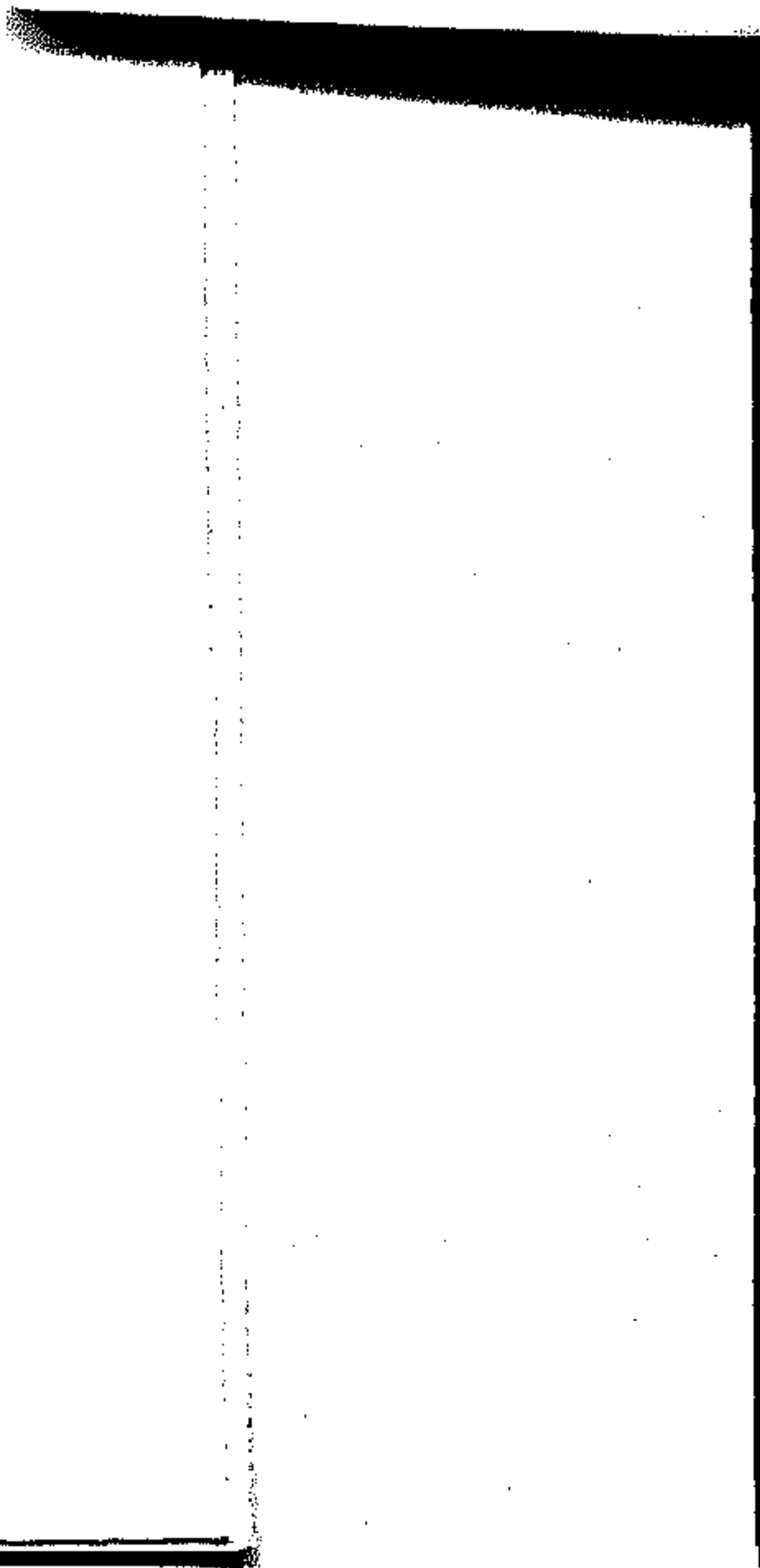
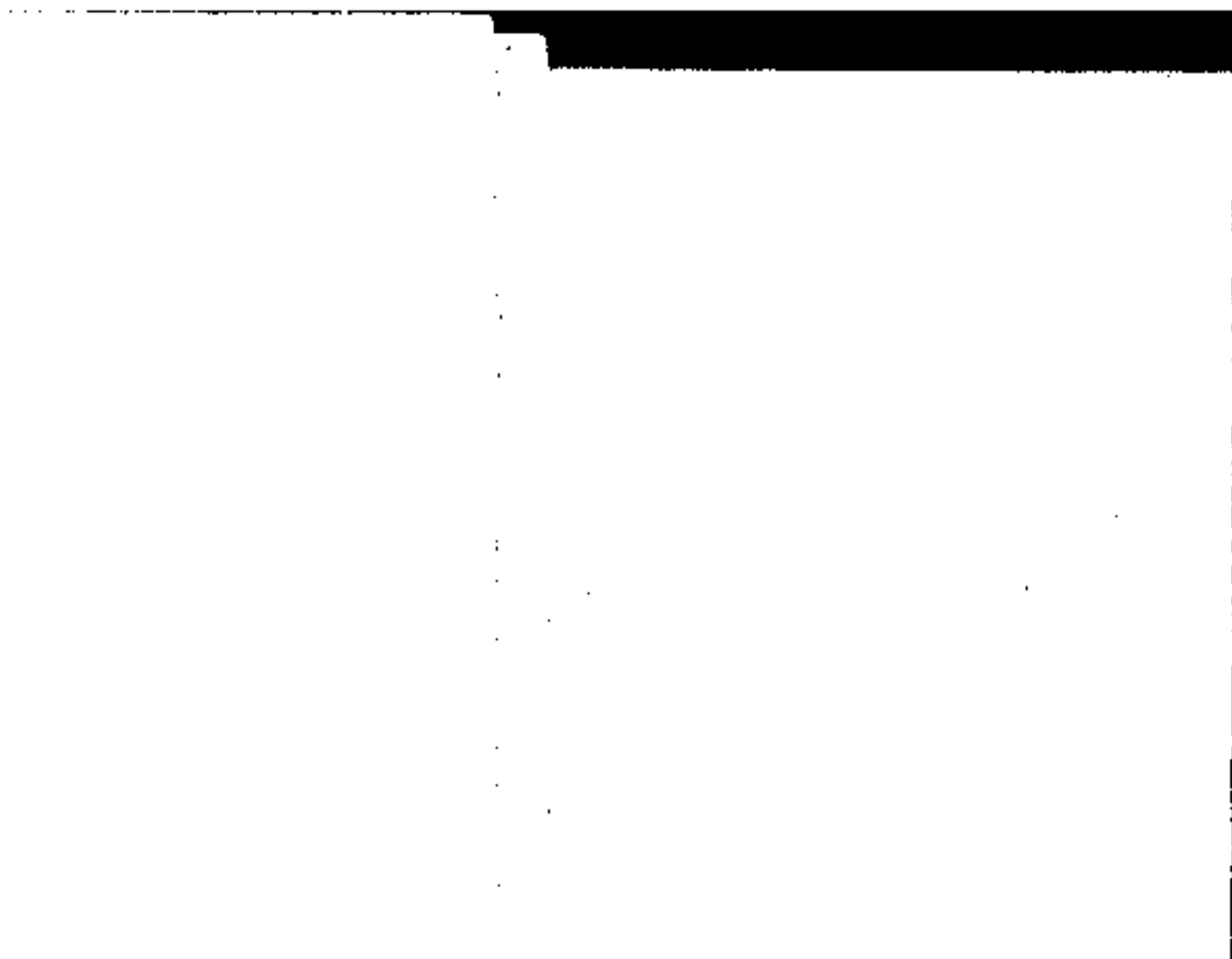
نظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
فى الآداب من قسم التاريخ

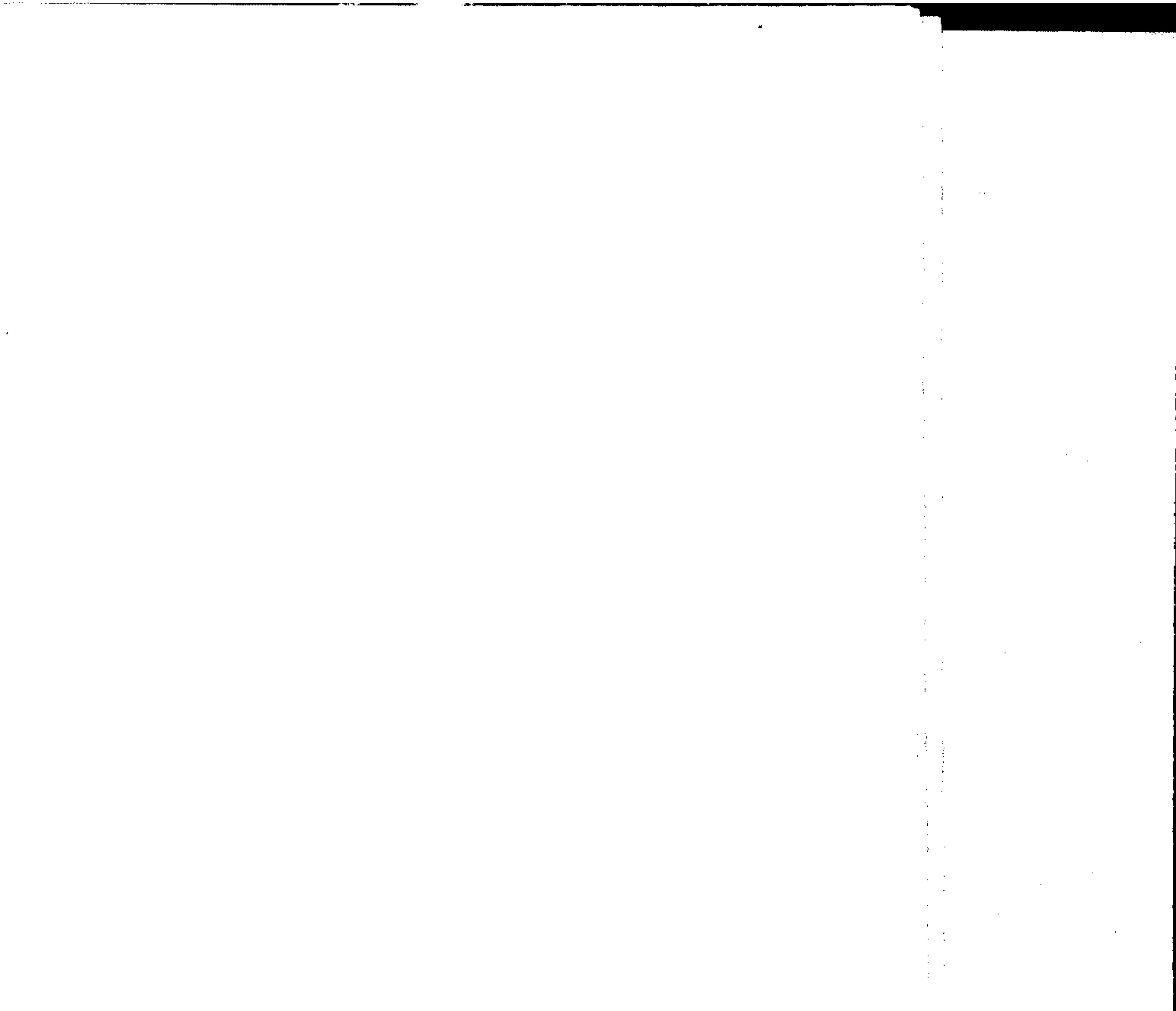
إعداد
الطالب / جمال كمال محمود محمد

إشراف
الأستاذ الدكتور / محمد عفيفى عبد الخالق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب جامعة القاهرة

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



1

الاجازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات

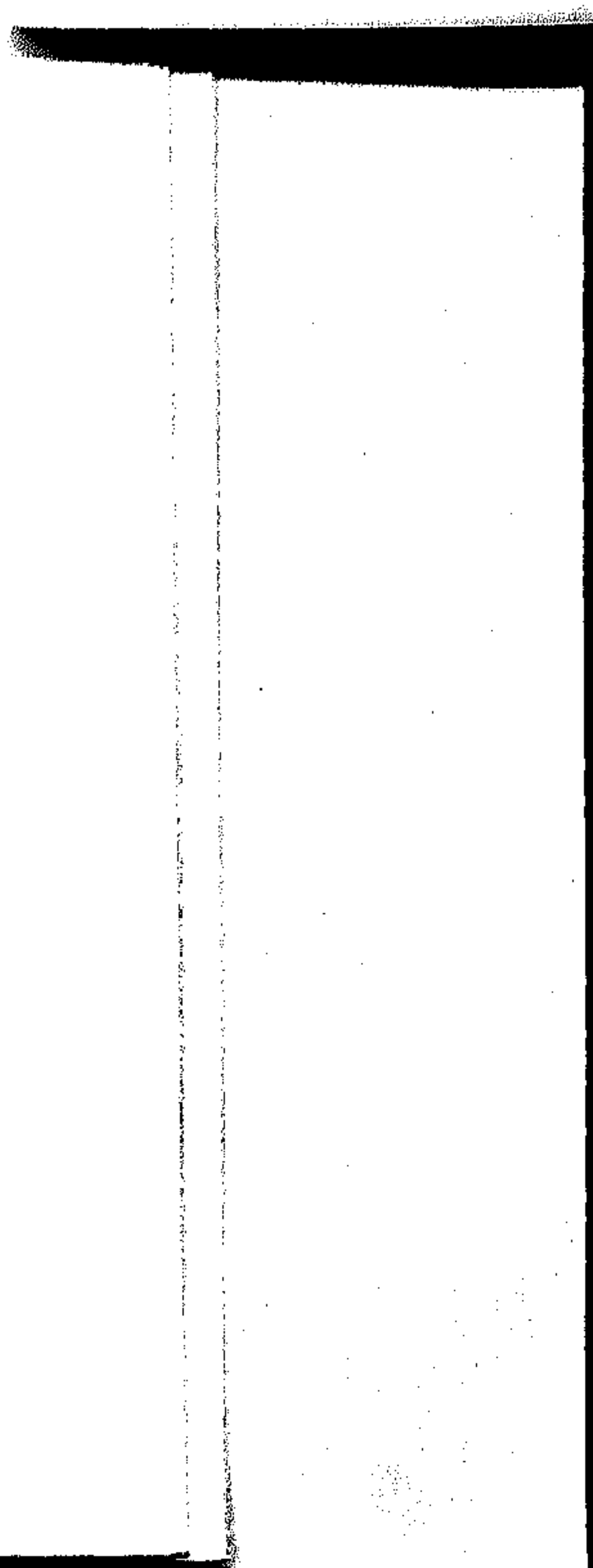
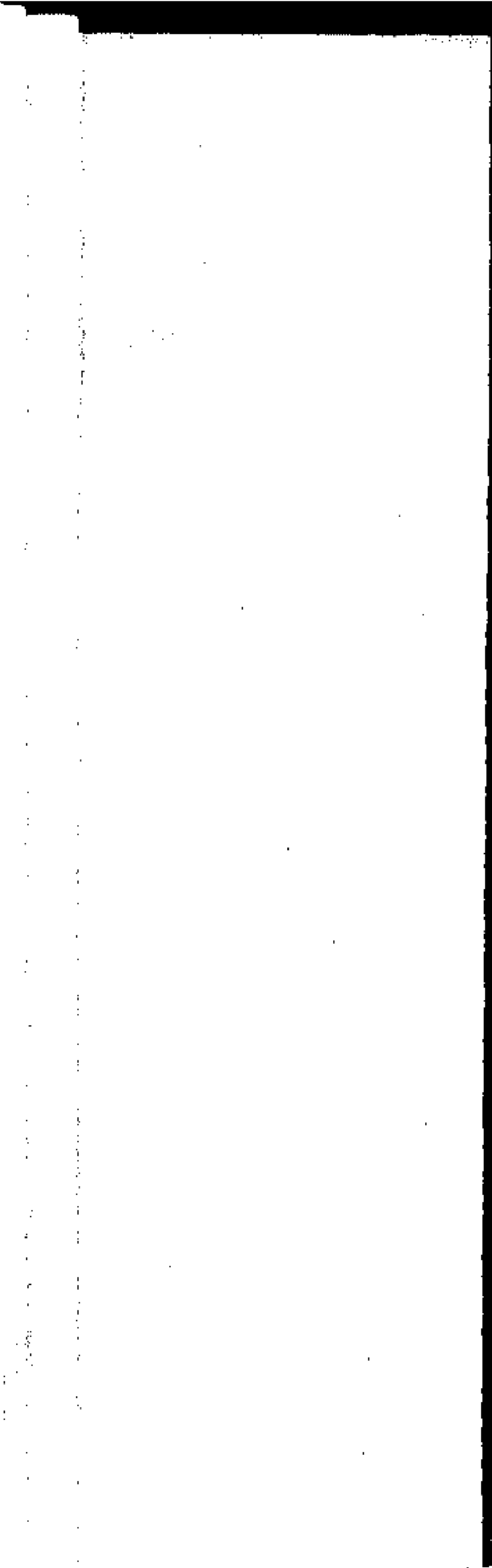
بتاريخ ٢٠٠١ / ٦ / ٢٠

بتقدير / بمرتبة حسن

بعد استيفاء جميع المتطلبات

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
(١) د. عبد الله بن الرزاق	استاذ	
(٢) د. محمد بن عبد الخالق	استاذ	
(٣) د. محمد بن عبد الله	استاذ	
(٤)		



المقدمة

لم يتوافر لنظام الالتزام كنظام اقتصادى له آثاره فى ريف الصعيد دراسة مستفيضة توضح أهميته ودوره فى المجتمع المصرى طوال العصر العثمانى، إلى جانب ما توافر لهذا النظام من جهاز إدارى كان منوطاً به عملية توزيع الأراضى الزراعية على ملتزميها وفلاحيها وجباية ضرائبها، والتي تمثل لب هذا النظام وماهيته، فضلاً عما كان لهذا النظام من آثار إيجابية وسلبية على الاقتصاد المصرى بصفة عامة، والقائمين على العملية الزراعية - وخصوصاً الفلاحين منهم - بصفة خاصة، لذا كان من الأهمية بمكان أفراد دراسة علمية للالتزام منذ طبق هذا النظام وحتى سقوطه.

ويقوم هذا البحث على فكرة الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على اعتبار أنه يعالج موضوعاً اقتصادياً لا يمكن بتره بين يوم وليلة. وكانت العادة قد جرت فى معظم الدراسات التاريخية التى عالجت تاريخ مصر فى العصر العثمانى على الوقوف عند الاحتلال الفرنسى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ كنهاية للحقبة العثمانية، وخصوصاً ما تلاها من وصول محمد على لحكم مصر ١٨٠٥ - ١٨٤٨، وما أحدثه من تغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى، وبالتالي الالتزام مع استمراريته بشكل أو بآخر.

ولم يسبق لدراسات علمية - كثيرة - أن نهجت هذا النهج، ونقصد الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سوى بعض الدراسات، نذكر منها الدراسة التى قام بها الدكتور بيتر جران بعنوان الجذور الإسلامية للرأسمالية ١٧٦٠ - ١٨٤٠م، ودراسة الدكتور كينيث كونو فلاحو الباشا ١٧٤٠ - ١٨٥٨م. لهذه الاعتبارات كان اختيارنا لنظام الالتزام فى ريف الصعيد فى العصر العثمانى كأطروحة للماجستير.

هذا وقد قسمنا هذه الدراسة إلى تمهيد وستة فصول وخاتمة على النحو التالى :

التمهيد وتناولنا فيه النظام الذى سبق نظام الالتزام، وبداية ظهوره والتعريف به، كما أوضحنا التشابه الذى يجمع بين الالتزام وغيره من نظم.

وخصص الفصل الأول لدراسة حياة الأراضى الزراعية وتنظيم الإدارة العثمانية لها غداة الفتح العثمانى لمصر، وعرضنا فيه لأنواع الأراضى الزراعية بالتفصيل. وعالجنا فى الفصل الثانى إدارة الالتزام، بدءاً بالملتزمين ووكلائهم إلى غير ذلك من الموظفين المنوط بهم إدارة القرية، مروراً بالإدارة المالية، ثم إشراف الولاة على الالتزام. واشتمل الفصل الثالث على فئات الملتزمين التى اضطلعت بالالتزام، بدءاً بالعسكريين والمماليك، ومروراً بالعربان والعلماء والأشراف.

كما تعرض الباحث لدخول التجار والنساء ميدان الالتزام، ولم يغفل الفئات الأقل أهمية مثل العتقاء والجواري والعبيد، ودرسنا فيه كذلك تبادل الالتزام بين هذه الفئات وبعضها البعض سواء بالإسقاط التام أو بالإسقاط مدة معينة ومن خلال التأجير والاستئجار.

واهتم الفصل الرابع بدراسة أوضاع الفلاح في ظل نظام الالتزام من خلال الحقوق التي تمتع بها، والضرائب التي كبل بها بكافة أنواعها، منتهياً بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الالتزام. وعرض الفصل الخامس لتطور أوضاع نظام الالتزام والمتغيرات التي طرأت على هذا النظام من توريث الالتزام، ومن ثم إتاحة الفرصة لشرائح جديدة دخلت هذا النظام كان من نتائجها كثرة إسقاط الالتزامات، ومن ثم تحول الالتزام إلى أداة للتربح من الأراضي الزراعية، واهتم كذلك بدراسة الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام، كما يعرض لتعاظم دور المماليك وأثره على الالتزام من خلال الصراعات بين البيوتات المملوكية، وانتقال هذه الصراعات إلى الريف نفسه، ومثلت الحملة الفرنسية على مصر ضربة عنيفة لهذا النظام، ولا شك أنها غيرت الكثير من معالمه. ولم تكن فترة ما بعد الحملة إلى وصول محمد على لحكم مصر أقل أثراً في نظام الالتزام من سابقتها؛ إذ زحرت بالكثير من الاضطرابات؛ حيث حاولت الدولة العثمانية تعويض ما فقدته أثناء الوجود الفرنسي من موارد.

واستعرض الباحث في الفصل السادس والأخير نظام الالتزام في عصر محمد على، وما أحدثه من تغييرات وتحجيم للمتزمين والالتزامات، واهتم الباحث في نهاية هذا الفصل بحسم مسألة سقوط نظام الالتزام، مناقشاً الرأي القائل بسقوطه عام ١٨١٤م ومدى مصداقيته.

وكانت الخاتمة عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما أرفق الباحث مجموعة من الملاحق التي تتعلق بنظام الالتزام في الفترة محل الدراسة.

وقد اعتمد الباحث في سبيل إعداد هذه الرسالة على المصادر الأولية وخاصة الوثائق المحفوظة بأرشيف دار الوثائق القومية، والذي يحوى كمّاً هائلاً من وثائق الروزنامة الخاصة بالالتزام والتي أفاد منها الباحث، ويأتى في مقدمتها دفاتر الالتزام الزراعية، وتقاسيط الالتزام، ووثائق تقاسيط الالتزام المفردة، ودفاتر التاريخ - تربيعة ٩٣٣هـ - وترابيع الأموال الديوانية، ودفاتر قصر اليد - وهى تقاسيط التزام - ودفاتر فراغات من الملتزمين، والتي تهتم بالالتزامات المحلولة، وورد فيها الكثير من الحجج الشرعية بشأن حل هذه الالتزامات، والأخيرتان لم يعتمد عليهما في دراسات سابقة برغم أهميتهما فضلاً عن سجلات إسقاطات القرى، والديوان العالى، إلى جانب دفاتر الجسور والرزق الإحباسية.

وأفاد الباحث كذلك من سجلات المحاكم الشرعية، والتي اعتمد على عينات منها ساعدت في سد بعض الثغرات في هذه الدراسة، والتي لا تعطى لها وثائق الروزنامة إجابة شافية وخصوصاً ما

يتعلق بظهور نظام الالتزام والنزاع بين الملتزمين، ويأتى فى مقدمة هذه المحاكم الباب العالى والقسمة العسكرية والصالحية النجمية، ومحكمة الصالح إلى جانب محاكم مصر القديمة وأسيوط وقناطر السباع. واستفاد الباحث من المخطوطات - وخصوصاً الزراعية منها - والتي لم تلق اهتماماً، مثل علم الملاحة فى علم الفلاحة، ومفتاح الراحة فى علم الفلاحة، ورسالة فى المغارسة، وكان للمصادر المنشورة دور هام فى سد بعض الثغرات فى هذا الموضوع كذلك، والتي عكست وجهة نظر المؤرخين المعاصرين تجاه الأحداث التى كتبوا عنها والتي عايشوا بعضها، ويأتى فى مقدمتها عجائب الآثار للجبرتي، والذي يعد سجلاً تاريخياً لاغنى عنه فى دراسة تاريخ مصر فى العصر العثماني ومطلع القرن التاسع عشر، وخصوصاً ما أورده الجبرتي عن عصر محمد على، وبصفة أخص علاقته بالالتزام والملتزمين. وإلى جانب الجبرتي كتاب أوضح الإشارات لأحمد شلبي وكتابات محمد بن أبى السرور البكري وغيرها.

وكان لموسوعة وصف مصر لعلماء الحملة الفرنسية دور هام، وشكلت مع كتابات الرحالة الأجانب ما يمكن وصفه بوجهة النظر الغربية، أو رؤية مصر فى مرآة الآخرين. ولا يستطيع الباحث أن يغفل دور كتابات شو وهولت وكونو وغيرهم من الباحثين، وبصفة خاصة الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن الذى أفاد الباحث كثيراً من مؤلفات وتحقيقات ودراسات سيادته فى تاريخ مصر فى العصر العثماني.

ونرى أنه من قبيل رد الفضل لأصحابه أن الباحث يشرفه أن يقدم الشكر والتقدير لأستاذه الأستاذ الدكتور رءوف عباس رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الذى شرف الباحث بالتلمذة على يديه فى مرحلتي الليسانس والتمهيدى للماجستير، وساند الباحث فى تسجيل هذا الموضوع، فلسيادته جزيل الشكر والتقدير.

ويوجه الباحث جزيل الشكر والتقدير لأستاذه الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور شيخ المؤرخين العرب لمساندته للباحث فى تسجيل هذا الموضوع كما يوجه الباحث الشكر لأستاذه الدكتور بيتر جران، الذى وجه الباحث لدراسة تاريخ مصر فى العصر العثماني أثناء تلمذته على يديه فى السنة التمهيدية للماجستير، فلسيادته الشكر الجزيل، ويسجل الباحث الشكر لأستاذه الدكتور عماد أبو غازى على ما قدمه للباحث من توجيه وإرشاد فلسيادته جزيل الشكر والتقدير.

ويأتى دور أستاذى الأستاذ الدكتور محمد عفيفى الذى أشرف بأن أكون أول تلامذته فى مرحلة الماجستير فلم يقف دور الدكتور محمد عفيفى عند كونه مشرفاً فحسب، بل كان أباً حانياً للباحث، كما تتلمذ الباحث على يدى سيادته فى مرحلتي الليسانس والتمهيدى للماجستير وكثيراً ما انتشله من الوقوع فى مواضع الخلل أو الغرق فى بحر الوثائق، ولم يخل عليه بوقته ولا بجهده ولا بعلمه، فلسيادته أسمى معانى الشكر والعرفان بالجميل. وليس معنى ذلك تحمل الأستاذ الدكتور محمد عفيفى تبعه ما قد يكون بهذا البحث من تقصير.

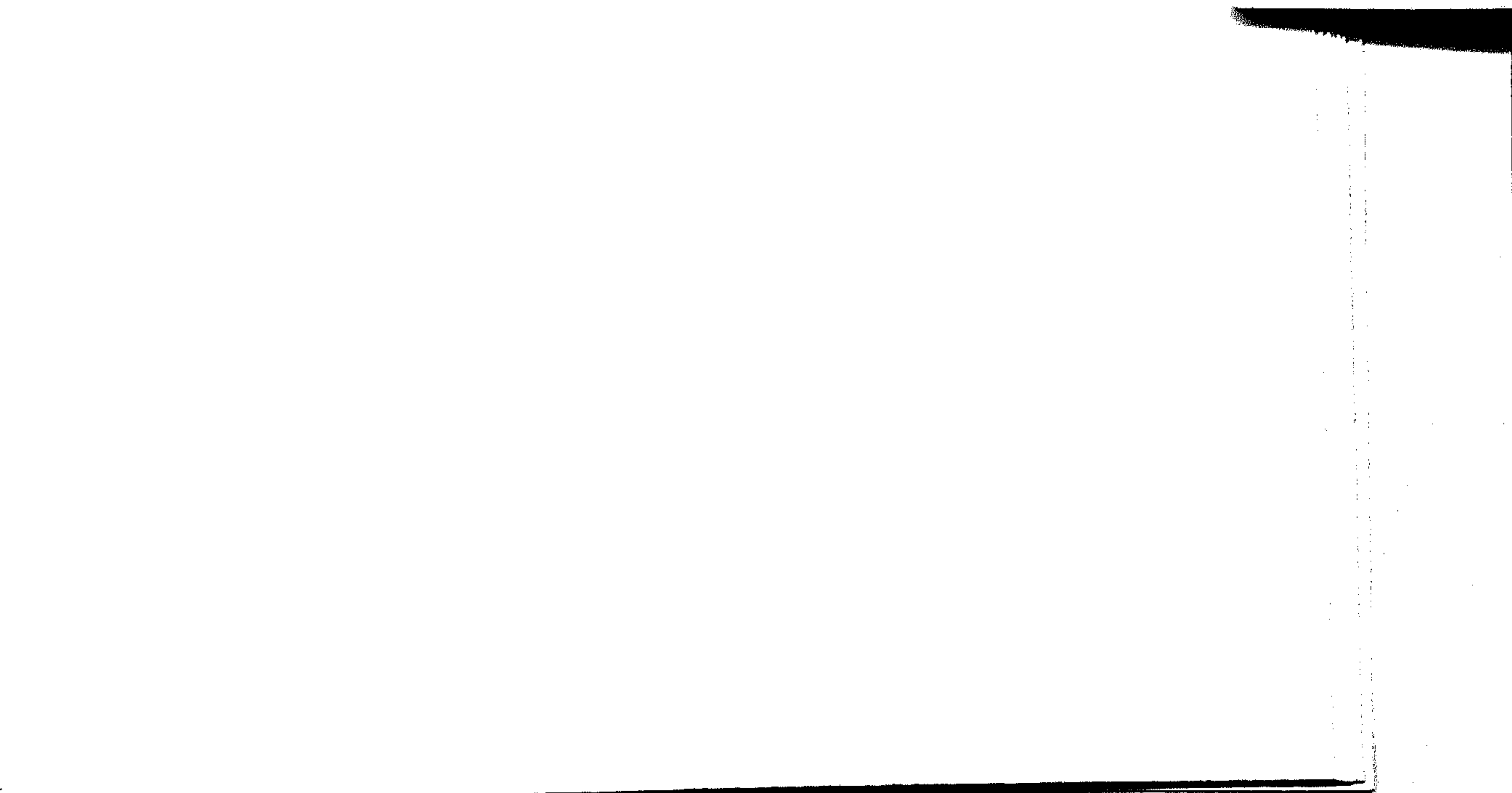
يشكر الباحث الأستاذ إبراهيم إسماعيل إبراهيم المدير العام بالتربية والتعليم على ما قدمه للباحث من تسهيلات أثناء إعداد هذه الدراسة. كما يشكر الزميل الأستاذ خالد حامد أبو الروس الذى أمد الباحث ببعض المصادر والمراجع، ويوجه الباحث جزيل الشكر لصديقه العزيز الأستاذ أحمد رمزى الذى راجع أصول البحث لغوياً. ولا ينسى الباحث فضل أسرته؛ والدته وإخوته وزوجته التى وقفت بجانبه أثناء إعداد هذه الدراسة.

كما يشكر الباحث الموظفين والعاملين بدار الوثائق القومية ومكتبة دار الكتب المصرية والمجمع العلمى المصرى ومكتبة جامعة القاهرة على ما قدموه للباحث من صادق العون.

وبعد فهذه محاولة على طريق البحث العلمى ، إن كنا قد وفقنا فيها فهذا ما كنا نرجوه وإن كانت الثانية فيكفينا شرف المحاولة

والله ولى التوفيق

التمهيد



تعددت الآراء عن النظم التى تشابهت مع نظام الالتزام الذى طبقه العثمانيون فى مصر ، فقد ذهب البعض إلى تشابه هذا النظام مع نظام القبالة الذى طبقه العرب المسلمون فى مصر غداة الفتح الإسلامى ، والذى يتمثل فى أن متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمرو بن العاص بالفسطاط فى الوقت الذى تنتهى فيه قبالة الأرض ومعه كتاب الخراج ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فينادى منادى : " صفقات " " صفقات " ، ويكتب كتاب الخراج المبالغ المقررة على متبلى القرى . وكانت مدة القبالة أربع سنوات ، وذلك لأن الفيضان قد يكون شحيحاً فى سنة ما "فتشرق" بعض الأراضي فيعوض ذلك فى سنة يكون الفيضان فيها أكثر وفرة . وبعد أن يحصل المتقبل على قبالته يتجه إليها ويتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر أعمالها هو أو من ينوب عنه ، ويتكفل بدفع خراجها على أقساط ويخصم له من مبلغ قبالته وضمانته لتلك الأرض ما ينفقه على عمارة جسورها وحفر ترعها وخلقائها . وكانت الأرض تظل فى قبالته طالما كان يؤدي ما عليها من خراج. (١)

وكان الولاة يتشددون فى جمع خراج الأرض التى رويت ويتسامح المتقبلون فى حالة الشراقي وكانت البلاد تقاس كل ثلاثين عاماً ليحسب ما يزيد منها أو ينقص ، وظل ذلك يتم فى جامع عمرو بن العاص حتى عمّر أحمد بن طولون جامعهم فنقل الديوان إليه ، ثم نقل أيام العزيز بالله الفاطمى إلى دار الوزير يعقوب بن كلس ، ولما مات نقل الديوان إلى القصر بالقاهرة واستمر به طول العصر الفاطمى. (٢)

وفى العصر الأيوبي طبق فى مصر نظام الإقطاع الحربى ؛ حيث كانت الدولة تلجأ إلى توزيع الأراضي فى صورة إقطاعات على الأمراء والأجناد مقابل ما يؤدونه من خدمة عسكرية ، ولم يكن هذا الإقطاع وراثياً ؛ وإنما يتمتع المقطع بالأرض المقطعة له طالما يؤدي الخدمة العسكرية المتفق عليها فى شروط عقد الإقطاع. (٣) وكان على المقطع أن يخصص جزءاً من إقطاعه لكل جندي من أجناده أو يمنحه مرتباً معيناً. (٤) وظل النظام الإقطاعى طوال العصر الأيوبي ، وما أن قامت دولة المماليك حتى كانت دولة إقطاعية بكل معانى الكلمة. (٥)

(١) المقرئى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، الجزء الأول ، دار صادر بيروت (د.ت) ، ص ٨٢.

(٢) نفسه.

(٣) سعيد عبد الفتاح عاشور : الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام ، القاهرة : ١٩٩٠ ، ص ١٤٨.

(٤) حسنين محمد ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة : ١٩٦٤ ، ص ٣٤ .

(٥) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ، دراسة تاريخية وثائقية ، دار النهضة العربية ، ط ١ ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ٢٩٩.

وبنهاية سلطنة المماليك عقب هزيمة السلطان طومانباي في موقعة الريدانية ٩٢٣هـ / ١٥١٧م^(٦) حاول السلطان سليم العثماني الاستفادة من النظم والقوانين التي كان معمولاً بها أيام السلطنة المملوكية ؛ فكان أن أعاد النظر في النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في مصر في عهدهم . وكان نظام الإقطاع الحربي المملوكي بصورته التي وصل إليها في أواخر عصر الجراكسة قد أصبح عقبة في تطور المجتمع المصري ومن ثم كان إلغاؤه من الأهمية بمكان إذا وجد البديل الملائم^(٧) .

وقد قام السلطان سليم بإلغائه فعلاً ، ولعل أهم الأسباب التي كانت وراء سياسة إلغاء الإقطاع في مصر هي رغبة سليم في القضاء على النظام المملوكي تماماً ليحمي إمبراطوريته من محاولة انقلاب داخلية - يقوم بها أرباب الإقطاع من المماليك - وكان إلغاء الإقطاع بالنسبة للعثمانيين سهلاً إلى حد ما، ولكن هذا النظام كان من الصعب إلغاؤه بشكل مفاجئ بسبب وظيفته العسكرية وقدرته على إدارة الأرض وزراعتها وتجميع ضرائبها والدفاع عنها.^(٨)

ومعنى ذلك أن إلغاء الإقطاع كان تدريجياً، على حد قول "شو" . وما إن ألغى العثمانيون الإقطاع في مصر حتى أعلنوا الأرض كلها ملكاً للسلطان وأداروها بعد ذلك بنظام المقاطعات أو الأمانات . وتتمثل مهمة الأمانة في جمع الضرائب على يد أمين ويسلمها للخزينة في مقابل راتب (علوفه).^(٩) وكان بعهده كل أمين قرية أو أكثر حسب "إيراد" هذه القرية واشترط قانون "نامة" في هؤلاء الأمناء الاستقامة والأمانة والاجتهاد في العمل على زراعة الأرض وعدم تركها بوراً وفي حالة تقاعس الأمين عن أداء واجبه يعاقب وترفع عنه المقاطعة (القرية).^(١٠)

وكان الأمين مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة ، يتقاضى أجراً على عمله.^(١١) ومن أهم واجبات الأمين كذلك الاهتمام بقنوات الري ومدى قدرتها على تحمل فيضان النيل ، وتوفير العدد

(٦) ابن أبياس : بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى زيادة ، جـ ٥ ، القاهرة : ١٩٦١ ، ص ١٤٥ .

(٧) عماد بدر الدين أبو غازي : في تاريخ مصر الاجتماعي ، تطور الحياة الزراعية زمن المماليك الجراكسة ، عين للدارسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ .

(٨) Shaw . S ., Land holding and Land Tax Revenue in Ottoman Egypt, P.92, in Political and Social Change in Modern Egypt, P.M. Holt, (ed.) London, 1968.

(٩) أندريه ريمون : الولايات العربية في القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر ، ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية ، إشراف روبرت مانتران ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة : ١٩٩٢ ، ص ٥٤٢ .

(١٠) قانون نامة مصر : ترجمة أحمد فؤاد متولى ، دار البابي الحلبي ، القاهرة (د . ت) ص ٤٣ ، ٤٤ .

(١١) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصري في القرن الثامن عشر ، الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة : ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

الكافى من الفلاحين لزراعة الأرض ، وحماية فلاحيتها من هجمات العربان ، إلى جانب توفير البذور. (١٢) والجدير بالذكر أن الأمناء كانوا يحصلون على مرتبات سنوية ثابتة من الخزانة بغض النظر عن كمية الضرائب التى قاموا بجمعها ، ولقد تمت مراقبة هؤلاء الموظفين بواسطة الولاة ، وأفاد ذلك الفلاح. (١٣)

وفيما يتعلق برعاية الأمن المحلى التى كان يقوم بها أرباب الإقطاع فى عصر سلاطين المماليك فقد تركت للحكام الإقليميين والحاميات المرافقة لهم ، ولكن سرعان ما أثبت هذا النظام أنه غير عملى لأن الأمناء المأجورين لم يقنعوا بمرتباتهم الثابتة ، بل حاولوا الحصول على موارد أخرى بطرق غير مشروعة. (١٤) كما أن نظام الأمانات أهتم بالجانب الإدارى على حساب جمع الضرائب. (١٥) وعجزت الحكومة عن توفير العدد الكافى من الأمناء لأنها استبعدت المماليك خوفاً من عدم إخلاصهم ، أو أن يقوموا بثورة كتلك التى قام بها أحمد باشا والى مصر ١٥٢٤ / ١٥٢٥م. كما أنها لم تستخدم الجند العثمانيين للحاجة الماسة لهم فى الخدمة العسكرية ، وغالباً ما كان الأقباط واليهود يرفضون تولي وظائف أمناء المقاطعات لأن أجورها غير مجزية ، ولذلك أصبح كل أمين يدير عدداً من المقاطعات وهو ما لم يمكنه من العناية بها لذلك اتخذ الأمناء وكلاء لهم عرفوا بالعمال. (١٦)

لهذه الأسباب بدأت الدولة تتخلى عن نظام الأمانات أو المقاطعات بالتدريج وتطبق نظام الالتزام. ونعنى بذلك أن نظام الالتزام وجد فى البداية جنباً إلى جنب مع نظام المقاطعات أو الأمانات. وهذا يذكرنا بما سبق أن قلناه من أن الدولة العثمانية عندما بدأت فى إلغاء الإقطاع سلكت نفس الأسلوب لأنه كان يصعب إلغاؤه بشكل مفاجئ بل كان تدريجياً. (١٧)

ولقد أفادت المصادر المعاصرة بأن نظام الالتزام - فى بداية تطبيقه فى مصر - وجد جنباً إلى جنب مع نظام الأمانات أو المقاطعات. فى معرض حديثه عن أعمال الوزير محمد باشا (١٨) ذكر ابن

(١٢) Shaw . S ., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, Princiton, 1962, P.31.

(١٣) I bid., p.21.

(١٤) لى عبد اللطيف: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٧، ص ٧٩، ٧٨.

(١٥) Shaw , Land holding , P. 93.

(١٦) I bid .. pp. 92 – 93 ؛ The Financial , P. 32.

(١٧) Shaw , Land holding , P. 92.

(١٨) تولى فى ٧ صفر ١٠١٦ هـ وعزل فى غرة جماد أول ١٠٢٠ هـ / ٤ يوليو ١٦٠٧ - ١٢ نوفمبر ١٦١١م، أحمد شلبى : أوضح الإشارات فيما تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشا، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة : ١٩٧٨، ص ١٣١.

أبى السرور البكرى ما نصه (وأحسن على عادته المألوفة وكل من ورد عليه من الكشاف والأمناء والملتزمين ، يقابله بسن ضاحك) .^(١٩) ويذكر ذات المصدر أنه فى عهد نفس الوالى ما نصه "إلى أن دخل أوان توزيع الأقاليم المصرية على العمال والملتزمين وكان من جملة من أنعم عليهم من الكشاف وأكابر الملتزمين شخص يدعى الأمير حسن الحلوجى ، أعطاه ولاية إقليم الغربية".^(٢٠) ونفس المعلومة يذكرها مصدر آخر معاصر ، لما أن توزيع الأقاليم المصرية على العمال والملتزمين " أنعم على شخص من أكابر " الجند الملتزمين " يقال له حسن الحلوجى أعطاه ولاية الغربية".^(٢١) وذكر ذات المصدر اجتماع الوزير - الباشا - مع الأمير كتحدا الجاويشية بالديار المصرية وسائر " الأمناء والملتزمين " .^(٢٢)

ومعنى ذلك أن الالتزام طبق مع الأمانات فى سنية الأولى بنص المصادر المعاصرة. ولقد عثرنا فى وثائق محكمة الباب العالى ما يؤكد ذلك ، فى ثنايا الحديث عن أحد الأوقاف ذكرت الوثيقة عدم التعرض للوقف " بمعرفة أحد من العمال والملتزمين وأرباب الحسبة " عام ٩٧٦هـ / ١٥٦٨م .^(٢٣)

ويؤيد ذلك دفاتر الالتزام نفسها حيث وردت وثيقة فى أحد الدفاتر عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م نصها "مقاطعة مال حماية قرية مستجدة من زبد البحر النيل المبارك فى عهدة حسين كتحدا أمين مقاطعات".^(٢٤) ونخلص من ذلك إلى وجود الأمانات والالتزام فى وقت واحد بنص المصادر المعاصرة والوثائق.

وقبل تحديد ماهية وبداية نظام الالتزام نرى من المفيد معرفة ما إذا كان هناك تشابه بينه وبين ما قبله من نظم أم لا ؟ ونبدأ بنظام القبالة أو الضمان فقد كان يجمع بينه وبين نظام الالتزام وشائج قرى؛ حيث التشابه الكبير بين ما كان يحدث أثناء توزيع القبالات على متبليها من التعهد بأداء ما عليها والاهتمام بسائر أعمالها وبين مزادات ديوان القاهرة التى يحصل الملتزم من خلالها على حصة الالتزام ثم يحصل على تقسيط أو سند بالحصة التى التزمها أيا كان حجمها منتهاً بنصيحة تقليدية للملتزم

(١٩) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثالث والعشرون ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٣٤٥ .

(٢٠) نفسه : ص ٣٤٨ .

(٢١) محمد البرلس السعدى : بلوغ الأرب برفع الطلب ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع والعشرون ، القاهرة : ١٩٧٧ ، ص ٣١٣ .

(٢٢) نفسه : ص ٣٢١ .

(٢٣) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالى ، س ٣١ ، ص ٥٣١ ، م ٢٩٩٤ .

(٢٤) نفسه : عين ٧ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

بالاهتمام بحصته ودفع المال الميرى المقرر عليها مع عدم الظلم والتعدي؛^(٢٥) وإن كان الالتزام فى البداية لمدة عام واحد والقبالة لأربعة أعوام فإن الالتزام ما لبث أن أصبح وراثياً طالما أن هناك وفاء بما يقرر على الحصة من المال المبرى ، وكانت القبالة تظل فى يد متقبلها طالما أدى خراجها.

والى جانب التشابه بين القبالة والالتزام ؛ فإن هناك تشابهاً بين الالتزام والأمانات كذلك فقد كان على الأمين والملتزم الاهتمام بكل ما يتعلق بمقاطعته من رعاية لشئونها وكافة أعمالها. والاختلاف هنا أن الأمين كان يحصل على راتب سنوى ، أما الملتزم فكان يحصل على الفائض - قل أو كثر - كما يحصل على مساحة معفاة من الضريبة وهى الأوسية ومعنى ذلك أن نظام الأمانات كان أكثر فائدة للفلاح من الالتزام لأنه لم يكن هناك ما يدفع الأمين لتحصيل الفلاح أكثر من طاقته بفرض ضرائب إضافية فهو لن يستفيد منها ؛ فراتبه ثابت وهذا عكس ما حدث من الملتزمين مع الفلاحين.

وأياً كان الأمر فإن نظام الالتزام لم يكن غريباً تماماً عن المجتمع المصرى ؛ فقد شهد نظاماً مشابهاً له فى العصر الإسلامى وهو القبالة وكذلك الأمانات فى العصر العثمانى؛ وإن كان التشابه - من وجهة نظرنا - أقرب إلى نظام القبالات منه إلى نظام الأمانات .

ونرى أنه من الأهمية بمكان تحديد ماهية نظام الالتزام ؛ فهو نظام أساسه تعهد شخص ما - أو عدة أشخاص - بدفع الضريبة المقررة على مقاطعة ما - قرية - أو عدة مقاطعات - قرى - وأحياناً جزء من مقاطعة حيث وصل عدد الملتزمين فى بعض المقاطعات إلى أكثر من خمسين ملتزماً.^(٢٦) ويحصل بعد ذلك على تقسيط التزام بعد أن يرسو عليه أو عليهم المزداد من خلال أعلى سعر يقدمه - أو يقدمونه - ويدفع حلواناً وبالتالي يصبح مسئولاً عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه . وفى مقابل القيام بهذا العمل يحصل على الفائض - وهو الفرق بين ما يجمعه من الفلاحين وما يدفعه للروزنامة - كما يحصل على مساحة من الأرض معفاة من الضريبة تسمى الأوسية التى تختلف مساحتها من قرية إلى أخرى كما سوف نرى.

وبعد تعريفنا للالتزام يبقى تحديد بدايته :

لقد تناول العديد من الباحثين مسألة ظهور الالتزام ، فاعتبر البعض عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م بداية الالتزام ، معتمداً فى ذلك على وجود أول دفتر التزام يحمل نفس التاريخ^(٢٧) ، وذهب فريق آخر

(٢٥) دار الوثائق : وثائق تقاسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٢٠٥ ، التزم عرائض عليها أوامره ، تقاسيط التزم ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٤٠٣ .

(٢٦) نفسه : عين ١٣ مخزن اتركى لدفتر التزم ، رقم ١٠٢١ .

(٢٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

إلى أن بداية ظهور الالتزام فى أوائل القرن السابع عشر^(٢٨) وقال آخرون بظهور الالتزام فى القرن السادس عشر^(٢٩) وتحديد قرن كامل كبداية للالتزام يبدو فضفاظاً إلى حد ما. وأشار رأى رابع إلى ظهور الالتزام فى أواسط القرن السادس عشر^(٣٠) وذكر عبد الكريم رافق أن الالتزام نظم فى دفتر سمي بدفتر التبريع صدر فى عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦ - ١٥٢٧م وذلك بعد صدور قانون نامة.^(٣١) فى حين ذكرت أحدث دراسة وثائقية أن التاريخ الفعلى لتطبيق نظام الالتزام لا يزال موضع شك وبحاجة لمزيد من البحث والتنقيب التاريخى مستندة فى ذلك إلى وجود إشارات فى محكمة القسمة العسكرية عن وجود التزام فى القرن السادس عشر^(٣٢).

وكان على الباحث إزاء تعدد الآراء أن يأخذ على عاتقه (محاولة) تحديد بداية لهذا النظام ولكسى يتسنى له ذلك كان لابد من التنقيب عن الوثائق التاريخية وخاصة سجلات المحاكم الشرعية وفى بطون المصادر المعاصرة علّه يجد ضالته فى خضمها وكانت أول إشارة عثرنا عليها ولم تكن من خلال المحاكم الشرعية بل فى دفاتر الجسور ٩٤٦ هـ / ١٥٣٩م. تفيد تقاعس الملتزمين عن جرف الجسور ، وهنا قد يكون المقصود بالملتزمين من يسند إليهم الأعمال الخاصة بجرف الجسور على اعتبار أننا لا نأخذ بظاهر اللفظ بل المقصود منه وفحواه، ولكن تسترسل الوثيقة فى ذكر أسباب عدم إتمام الجرف ما نصه "وسأل الققى أن يأذن له فى المصروف من مال التزام فما أمكن لأنه لم يعلم بمصروف الجسور لأى الجهات إلى أن يفاوض المسامع العالية".^(٣٣) ونحن نرجح أن المقصود هنا بمال الالتزام الخراج

(٢٨) ليلى عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٤٦ ، ٦٧ ، ١٢٠ ليلى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ، سيرة أبو طاقية شاهيندر التجار ، ترجمة رءوف عباس ، السدار المصرية اللبنانية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٨٣ ، عراقى يوسف : الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة : ١٩٨٥ ، ص ٢٦٦ .

(٢٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى : فى أصول التاريخ العثمانى ، ط ٢ ، دار الشروق ، القاهرة : ١٩٩٣ ، ص ١٢٠ ؛ كينيث كوفو : فلاحوا الباشا ، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠ - ١٨٥٨ ، ترجمة سحر توفيق ، مراجعة عاصم الدسوقي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ٥١ ؛ Winter. M., Ottoman Egypt 1525 - 1609, P.23. in Modern Egypt 1517 to the end of the twentieth Century, M.W. Daly, (ed.), C-U-P, London, 1998.

(٣٠) هاملتون جب وهارولد بوون : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، جزءان دار المعارف ، القاهرة : ١٩٨٤ ، ج ٢ ، ص ٥٢ .

(٣١) عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثمانى إلى حملة بوناپرت ، ط ٢ ، دمشق : ١٩٦٨ ، ص ٢٤٣ .

(٣٢) أمنية محمد رشاد عامر : دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة أثناء الحكم العثمانى لمصر ١٠٦٩ - ١٢٥٢ هـ / ١٦٥٨ - ١٨٣٦م ، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم الوثائق ، آداب القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ٢٠ .

(٣٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية ، دفتر رقم ٧٨٥ .

المفروض على الأراضي الزراعية في ظل الالتزام خاصة وأن دقاتر الالتزام نفسها أشارت في غير موضع إلى مصاريف الجسور. (٣٤)

وفي عام ٩٥٦ هـ / ١٥٤٩ م : ولجرف الجسر وتقايس الملتزمين عن القيام به في ولاية المنفلوطية وفي نفس الدفتر يطلب الفقي أن يأنن له من مال الالتزام حتى يقوم بعمارة الجسر. (٣٥) ونحن لا نرى في ذلك سوى إرهابات لبداية الالتزام عثرنا على ما يؤيدها في المصادر المعاصرة حيث يحدثنا ابن أبي السرور البكري عن حضور إبراهيم باشا والى مصر عام ٩٩٠ هـ / ١٥٨٢ م بقوله وأقبلت عليه " العمال والملتزمون " وهاذوه وخدموه ، ثم طاف الولاية ليطلع على ما يفعله الكشاف والحكام " والملتزمون " وألزم سنان باشا بما كان قد أخذه من " العمال والملتزمين ". (٣٦) ويذكر نفس المؤلف في المنح الرحمانية عام ٩٩١ هـ / ١٥٨٣ م في الحديث عن إبراهيم باشا كذلك " ولم يتأخر في مصر من أرباب المناصب والملتزمين ومشايخ العربان كبيراً ولا صغيراً إلا وأثبتت عليه أموالاً جمة ". (٣٧)

ويذكر صاحب " كشف الكربة " في حديثه عن إويس باشا أنه عندما حان موعد تقسيط البلاد عين جميع الأقاليم للقاضي على بن القاف فكان يبيع الأقاليم بيعاً ويضيف ما كان يأخذه من الخدمة " من الكشاف والملتزمين " على الأقاليم السلطانية ، ويطلب منهم أيضاً خدمة ثانية على حكم عادة الخدمة فمن رضى بذلك ألبسه قفطاناً وكتب له بذلك " تذكرة ليأخذ على موجبها تقسيطاً ". (٣٨)

وهذا يوضح حصول الملتزم على تقسيط والذي يتوافق مع ما كان يحدث عند حصول الملتزم على الالتزام وإلى جانب ما أشار إليه البكري نجد البرلس السعدي يذكر عام ١٠١٨ هـ / ١٦٠٩ م حسن معاملة الباشا للفلاحين وعدم " معارضة الملتزمين في أطيانهم وزراعاتهم واثارهم وعدم إخراج ذلك عن بيده من الفلاحين والملتزمين إلا بحجة ما شية ". (٣٩) وهذا يوضح أن الالتزام كان قد خطا خطوات ثابتة على أرض الواقع بدليل اهتمام الباشا ليس بالملتزمين فحسب بل والفلاحين أيضاً.

(٣٤) نفسه : عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ ، عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٨٢٠.

(٣٥) نفسه : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية، دفتر رقم ٧٨٥.

(٣٦) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٤ ، ٣١٥.

(٣٧) نفسه : المنح الرحمانية في الدولة العثمانية ، نسخة مصورة عن المخطوط ، ورقة ٩٨.

(٣٨) نفسه : كشف الكربة ، ص ٣١٨ ، ٣١٩.

(٣٩) محمد البرلسي السعدي : المصدر السابق ، ص ٣٢٣.

وتسترد المصادرات في الحديث عن تحكم العسكر في المناصب في عهد مصطفى باشا ١٠٢٨ هـ / ١٦١٨ م وكيف أصبحوا يتقلون على الملتزمين " ويأخذون كل قرية أعجبتهم بالقهر والغلبة من يد ملتزميها " (٤٠) وعلى كل فهد نماذج لما ذكرته المصادر عن الالتزام وليس حصراً لها والكلمة الأخيرة للوثائق . فقد أشارت وثائق محكمة الباب العالي لأحد الأوقاف وعدم التعرض لها " بمعرفة أحد من العمال والملتزمين " وكان ذلك عام ٩٧٦ هـ / ١٥٦٨ م (٤١) وقد اشترط الأمير فرحان بن عبد الله جاويش الملتزم بناحية "لبيشة" بالمنوفية عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠ م على المشايخ والفلاحين والمزارعين بحفظ وصون ما " بأوسيته " من الثيران والأبقار والأغنام والخيول وغير ذلك وما سيوضع بالأوسية طالما هو متحدث عن ناحيتهم . (٤٢) وهذه دلالة قاطعة على وجود الالتزام فقد ذكرت الأوسية والتي لم يكن لها وجود قبل نظام الالتزام.

وأثناء حصر تركة أحد رجال الصفوة العسكرية وصفته الوثيقة " بالمرحوم مصطفى جاويش ديوان مصر الملتزم بناحية بنى عياض بولاية الشرقية " (٤٣) . وسجلت وثائق محكمة الباب العالي اعتراف الأمير أولب بن عبد الله الجاويش بالديوان العالي والملتزم بناحية منية الباسك (٤٤) بالأطفيحية أنه استوفى خراج كامل أراضي هذه الناحية ولم يعد له شيء لدى الفلاحين والمزارعين (٤٥) ولم تضمن علينا وثائق محكمة الصالحية النجمية فقد ذكرت أن الأمير عثمان بك أمير اللوا الشريف السلطاني قد أناب عنه الزينى سليمان ليحصل الأموال الديوانية في نواحي التزامه عن عام ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤ م بإقليم البحيرة وفي ناحية ميت رهينة والبدرشين وترسه بالوجه القبلى . (٤٦) وهنا نجد تشعب التزام الأمير عثمان في الوجهين البحرى والقبلى كما أن الزينى سليمان كان بمثابة الوكيل أو القائم مقام للأمير عثمان مما يدل على أن الالتزام كان قد قطع شوطاً في الاستقرار ، وعلى هذا فإن سجلات المحاكم

(٤٠) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٢٢ ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

(٤١) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالي ، س ٣١ ، ص ٥٣١ ، م ٢٩٩٤ .

(٤٢) نفسه : سجلات محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٩٣ ، م ٢٨٢ .

(٤٣) نفسه : سجلات محكمة القسمة العسكرية ، س ١٩ ، م ١١٧ .

(٤٤) منية الباسك : من القرى القديمة أسماها الأصل منية الباسك نسبة إلى الباسك أخى تاج الدين وزير الخليفة الفاطمى عبد المجيد ثم حذفت الباسك وعرفت بالمنيا ، وتتبع حالياً مركز الصف مديرية الجيزة . محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى ، الجزء الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٤ ، ص ٣١ .

(٤٥) دار الوثائق : سجلات محكمة الباب العالي ، س ٨٠ ، ص ١٥٢ م ٧٤٧ .

(٤٦) نفسه : سجلات محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٧٨ ، ص ١٥ ، م ٤٢ .

الشرعية قد سجلت العديد من الالتزامات في خلال القرن السادس عشر وبدأت المادة المعالجة للالتزام تزداد منذ العام الأول للقرن السابع عشر. (٤٧)

وتستنتج من العرض السابق أن نظام الالتزام (٤٨) بدأ تطبيقه في مصر منذ الربع الثاني من القرن السادس عشر وكانت البداية تدريجية مع نظام الأمانات أو المقاطعات ، ثم بدأ إحلال الالتزام محل الأمانات شيئاً فشيئاً ، ولا يعنى عدم وضوح الالتزام وضوحاً تاماً في سجلات المحاكم الشرعية- التي استطعنا الاطلاع عليها - إلا في بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر عدم تطبيقه قبل ذلك. ولكن من المعروف أن الوصول للمحكمة يعنى مشكلة أو على الأقل إثباتاً لحق وهذا ما زخرت به سجلات المحاكم في القرن السابع عشر والثامن عشر ، أما القرن السادس عشر فكان النظام في بدايته وقوته التي استمدتها من قوة الدولة العثمانية ذاتها.

والسؤال الذى يتبادر للذهن إذا كنا قد قطعنا بظهور الالتزام منذ الربع الثاني من القرن السادس عشر فما الفرق بين الالتزام في هذا القرن - السادس عشر - والالتزام في النصف الثاني من القرن السابع عشر؟ ونقصد منذ صدور أول دفتر من دفاتر الالتزام ؟ وللإجابة على هذا السؤال كان علينا استقراء وثيقة التزام ترجع للقرن السادس عشر وعلى وجه التحديد عام ٩٩٩ هـ / ١٥٩٠م لمعرفة معالم نظام الالتزام في هذه الفترة ومدى اكتمالها حيث تشير هذه الوثيقة لحضور وكيل الأمير فرحان الملتزم ومشايخ الناحية وفلاحيتها ومزارعيها وأشهد الحضور على أنفسهم أن عليهم حفظ ما فى أوسية الأمير فرحان ملتزم الناحية من متعلقات مثل الثيران والأبقار والأغنام والخيول والجمال "وغير ذلك". (٤٩) وعند تحليلنا لمكونات هذه الوثيقة اتضح الآتى :

- حصة التزام ومن ثم صدور تقسيط التزام بها.

- ملتزم الحصة وهو الأمير فرحان.

(٤٧) ترخر سجلات محكمة الباب العالى بالكثير من المواد التى تتعلق باستيفاء الملتزمين الأموال المقررة على نواحي التزاماتهم وتأجير بعضها ، انظر: س ٧٩ ، ص ١١٣ ، م ٥٢٥ ، س ٨٠ ، ص ١٤٥ ، ص ١٥٢ ، م ٧٤٧ ، س ٨١ ، ص ٤٧ ، م ١٥٨ ، ص ١٢٠ ، م ٤١١ ، ص ٢٥٤ ، ص ٢٧٦ ، س ٨٥ ، ص ٩ ، م ٣٧ ، ص ٤١ ، م ١٩٦ وهذه المواد تعالج الفترة التاريخية من ١٠٠٧ هـ / ١٥٩٨ م وحتى ١٠١٣ هـ / ١٦٠٤م وتؤكد وثائق الصالحية النجمية ذلك، انظر: س ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠ وثيقة مؤرخة بعام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧م كما أشارت محافظ الدشت للكثير من الالتزامات، انظر: محفظة رقم ١٤٥ ، ورقة ٣٦٤ ، لعام ١٠٧٣ هـ / ١٦٢٧م.

(٤٨) الجدير بالذكر أن الالتزام الحضري نظم في دفاتر منذ عام ١٠٣٣ هـ / ١٦٢٣م أنظر: دار الوثائق عين ٥٣ مخزن اتركى دفتر أرقام مال أوسكالات ومقاطعات بنفس المحروسة رقم ٤١٣٩ .

(٤٩) دار الوثائق : سجلات محكمة الصالح ، س ٣١٥ ص ٩٣ م ٢٨٢ .

- حضور مشايخ الناحية.

- حضور فلاحو ومزارعو الناحية.

- وجود أوسية للملتزم . وهى كما نعلم مقابل قيامه بجمع الضرائب المقررة على ناحيته والتي لم يمكن لها وجود (إطلاقاً) قبل تطبيق نظام الالتزام.

- زراعة الأوسية لحساب الملتزم وتوصيته من خلال وكيله بالمحافظة على متعلقاتها.

- ومعنى وجود ذلك كله أى وجود كافة عناصر نظام الالتزام التى لا ينقصها شئ.

أى أن الالتزام فى القرن السادس عشر لا يختلف عن الالتزام فى النصف الثانى من القرن السابع عشر سوى عدم ذكره فى دفاتر الالتزام الذى يحمل الدفتر الأول منها تاريخ ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م ولعل سبب عدم ذكره حتى هذا التاريخ أن الاعتماد كان على دفاتر الترايع . تربيع عام ٩٣٣ هـ / ١٥٢٦م - ١٥٢٧م والتي ذكر عبد الكريم رافق أن الالتزام نظم فى هذه الدفاتر (٥٠)

على أية حال طبق نظام الالتزام فى مصر فى العصر العثمانى وبواسطته تم زراعة الأراضى المصرية وجباية ضرائبها إلا أنه دخلت عليه بعض التطورات ليوائم الأوضاع التى ألمت بالمجتمع المصرى فى الفترة محل الدراسة.

(٥٠) عبد الكريم رافق، المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .



الفصل الأول

حيازة الأراضي في صعيد مصر

في ظل نظام الالتزام

تمهيد.

١- الأراضي الديوانية.

أ - أرض الفلاحة.

ب - أرض الأوسية.

٢- أراضي الرّزق.

٣- أراضي الأوتلاق.

٤- أراضي المناجزة.

٥- أراضي الحظيطة.

٦- بور الحول.

٧- الشراقي.

٨- الخرس.

٩- السباخ.

١٠- الوسخ.

١١- المستبحر.

تمهيد :

بانتصار السلطان العثماني سليم الأول على السلطان المملوكي طومانباي في معركة الريدانية ٩٢٣ هـ / ١٥١٧ م ، شرع في تنظيم شئون مصر قبل العودة إلى استانبول ، فأنعم على خيربك (١) بحكم مصر ، وكان هدف سليم أن يضمن ولاء مصر لحكمه. (٢) ويتوافق تعيين خيربك مع السياسة التقليدية للدولة العثمانية في الاستعانة بالحكام المحليين الموالين لها، ثم توطيد السلطة العثمانية بالتدريج بعد ذلك. (٣)

وتطبيقاً لهذه السياسة ، حاول سليم الاستفادة من النظام الإداري الذي كان سائداً في البلاد والقوانين التي كان معمولاً بها زمن سلاطين المماليك. (٤) ولما كانت مصر بلداً زراعياً في المقام الأول ؛ فكان هدف العثمانيين هو الإشراف على تنظيم هذه الأرض والاحتفاظ بحق حيازتها (٥) ، ولذلك أمر سليم دفتر داره (٦) بالعمل على مسح (قياس) الأراضي الزراعية ، وأقر شرف الدين الصغير وأبا البقا ناظر الإسطنبول متحدثين عن الوجه القبلي. (٧) ولم يقدر لمسح الأراضي الزراعية الذي أراده سليم الإنجاز السريع لاختفاء دفاتر تاريخ الجراكسة (٨) ، وبدونها كان يصعب ضبط مساحة الأراضي الزراعية المصرية.

(١) خيربك : من أمراء السلطان الغوري ، مدة ولايته (٩٢٣ - ٩٢٨ هـ / ١٥١٧ - ١٥٢٢ م)

أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ١٠١ تواريخ الولاة مستقاة من أحمد شلبي ومن تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن لها.

(٢) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ١.

(٣) فيصل عبد الله الكندري : جان بردي الغزالي وموقفه من العثمانيين، المؤرخ المصري، العدد ١٧ ، القاهرة : ١٩٩٦ ، ص ٤٣.

(٤) إبراهيم الصوالحي : تراجم الصواعق في واقعة الصناجق ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة : ١٩٨٤ ، ص ٤.

(٥) أمنية عامر : المرجع السابق ، ص ١٠.

(٦) الدفتردار هو المشرف على الشئون المالية في مصر، لمزيد من المعلومات انظر: الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٧) محمد عفيفي : الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٢٥.

(٨) دفاتر تاريخ الجراكسة : هي الدفاتر التي سجلت بها مساحة الأراضي الزراعية وتوزيعها وأسماء المنتفعين بها زمن المماليك ، انظر: محمد عفيفي : المرجع السابق ، ص ٢٦.

وبذل العثمانيون جهوداً كبيرة للعثور على هذه الدفاتر ، وأدركوا أنها لم تحرق ، ولكنها اختفت بين الدفاتر الأخرى الأقل أهمية ، وكثير منها في منازل المماليك الذين يعملون معهم ، ولذلك أمر مصطفى باشا^(٩) في ١٠ أبريل ١٥٢٣م / ٩٢٩ هـ بإعادة هذه الدفاتر والبحث عن بقيتها^(١٠) وبعد تولية السلطان سليمان^(١١) أصدر قانون نامة مصر عام ٩٣١ هـ / ١٥٢٥م كمحاولة لإصلاح إدارة مصر ، وساعد على ذلك العثور على دفاتر تاريخ الجراكسة التي اختفت من قبل على يد رجال الإدارة المملوكية في أعقاب الفتح العثماني^(١٢).

وفي عصر سلاطين المماليك كانت الأراضي الزراعية في قرية ما تقاس عقب فيضان النيل لتحديد المساحة التي تم ريها ونسبة الضرائب المقررة عليها^(١٣). ويذكر " شو " أن ذات الشيء كان يتم في العصر العثماني^(١٤). وكان المساح يقوم بمسح الأراضي الزراعية بمعرفة القصابة، ويدون ذلك، ويخبر كل فلاح مقدماً بما ينبغي عليه أن يدفعه مستقبلاً^(١٥).

وكانت القصة هي وحدة القياس ، وكل قصة قدرت بـ $6\frac{3}{4}$ ذراع ، وكانت تستخدم للتعامل بين المزارعين ، ولكن عند جمع الضريبة تحسب القصة بـ $6\frac{1}{4}$ ذراع فقط ، وهذا أدى إلى وجود أقدنة أصغر في المساحة ، وقد استدعى ذلك إيجاد مقياس آخر ، وهذا ما فعله السلطان سليم الأول ، الذي استخدم الذراع العثماني. وكان الفدان في العصر المملوكي ٤٠٠ قصة ، ولكن تم تخفيض هذا العدد في العصر العثماني ، وأصبح هناك نوعان من الأراضي؛ الأول: عدد قصبات الفدان ٣٣٣ قصة، وهو خاص بالأراضي قليلة الخصوبة، والثاني: من ٣٠٠ إلى ٢٦٧ قصة وهو للأراضي عالية الخصوبة ذات الإنتاج الوفير^(١٦).

(٩) مصطفى باشا : مدة ولايته ١٣ ذو الحجة ٩٢٨ / ٤ شوال ٩٢٩ هـ - ٣ نوفمبر ١٥٢٢ / ١٦ أغسطس ١٥٢٣م، وكان الوالي الثاني على مصر بعد خير بك . أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ١٠٢.

(١٠) Shaw , The Financial , P. 18.

(١١) سليمان القانوني : تولى السلطنة ٩٢٧ / ٩٧٤ هـ - ١٥٢٠ / ١٥٦٦م، أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ١٠١.

(١٢) محمد عفيفي : المرجع السابق، ص ٣٤ ، ٣٥.

(١٣) الفويري : شهاب الدين : نهاية الأرب في فنون الأدب ، ج ٨ ، القاهرة : ١٩٣١ ، ص ٢٤٧.

(١٤) Shaw , Op.Cit, p.72.

(١٥) لا نكريه : دراسة في نظام الضرائب على الأتليان وفي الإدارة الإقليمية في السنوات الأخيرة من حكم المماليك، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، ج ٥ ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٣١.

(١٦) ghaw, op. Cit., P.72.

وخلال النصف الثانى من القرن السادس عشر تم إضافة المزيد من الأراضى الزراعية فى مصر بسبب انتظام الرى واستتباب الأمن ، وتم عمل مسح جديد وتصحيح المسح القديم. وفى عام ٩٨٤ هـ / ١٥٧٦م تم اكتمال المساحة التفصيلية لصعيد مصر وتسجيلها ، واتخذت كأساس لإعادة التنظيم العام لنظام الضريبة فى نفس العام ، ولم تستخدم الدفاتر المملوكية فيما يتعلق بأمور الضرائب بعد ذلك. (١٧)

ولقد أولى قانون نامة الأراضى الزراعية عناية كبيرة ؛ فى باب المساحة نص على أن يسجل المساحون المساحة الحقيقية ولا يزدوا عليها (١٨)، والاجتهاد فى تخضير الأرض وإصلاحها ، وألا تترك أرض خالية لم تخضر ، وتكتب مذكرات تفصيلية عما تحويه كل قرية من الأموال السلطانية ورسوم الكشوفية، ورسوم الشياخة وأموال الوقف والرزق ، ويوقع عليها أمير الأمراء وناظر الأموال ، وتسلم إلى أهل كل قرية ، وإذا ظلم أحد الفلاحين يقدم شكايته إلى أمير الأمراء. (١٩) وهذا يدل على أهمية الأموال السلطانية للسلطنة العثمانية فى المقام الأول ، واهتمامها بالأراضى الزراعية وكذلك بالفلاحين ؛ حيث إن الوالى رأسا هو الذى يحقق فى شكاياتهم حال وقوع مظلمة عليهم، وإن كان ذلك من الناحية النظرية وبعيدا - إلى حد ما - عن الواقع.

وبعد ؛ فقد رأينا العناية التى أولاها قانون نامة للأراضى الزراعية ، وكيف نظم العثمانيون حيازتها ، فلنتعرف على أنواع هذه الأراضى وأوضاع حيازتها. فقد أشارت الوثائق والمصادر المعاصرة إلى أن أراضى مصر مقسمة إلى الأنواع الآتية :

١ - الأراضى الديوانية :

وتشمل نوعين رئيسيين هما : أرض الفلاحة وأرض الأوسية ، وشكلتا معا الأراضى الخراجية أو أرض الالتزام. (أ) أرض الفلاحة :

كانت تشكل الجزء الأكبر من أرض الناحية فى معظم الأحيان ، وكانت كل ناحية تقسم إلى ٢٤ قيراطا أى جزء (٢٠)، وهى الأرض التى يقوم الملتزم بالتزامها نظير تسديد ما عليها من ضرائب (٢١)،

Ibid . , p.19 .

(١٧)

(١٨) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(١٩) نفسه: ص ٤٤ ، ٤٥ ، والجدير بالذكر أن دفاتر تاريخ عام ٩٢٣ هـ أطلقت لفظ الأراضى الديوانية على الأراضى الخراجية ، انظر: دار الوثائق : عين ٦٢ مخزن اتركى دفتر تربيع قرأى خاصة تابع ولاية فيوم رقم ٤٠ .

(٢٠) دار الوثائق : وثائق تقاسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٠١ .

(٢١) نفسه : عين ١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٧٩٥ .

وفى حالة وجود عدة ملتزمين كانت تقسم بينهم بنسبة القراريط التى التزمها كل منهم^(٢٢) . وهذه الأرض يقوم الملتزم - أو الملتزمون - بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها مقابل الإيجار الذى يتفق عليه الملتزم مع هؤلاء الفلاحين^(٢٣).

وتعرف أرض الفلاحة فى الصعيد^(٢٤) بأرض المساحة ، وقد نتج عن ذلك اختلاف فى حيازة الأرض الزراعية؛ ففلاح الوجه القبلى لم يكن مرتبطاً بالأرض ؛ إذ إن التزامه بزراعة الأرض لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس فى استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار فى زراعتها؛ لأن التعاقد بينهما اختيارى ينتهى بحصاد الزرع ، وليس للفلاح أيضاً حق الرقبة - أى الملكية - لهذه الأرض ، بل له حق الانتفاع بحاصلاتها نظير دفع الضرائب المقررة عليها للملتزم ، ومادام الفلاح قادراً على زراعتها ودفع ضرائبها فإنها تستمر فى حوزته ، فإن أهمل وعجز عن دفع الضرائب أو ترك الأرض، فللملتزم أن يأخذها منه ويعطيها لأى فلاح آخر.^(٢٥) ولكن الثابت أن الفلاح فى حالة تركه للأرض قام الملتزم بإرغامه على العودة إليها.^(٢٦)

وهنا نلاحظ خصوصية نظام الالتزام فى ريف الصعيد عن الوجه البحرى ؛ حيث كان التعاقد بين الملتزم وفلاحيه اختيارياً.

وعقب فيضان النيل^(٢٧) توزع الأراضى الصالحة للزراعة فقط^(٢٨) ، ويتم ذلك بمعرفة مشايخ القرى والملتزمين ، ويسجل ذلك فى دفتر شاهد الناحية^(٢٩) . وتسمى أرض الفلاحة فى الوجه البحرى بأرض الأثر؛ وذلك لعدم تأثرها - فى غالب الأحيان - بأخطار الفيضان،^(٣٠) ونتيجة لهذه الأخطار

(٢٢) نفسه : وثائق تناسيط الالتزام ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ٢٠٢.

(٢٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

(٢٤) أطلق العرب على مصر العليا اسم الصعيد. أنظر:

Vansleb, R.D., Nouvelle Relation en Forme de Journal D, Un Voyages Fait en Egypte en 1672 - 1673, Paris, 1677, P. 20 .

(٢٥) أحمد أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، ط ٣ ، النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٥٨ ، ص ١٠

(٢٦) Alsayyid . A.L . , Egypt in the Reign of Muhammed Ali, London, 1984, P.7 .

(٢٧) Albert, J., Voyages en Egypte 1643 - 1645, IF AO , Le Caire . 1974, P. 125.

(٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(٢٩) نفسه : محكمة الباب العالى، س ٨١ ، ص ١٢٠ ، م ٤١١ محكمة مصر القديمة، س ١٠٤ ، ص ١٦١ ، م ٤٣٤ .

(٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٩٤.

التي كانت تحدث في الوجه القبلي نجد اهتمام رجال الإدارة في الريف بجرف الجسور وتشير دفاتر الجسور على الخولة " بأن يلتزموا بجرف جسورهم الجرف المثقن المنتفع به في الأنبال العالية من غير إبداء عذر ولا عجز ولا تقصير ". كما تؤكد على عدم تجديد أو إحداث مظلمة (٢١) .

ونظرا لأهمية الجسور في تنظيم شئون الري نجد أن الإدارة العثمانية قسمتها إلى : جسور سلطانية وتقوم بجرفها وصيانتها الإدارة نفسها ، وجسور بلدية تتولى صيانتها القرى التي تقع فيها هذه الجسور ، مع ملاحظة قيام الدولة من جانبها بالإشراف على الجسور البلدية (٢٢) . وقد تقاعس الملتزمون عن جرف الجسور في بعض الأحيان عن جرفها وصيانتها (٢٣) .

وإلى جانب الاهتمام بجرف الجسور وصيانتها ، نجد الاهتمام بحراستها تجنباً لانتهيارها. وترصد دفاتر الترايع - وهي الدفاتر التي وضعها علماء الحملة الفرنسية وأخذوا معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط - عملية حراسة هذه الجسور؛ حيث كان لها خبراء، وترصد لذلك أرض من زمام الناحية؛ وقد وصلت مساحة خفر الجسور في إحدى القرى إلى ٤ أفدنة من جملة المساحة وهي ٦٨٤ فداناً و ١٦ قيراطاً. (٢٤) ومع أن المساحة المرصدة كانت بسيطة إلا أنها تدل على الاهتمام بهذه الناحية تحسباً لما ينتج عن انهيار هذه الجسور من إضرار بالأراضي الزراعية.

ومن دراسة دفاتر الترايع اتضح لنا أن أرض الفلاحة في الأغلب تنقسم إلى ثلاثة أنواع : عال ، وسط ، دون ، وترصد مساحة كل نوع منها بالتفصيل والأموال المقررة عليه؛ فنجد قرية الدوالطة (٢٥) بولاية البهنساوية بها ٢٢٨٦ فداناً و ١٢ قيراطاً من نوع العال ، ٦٠ فداناً وسط ، ٤٤ فداناً دون ، وهنا يشكل العال معظم المساحة، وهذا التقسيم يعتمد على جودة وخصوبة التربة. (٢٦) ويحدث أحيانا خطأ في المساحة يؤدي إلى زيادة مساحة أرض الفلاحة على

(٢١) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركي دفتر جسور ولاية المنفلوطية رقم ٧٨٥.

(٢٢) نفسه؛ والمزيد من المعلومات عن أهمية الجسور وصيانتها، انظر: محمد الشيشتاوي : مقتضيات القاهرة في العصرين المملوكي والعثماني ، دار الآفاق العربية، ط١، القاهرة : ١٩٩٩، ص ٢٧.

(٢٣) نفسه.

(٢٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترايع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٥) الدوالطة : من النواحي القديمة اسمها الأصلي الصوالحة ، ثم حرفت إلى الدوالطة وهو اسمها الحالي وتتبع مركز بنى سويف . محمد رمزي القاموس الجغرافي للبلاد المصرية، القسم الثاني، ج ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٤ ، ص ١٥٢.

(٢٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترايع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

حساب أرض الأوسية ؛ كما حدث في الفيوم في قرية هواره المقطع^(٢٧) ، وتم تصحيح الوضع وخفضت مساحة أرض الفلاحة وتم إكمال مساحة أرض الأوسية بموجب حجة شرعية من القاضي وختمت من حاكم الولاية^(٢٨) . وهذا يدل على دور القضاة المحليين وحكام الولايات في حالة حدوث خطأ في المساحة.

ولقد حاولنا إعداد إحصاء بأرض الفلاحة في ريف الصعيد بوجه عام ، ولكن واجهتنا مشكلة وهي أن بعض القرى تذكر مساحتها بالقيراط فقط ، ولم نعثر على مساحة أرض الفلاحة كاملة إلا في الفيوم ؛ حيث بلغت ١٦٢٠٨ فداناً و ٢٠ قيراطاً و ٨ أسهم ، وكانت جملة مساحة أرض الالتزام ١٩٥٨٦ فداناً و قيراطاً واحداً ، أي أن نسبة أرض الفلاحة في ولاية الفيوم ٨٢,٨ %^(٢٩) . وتمكننا من جمع المساحة الكلية لولاية جرجا ، فكان الناتج ١٢٥٣٣٠ فداناً و ١٥ قيراطاً وسهمين ، مع ملاحظة أن ثمانى قرى لم نتتمكن من معرفة مساحتها لذكر المساحة بالقيراط فقط^(٣٠) . وباقي الولايات ذكرت معظم مساحة نواحيها بالقيراط ، ولذلك لم نتمكن من معرفة مساحة أرض الفلاحة بها.

أنواع الفلاحة :

العال : وهو أجود أنواع أرض الفلاحة ؛ ومن ثم يفرض عليه ضريبة عالية ؛ حيث فرض على الفدان ٥٩٥ بارة في قرية برديس^(٤١) ، وهي أعلى ضريبة عثرنا عليها^(٤٢) .

أنواع الفلاحة عال :

يختلف وجود هذا النوع من قرية إلى أخرى ؛ فنجد بعض القرى بها نوع واحد من العال ، مثل قرية الجزيرة بولاية البهنساوية ، وكان فئة ٤٢٥ بارة في مقابل الوسط ٣٤٠ بارة^(٤٣) . ويوجد عال من

(٢٧) هواره المقطع : من القرى القديمة ، وسميت هواره نسبة لقبيلة عربية استوطنت بالصعيد ومنهم جماعة نزلت الفيوم ، وسميت المقطع لأن جسر بحر يوسف كان يتقطع عندها وقت الفيضان وتتبع حالياً مركز الفيوم مديرية الفيوم. القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ١٠٣ .

(٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٩١ .

(٢٩) نفسه : دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(٤٠) نفسه : دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٤١) برديس : من المدن القديمة ، وكانت مركزاً ثم أصبحت من نواحي مركز البلينا مديرية جرجا . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٤ ، ص ٩٨ ، ٩٩ .

(٤٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(٤٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

نوع واحد فى القرية ومقرر عليه غلال بلا مال ؛ كما فى قرية دلجا بولاية الأشمونين ، فنجد أن الفدان قرر عليه ثلاثة أرادب حب عام ١٧٩٨م. (٤٤)

ونقابلنا قرى بها من العال أربعة أنواع مثل قرية برديس بولاية جرجا؛ الأول - أو إذا جاز لنا القول - عال درجة أولى وكان فئة ٥٩٥ بارة ومساحته ١٥٣ فداناً وقيراطان ، والعال درجة ثانية فئة ٤٩٥ بارة ومساحته فدان واحد و ٢١ قيراطا ، والعال درجة ثالثة فئة ٤٤٠ بارة ومساحته ١١٩٥ فداناً وقيراط واحد ، والعال درجة رابعة فئة ٤٤٠ بارة أيضا ومساحته ٤ أفدنة و ١٧ قيراطا (٤٥) . وهذا يدل على اختلاف الفلاحة عال فى القرية الواحدة، وأساس هذا الاختلاف جودة وخصوبة التربة.

وعثرنا على قرى بها خمسة أنواع من العال كما فى قرية صفانية (٤٦) ؛ العال درجة أولى فى هذه القرية فئة ٣٣٠ بارة ومساحته ٧٠ فداناً ، والعال درجة ثانية من النبارى (٤٧) فئة ١٠٠ بارة ومساحته ١٠ أفدنة ، والدرجة الثالثة من العال كانت بياضى (٤٨) فئة ٢٤٠ بارة ومساحتها ٣٥ فداناً ، والدرجة الرابعة من العال فئة ٢٤٠ بارة ومساحتها ٤٣ فداناً و ١٨ قيراطا ، والعال من الدرجة الخامسة كان بياضى فئة ١٩ بارة ومساحته ١٠٥٨ فداناً، ومعنى نزول الضريبة فى الفلاحة عال إلى ١٩ بارة أن الضريبة بعضها يدفع نقدا وبعضها عينا (٤٩) ، وأكثر الأراضى كانت ضرائبها عينا. (٥٠)

(٤٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٤٥) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٤٦) صفانية : من القرى القديمة وحاليا تتبع مركز الفشن مديرية المنيا. القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج٣، ص ١٩٠.

(٤٧) النبارى : أرض زرعت نرة ورويت بالآلات الرافعة ، حسين أفندى الروزنامجى : ترتيب الديار المصرية فى عصر الدولة العثمانية ، نشره شفيق غربال تحت اسم مصر عند مفرد الطرق، كتيب بمكتبة جامعة القاهرة (د.ت) ص ٣٤.

(٤٨) البياضى : أرض زرعت قمحا وشعيرا وعنسا وفولا وبرسيما ، ب . س جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، ج٤ ، القاهرة : ١٩٧٨ ، ص ١١٦.

(٤٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهتساوية رقم ٢٢٧٩.

(٥٠) shaw, The Financial, P.68.

الفلاحة وسط :

وهذا النوع يلى الفلاحة عال من حيث درجة الخصوبة والجودة ، وتفرض عليه ضريبة أقل من العال ، ويختلف وجوده من قرية إلى أخرى ؛ حيث تخلو بعض القرى منه كما فى قرية القوصية بولاية البهنساوية (٥١).

أنواع الفلاحة وسط :

بعض القرى يوجد بها نوع واحد ؛ مثل قرية دلاص اللجم (٥٢) ، وبعض القرى بها نوعان أو درجتان من الفلاحة وسط ؛ كما فى قرية برديس ، الوسط درجة أولى فئة ٣٣٠ بارة للفدان ومساحته ١٥٧٢ فداناً و ٢١ قيراطاً ، والوسط درجة ثانية فئة ٣٣٠ بارة أيضاً ومساحته ٣٩ فداناً و ١٢ قيراطاً (٥٣) . ولا نجد تفسيراً لذكر نوعين من الفلاحة وسط فى قرية واحدة مع أن الضريبة المقررة على النوعين واحدة. ولعل ذلك يرجع إلى سقوط النوع الثانى سهواً عند التسجيل فى الدفاتر فسجل فى نهاية مساحة القرية ، ويعضد هذا التفسير أن مساحة النوع الثانى من الوسط بسيطة حوالى ٢,٦ % من مساحة الأول.

ويوجد ثلاث درجات من الفلاحة وسط فى قرية دلجا بالأشمونين ، والضريبة المقررة كانت غللاً؛ فالنوع الأول فئة ٢,٥ أردب للفدان ومساحته ٥٩ فداناً ، والدرجة الثانية وسط فئة $٢\frac{1}{8}$ أردب للفدان ومساحته ١٥١ فداناً، والدرجة الثالثة وسط فئة ٢ أردب ومساحته ٣٠ فداناً. (٥٤) وهكذا نجد اختلافاً فى درجات الفلاحة وسط واختلاف الضريبة المقررة عليها من قرية إلى أخرى فى الولاية الواحدة.

الفلاحة دون :

هذا النوع هو الدرجة الثالثة من أرض الفلاحة ، ويلي الفلاحة وسط من حيث الخصوبة والجودة، ومن ثم الضريبة المقررة عليه، والواقع أن بعض القرى خلت من هذا النوع كقرية منشأة الحاج بولاية البهنساوية (٥٥) .

(٥١) دار الوثائق عین ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٥٢) دلاص اللجم : قرية بصميد مصر تسمى دلاص وأضيف إليها اللجم لأنه كان بها ثلاثمائة حداد يصنعون اللجم وهى ما يلجم به الخيل ، وحالياً تتبع مركز بنى سويف . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠.

(٥٣) دار الوثائق : عین ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٥٤) نفسه : عین ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٥٥) نفسه : عین ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

أنواع الفلاحة دون :

وثمة قرى يوجد بها نوع واحد من الفلاحة دون ؛ مثل قرية الجزيرة، وبلغت مساحة الدون بها ١٩٩ فداناً و٧ قيراط فئة ١٨٠ بارة ، وكان الحال فئة ٤٢٥ بارة ، والوسط ٣٤٠ بارة ، وجملة المساحة ٣٧٥ فداناً وقيراط واحد ^(٥٦) ، أى أن النسبة المئوية للفلاحة دون ٥٣,١% من جملة مساحة أرض الفلاحة، وهذا يوضح زحف الدون على العال والوسط فى هذه القرية.

وأحيانا يكون الدون درجة واحدة فى القرية أيضا ولكن مساحته أقل ؛ حيث بلغت مساحة الدون ٢٦ فداناً و١٢ قيراطا فئة ٥٠ بارة فى قرية كوم الرمل البحرى من جملة مساحة أرض الفلاحة وهى ٢٤٩ فداناً ^(٥٧) ، أى أن نسبة الدون ١٠,٨% من جملة مساحة أرض الفلاحة فى هذه القرية ، وهذا مؤشر بتراجع الدون لحساب العال والوسط.

ويوجد درجتان من الدون فى قرية كوم إدريجة ^(٥٨) ؛ الدرجة الأولى ومساحتها ٧٨٠ فداناً و٧ قيراط فئة ١٢٠ بارة ، والثانى ١٦ فداناً وقيراطان فئة ١٠٣ بارة ، وهنا لا يوجد تناسب بين النوعين من حيث المساحة ، وإن تقاربا من حيث الضريبة المقررة ويمثل الدون ٦٥,٩% من مساحة القرية، ويدل على زحف الدون بشكل واضح عليها ^(٥٩) .

ويوجد من الدون فى قرية برديس درجات ثلاثة ؛ الأولى ١٤٦٥ فداناً و١٦ قيراطا فئة ٢٢٠ بارة، والدرجة الثانية ٢٧٧ فداناً و٢١ قيراطا فئة ١٤٦ بارة ، والدرجة الثالثة ٢٣ فداناً و١ قيراط فئة ٢٢٠ بارة، وجملة مساحة الدون بدرجاته الثلاثة فى هذه القرية ١٧٦٦ فداناً و١٤ قيراطا من جملة المساحة الكلية لأرض الفلاحة ٤٧٣٣ فداناً و١٨ قيراطا ^(٦٠) ؛ أى أن النسبة المئوية للفلاحة دون ٣٧,٣% ، أى ما يزيد على ثلث مساحة هذه القرية. ولا نجد تفسيراً لذكر النوع الثالث من الدون مع أنه نفس فئة النوع الأول ٢٢٠ بارة ، وقد يكون سقط سهواً وتم تسجيله فى نهاية مساحة القرية ؛ حيث إن مساحة النوع الثالث بسيطة بمقارنتها بمساحة الفلاحة دون فى هذه القرية ، كذلك النوع الثالث كان أعلى ضريبة من الثانى، وذكر فى نهاية مساحة القرية. ويبدو أن الترتيب من حيث الضريبة كان غير ذى أهمية.

(٥٦) نفسه.

(٥٧) نفسه.

(٥٨) كوم إدريجة : كانت تسمى إدريجة ؛ وبسبب خرابها أقيم على أطلالها قرية أخرى عرفت بكسوم إدريجة وهو اسمها الحالى ، وتتبع مركز الواسطى مديرية بنى سويف، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج٣ ، ص ١٣٣ .

(٥٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٦٠) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

وترصد الوثائق ثلاث درجات من الدون في قرية صفانية بولاية البهنساوية كذلك؛ الأولى ١١ فدانا و ٦ قرار؛ منها ٥ أفدنة مال بياضى، و ٦ أفدنة و ٦ قراريط مال نبارى، والدرجة الثانية دون ٨٨٧ فدانا فئة ١٤ باره مال بياضى، والدرجة الثالثة دون ١٧٠ فدانا فئة ٨ باره مال بياضى أيضا، وجملة مساحة الدون بدرجاته الثلاثة ١٠٦٨ فدانا و ٦ قراريط من جملة المساحة الكلية لأرض الفلاحة وهي ٣٣٤٣ فدانا أى نسبة الدون ٣١,٩% وهي مساحة معتدلة بالنسبة للمساحة الكلية لأرض الفلاحة في هذه القرية^(٦١).

وتشير الوثائق لخمس درجات من الفلاحة دون في قرية دلجا، وكانت ضرائبها غلالا^(٦٢)؛ وذلك لتأمين طعام جنود الفرق العسكرية^(٦٣)؛ الدرجة الأولى في هذه القرية مساحتها ٢٢٣٢ فدانا و ٧ قراريط فئة الفدان من الغلال $\frac{٣}{٤}$ أردب، أى أن جملة المقرر على الدرجة الأولى دون ٤٠٩٣ أردبا، والدرجة الثانية ٢٢ فدانا و ١٠ قراريط فئة $\frac{١}{٢}$ أردب، وجملة المقرر عليها ٣٤ أردبا، والدرجة الثالثة دون ٥ أفدنة و ٦ قراريط فئة $\frac{١}{٣}$ أردب، وجملة المقرر عليها ٧ أردب، والدرجة الرابعة دون ٨ أفدنة و ٨ قراريط فئة ١ أردب وجملة المقرر عليها ٨ أردب، والدرجة الخامسة ٦ أفدنة و ٦ قراريط فئة $\frac{١}{٢}$ أردب، وجملة المقرر عليها ٣ أردب^(٦٤).

وإذا قمنا بجمع مساحة الدون بدرجاته الخمسة نجد أن مساحته ٢٢٧٣ فدانا من المساحة الكلية للقرية وهي ٣٨٦٠ فدانا، أى أن الدون يشكل ٥٨,٩% من مساحة أرض الفلاحة في قرية دلجا، وكذلك جملة المقرر على الفلاحة دون ٤١٤٥ أردبا من جملة المقرر على الفلاحة وهو ٨٧١٧ أردبا، أى أن المقرر على الدون يساوى ٦ و ٤٧%.

وعلى أية حال فقد أدركنا أن أنواع الفلاحة الثلاثة العال والوسط والدون ينقسم كل منها إلى درجات وصلت في بعض القرى إلى خمس درجات، وإن خلت بعض القرى من أرض الفلاحة تماما، كما في قرية عطف حيدر^(٦٥) بولاية البهنساوية^(٦٦). وإلى جانب أرض الفلاحة نجد القسم الثانى من أرض الالتزام.

(٦١) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٢) نفسه: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٣) لانكريه: المصدر السابق، جـ ٥، ص ١٦. عن الفرق العسكرية، انظر: قانون نامة مصر: المصدر السابق، ص ١٢ وما بعدها، عبد الكريم رافق: المرجع السابق ص ١٤٤: ١٤٦.

(٦٤) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٥) عطف حيدر: من القرى القديمة، اسمها الأصلي العطف، حاليا تتبع مركز الفشن بنى سويف، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، جـ ٣، ص ١٩١.

(ب) أرض الأوسية :

وهي القسم الثاني من الأراضي الديوانية أو أرض الالتزام ، وكانت تمنح للمتزم مقابل قيامه بإدارة ناحية التزامه للإنفاق من ريعها على موظفي الحكومة الذين ينزلون ضيوفا عليه ، وكانت معفاة من الضرائب^(٦٧) .

وحتى لا تترحف أرض الأوسية على أرض الفلاحة بمرور الزمن ، فقد قسمت كل منها إلى أربعة وعشرين قيراطا - أى جزء - فى كل قرية ، وقد تكون تابعة لملتزم واحد أو عدة ملتزمين ، وكان كل ملتزم يحصل على عدد من القرايط أو أجزاء من القرايط من أرض الأوسية يساوى العدد الذى يحصل عليه من أرض الفلاحة^(٦٨) . وكان لهذا الإجراء أثره فى ثبات حصة كل ملتزم من أرض الأوسية وأرض الفلاحة.

وقد يحدث خطأ أثناء المسح ويتم اقتطاع جزء من أرض الأوسية لصالح أرض الفلاحة ، ولكن يتم تصحيح الوضع^(٦٩) . وكان للمتزم الحق فى إدارة أوسيته كيفما يشاء ؛ فإما أن يزرعها لنفسه عن طريق تسخير الفلاحين ، أو أن يؤجرها لهم ، أو يشاركهم على محصولها فيكون له نسبة منه^(٧٠) . ولما كانت أرض الأوسية هى الأهم بالنسبة للمتزم ، بينما زراعتها تشكل عبئا كبيرا على الفلاحين - إذا كانت زراعتها بالسخرة - وأرض الفلاحة فى المقابل هى الأكثر نفعاً للفلاحين ، من هنا يمكن إدراك التوازن بين ما يرغبه المتزم وهو زراعة أكبر قدر من الأوسية وبنفس الكيفية يهتم الفلاحين ألا يزرع المتزم إلا أقل مساحة من أرض الأوسية ، ولذلك نشأ التوازن الذى يحفظ حقوق الطرفين^(٧١) .

وقد يقوم المتزم بضم أجزاء من أرض الفلاحة إلى أوسيته ؛ كما حدث فى قرية بنى سويف بولاية البهنساوية ، وإشارة الوثائق لذلك معناه موافقة الروزنامة عليه وإقراره بدليل تسجيله^(٧٢) ،

(٦٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٧) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ص ٩٢ . Alsayyid, op . Cit, P.8.

(٦٨) جب وبوون : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٦٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية النيويم رقم ٢٢٩١ .

(٧٠) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الاجتماعية الكبيرة ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، القاهرة : ١٩٧٣ ، ص ٨ ، ٩ .

(٧١) لانكرية : المصدر السابق ج ٥ ، ص ٢١ ، ٢٢ .

(٧٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

وربما يرجع السبب في ذلك لعجز الفلاح عن زراعة أرضه ، فتركها وهرب (٧٣) ، فلم يجد الملتزم من يحل محله فضمها إلى أوسيته (٧٤) .

وقام بعض الملتزمين بوقف أجزاء من أوسيتهم ؛ حيث أوقف الأمير جلبى بك أمير الحاج سابقا وملتزم ناحية بهيشين (٧٥) قطعة أرض مساحتها ٣٨ فداناً من طين الأوسية في هذه الناحية بموجب الوقفية المؤرخة في سنة ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م ، ثم أضاف إليها ١٠ أفدنة بموجب المرسوم الصادر في غرة محرم سنة ١١٨١هـ / ١٧٦٧م (٧٦) ، كما أوقف ملتزم ناحية الجمهود (٧٧) ١٦ فداناً من طين الأوسية البالغ في هذه القرية ٤٠٠ فدان ، أى أوقف ٤% من الأوسية في هذه القرية (٧٨) . وأرصد الشيخ همام بن يوسف (٧٩) إحباسية بناحية بخانس (٨٠) على السبيل المعد لشرب الدواب ، وصدر بها حجة فراغ وإرصاد من محكمة فرشوط بتاريخ غرة ربيع الأول سنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (٨١) .

ويرجع السبب في قيام الملتزم بوقف أجزاء من الأوسية إلى أن حق الملتزم في أرض الأوسية لم يصل للملكية ؛ ولذلك حاول الملتزمون تحويلها إلى رزق يخصص جزء من دخلها للإنفاق على أوجه البر ، وينتفع بباقي دخلها أبناؤهم من بعدهم (٨٢) . والجدير بالذكر أن هناك إشكاليات تتعلق بالأوسية.

shaw, The Financial , P.20.

(٧٣)

(٧٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ٩٨.

(٧٥) بهيشين : من القرى القديمة ، اسمها الأصلي بهيشيم ، وحاليا تتبع مركز بنى سويف ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج٣ ، ص ١٥٨ .

(٧٦) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٦ .

(٧٧) الجمهود : من القرى القديمة ، تابع البهنساوية وهو اسمها الحالى ، وحاليا تتبع مركز الفشن، بنى سويف القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج٣ ، ص ١٨٦ .

(٧٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٧٩) عن الشيخ همام بن يوسف، انظر: ليلى عبد اللطيف : الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، مرجع سابق.

(٨٠) بخانس : من القرى القديمة، وتتبع حاليا مركز نجع حمادى، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج٤، ص ١٩٦ .

(٨١) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركى ، دفتر احباسى ولاية القوصية رقم ٥ .

(٨٢) محمد عبد المنعم السيد : الغزو العثمانى لمصر وفتاحه على الوطن العربى ، مؤسسة شيايب الجامعة ، الإسكندرية (د.ت) ، ص ٣٢٩ ، وجابريل بايير : تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ، ترجمة عطيات محمود جاد، القاهرة : ١٩٨٨ ، ص ٦.

الإشكالية الأولى : مساحة الأوسية :

أو كم تبلغ مساحة الأوسية من أرض الناحية ٢. وقد تناول العديد من الباحثين هذه النقطة ؛ فذكر لانكريه أن مساحة الأوسية تبلغ $\frac{1}{10}$ مساحة أرض الناحية ^(٨٣). وذكر جب وبوون أن مساحة الأوسية تبلغ $\frac{1}{10}$ المساحة، ^(٨٤) كما أشار لذلك آخرون ^(٨٥). ولم تنزل الأوسية للعشر في الوجه البحرى ^(٨٦) ؛ بل تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع مساحة الناحية ^(٨٧) وبالبحث تبين لنا :

أولا : خلت بعض القرى تماما من أرض الأوسية ؛ مثل قرية عطف حيدر بولاية البهنساوية وتبلغ مساحتها ١٠١٧ فدانا ، ٢ قيراط ^(٨٨) ، و خلت كذلك قرية شلقام من الأوسية وبلغت مساحتها ١٣٩٨ فدانا وقيراطا واحدا ^(٨٩) .

ثانيا : عدم ثبات مساحة الأوسية ؛ حيث وجدنا بعض القرى مساحة الأوسية بها ضئيلة جدا وصلت ٨ أفدنة و ١٤ قيراطا من جملة مساحتها وهي ١٠٨٠ فدانا، أى أن نسبة الأوسية ٠,٨ % ^(٩٠) ، ووصلت في قرى أخرى ٧٠ فدانا من المساحة الكلية لأرض الناحية وهي ١٤٤٥ فدانا و ٦ قيراط بنسبة ٤,٨ % ^(٩١) ، وسجلت ١٠ % من مساحة أرض الناحية؛ حيث بلغت في قرية الدواطة ٢٦٦ فدانا من جملة مساحتها، وهي ٢٦٥٥ فدانا و ١٢ قيراطا ^(٩٢) .

وتمدنا سجلات الرزق الاحباسية بأن مساحة الأوسية $\frac{1}{8}$ مساحة الناحية ؛ حيث أرصد الأمير إبراهيم بك قائمقام مصر وملتزم ناحيتى الساهرة والتحنة من طين الأوسية جميع الثمن،

(٨٣) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٨ .

(٨٤) جب وبوون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٨ .

(٨٥) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٢ ؛ كونا : المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٨٦) اعتمد الدكتور عبد الرحيم على دفاتر الترابيع الخاصة بالوجه البحرى فقط لأنه لم يعثر آنذاك على دفاتر الترابيع الخاصة بالوجه القبلى ، راجع الريف المصرى ، ص ٩٧ .

(٨٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف / المرجع السابق ، ص ٩٧ : ٩٨ .

(٨٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٨٩) نفسه. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة من أن بعض القرى ليس بها أوسية، يوسف الشريبنى : المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٣ .

(٩٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩١) نفسه.

(٩٢) نفسه.

وتكون رزقة باسم الأمير حسين جابى ومن بعده أولاده وذريته ابتداء من سنة ١١٩٦ هـ / ١٧٨١م^(٩٣) ، وارتفعت إلى ٢٣,٦% فى قرية كوم إدريجة بولاية البهنساوية ؛ حيث وصلت ٣٤٦ فدانا من جملة المساحة وهى ١٤٦٧ فدانا و ١٧ قيراطاً ، ووصلت فى قرية الجمهود الثالث ؛ حيث بلغت الأوسية بها ٤٠٠ فدان من جملة مساحتها ١٢٠٠ فدان أى $\frac{1}{3}$ ٣٣%^(٩٤) .

وتجاوزت النصف ؛ كما فى قرية أشمنت^(٩٥) ؛ حيث سجلت مساحة الأوسية بها ١١٣٧ فدانا و ٢٣ قيراطاً من جملة مساحتها وهى ١٩٦٠ فدانا بنسبة ٦١,٩% .^(٩٦)

ثالثاً : انتظمت الأوسية كل مساحة القرية الزراعية بنسبة ١٠٠% ؛ حيث وصلت مساحتها فى قرية صفط راشين^(٩٧) ٥٨٠ فدانا و ١٩ قيراطاً وهى المساحة الكلية للقرية^(٩٨) . ولا نعدم مثالا آخر من هذا النوع ؛ حيث أشارت الوثائق لقرية سلقوس بولاية البهنساوية ومساحتها الكلية ٤٣٨ فدانا و ٥ قرايط كلها أوسية بنسبة ١٠٠% .^(٩٩)

رابعاً : على صعيد الولايات لم نعثر على مساحة الأوسية إلا فى ولاية الفيوم ؛ حيث وصلت مساحتها ٣٣٧٣ فدانا و ١٥ قيراطاً من جملة المساحة وهى ١٩٥٨١ فدانا بنسبة ١٧,٢%^(١٠٠) . وبقيّة الولايات لم نتّمكن من معرفتها لعدم ذكر المساحة فى نسبة كبيرة من القرى بالفدان واكتفى بذكرها بالقيراط.

ومهما يكن من أمر فقد ثبت خطأ الجزم " بتحديد " مساحة الأوسية بالعشر أو الربع أو الثلث أو النصف من أرض الناحية؛ حيث اختلفت - كما رأينا - من قرية لأخرى حتى نكاد لا نجد قرية تتمثل فيها نسبة الأوسية مع قرية أخرى إلا إذا انتظمت الأوسية كافة مساحتها.

(٩٣) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر احباسى القوصية رقم ٥ .

(٩٤) نفسه.

(٩٥) أشمنت : من القرى القديمة وتتبع حالياً مركز الواسطى مديرية بنى سويف ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ١٢٦ .

(٩٦) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٧) صفط راشين : من القرى القديمة، تتبع حالياً مركز ببا مديرية بنى سويف، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج ٣ ، ص ١٢٦ .

(٩٨) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٩) نفسه.

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

ويرجع زحف الأوسية على أرض الناحية حتى شملت قرى بكاملها- فى تقديرنا - إلى ما يلى:

١- تطور أوضاع نظام الالتزام فى نهايات القرن الثامن عشر ، ووصول نفقت الالتزام منتهاه ، وأدلت فئات عدة بدلوها فيه ؛ فوصل عدد الملتزمين فى بعض القرى إلى أكثر من ٣٠ ملتزما، ووصلت حصص الالتزام إلى أقل من نصف ثمن من قيراط^(١٠١). وهذه الزيادة فى عدد الملتزمين وإن كان كل منهم يأخذ حصة من أرض الأوسية تتناسب مع الحصة التى يلتزمها من أرض الفلاحة، ولما كانت مساحة الأوسية - كقاعدة عامة - أقل من مساحة أرض الفلاحة، ومع ثبات الأرض من حيث المساحة - إذا استبعدنا العامل الطبيعى وهو فيضان النيل - فإن الزيادة فى عدد الملتزمين أدت لزحف الأوسية على أرض الفلاحة حتى يحصل الملتزم على حصة من أرض الأوسية تكون ذات قيمة يستغلها لنفسه.

٢- عدم الاستقرار السياسى وكثرة الأعباء والمظالم^(١٠٢)؛ وأدى هذا إلى هروب الفلاحين من القرية، واتجه بعضهم للمدينة ، وتشير الوثائق لهذا الأمر ؛ حيث ورد (بيورلدى)^(١٠٣) شريف مفاده إعادة رعايا الصعيد إلى بلادهم حتى وإن كانوا قد استقروا فى القاهرة خمسة عشر عاما^(١٠٤) .

٣- فرض الفرنسيون الضريبة على أرض الأوسية مثلها مثل أرض الفلاحة ، وبالتالي لم يعد هناك اختلاف بين النوعين من حيث الضريبة - ومما يعضد هذا رأى أن المصدر الوحيد للتأريخ لهذا الموضوع هو دفاتر الترايع - التى وضعها الفرنسيون - وبالتالي إذا قام الملتزم أو الملتزمون بضم أجزاء من أرض الفلاحة إلى أواشيهم فالأمر لم يكن يختلف حيث تم تعميم الضريبة على الأراضى الزراعية^(١٠٥) .

(١٠١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى ، دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

Shaw, The Financial, P. 68.

(١٠٢)

(١٠٣) بيورلدى : أى أمر أو مرسوم ، محمد على الأنسى: قاموس الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، بيروت: ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠ م ، ص ١٣٦؛ أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجسبرتى من النخيل ، دار المعارف ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

(١٠٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، ص ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ حجة مؤرخة بتاريخ الجمعة ١٨ جمادى الآخرة ١٠٨٢ هـ - ١٦٧١ م .

(١٠٥) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

الإشكالية الثانية : مسألة الأوسية جنوب المنيا :

أشار البعض إلى عدم وجود أوسية جنوب المنيا ^(١٠٦) ، وأشار البعض الآخر إلى أن هذا القول " ربما كان مجانباً للصواب " ؛ حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية إلى وجود دور أوسية فى بعض قرى الصعيد " فلعل ذلك " دليل على وجود أراضى أوسية جنوب المنيا ^(١٠٧) .

وبالبحث فى الوثائق أمكننا العثور على أوسية جنوب المنيا ؛ حيث أشارت دفاتر الترابيع إلى " ربيع الأوسية " والمقصود بها الأراضى التى تزرع للوفاء باحتياجات حيوانات الملتزمين فى أواسيهم ؛ كما فى قرية الشيخ زين الدين ^(١٠٨) ؛ حيث وجدنا بها مساحة ٥ أفدنة و ١٢ قيراطا من جملة المساحة وهى ٩١٥ فدانا ^(١٠٩) بنسبة ٠,٥% من مساحة القرية.

ووصل طين الأوسية ٢٧٧ فدانا و ٢٢ قيراطا و ٢١ سهما فى قرية برديس بولاية جرجا وكانت الضريبة المقررة عليها ٥٠٨٥١ بارة من جملة الأموال المقررة على القرية وهى ٣٠٣١٨١٨ بارة بنسبة ١,٧% عام ١٧٩٨م ^(١١٠) وبلغت فى قرية بهجورة ^(١١١) ٢٦ فدانا و ٢٣ قيراطا من جملة المساحة وهى ٢٠٠٢ فدانا أى ١,٣% من المساحة الكلية ^(١١٢) . ووصل ربيع الأوسية فى قرية بلصفورة ^(١١٣) ١٥ فدانا من جملة المساحة ٣٧٨٩ فدانا أى ٠,٤% من المساحة الكلية ^(١١٤) .

(١٠٦) لانكريه: المصدر السابق، جـ٥، ص ١١٨ هيلين ريفيلن : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٤٣ ، ٤٤ .

(١٠٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

(١٠٨) الشيخ زين الدين : أصلها من توابع طهطا مديرية جرجا . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص ١٤٦ .

(١٠٩) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١١٠) نفسه .

(١١١) بهجورة : من القرى القديمة بالصعيد ، وحاليا تتبع مديرية فناء ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى، جـ٤ ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

(١١٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١١٣) بلصفورة: من القرى القديمة بالصعيد وحاليا تتبع مديرية سوهاج ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، جـ٤ ، ص ١٢٥ .

(١١٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى ، دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

وإلى جانب دفاتر التراييع أشارت دفاتر الرزق الإحباسية لأرض الأوسية بالقوصية (١١٥) والملفت للنظر قلة عدد القرى التى وجد بها أوسية جنوب المنيا من ناحية ؛ كذلك صغر مساحة الأوسية بالقياس بمساحة القرية من ناحية أخرى فى حالة وجودها، وصغر مساحة الأوسية أيضا بالقياس بمثيلاتها فى باقى ولايات الصعيد من ناحية ثالثة. ولقد حاولنا تفسير هذه الظاهرة من خلال المعطيات الآتية:

أولا : ظاهرة الوقف جنوب المنيا ؛ حيث انتشر الوقف بشكل كبير فى ولاية جرجا - وهى أكبر الولايات فى جنوب الصعيد - فوصلت نسبة الأراضى الموقوفة أكثر من ٦٠% عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (١١٦) ، وكان الملتزم عندما يوقف قطعة أرض فإنه يوقفها من أرض الأوسية ، ونادرا ما يوقف جزء من أرض الفلاحة. (١١٧)

ثانيا : وجد نوع من الأراضى الزراعية وهو أرض الحطيطة (١١٨) انتشر بصورة واضحة جنوب المنيا وخاصة فى ولاية جرجا ، وكان هذا النوع من الأراضى بيد العربان (١١٩) الذين سيطروا على جزء كبير من التزامات الأراضى الزراعية فى تلك المنطقة؛ حيث وصل عدد الملتزمين العربان ٧٢ ملتزما من جملة عدد الملتزمين فى ولاية جرجا وهو ٢٩٦ ملتزما بنسبة ٢٤,٣% ، وكان جملة العربان الملتزمين فى ولايات الصعيد عامة ١٠٦ ملتزمين ؛ أى أن نسبة العربان الملتزمين فى ولاية جرجا ٦٧.٩% من جملة الملتزمين العربان فى كل ولايات الصعيد، وذلك عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (١٢٠) .

وإذا قارنا هذه النسبة بالملتزمين العربان فى ولايات شمال الصعيد التى بها نسبة أوسية عادية مثل الفيوم نجدها تخلو تماما من العربان ؛ وحالة الفيوم هذه تنطبق على ولايات أخرى مثل البهنساوية وأطفيح أى أن نسبة الملتزمين العربان فى جرجا مرتفعة جدا (١٢١) مقارنة بباقى ولايات الصعيد.

(١١٥) دار الوثائق: عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر إحباسى ولاية القوصية رقم ٥ ، والقوصية بلدة تتبع مديرية أسيوط بمركز منفلوط . أنظر: على مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها القديمة والشيرة ، جـ ١ ، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٤٣٧ .

(١١٦) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ .

(١١٧) لانكريه : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ١٩ .

(١١٨) عن أرض الحطيطة : انظر هذا الفصل .

(١١٩) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى ، دفتر التزام رقم ٩٠٢ ؛ عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ .

(١٢٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ .

(١٢١) نفسه.

وإذا أخذنا مثالا لارتفاع نسبة الحظيطة فى جنوب المنيا وخاصة جرجا نجد أنها وصلت فى بعض القرى إلى ٩٥٠ فدانا وقيراط واحد من جملة مساحة أطيان القرية وهى ١٥٠٦ أفدنة و ١٤ قيراطا بنسبة ٣٩,٢% (١٢٢) .

ونستنتج من ذلك أن ازدياد مساحة الأراضى الموقوفة - وغالبا كان الوقف يشمل الأوسية أو جزء منها - وازدياد أرض الحظيطة وخاصة أنها نادرة فى باقى ولايات الصعيد (١٢٣) كان نتيجة ازدياد نسبة العربان بصفة عامة جنوب المنيا والعربان الملتزمين بصفة خاصة . كل ذلك كان وراء ندرة الأوسى جنوب المنيا من ناحية ، وصغر مساحتها فى حالة وجودها بالقياس بمثيلاتها فى باقى ولايات الصعيد من ناحية أخرى .

وبعد فقد ثبت لنا أن القول بعدم وجود أوسية جنوب المنيا مجانباً للصواب وبالتالي أنهينا الإشكالية الثانية.

الإشكالية الثالثة : الضرائب المفروضة على الأوسية :

كانت أرض الأوسية معفاة من ضريبة الميرى حتى وصول الحملة الفرنسية ؛ حيث فرضت عليها ضرائب مثل أرض الفلاحة (١٢٤) - وهذه قاعدة - ولكننا عثرنا على أوسية لم يفرض الفرنسيون عليها ضريبة مثل قرية القوصية ؛ حيث وصلت مساحة الأوسية فيها ٩٩ فدانا وقيراطين، وخلت خاكة الأموال ولم تسجل عليها أية ضريبة (١٢٥) ، ولا نجد تفسيراً لهذه الظاهرة سوى أن بعض الأوسى لم يفرض الفرنسيون عليها أية ضريبة جنبا إلى جنب مع تعميم الضريبة على الأوسى .

وعلى أية حال تم معاملة الأوسى مثلها مثل أرض الفلاحة بعد سيطرة الفرنسيين على مصر، وكان من الأوسى ما فرض عليه الضريبة مالا فقط، ومنها ما فرض عليه الضريبة غلالا فقط، ومنها ما فرض عليه الضريبة بالمال والغلال معا. ووصل الأمر لدرجة تسجيل الشراقى من الأوسية- أى الذى لم يصله ماء النيل فلا يزرع - فتذكر الوثائق عبارة "شراقى الأوسية" و "منه شراقى" أى من الأوسية والشراقى لا يقرر عليه ضريبة، لا مال ولا غلال (١٢٦). وقد قسمت أرض الأوسية فى بعض

(١٢٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٢٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ الأشمونين رقم ٢٢٦٤؛ والفيوم رقم ٢٢٥٧.

(١٢٤) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥؛ عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٢٥) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٢٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

القرى إلى عال، وسط، دون (١٢٧)، وفي بعضها تذكر أوسية فقط (١٢٨)، وفي قرى أخرى عال فقط أو وسط فقط أو دون (١٢٩). ومن خلال الوثائق قسمنا الأوسية من حيث الضريبة المقررة عليها إلى خمسة أنواع:

١- أوسية فرض عليها مال مثل الفلاحة دون كما في قرية كوم إدريجة؛ حيث كانت مساحة الأوسية بها ٣٤٦ فدانا فئة ١٢٠ بارة، وكانت الفلاحة دون فئة ١٢٠ بارة أيضا (١٣٠).

٢- أوسية مثل الفلاحة وسط؛ حيث وصلت مساحة الأوسية في قرية كوم الرمل البحرى ٧٢ فدانا و ١٣ قيراطا فئة ٨٠ بارة مثل الفلاحة وسط فئة ٨٠ بارة (١٣١).

٣- أوسية مثل الفلاحة عامة - وهنا لا تذكر نوعية الفلاحة - فنجد مساحة الأوسية في قرية بنى خالد ٧٠ فدانا و ١٢ قيراطا فئة ٢٠ بارة مثل أرض الفلاحة فئة ٢٠ بارة أيضا. والنزول لهذا الرقم معناه أن الضريبة بالمال والغلال (١٣٢).

٤- أوسية زادت عن الفلاحة كما في قرية أشمنت بولاية البهنساوية؛ حيث وصلت مساحة الأوسية بها ٨١٨ فدانا - نلاحظ بها أوسية شراقي - فئة ١٢٠ بارة والفلاحة فئة ٧٧ بارة (١٣٣).

٥- أوسية بلغت الضريبة المقررة عليها ثلاثة أضعاف وربع الضعف تقريبا؛ حيث نجد قرية قاي بلغت مساحة الأوسية بها ٢٧٨ فدانا و ١٢ قيراطا فئة ٣٤٠ بارة، وكانت ضريبة أرض الفلاحة بها فئة ١٠٥ بارة (١٣٤).

ولقد وصل الاهتمام بالضريبة المقررة على الأوسية إلى ذكرها مع المال الميرى والفنائض والبرانى والكشوفية (١٣٥)؛ مما يدل على أهمية هذه الضريبة للإدارة الفرنسية، فذكرت في الحساب

(١٢٧) دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢٨) نفسه: عين ١٢ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٢٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(١٣٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٣١) نفسه.

(١٣٢) نفسه.

(١٣٣) نفسه.

(١٣٤) نفسه.

(١٣٥) سوف نتناول هذه الضرائب في الفصل الرابع .

الختامى للقرية مثل قرية قمن العروس^(١٣٦)؛ حيث سجلت الأموال المقررة على الأوسية بها ١٤٦,٩٨٩ بارة من جملة الأموال المقررة على القرية وهى ١,٦٢٣,٥٢٢ بارة بنسبة ٩,١ %^(١٣٧).

ويبدو أن فرض الضريبة على الأوسية فى عصر الحملة الفرنسية كان له سابقة؛ مما يجعل الباحث يقرر أن بعض أراضي الأوسية فرض عليها ضريبة قبل الحملة الفرنسية؛ حيث يشير أحمد شلبى أنه "فى سادس ربيع أول من السنة"^(١٣٨) جمع الباشا جميع أكابر البلاد والأمراء والصناع، وطلب منهم الخراج، فأجابوا بالسمع والطاعة، فكتب عليهم حجة بذلك الأمر. وأما كشاف الولايات فقد حصل منهم توقف عوائد الكشف. "ثم إن الباشا فات لهم الوسية التى كان يأخذها منهم"^(١٣٩). ومعنى ذلك أن بعض الأوسية فى قرى الكشوفية كان يفرض عليها ضريبة بنص المصادر المعاصرة.

ومهما يكن من أمر، فإن أرض الأوسية رغم أنها كانت ملكية انتفاع فقط؛ إلا أنها امتازت = من حق الانتفاع الذى قرر للفلاحين على أرض الفلاحة، فقد أصبحت الأوسية تورث بعد أن ورث الملتزم حق الالتزام لأبنائه من بعده مقابل دفع مبلغ الحلوان^(١٤٠).

هذا عن أرض الالتزام بنوعيتها : أرض الفلاحة وأرض الأوسية والتين شكلتا معا الأراضي الديوانية أو الخراجية.

٢- أراضي الرزق :

هى الأراضي المرصدة أصلا من قبل الدولة على بعض الأفراد والمؤسسات الدينية ولا يجوز فيها البيع أو الشراء، واعتبرها الفقهاء نوعا من الأوقاف^(١٤١). وبعد استيلاء السلطان سليم على مصر، أصدر فى ٢٤ ربيع الآخر ٩٢٣هـ / ١٥١٧م مرسوما بعدم التعرض لأوقاف الجوامع والمدارس والمساجد والزوايا والربط والمعابد وأنواع البر والقربات وجهات الخير والصدقات، كذلك لم يتعرض

(١٣٦) قمن العروس : من القرى القديمة، وكانت تسمى قمن فقط وأضيف إليها العروس فى تربيعة ٩٢٣هـ وهو الاسم النحالى لها، وحاليا تبع مركز الواسطى مديرية بنى سويف، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج٣، ص ١٣٢.

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تربيعة ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٣٨) ١١٠٦هـ / ٢٥ أكتوبر ١٦٩٤م.

(١٣٩) أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٩١.

(١٤٠) محمد عبد المنعم السيد : المرجع السابق، ص ٣٢٩.

(١٤١) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ١٩٧.

للأوقاف الأهلية والرزق^(١٤٢). ولما صدر قانون نامة مصر اهتم بالأوقاف والرزق ونص على العناية بها والنظر في متحصلات كل وقف ومصاريفه ومدى مطابقة المصاريف لشروط الواقف^(١٤٣). كما نص على معرفة حدود الوقف في كل قرية ومسحها ومعرفة الفائض من المساحة وردها للميرى^(١٤٤).

وقد اختلفت مساحة الرزق من قرية إلى أخرى؛ فبعض القرى نجد أنها تخلو تماما من الرزق^(١٤٥)، وتوجد مساحات بسيطة في قرى ثانية^(١٤٦)، وتنتظم الرزق قرى بكاملها في أحيان ثالثة^(١٤٧)، والواقع أنه ليست هناك تقديرات محددة عن حجم الأوقاف المصرية إلا أن بعض المصادر ترى أنها حوالى ٤٠% من جملة أراضي مصر الزراعية^(١٤٨).

ولكى تتضح الصورة عن حيازة أراضي الأوقاف في ريف الصعيد في ظل نظام الالتزام قمنا بعمل إحصاء بمقاطع^(١٤٩) الأوقاف ومقاطع الخراج في عامين مختلفين لمعرفة حجم هذه المقاطعات ومدى شمول الوقف للأراضي الزراعية في كل ولايات الصعيد في الفترة محل الدراسة من خلال دفاتر الالتزام.

(١٤٢) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ٢٨ ، ٢٩ ويذكر نفس المؤلف أن أصل الأراضي الزراعية الوقف هو ملك صاحبها لها ثم وقفها؛ بينما الأصل في الرزق الإحباسية ملك بيت المال لها ثم إرصادها على يد الإمام أو نائبه على جهة بر، أو على أفراد بعينهم، ولقد عدت الرزق الإحباسية بعد ذلك من الأوقاف. انظر: محمد عفيفى: الأوقاف : المرجع السابق، ص ١٨.

(١٤٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٨٥ .

(١٤٤) نفسه : ص ٦٥ .

(١٤٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(١٤٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٤٧) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى، دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٨ عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(١٤٨) محمد عفيفى : المرجع السابق، ص ٢٧ .

(١٤٩) أطلقت دفاتر الالتزام على القرية لفظ مقاطعة وهو اللفظ الذى سوف نستخدمه في الحديث عن أراضي الأوقاف والخراج .

إحصاء بمقاطعات الأوقاف والخراج

١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م (١٥٠)

جدول ١ / ١

م	الولاية	إحصاء بالمقاطعات ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م			إحصاء بالمقاطعات ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م		
		أوقاف	خراج	الجملة	أوقاف	خراج	الجملة
١	جرجا	٣٤	٢٢	٥٦	٣٧	٤٢	٧٩
٢	فيوم	٢٣	٤٢	٦٥	٢٤	٤٤	٦٨
٣	بهنساوية	٣٣	١٠٩	١٤٢	٣٤	٨١	١١٥
٤	أشمونين	٣٤	٣٢	٦٦	٢٩	٣٣	١٢
٥	أقلام متفرقة	١٤٠	١	١٤١	١٠٢	٧	١٠٩
٦	أراضى مستجدة	—	١	١	—	١	١
٧	أطفيح	١٧	٢٧	٤٤	٢٠	٢٨	٤٨
٨	الواحات	—	١	١	—	١	١
٩	أوقاف	١	—	١	١	—	١
	الإجمالي	٢٨٢	٢٣٥	٥١٧	٢٤٧	٢٣٧	٤٨٤

من خلال هذا الجدول نستخلص الحقائق التالية :

- عدم ثبات مقاطعات الأوقاف ومقاطعات الخراج تارة بالزيادة وتارة بالنقصان ؛ حيث حققت كل من ولاية جرجا وأطفيح زيادة ثلاث مقاطعات أوقاف في عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠م وكل من الفيوم والبهنساوية مقاطعة واحدة ، تراجع ولاية الأشمونين خمس مقاطعات ، كما تراجع أقلام متفرقة ٣٨ مقاطعة ، واستقرت مقاطعة الأوقاف ، وخلت الواحات وأراضى مستجدة من الأوقاف في عام ١٧٨٨م كما كانتا عام ١٧٦٠م.

- حققت أقلام متفرقة أعلى نسبة في مقاطعات الأوقاف ؛ حيث وصلت بها إلى ١٤٠ مقاطعة عام ١٧٦٠م ففى مقابل مقاطعة خراج واحدة ، وتراجعت عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م إلى ١٠٢ أوقاف فقط بانخفاض ٣٨ مقاطعة ، وزادت مقاطعات الخراج بها ٦ مقاطعات عن ١٧٦٠م.

(١٥٠) دار الوثائق : عين ٧ مخزن تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ لسنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ لسنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م ، أقلام متفرقة: أى مقاطعات (قرى) فى ولايات مختلفة.

- جاءت ولاية جرجا فى الترتيب الثانى فى مقاطعات الأوقاف بعد أقلام متفرقة فى الإحصائيين وزادت فى الإحصاء الثانى ثلاث مقاطعات، وإن كانت زيادة مقاطعات الخراج بها ٢٠ مقاطعة فى عام ١٧٨٨م ، عن عام ١٧٦٠م.

- كانت ولاية البهنساوية أقل الولايات عدداً فى مقاطعات الأوقاف بالقياس بجملة مقاطعاتها وكانت الزيادة لصالح مقاطعات الخراج فى الإحصائيين.

- انخفضت مقاطعات الأوقاف فى كل الولايات عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠ بـ ٣٥ مقاطعة فى حين زادت مقاطعات الخراج مقاطعتين.

- انخفض عدد المقاطعات أوقاف وخراج عام ١٧٨٨م عن عام ١٧٦٠م بـ ٣٣ مقاطعة.

- زادت مقاطعات الأوقاف عن مقاطعات الخراج فى عام ١٧٦٠م فكانت ٢٨٢ مقاطعة ، فى حين كانت مقاطعات الخراج ٢٣٥ مقاطعة، أى أن نسبة مقاطعات الأوقاف من جملة المقاطعات الزراعية فى الوجه القبلى ٥٤,٥% ، وفى عام ١٧٨٨م كانت الزيادة لصالح مقاطعات الأوقاف ؛ حيث بلغت ٢٤٧ مقاطعة ، والخراج ٢٣٧ مقاطعة ، أى كانت نسبة مقاطعات الأوقاف ٥١% ، وبعبارة أوضح نقرر أن مقاطعات الأوقاف انتظمت أكثر من نصف مقاطعات صعيد مصر الزراعية فى الإحصائيين (١٥١)، وهذا من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة.

ويرجع تذبذب المقاطعات أوقاف وخراج بالزيادة والنقصان للتغيرات الإدارية فى الريف ؛ حيث تودى إلى اندماج بعض المقاطعات مكونة ناحية واحدة ، أو انشطار مقاطعة أو ناحية إلى أكثر من مقاطعة أو ناحية.

ولم تختلف إدارة الأوقاف الزراعية عن إدارة الأواشى ؛ فإما أن يقوم ملتزمها بزراعتها - ولكن ليس عن طريق السخرة - أو أن يقوم بتأجيرها. (١٥٢) وتمدنا الوثائق بمعلومات عن إجراءات الأوقاف الزراعية ؛ فعلى سبيل المثال أجر الأمير علم شاه الجاويش بالخدمة العالية والوكيل الشرعى على المصونة أمنة النازرة الشرعية على وقف يشمل أربع قطع طين سواد بنواحي أسبوط والمنفلوطية أجرها للأمير يوسف بن عبد الله من أمراء المتفرقة وكانت الأجرة عيناً لمدة سنة ١٠١٦هـ / ١٦٠٧م وتشمل ٧٠ أردب قمح و ٣٧ أردب فول (١٥٣) .

وقد تكون الأجرة نقداً وعيناً ، ويلتزم المستأجر بتسليم الغلال بساحة بولاق القاهرة ، وتكون أجرة النقل ضمن الإيجار وبالإضافة عن العام السابق؛ حيث أجر الزينى عبد الباقي للأمير مصطفى

(١٥١) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ لسنة ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، عين ١١

مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ لسنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م.

(١٥٢) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٦ .

(١٥٣) دارالوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٧٠م ٨٨٦

جركس سبع قطع طين لمدة سنة واحدة وهى السنة الخراجية ٩٩٩هـ / ١٥٩٠م ، بأجرة قدرها ٤٥٠ نصف فضة (نقداً) ، ومن القمح الصعيدي " الطيب السالم من العيب " ٨٦ زكية ، كل زكية أربع وبيات بالكيل المصرى (عيناً) ، بزيادة ست زكايب عن العام السابق. (١٥٤) ومعنى ذلك حرص ناظر الوقف على استثمار جهة الوقف بزيادة الأجرة.

وأحياناً يقوم ناظر الوقف بتأجيله لمدة سنة واحدة ، وبالإضافة عن العام السابق ويقبض الأجرة نقداً على قسطين متساويين ؛ حيث أجر مفتى المسلمين شمس الدين أبو عبد الله المالكي الناظر الشرعى على وقف المرحوم نور الدين للحاج منصور الشهير بالفار وأخيه أحمد والحاج على بن عبد الله بن محمد المعروفين بالفار جميع الحصص التى قدرها $\frac{3}{4}$ ٦ قيراط فى أراضي ناحية الجمالية بإقليم القوصية لمدة سنة بأجرة قدرها ٨٠٠ نصف فضة (باردة) بزيادة ٢٠٠ نصف عن السنة السابقة على قسطين؛ الأول ٤٠٠ نصف فى شعبان ، والثانى فى غاية ذى الحجة سنة ١٠١٦هـ / ١٦٠٧م (١٥٥) .

ويقابلنا تأجير وقف سنتين خراجيتين متواليتين ؛ حيث أجر عبد الله أغا الناظر الشرعى على وقف السلطان صلاح الدين كافة نواحى الوقف بالوجه القبلى السنتين الخراجيتين من بداية سنة ١٠٤٢هـ / ١٦٣٢م بأجرة قدرها ٣٢٠٠٠ نصف فضة ، وللمستأجر حق قبض جوالى (١٥٦) النصارى على كل نفر إثنين أبو كلب (١٥٧) وجباية السوق - أى رسم دخول السوق - للباعة والميزان وأعراس النصارى " على العادة السوية بما على الناحية من العوائد الجارى بها العادة " (١٥٨) . وهنا يضيف لمستأجر الوقف صلاحيات خارج نطاق الأوضاع الخاصة بالزراعة ، وخصوصاً جوالى النصارى وأعراسهم ، مما يضيف بعداً اجتماعياً للأوقاف الزراعية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية. وإلى جانب تأجير الوقف قام ملتزمو الأوقاف بإسقاط حصصهم ؛ حيث أسقط شيخ العرب إسماعيل بن شيخ العرب عمران جميع الحصص التى قدرها الثلث فى كامل مال حماية (وقف) قطعة أرض تعرف بقبالة الحوض وقف المرحوم شيخ العرب ريان رزقة طها تابع الأسبوطية (١٥٩) .

(١٥٤) دار الوثائق : محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٢٥ ، م ٧٣ .

(١٥٥) نفسه : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢١٦ ، م ٧١٦ .

(١٥٦) الجوالى : مفردتها جالية ، تطلق على أهل الذمة ، ثم أصبح هذا المصطلح يطلق على الجزية التى تحصل من أهل الذمة . أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(١٥٧) أبو كلب : هو الريال الهولندى وكان يقدر بالنصف فضة الديوانى . أحمد شلبى ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ، حاشية ٥٧ .

(١٥٨) دار الوثائق : محافظ الدشت محفوظة رقم ١٤٩ ، ورقة ١٠٣ ، انظر نص الوثيقة بالملاحق ملحق رقم ١ .

(١٥٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط الترى ، س ٢ ، ص ١٧٢ ، م ٥١٥ .

وقد امتنع بعض الملتزمين عن دفع خراج الأوقاف، وتشير المصادر المعاصرة لمثل هذه الحالات؛ حيث رفع العلماء وأصحاب الأوقاف والمستحقون أمرهم إلى على باشا - الوالى - بأن الملتزمين امتنعوا عن دفع خراج الأوقاف والرزق المرصدة للمساجد، وأن ذلك يعطل الشعائر ، فأعطاهم الباشا أمراً بدفع الأموال ، ومن لم يدفع يرفع أمره إليه ، وأضاف : " وأنا أفعل بالملتزمين ما هو أهله فلم يبق أحد إلا ودفع بمجرد ما يروح له المستحق ، لا يخرج من عند الملتزمين حتى يعطيه " (١٦٠) . وهذا يدل على محاولة الملتزمين التعدى على خراج الأوقاف وعدم دفعه وتصدى الولاية لهم بكل حزم.

ولم تختلف معاملة أراضي الأوقاف عن معاملة أراضي الخراج في حالة الشراقي؛ فالبلد يرى - التى رواها النيل - تدفع ما عليها والتى لم ترو " تبقى غلالها على ملتزمها إلى العام القابل " (١٦١). ونخرج من هذا بنتيجة مفادها عدم التساهل من جانب رجال الإدارة في أخذ خراج الأوقاف . وإذا قام أحد الملتزمين بإيقاف جزء كبير من ممتلكاته على مسجد ما أو أوقف قرية بكاملها فإن المسجد في هذه الحالة يصبح ملتزماً ويكون مكلفاً بدفع الميرى المفروض على أراضي هذه القرية (١٦٢). وترصد دفاتر الالتزام الضرائب المقررة على مقاطعات الأوقاف مثل مقاطعات الخراج؛ فنجد أن مال حماية وقف عنبر أغا النورى كان الميرى المقرر عليه ٤٦٧ بارة والمضاف ١٩ بارة والفرط - ضريبة - ٦٣١ بارة وذلك سنة ١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م (١٦٣) ، وقد سار الفرنسيون على هذا النهج في معاملاتهم لقرى الأوقاف؛ حيث نجد ذات الوقف في عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م وصل الميرى فيه إلى ٦٥٨ بارة والفانض ٩٣٤٢ بارة؛ أى أن جملة الأموال المقررة ١٠٠٠٠٠ بارة في عام ١٨٠٠م بزيادة ٨٨٨٣ بارة عن عام ١٦٧٧م (١٦٤) .

وبالنسبة لفئات الملتزمين في مقاطعات الأوقاف لم تختلف عن مقاطعات الخراج؛ ففي قرية المنصورة وقف مدرسة ساقية مدينة الفيوم بولاية الفيوم التزمها اثنان من المماليك وهى من " أحسن أراضي الفيوم " (١٦٥) ، وهذا يدل على أن الوقف يوجد - أحياناً - في أحسن الأراضي.

(١٦٠) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩٢ .

(١٦١) نفسه.

(١٦٢) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠.

(١٦٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٦٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٦٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠.

ومع تفتت الالتزام نجد أن بعض مقاطعات الأوقاف اشترك في التزامها ٤٦ ملتزما بولاية جرجا. وهذا يدل على زيادة عدد الملتزمين لدرجة أن بعض الحصص وصلت إلى نصف سدس ونصف ثمن قيراط ، بل وصل الأمر لدرجة أن التزام عبدان^١ قيراط في هذه القرية وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التكالب على الالتزامات والتربح من ورائها بالرغم من أن جملة الأموال المقررة عليها ٤٥٠١ بارة أى أن حجم الحصة لا يجرى على تسابق هذا العدد من الملتزمين لالتزامها^(١٦٦) .

وتمدنا الوثائق بمن يقوم بوقف الأرض على نفسه وأولاده ؛ فنجد ابن الشهابي أحمد بن الناصري أمير عربان هواره أوقف على نفسه طوال حياته، ومن بعده على ولديه البدرى محمد والبدرى سليمان طوال حياتهما ، ومن توفى منهما من غير ولد الت حصته إلى أخيه ، ثم من بعدهما لأولادهما ونسلهما وعقبهما ، ومن بعدهم على الجامع الذى أنشأه بمدينة جرجا، ثم للفقراء والمساكين من أهالى الحرمين الشريفين كامل قرية وجزايرها وكفورها وكانت مساحتها ٤٣٣ فدانا^(١٦٧) .

وهناك من يقف إحباسية على المساجد والسبل ويكون النظر عليها من قبل ذوى الجاه والسلطان ؛ حيث أرصد الحاج على وأخوه الحاج عليوة قطعة أرض بناحية بخانس تعرف بقصير بخانس على الجامع والسبيل المعد للشرب من إنشائهما وتعميرهما ، وأوكلا النظر فيها للشيخ همام بن يوسف حاكم ولاية جرجا ، وصدرت بذلك حجة إرصاد من محكمة فرشوط^(١٦٨) . وقام الشيخ همام بالنظر كذلك على إحباسية أخرى قطعة أرض بناحية بخانس أرصدت على السبيل المعد لشرب الدواب والحميران ، أنشأها وعمرها محمد غريب الحمراى وصدر بها حجة إرصاد من محكمة فرشوط أيضا^(١٦٩) . ويرجع اختيار الواقفين للشيخ همام بن يوسف رغبة منهم فى توفير الحماية والمنعة لرزقهم وإضفاء الاحترام والتقدير عليها.

ونتيجة كثرة الرزق خصصت الروزنامة^(١٧٠) لهذا النوع من الأراضى دفاتر معينة أطلقت عليها اسم الرزق الإحباسية^(١٧١) . وقد تعرضت الرزق الإحباسية للتأخير فى سداد خراجها كبقية

(١٦٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٦٧) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٦٨) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر إحباسى ولاية القوصية رقم ٥ .

(١٦٩) نفسه .

(١٧٠) الروزنامة : كلمة فارسية من مقطعين روز بمعنى يوم ونامة بمعنى كتاب أو وثيقة أى أنها سجل يومية للدخل والمنصرف، جب وبوون : الرجع السابق ، جـ ١ ص ١٨٠ .

(١٧١) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفاتر الرزق الإحباسية من ١ : ١٠ .

الأوقاف ؛ فقد تأخر محمد بن غنيم عن سداد خراج رزقة إحباسية بولاية البهنساوية كانت واجبة السداد سنة ٩٩٨هـ / ١٥٨٩م ولم يسدها حتى عام ١٠٠٠هـ / ١٥٩١م، مما اضطر صاحبيها وهما الشيخ جلال الدين بن البكرى ونجله شمس الدين محمد لرفع هذا الأمر إلى المحكمة ، وقد أقر محمد بن غنيم أن بذمته ١١٧ زكية قمح متأخرة (١٧٢) .

ولقد أولى بعض الولاة الرزق اهتماما ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة إلى أن محمد باشا (١٧٣) " شرع فى أمر الرزق والسؤال عنها " ، وأضاف من وراء ذلك الكثير من أراضى الرزق إلى الأراضى الخراجية ، وجعل فى نظير ذلك مالا على الناحية التى بها الرزقة زيادة على الأموال المقورة عليها فزادت الأموال نحو المائة كيس (١٧٤) ، كما أبطل محمد باشا العمل بدفتر الجراكسة الذى يحتوى على الرزق ، وأمر بالعمل بدفتر الترابيع الصادر سنة ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م (١٧٥) .

ولكى نتبين حجم إيرادات الأوقاف فقد أخذنا نماذج لبعض الولايات، وقمنا بعمل الإحصاء التالى عام ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م ، ولقد تخيرنا ولاية جرجا لكونها أقصى الصعيد والأشمونين وسطه والفيوم شماله.

(١٧٢) دار الوثائق : محكمة الصالح ، س ٢١٥ ، ص ٥٣ ، م ١٦٦ .

(١٧٣) محمد باشا : مدة ولايته من أوائل ذى القعدة ١٠١٣هـ : أواسط محرم ١٠١٥هـ / مارس ١٦٠٥م - مايو ١٦٠٦م وأطلقت المصادر عليه اسم معمر مصر ومبطل الطلبة وهى ضريبة سوف نعالجها فى الفصل الرابع محمد بن أبى السرور البكرى : النزهة الزهية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية ، تحقيق عبد الرازق عيسى، العربى للنشر، القاهرة : ١٩٩٨ ، ص ١٨١ .

(١٧٤) الكيس : وحدة عثمانية فى التعامل النقدي استخدم خلال القرن ١٧م ، واختلفت قيمته النقدية حسب الزمان والمكان وكان الكيس المصرى ستمائة من الفروش التركية ، وكان الكيس يساوى ٢٥٠٠٠ بارة، عبد الكريم رافق: المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

البارة : عملة ظهرت لأول مرة فى مصر سنة ٨١٨هـ / ١٤١٥ ، ١٤١٦م فى عهد الملك المؤيد المملوكى وسكت عند العثمانيين أول مرة ١٠٤٥هـ / ١٦٣٥ ، ١٦٣٦م ، قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(١٧٥) محمد بن أبى السورو البكرى : النزهة الزهية المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

إحصاء بالأموال المقررة على جرجا والأشمونين والفيوم

ونسبة الموقوف ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م (١٧٦)

جدول ١ / ٢

م	الولاية	جملة الأموال المقررة	كيس	كسر	الموقوف	كيس	كسر	نسبة الموقوف
١	جرجا	٢,٦٣٣,٩٩٦	١٠٥	٨,٩٩٦	١,٦٧٥,٠٠٠	٦٧	—	%٦٣,٦
٢	الأشمونين	٤٢٣,٨٨١	١٦	٢٣,٨٨١	٥٨,٣٠٠	٢	٨,٣٠٠	%١٣,٨
٣	الفيوم	٢,٠٧٤,٨٢٧	٨٢	٢٤,٨٢٧	٤٤,٧٤٣	١	١٩,٧٤٣	%٢,٢

ومن خلال الجدول السابق نستخلص الحقائق الآتية :

- حققت ولاية جرجا أعلى إيراد في جملة الأموال المقررة ، وكذلك أعلى إيراد في الموقوف ، وكانت نسبة الموقوف بها %٦٣,٦ .

- جاءت ولاية الفيوم في الترتيب الثاني في جملة الأموال المقررة وأقل نسبة في الموقوف %٢,٢ .

- كانت ولاية الأشمونين أقل الولايات الثلاثة في جملة الأموال وثاني الولايات في الموقوف %١٣,٨ .

- كانت جملة الأموال المقررة على الولايات الثلاثة في هذا العام ٥,١٩٠,٤٠٨ بارة ، وجملة الموقوف

١,٨٠٦,٠٨٦ ، أى أن نسبة الموقوف ٣٤,٨ % من جملة إيرادات الولايات الثلاثة (١٧٧) .

وعلى أية حال فإن المستفيدين بالرزق الإحباسية - برغم دفعهم للميرى- كانوا أحسن حالاً من

حائزى أرض الالتزام ؛ لأنهم لا يتحملون الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزم مثل البرانى ،

وكانت رزق الصعيد أكثر ربحاً من رزق الوجه البحرى لأنها كثيراً ما كانت تزداد بفعل طرح النهر ،

وخاصة في ظل عدم توافر الدقة في مسح الأرض ، وكان يقرر على الرزق مال حماية (١٧٨) وهو

مال مقرر على الأوقاف والرزق لشمول الوقف بنوع من الحماية. (١٧٩)

ولم يكن لحائزى الأوقاف الحق في بيعها، ولكن كانوا يتنازلون عنها مدة طويلة ، وكانت هذه

المدة تسعين عاماً ، وكانوا يحصلون مقابل هذا التنازل على مبلغ معين دفعة واحدة ثم على إيجار

سنوى يسمى أجر ، ويستخدم لحفظ حيازة الأرض ، ومن حق الحائز الأصلي أن يستعيدها . أما إذا

(١٧٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٢ .

(١٧٧) نفسه .

(١٧٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٧٩) محمد عفيفى : الأوقاف، المرجع السابق ، ص ٦١ .

أدخل على الأرض تحسينات؛ كأن زرعت بالأشجار فإنها تظل في يده ، لكن بشرط أن يدفع الإيجار السنوى باستمرار ، وإذا حدث نزاع يقوم القاضى بالفصل فيه (١٨٠) .

وبمرور الوقت أصبحت حيازة الأوقاف عرضة للمفاسد؛ فكثير من الناس كانوا يضعون أيديهم على أرض الرزق الإحباسية أو الأوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى فيها ، بالإضافة إلى أنهم حولوا الكثير من عوائدها عن مخصصاتها الأصلية ، مما أدى إلى معاناة المؤسسات الدينية والأعمال الخيرية بسبب نقص الموارد ، بل إن حقوق المستفيدين بها الشرعيين تم تجاهلها ، وكثيرا ما كان أقوى رجال القرية ممن حصلوا على استغلال أرض الأوقاف بإيجارات ضئيلة يماطلون فى الوفاء بالتزاماتهم ويستأثرون لأنفسهم بكل العائد من إيراد الأوقاف (١٨١) .

٣- أراضى الأوتلاق : (١٨٢)

هى مساحات من الأراضى فى بعض القرى كانت مخصصة لتوفير العليق اللازم لخيول الباشا والبكوات والمماليك (١٨٢) . وتشير دفاتر الترابيع لهذا النوع من الأراضى حالة وجوده ؛ حيث سجلت مساحة ٤٩٥ فدانا و ٢٣ قيراطا فى قرية فرشوط بولاية جرجا باسم " مرفوع رعية خيول " من جملة مساحة القرية ٥٩٣٢ فدانا بنسبة ٨,٤% من مساحة هذه القرية (١٨٤) . وهناك من الأوتلاق ما هو مخصص للجسور ، أى لتوفير العليق لثيران الجرافة التى تقوم بتطهير الترع والقنوات فى فصل الجفاف ، لكنها مساحات بسيطة لا تصل إلى ٠,١% من مساحة القرية ؛ حيث ترصد الوثائق مساحة ١١ فدانا و ٦ قراريط فى قرية دلاص اللجم بالبهنساوية تحت اسم أوتلاق جسر من جملة مساحة القرية ٨٣٨٣٣ فدانا (١٨٥) .

وبمرور الزمن سمح الباشوات للمتزمين الذين تقع هذه الأراضى فى حصص التزامهم بضمها إلى أواسيهم والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا (١٨٦) .

(١٨٠) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٠ .

(١٨١) هيلين ريفيلين : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(١٨٢) أوتلاق : لفظ تركى معناه مرعى أو مرتع ؛ قاموس الدرارى اللامعات : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(١٨٣) أستيف: دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم الأول إلى أن فتحها القائد العام بونايرت ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة : ١٩٧٩ ، ص ٥٩ .

(١٨٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٨٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٨٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

٤ - أراضي المناجزة :

وهي من النوع الضعيف قليل الخصوبة وتشكل الدرجة الرابعة بالنسبة للأراضي الزراعية ،
أي أنها تلي الفلاحة الدون ، ويشير استيف إلى أن أراضي المناجزة في الصعيد تعامل بنفس الطريقة
التي تعامل بها أراضي الأوسية (١٨٧) .

وتغفل الوثائق تسجيل مساحة أراضي المناجزة أحيانا ؛ فنجد قطعة أرض مناجزة
" بغير مساحة " تعرف بحلفاية بناحية بني حسن والكوم الأحمر (١٨٨) ، وفي بعض القرى نجد مساحة
المناجزة صغيرة ١٧ فدانا و ٨ قراريط و ٤ أسهم ، وهذا يدل على الدقة في المساحة وإخراج الأرض
الضعيفة من المساحة الكلية للقرية وكانت مساحة هذه القرية ٨٣٨٣٣ فدانا ولا تصل أراضي المناجزة
في هذه القرية إلى ٠,١ % (١٨٩) ، وسجلت في قرية أخرى ٨ قراريط فقط من جملة مساحة القرية
١٢٥ فدانا أي ٠,٣ % ، وتصل في قرى أخرى ٠,٩ % ، ١٣,٩ % (١٩٠) . وتجاوزت أراضي المناجزة
ثلث مساحة قرية عطف حيدر؛ فوصلت ٣٦٢ فدانا ، ٤ قراريط من جملة المساحة ١٠١٧ فدانا بنسبة
٣٥,٦ % ، (١٩١) وانتظمت أكثر من نصف مساحة القرية الكلية لكن بالقراريط ؛ حيث وصلت إلى ١٥
قيراطا من جملة ٢٤ قيراطا أي بنسبة ٦٢,٥ % (١٩٢) .

وترصد الوثائق نوعين من أراضي المناجزة في قرية واحدة ؛ الأول ٦٨ فدانا و ١٥ قيراطا ،
والثاني ٦٢١ فدانا و ٩ قراريط ، وكانت جملة المساحة ٦٩٠ فدانا من مساحة القرية الكلية ٢٨٢٣ فدانا
و ٧ قراريط بنسبة ٢٤,٤ % ، وذكر نوعين يرجع لاختلاف الضريبة المقررة على كلا منهما (١٩٣) .
وتشير الوثائق للضريبة المقررة على أرض المناجزة ؛ حيث وصلت الضريبة في إحدى القرى إلى
١٩٤٤٢ بارة من جملة الأموال المقررة على هذه القرية وهي ٣٤٤٣٤ بارة ، أي ٥٦ % ، مما يدل على
انتظام أراضي المناجزة معظم مساحتها (١٩٤) .

(١٨٧) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٨٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٨٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٠) نفسه .

(١٩١) نفسه .

(١٩٢) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٩٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

ولم تهمل الوثائق تسجيل الشراقي من أراضي المناجزة ؛ حيث وصلت في بعض القرى إلى ١٥٠ فدانا (١٩٥) ، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة أن الأراضي الضعيفة تشرق بسرعة (١٩٦) . وشملت بعض الرزق الإحباسية مساحات في أراضي المناجزة ؛ من ذلك إرصاد أولاد محمد بن الصلاحي إحباسية بناحية طفيس قطعة أرض بدون مساحة قاعدتها ٤١٠ قصبات (١٩٧) .

ولقد حاولنا إحصاء أراضي المناجزة ولكن واجهتنا نفس المشكلة التي واجهتنا عندما حاولنا إحصاء أراضي الفلاحة والأوسية ، وتمكننا من معرفة أراضي المناجزة بولاية الفيوم فقط والتي وصلت مساحتها إلى ٣٦ فدانا و ٢٠ قيراطاً و ١٦ سهماً من جملة مساحة أراضي الفيوم وهي ٢١٨٩٦ فدانا وقيراط واحد بنسبة ٠,٢ % ، وهي نسبة بسيطة بالقياس بالمساحة الكلية (١٩٨) . وتمكننا من رصد مساحة ٤٠٠٦ أفدنة مناجزة في ولاية البهنساوية ، ولكننا لا نعرف نسبتها لعدم عثورنا على ما يثبت المساحة الكلية للبهنساوية، وإن كانت هذه المساحة ليست قليلة إذا علمنا أنها تساوي ١٨,٣ % من المساحة الكلية لولاية الفيوم. وفيما يتعلق بالأموال المقررة على أراضي المناجزة فقد اختلفت من قرية لأخرى، وكانت أقل ضريبة عثرنا عليها ١٠ بارة للفدان وأقصاها ٦٥ بارة ، ولا تعفى أراضي المناجزة من الضريبة إلا في حالة الشراقي (١٩٩) .

وإلى جانب الأنواع السابقة من الأراضي الزراعية في ريف الصعيد تشير الوثائق لنوع آخر انتشر بصورة كبيرة في جنوب الصعيد عن شماله وهو :

٥- أراضي الحطيطة :

يذكر لانكرية أنها أراضي استولى عليها العربان عنوة في القرى المختلفة ، وهذه الأراضي قد تناقلوها بفعل الوراثة ، واكتسبت شرعيتها بمضى الزمن. وليست لأرض الحطيطة أهمية بالغة ، وتستقر في يد مشايخ البلاد (٢٠٠) .

(١٩٥) نفسه : دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩٦) عبد الغنى بن إسماعيل النابلسي : علم الملاحة في علم الفلاحة، مخطوط دار الكتب ، ميكروفيلم ٤٦٦٨٢ ، زراعة ٣٣٧ ورقة ٤ .

(١٩٧) دار الوثائق : عين ٦١ مخزن ١ تركي دفتر أول إحباس القوصية رقم ٤ .

(١٩٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(١٩٩) نفسه .

(٢٠٠) لانكرية : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣١ .

وتسمى أرض الحطيطة فى الوجه البحرى باسم المسموحة ونسبتها ضئيلة جدا ، وقد تكون الحطيطة عبارة عن دخول نكدية أو عينية عن مساحة الأرض ، وأحيانا تكون الأرض نفسها (٢٠١) ، وانتشر هذا النوع نسبيا فى الصعيد ، وبشكل واضح فى جنوبه أى فى ولاية جرجا ، ويندر وجوده فى باقى ولايات الصعيد (٢٠٢) وتختلف مساحة هذا النوع من الأراضى - فى حالة وجوده - من قرية إلى أخرى . ونظرا لكثرة وجوده فى ولاية جرجا - مقارنة بباقى ولايات الصعيد - فقد أخذنا جرجا كمثال وقمنا بعمل إحصاء لبعض القرى التى توجد بها أرض الحطيطة (٢٠٣) .

جدول ١ / ٣

م	القرية	المساحة الكلية		مساحة الحطيطة		نسبة الحطيطة للمساحة الكلية	الأموال المقررة على الحطيطة
		فدان	قيراط	فدان	قيراط		
١	شندويل	١٢٩٥	—	٧	—	%٠,٥	—
٢	دير أبو محروق	١٤٠٠	—	٧٤	—	%٥,٣	٨٩٩٩
٣	بلصفورة	٣٧٨٩	—	٤٠٣	٨	%١٠,٦	—
٤	بندار التبينات	١٢٠٠	—	١٧٥	—	%١٤,٦	—
٥	تل بشل	١٢٠	—	١٩	١٦	%١٤,١	—
٦	بناويت وما معها	٧٣٠	—	٧٧	—	%٢٠,٨	—
٧	قزارة	١٠٠٠	—	٢٥٩	١٤	%٢٥,٩	٥٠٨٤٢
٨	العسيران	١٢٥١	—	٣٤٢	١	%٢٧,٣	—
٩	أولاد جلبى	٩٣	—	٣١	١٢	%٣٣,٧	—
١٠	الخليفة	١٥٠٦	١٤	٦٠٤	١	%٤٠,١	—

من خلال الإحصاء السابق نستنتج ما يلى :

١- لم تكن نسبة الحطيطة ثابتة ؛ حيث وصلت %٠,٥ فى قرية شندويل ، وارتفعت إلى %٤٠,١ فى قرية الخليفة (٢٠٤) .

(٢٠١) نفسه.

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧؛ عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٨٧١؛ عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩؛ نفس العين والمخزن دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ ونفس العين والمخزن دفتر الترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٢٠٣) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٢٠٤) نفسه.

٢- قرر على الحطيطة مال فى بعض القرى ولم يقرر عليها مال فى قرى أخرى ، ووصل إلى ١٣,٩% من جملة الأموال المقررة على قرية دير أبو محروق ، وكانت جملتها ٦٤٥٣٨ بارة، ووصلت فى قرية شرق أبويط بولاية جرجا إلى ١٢٥٢٠٠ بارة ، وفى قرية بنى يحيى كانت حطايط العربان ١١٠٠ بارة بولاية جرجا (٢٠٥) . وهذا يثبت خطأ لانكريه حين ذكر أن أرض الحطيطة لا تدفع أى نوع من الضرائب (٢٠٦).

وعلى أية حال وصل عدد القرى التى وجد بها أرض الحطيطة فى ولاية جرجا ٢٤ قرية ذكر منها ١٩ قرية بالمساحة أخذنا منها الإحصاء السابق ، وخمس قرى ذكرت بدون مساحة ، وذكرت الأموال المقررة عليها فقط ، ووصلت إلى ٢٨٤٢٥ بارة ، كما وصلت مساحة الـ ١٩ قرية إلى ٣٢٦٨ فداناً وقيراط واحد. وكانت أكبر مساحة للحطيطة عثرنا عليها ٧٢٢ فداناً و ١٣ قيراطاً فى قرية أولاد صداد الشرقى والغربى بولاية جرجا، (٢٠٧) وكانت حطايط العربان فى كل ولاية جرجا عام ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م ١٥١٤٨١ بارة. (٢٠٨) ولقد ثبت أن أرض الحطيطة لا يطراً على الأموال المقررة عليها أى تغيير ؛ حيث تتبعنا قرية شرق المرج البحرى لنرى ما يطراً عليها من تغيير بزيادة أو نقصان ، فوجدنا أن المال المقرر عليها عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م وصل إلى ١٧٧١٠ بارة ، (٢٠٩) وكان نفس المبلغ عام ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م (٢١٠) ، ولم يتغير المبلغ كذلك عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (٢١١) ، وفى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م كانت حطايط العربان بالقرية ١٧٧١٠ بارة أيضاً (٢١٢). ومعنى ذلك أن أرض الحطيطة قد ربط عليها مال ولم يطراً عليها أى تغيير قرابة قرن من الزمان، وهذا يختلف تماماً عن وضع بقية الأراضى الزراعية - خصوصاً أرض الفلاحة - التى تزداد الضريبة المقررة عليها من أن لآخر كما سوف نرى. وقد ثبت أن انتشار أراضى الحطيطة فى جنوب

(٢٠٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٢ ، عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٩ ، عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٩ .

(٢٠٦) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣١ .

(٢٠٧) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(٢٠٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٣٠ ، ٨٣٢ .

(٢٠٩) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٢١٠) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(٢١١) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(٢١٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

الصعيد عامة وفى ولاية جرجا خاصة يرجع لكثرة تواجد العربان من ناحية ودورهم كملتزمين من ناحية أخرى. (٢١٣) وإلى جانب هذه الأنواع من الأراضى الزراعية انتشر نوع آخر يطرأ عليه التغيير السنوى من خلال فيضان النيل وهو :

٦- أراضى بور الحول :

وهذا النوع من الأراضى لا يزرع - فى حالة وجوده - ويصيبه البوار ، مع أن قانون نامية مصر شدد على زراعة كل الأرض التى اعتاد الفلاحون زراعتها وعدم ترك شئ منها بوراً أو خرابساً " ومن يترك الأرض بوراً خالياً يؤخذ منه خراجاً كاملاً وتوقع عليه عقوبة التأديب " (٢١٤). ورغم هذا التشديد من جانب قانون نامية مصر بعدم تبوير الأرض إلا أن البوار استشرى وخاصة فى فترات متأخرة من العصر العثمانى، وتتفرد دفاتر الترايع بعرض هذا النوع من الأراضى . ولما كانت ولاية البهنساوية أكبر ولايات الصعيد مساحة - وهذا واضح من دفتر الترايع الخاص بها - (٢١٥) فقد أخذناها كنموذج لتوضيح بور الحول بها عام ١٨٠٠م ، ومثل باقى أنواع الأراضى تختلف مساحة بور الحول من قرية إلى أخرى تبعاً لأوضاع الرى فيها؛ فنجد بعض القرى مساحة بور الحول صغيرة جداً بها كما فى قرية معصرة بالبهنساوية؛ حيث سجلت الدفاتر بور حول بها فدانين وأربعة قراريط ، وهذه أقل مساحة بور حول عثرنا عليها (٢١٦). وسجلت قرية قاي أعلى مساحة بور حول عثرنا عليها ؛ حيث وصل إلى ٥٤٢ فداناً و١٣ قيراطاً (٢١٧). ولقد وصل بور الحول بولاية البهنساوية سنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م نحو ١٧٣٤ فداناً و٨ قراريط ، ولا نعرف نسبته لعدم معرفتنا بمساحة ولاية البهنساوية الكلية (٢١٨) . كما وصل بور الحول فى ولاية الفيوم إلى ١٩١٧ فداناً و٨ أسهم من جملة مساحة الفيوم ٢١٨٩٦ فداناً وقيراط واحد بنسبة ٨,٨% (٢١٩) . ويعتبر بور الحول فى الفيوم بهذا الرقم أعلى منه فى ولاية البهنساوية لصغر مساحة ولاية الفيوم بالقياس بولاية البهنساوية.

(٢١٣) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٤) قانون نامية مصر : المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٢١٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢١٦) نفسه.

(٢١٧) نفسه.

(٢١٨) نفسه.

(٢١٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

وهذا النوع من الأراضي لم تقرر عليه أية ضريبة (٢٢٠). ويتشابه مع بور الحول نوع آخر من الأراضي وهو
٧- أراضي الشراقي :

وهي الأراضي التي لم ترو لعدم وصول النيل إليها لقصوره عنها في الزيادة (٢٢١) ، وقد نص قانون نامة مصر على أنه عندما يأتي المساحون لمسح البلاد فإنهم يتركون الأراضي المرتفعة التي لا سبيل لوصول مياه النيل إليها (٢٢٢)، أما الأراضي التي لم يغمرها الماء بسبب الإهمال في جرف الجسور من جانب القائمين عليها، (٢٢٣) فإن الفلاحين يتحملون نتيجة الضرر ويعاقبون مع مشايخ البلاد (٢٢٤). كما نص القانون على التخفيف في الرسوم المقررة على أهالي القرى التي بها شراقي " إذا طلبوا ذلك " فيتم التخفيف بمبلغ معين يقرره مسلمون من ذوي الخبرة يتصفون بالحياد " مع مراعاة عدم المساس بأموال السلطنة أو ظلم الرعايا " (٢٢٥). وهذا يوضح اهتمام السلطنة العثمانية بالأموال المقررة في المقام الأول.

وكانت الضريبة المقررة يتم تخفيفها من المجموع الكلي للرسوم الواجبة على القرية (٢٢٦) على أن تسجل الضريبة المخفضة كبواقي وتدفع مع الضريبة في سنوات يكون فيضان النيل فيها أكثر وفرة (٢٢٧).

وقد اختلفت مساحة الشراقي بطبيعة الحال من قرية إلى أخرى ؛ فكانت ٣,٣% في بعض القرى ، ووصلت ١٦,٣% في قرى أخرى ، وأحيانا ٢٥,٤% (٢٢٨). ووصلت مساحة الشراقي ٩٥٩

(٢٢٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩، ونفس العين والمخزن دفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧، والمنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٢٢١) مجهول : مفتاح الراحة في علم الفلاحة، مخطوط دار الكتب، ميكروفيلم ١٨٦٤٣، زراعة ٨٥ ، ورقة ٢٦.

(٢٢٢) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢٢٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركي دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلي رقم ٧٨٥.

(٢٢٤) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٦٧.

(٢٢٥) نفسه : ص ٦٥ ، ٦٦.

(٢٢٦) جب وبوون : المرجع السابق، المرجع السابق، ج ٢ ، ص ٩٣.

(٢٢٧) Shaw, The Financial, P. 73.

(٢٢٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨، والبهنساوية ٢٢٧٩.

فدانا ، ٢١ قيراطا و ٨ أسهم ؛ كما فى قرية بنى رافع بالمنفلوطية من جملة مساحة القرية ٢١٣٥ فدانا بنسبة ٤٥% (٢٢٩) .

ويتجاوز الشراقي النصف أحيانا كما فى قرية منقرش بالبهنساوية ؛ حيث سجلت فيها مساحة الشراقي ٣٧٨ فدانا و ٦ قراريط من جملة المساحة ٧٤٢ فدانا و ٩ قراريط بنسبة ٥٠,٩% (٢٣٠) .
وتعفى الأراضى الشراقي من الأموال ؛ حيث يشير أحمد شلبى إلى اجتماع الباشا مع كشاف الولايات واتفقوا على أن الإقليم الذى يروى تأخذ العوائد المقررة عليه بالكامل " والذى لا يرتوى لا شئ عليه " وأبطلوا نزلة عسكر المنيا وأطفيح " لكونهم شراقي " (٢٣١) .

ولكن نجد شواذ لهذه القاعدة ؛ حيث تشير دفاتر الترابيع إلى أن إحدى قرى البهنساوية قرر عليه مال ١٨٤٠ بارة حصيلة ضريبة ٨٠ فدانا شراقي فئة ٢٣ بارة (٢٣٢) ، ولعل ذلك راجع إلى نمو حشائش طبيعية قرر عليها المال ، وهذا يتفق مع ما أشار إليه قانون نامة مصر بهذا الخصوص ؛ حيث ذكر أن الأرض المرتفعة التى لا سبيل لوصول المياه إليها قد ينبت فيها الكأ فتصلح للرعى ويأتى أهل القرى المجاورة بقطعانهم كى ترعى ويدفعون عن ذلك رسوما ، وهذه الرسوم تؤول للميرى (٢٣٣) ، وبالتالي يكون المبلغ الذى قرر على الشراقي فى هذه العام لنفس هذا الغرض ، خاصة وأن حالة هذه القرية التى قرر عليها المال نادرة لم نعثر على مثلها .

وعلى أية حال فإن الأراضى الشراقي كانت ذات أثر بالغ السوء على اقتصاد البلاد فى سنوات حدوثها ؛ حيث يتم رفع الأموال المقررة عليها من دخل القرية ، مما ينخفض معه الدخل السنوى من الأراضى الزراعية ، ويستمر هذا الأثر للعام الذى يحدث فيه وفاء النيل مما يحمل الفلاح مسئولية ضريبة هذه الأرض التى لم تزرع بسبب عوامل بعيدة عن سيطرته (٢٣٤) ، مما يؤدى لكبير عناء لهذه الشريحة من المجتمع المصرى .

وترصد الوثائق نوعا آخر من الأراضى الزراعية ليست له أهمية ولكن يدخل ضمن حيازة الأرض وهو الخرس .

(٢٢٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٢٣٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترابع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٢٣١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(٢٣٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٢٣٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق ، ص ٦٧ .

Show, The Financial , P. 21 .

(٢٣٤)

٨- أراضي الخرس :

وهي الأراضي التي تحولت إلى أراضي غير صالحة للزراعة بسبب الإهمال ونمو بعض النباتات الطبيعية فيها مثل الحلفا وغيرها ، وتصبح تلك النباتات عائقا يحول دون زراعتها وتحتاج إلى جهد متواصل لإعادة زراعتها^(٢٣٥). ويوجد الخرس أحيانا بنسب قليلة لا تصل إلى ٠,٦ % من مساحة القرية^(٢٣٦)، وأحيانا يوجد نوعان من الخرس في القرية الواحدة ؛ فنجد قرية القوصية بها ٥ أفدنة و ٤ قراريط ، وأيضا ٦٢٦ فدانا و ١٢ قيراطا من جملة مساحة القرية ٥١٩٩ فدانا بنسبة ١٢,٢ %^(٢٣٧). ويتنظم الخرس مساحات كبيرة في بعض القرى ؛ حيث وصل في قرية سملوط إلى ١٣,٣ أفدنة و ٩ قراريط و ٤ أسهم من جملة المساحة وهي ٦٢٥٦ فدانا أي بنسبة ٢٠,٨ %^(٢٣٨). وهناك من الخرس ما هو مانع للزراعة ؛ حيث وصل إلى ٢٠٢ فدان و ٩ قراريط و ١٦ سهما في قرية الفشن بالبهنساوية^(٢٣٩). وقد يكون الخرس ضمن حطايط العريان كما في قرية بني سويف ؛ حيث كان يشغل نحو ١٢ فدانا و ٤ قراريط^(٢٤٠). وأحيانا يوجد الخرس ضمن طين الأوسية^(٢٤١) ، أو ضمن بور الحول كما في قرية بني خالد وكونا معا ١٦ فدانا من مساحة هذه القرية^(٢٤٢). والسؤال الذي يطرح نفسه هل فرض على الخرس مال ؟ والواقع أن الإجابة تأتي بالنفي والإثبات معا ؛ حيث توجد بعض القرى بها مساحات من الخرس ولم يفرض عليها مال^(٢٤٣)، كما يوجد الخرس في قرى أخرى وفرض عليه مال ؛ حيث وصل إلى ٧٧٦٧ بارة في إحدى قرى

(٢٣٥) محمد عبد المنعم السيد : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢٣٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٣٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٣٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٢٣٩) نفسه .

(٢٤٠) نفسه.

(٢٤١) نفسه.

(٢٤٢) نفسه.

(٢٤٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

الفصل الثانی إدارة الالتزام

تمهید.

أولاً : الوظائف الإدارية

- ١- الملتزم.
- ٢- القائم مقام.
- ٣- المباشر.
- ٤- شیخ القرية.
- ٥- الشاهد.
- ٦- الخولى.
- ٧- المسآح.
- ٨- القصاب.
- ٩- المشد.
- ١٠- الخفیر.
- ١١- الكلاف.
- ١٢- السقا.

ثانيا: الوظائف المالية.

- ١- الدفتردار.
- ٢- الروزنامجی.
- ٣- الصراف.

ثالثا: الوظائف القانونية.

- القضاة.

رابعاً: إشراف الوالى على الالتزام.

تمهيد:

ما إن طبق نظام الالتزام في مصر، حتى وضع العثمانيون له نظاماً إدارياً أدمجوا فيه بعض الأوضاع الإدارية التي كانت سائدة قبل تطبيقه، وأضافوا إليه بعض الأنظمة الجديدة التي تتناسب وطبيعة هذا النظام؛ ليحقق الهدف المرجو منه وهو توزيع الأراضي الزراعية والإشراف على زراعتها وجباية الأموال المقررة عليها نقداً أو عيناً، ولذلك كانت إدارة الالتزام ضرورة قصوى للإدارة العثمانية المركزية في مصر والتي أشرفت على الإدارة المحلية في الريف، ولذلك تعددت الوظائف الإدارية والمالية والقانونية للالتزام على النحو الآتي:

أولاً : الوظائف الإدارية :

١- الملتزم:

وهو الشخص المكلف بإدارة القرية وتنظيم شئونها، ويساعده في ذلك عدد من الموظفين^(١)، كما يقوم بجمع الأموال المقررة على القرية أو القرى التابعة لها، ويسلمها للخزانة المركزية أو خزانة الولاية.^(٢) وكان الملتزم يحصل على الالتزام بناءً على اتفاق بينه وبين الروزنامة من خلال مزاد يعقد في الديوان العالي.^(٣) وكانت جلسات المزاد تعقد في أوائل شهر "توت" من كل سنة؛ نظراً لانتظام الزراعة طبقاً للشهور القبطية، مع ذكر التاريخ الهجري لأن السداد كان يتم طبقاً للشهور العربية.^(٤) ويحصل الملتزم على تقسيط التزام (أي سند) يذكر فيه المال الميري المقرر على حصة التزامه أيّاً كان حجمها، ويذكر فيه اسم الملتزم - أو الملتزمين - إذا كانوا أكثر من واحد، وكذلك حصته بالقرى، والمقصود هنا بالقرى أي جزءاً من حيث قسمت كل قرية إلى أربعة وعشرين جزءاً، وينتهي بعض هذه التقاسيط بنصيحة للملتزم بأداء المال الميري المقرر على حصة التزامه، وعدم ظلم فلاحى هذه الحصة، وكانت هذه التقاسيط (وتقصد المفردة) موهورة بختم هذا الملتزم،^(٥) ويوقع الضامن أو الكفيل أسفل التقسيط وبموافقته على تعويض الخزينة المبلغ المطلوب من الملتزم في حالة فشله في سداد ما عليه من خراج، ثم يأخذ الملتزم الإيصال إلى الكاتب المختص في الخزينة الذي يدون على التقسيط وصفاً كاملاً للمقاطعة، ثم يحصل الملتزم على توقيع الدفتردار على إفراجه وكذلك توقيع الباشا وتسجله

(١) استيف: المصدر السابق، ج-٥، ص ٧٢؛ كينيث كونو: المرجع السابق، ص ٥١.

(٢) جب وبون: المرجع السابق، ج-٢، ص ٩٠.

(٣) دار الوثائق: سجلات إسقاط القرى، س ١، ص ٧، م ٢٣.

(٤) إبراهيم المويلحي: الأرض والفلاح في العصر العثماني، بحث ضمن أبحاث الأرض والفلاح في مصر على مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة: ١٩٧٤، ص ٢٣٦.

(٥) دار الوثائق: وثائق قيد تقاسيط الالتزام، وثائق مفردة، وثيقة رقم ٢٠٤؛ التزام عرائض عليها أوامر، وثائق مفردة، وثيقة رقم ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

الروزنامة^(٦) وهذا يوضح سلطة الملتزم كنائب للسلطان فى مسائل الحياة. ولم تكن الروزنامة تسمح للملتزم بالنصرف فى حصة الالتزام إلا بعد أن يدفع الحلوان، وكان يعادل ضريبة سنة من الأموال المقررة على الحصة، وكان يدفع للروزنامة مقدما.^(٧) وهذا يعنى انحصار الالتزام فى مراحله الأولى فى شريحة معينة من المجتمع المصرى يسمح لها وضعها المادى بدفع ما يعادل ضريبة عام كامل على حصة الالتزام.

وقد اختلف الحلوان بطبيعة الحال من قرية إلى أخرى تبعا لمساحتها وخصوبة أراضيها، فنجد بدل الحلوان عن حصة قدرها ١٢ قيراطا فى برديس بولاية حرجا ١٠٣٨٢٥ بارة،^(٨) وفى قرية منيل السلطان بالأطفيحية ١٢٠٤٠٣ بارة عن حصة قدرها ١٢ قيراط^(٩). فى حين كان بدل حلوان حصة قدرها سنة قراريط فى قرية منشاة الأما بالبهنساوية ٢٨٠٠ بارة^(١٠)

وفى بداية تطبيق الالتزام كانت حصص الالتزام تمنح لعام واحد أو لعدة أعوام، ولكن فى نهاية القرن السابع عشر تحول الالتزام إلى "ملكاني"، أى حيازة مدى الحياة وقابلة للتوريث.^(١١) وكانت إيرادات الحلوان - بدل الالتزام - تقسم إلى قسمين: قسم يؤول إلى الخزينة السلطانية، وقسم يضم إلى الدخل الشخصى للسلطان؛ فايرادات الحلوان الناتجة عن إعادة توزيع مقاطعات خالية لوفاء ملتزميها وقاة طبيعية كانت تضم إلى الخزينة السلطانية، أما إيرادات الحلوان الناتجة عن إعادة توزيع مقاطعات خالية لعجز ملتزميها عن تسديد ضرائبها أو مقتلهم أو وفاتهم فى أحد الحروب فكانت تضم إلى الدخل الشخصى للسلطان^(١٢). وكان على الملتزم أن يسدد الأموال المقررة على حصة التزامه فى مواعيدها التى تحددها الروزنامة، وفى الغالب لم يلتزم بهذه المواعيد إلا أنه كان يجب عليه أن يلتزم بتسديدها فى العام التالى ليضمن استمراره كملتزم للحصة^(١٣)

والحقيقة أن البعض التزم وسدد الأموال المقررة عليه وفى قسط واحد فقط؛ حيث سدد ملتزم قرية بنى حصيب بالأشمونين المال المقرر على قريته وكان ١٢٠٠ بارة تماما فى ٥ صفر سنة

(٦) ليلى عبد اللطيف: الصعيد، المرجع السابق، ص ٨٥.

(٧) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٨) دار الوثائق: عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩.

(٩) نفسه.

(١٠) نفسه عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٤.

(١١) كونو: المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٢) ليلى عبد اللطيف، الصعيد، المرجع السابق، ٨٨، ٨٩.

(١٣) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصرى، المرجع السابق، ص ٩٦.

١٠٧١هـ/ ١٦٦٠م^(١٤) ونجد ملتزم قرية كوم المطروس يسدد المبلغ المقرر على قريته على قسطين كالآتي:

١١٤٩٩ بارة في شعبان ١٠٨٤ هـ / ١٦٧٣ م.

٢٢٩٩٨ بارة في شوال ١٠٨٤ هـ / ١٦٧٣ م.

وكان جملة المبلغ ٣٤٤٩٧ بارة ونلاحظ الاختلاف بين القسطين بزيادة الثاني عن الأول قرابة الضعف، ويبدو أن الأهمية لدى الروزنامة هو تسديد المبلغ.^(١٥) والشائع أن يسدد المبلغ على ثلاثة أقساط كما في حالة قرية فرشوط وتوابعها.^(١٦) وقد يحدث تأخير في سداد المبلغ إلى العام التالي مع تسديد المبلغ على أربعة أقساط وتفاوت كبير في قيمتها كما في قرية إطسا بالقيوم؛ حيث كانت التسليمات كالتالي :

٢٤١ ٦١ بارة في محرم ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م.

٨٥٥٥ بارة في ١٦ شعبان ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م.

٥٨٩٠ بارة في ٢٥ ربيع ثان ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م.

٢٨٤ بارة في ٢٩ شوال ١١٢٢ هـ / ١٧١٠ م.

٤٨٨٩٠ بارة.

وهذا يؤكد أن هدف الروزنامة أن تتسلم الأموال المقررة على حصة الالتزام بأقساط متساوية أو غير متساوية.^(١٧) ولقد شذت بعض الالتزامات عن هذه القاعدة وتأخرت في السداد لدرجة وصلت إلى عشرة أقساط كما حدث في قرية الغابة الكبرى بالقيوم، وهذه من الحالات النادرة التي وجدناها عام ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م^(١٨). وتخلو خانة التسليمات في بعض القرى كما في قرية عدونة ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م، وربما حدث تأخر في تسديد الأموال وأغفل رصدها في الدفاتر^(١٩).

وكان على الملتزم واجبات من أهمها مساعدة البك في إدارة الإقليم^(٢٠). وكان للملتزم كلمة في تعيين شيخ البلد في القرى التابعة لدائرة التزامه، وكذلك تعيين الشاهد^(٢١)، وجباية الضرائب من الفلاحين دون التدخل في نوع المحصول الذي يزرع. ولكن نظراً لأن الملتزم كان يقرض الفلاح أحياناً مالا ليشتري البذور والأدوات اللازمة للزراعة وإصلاح القنوات، فمن المحتمل أن يكون قادراً على

(١٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٥) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٥.

(١٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١.

(١٧) نفسه.

(١٨) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١.

(١٩) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١.

(٢٠) ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة : ١٩٧٨، ص ٤٠٨.

(٢١) جلال يحيى : مصر الحديثة (١٥١٧ - ١٨٠٥) الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية: ١٩٨٢، ص ١٩٧.

إلناح بعض الفلاحين بتغيير نوع المحاصيل التى يزرعونها،^(٢٢) أى يمكن القول - إذا جاز التعبير -
إن الملتزم أحياناً كان يقوم بدور بنك التسليف الزراعى بلغة العصر.

ولم يكن ثمة علاقة مباشرة بين الملتزم وفلاحيه لأن مشايخ القرى ملتزمون بجمع المال الميرى
له، وينظر الملتزم فى العصاة من الفلاحين، عن طريق إخبار مشايخ القرى له بذلك^(٢٣). والواقع أن
نسبة كبيرة من الملتزمين كانوا لا يسكنون فى نواحي التزامهم، وبعد رسو المزارد عليهم لا ينتقلون إليها
وخاصة الملتزمات من النساء؛ حيث تفيد الوثائق أنهن لم يحضرن من مصر والمقصود القاهرة^(٢٤).

ولقد أطلقت الوثائق على الملتزم لفظ "الأستاذ"^(٢٥). وكما كان على الملتزم واجبات كان له
حقوق؛ حيث رصدت دفاتر الترابيع ما يعرف بعادة المخدم - أى الملتزم - ووصلت ٩٠٠ بارة فى
قرية دلاص اللجم بالبهنساوية، وتقدمة المخدم ٢٠٠٠٠ بارة فى نفس القرية عام ١٢١٥هـ /
١٨٠٠م^(٢٦). ومن حق الملتزم استرداد الأرض من الفلاح إذا عجز عن سداد الضريبة المقررة
عليها^(٢٧).

وكان من حق الملتزم كذلك الاستمرار فى الالتزام، حيث اعتبرت الالتزامات ملكاً لشاغلها
مدى الحياة، وكان من حقه أيضاً التنازل عن الالتزام لشخص آخر بشرط أن يظل المنتفع الجديد على
قيد الحياة لمدة ٤١ يوماً بعد التوقيع على التنازل الذى كان يسمى مصالحة^(٢٨). ومن أهم الحقوق التى
تمتع بها الملتزم حق تأجير الالتزام لمدة سنة أو أكثر ليمتتع المستأجر "بالزرع والزراعة والأجرة
والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى"^(٢٩). وقد يشترط الملتزم المؤجر لحصة التزامه على المستأجر -
إذا كان الإيجار عيناً - توصيله إلى القاهرة "محمولاً مسلماً بساحة بولاق مصر وأجرة الحمل على
المستأجر"^(٣٠). والجدير بالذكر كذلك حق الملتزم فى رهن حصة الالتزام؛ حيث أخذ الشيخ همام بن

(٢٢) نبلى حنا : المرجع السابق ، ص ١٥١.

(٢٣) Shaw , Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Harvard, 1964, p. 5.

(٢٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٢٥) نفسه : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٨، م ٤٩٧.

(٢٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٢٧) يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة : ١٩٢٦، ص ١٤٠ .

(٢٨) صلاح أحمد مريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٤، ص ١٤٠، ١٤١.

(٢٩) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى، س ١، ص ٦٩، م ١٣٩.

(٣٠) نفسه : محكمة الباب العالى، س ٧٧، ص ٧٩، م ٣٤٤.

يوسف مساحة ٢٥ فداناً بناحية إدفو بأسوان رهناً لتأخر ملتزمها عن سداد خراجها له^(٣١)، وأقر الملتزم بذلك أمام قاضى محكمة فرشوط^(٣٢).

واكتسب الملتزم حق إسقاط حصة الالتزام^(٣٣). ووصل الأمر بإحدى الملتزمات من النساء أن أسقطت حصة الالتزام لزوجها وقبضت حلوانها^(٣٤). ويمكن للملتزم استرداد حصته مرة أخرى إذا أعاد مبلغ الحلوان للملتزم الجديد^(٣٥)، كما يمكنه استعادة حصة الالتزام التى أجراها كذلك^(٣٦). ويذكر لانكريه أن الباشا لم يكن يستفيد من عمليات الانتقال فى الالتزامات، ولكن كان الكاتب يحصل على ٢٨ بارة عن كل قيراط من الأرض التى نقلها، وكان الأفندى الذى يسجل هذا النقل يحصل على ١% من المبلغ الذى تم دفعه مقابل هذا النقل و ١% من الميرى المقرر على الأرض، كما كان القاضى يحصل على ٢% من الميرى كذلك^(٣٧). وأمكن للبعض وقف حصة الالتزام؛ حيث أوقف أحد الملتزمين حصته على نفسه وأولاده من بعده ومن بعدهم على مسجد أنشاه هو بنفسه^(٣٨)، وأوقف ملتزم آخر قطعة أرض من التزامه على سبيل أعد للشرب^(٣٩) ولجأ البعض إلى إيقاف جزء من الأوسية^(٤٠).

وإلى جانب وقف الالتزام كان للملتزم الحق فى تركه، وتشير الوثائق لذلك بفراغ الملتزم^(٤١). أما توريث الالتزام فكان أهم الحقوق التى حصل عليها الملتزم على ناحية التزامه؛ فعندما يموت الملتزم يتم حصر تركته بكاملها؛ وذلك لتسديد الأموال المقررة على حصة التزامه بالكامل والعوائد المقررة عليها من هذه التركة بعد بيعها ويتم تيرئة وراثته، وإذا لم يرغب أحدهم فى حصة الالتزام يقوم بالتزامها ملتزم جديد بعد أن تُبرأ ذمة شيخ الناحية والصراف، ويعرف الملتزم الجديد ما على الفلاحين من الأموال المتبقية^(٤٢). وإذا كان ورثة الملتزم قصر - صغيرى السن - يقوم الوصى عليهم بسداد ديون

(٣١) لىلى عبد اللطيف : الصعيد، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٣٢) فرشوط : قرية تتبع مديرية قنا رأس مركز غربى النيل بأكثر من ساعة وكانت تسمى بدشوطوط. على مبارك : المرجع السابق، ج ١٤، ص ٢١٥.

(٣٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س ٣، ص ٣٦، ٣٧، م ١٠٠؛ الديوان العالى، س ١، ص ٧١، م ١٤٤.

(٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ٢٥، ص ٢٧٤.

(٣٥) نفسه : س ١، ص ١٨، م ٦٦.

(٣٦) نفسه : ص ١٩، م ٦٩.

(٣٧) لانكريه : المصدر السابق، ج ٥، ص ٤٥.

(٣٨) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(٣٩) نفسه : عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر أول إحباس القوصية رقم ٥.

(٤٠) نفسه : دفتر رقم ٤.

(٤١) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصريد رقم ٤١٩٦؛ عين ١٧ مخزن ١٨ تركى دفتر فراغات من الملتزمين رقم ٣١٥٨.

(٤٢) نفسه : سجلات محكمة القسمة العسكرية، س ٩١، ص ١٠٤، ١٠٥، م ١١٨.

أسيهم الملتزم المتوفى وذلك ببيع منقولاته أو متعلقاته^(٤٣). أما إذا كان الورثة - أو من أوصى لهم بأن يأخذوا حصة الالتزام ويتصرفوا فيها في سن تسمح لهم بتبعات الالتزام ، فعليهم أن يقدموا طلباً للوالى الذى يوافق عليه بعد دفع ضريبة لا تزيد عن ثلاثة أمثال فائض الالتزام - وهى الحلوان - وبذلك يصبحون ملتزمين لهم ما للملتزم من حقوق وعليهم ما عليه من واجبات^(٤٤).

وتسمى حصة الملتزم المتوفى بلد أموات والحلوان حلوان بلاد الأموات، وقد تنازل السلطان للباشا عن هذا المورد^(٤٥). وعلى ذلك فإن الابن يرث أباه فى الالتزام؛ حيث يشير الجبرتى لابن السيد المحروفي الذى خلف أباه فى الالتزام^(٤٦)، كما يرث الزوج زوجته "وكانت مثرية فحاز ميراثها والملتزم بحصة كانت لها"^(٤٧). وإذا مات الملتزم ولم يعقب ذرية، ولم يكن له ممالك يصبح التزامه محلولاً أى شاغراً، ويؤول للدولة التى تعطيه لمن يدفع الحلوان^(٤٨).

وعلى أية حال فإن بعض الملتزمين كانوا لا يتحرون العدل فى معاملة فلاحيههم، فإذا تشاجر فلاح مع آخر على أمر ما بادر أحدهم بالحضور إلى الملتزم شاكياً له هذا الفلاح بمبلغ ما، وبمجرد شكايته يكتب الملتزم إلى القانمقام أو المشايخ لإحضار الفلاح المشتكى فيه ويأخذ منه المبلغ الذى ذكره الشاكى قل أو كثر أو حبسه وضربه حتى يدفع ذلك القدر من المال ويرسل الورقة مع بعض أتباعه، ويكون لهذا التابع حق الطريق الذى يقرره، فإذا دفع المبلغ كان بها، وإذا لم يدفعه يحضروه إلى بيت الملتزم فيودع فى الحبس ويعاقب بالضرب حتى يدفع ما عليه، وإذا تأخر فى الحضور، يرسل إليه مرة أخرى، وبالتالي يتحمل حق طريق آخر ويسمى استعجالة "وغير ذلك أحكام وأمور قد ريسوا عليها واعتادوا ألا يرون فيها بأساً ولا عيباً"^(٤٩).

والواقع أن الجبرتى يعمم الصورة على الملتزمين، وهو نفسه يشير إلى أن الملتزمين من أسرة الشرايبي كانوا عادلين، حيث يقول أندريه ريمون إن الجبرتى وصف ذريتهم فى نهاية القرن الثامن عشر باعتبارهم من نبلاء المزارعين الذين يعيشون من دخولهم الزراعية ومن استغلال عادل للمزارعين^(٥٠).

(٤٣) نفسه : ص ٦٢، ص ٢٥٥، م ٣٩٠، ص ٦٩، ص ٧٣، م ١٤٩.

(٤٤) أحمد أحمد الحقة : المرجع السابق، ص ١٠، م ١١.

(٤٥) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ١١.

(٤٦) الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر وإبراهيم سسالم وعبد الفتاح السرنجاوى، ج ١، ٢، ٣ وباقى الجزء حتى ٧ تحقيق حسن محمد جوهر وعمر الدسوقي وإبراهيم سالم، ٧ أجزاء، طبعة لجنة البيان العربى، القاهرة : ١٩٥٩ : ١٩٦٧، ج ٦، ص ١٨٩.

(٤٧) نفسه : ج ٤، ص ١٢٧، ١٢٨.

(٤٨) رءوف عباس : المرجع السابق، ص ١٠، ٩.

(٤٩) الجبرتى : المصدر السابق، ج ٧، ص ٢٧٧.

(٥٠) أندريه ريمون : المرجع السابق، ص ٧١.

وذهب البعض الآخر من الباحثين إلى أن الملتزم في نهاية العصر العثماني أصبح كفلاحيه ضحية لعملية الابتزاز، وكان يطرد من أرضه حالة عجزه عن الوفاء بالأموال المقررة على حصة التزامه لدى الفلاحين^(٥١). ومن الطبيعي أن تضيق عدالة الملتزم بسبب نهب هؤلاء الذين يأتون بعده في صلتهم بالفلاح وهم مساعدو الملتزم^(٥٢).

ونستنتج من العرض السابق أن الصورة لم تكن قائمة، وأن من الملتزمين من كان يعامل فلاحيه بالعدل ومنهم من كان غير ذلك، ومنهم أيضاً من كان عادلاً ولكن تضيق عدالته من خلال الموظفين الذين كانوا واسطة بينه وبين فلاحيه. ولكي ينجز الملتزم الأعمال المنوطة به كان له الكثير من المساعدين.

٢- القائمقام :

وهو موظف يعينه الملتزم للإشراف على حصة التزامه، ويوكل إليه تسجيل كميات الغلال المودعة لديه بشهادة شيخ القرية^(٥٣)، ويطلق عليه كذلك اسم الوكيل^(٥٤). وكان الملتزم يعين وكيله من المماليك إذا كان من المماليك^(٥٥)، وإن لم يكن من المماليك فإنه يعين وكيله من أحد كبار الفلاحين^(٥٦)، وكان القائمقام أو الوكيل يدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل في زراعة أرض الأوسية إذا لم يكن العمل فيها بالسخرة، أما إذا كان العمل فيها بالسخرة فيحصل الفلاحون الذين يعملون بالمحاريث فقط على أجر وكانوا أشد طبقات الفلاحين بؤساً^(٥٧).

ويقوم القائمقام بحفظ النوارج والمحاريث الخاصة بالملتزم^(٥٨)، وكان ينوب عن الملتزم في كثير من الأمور التي تتعلق بحصة التزامه، فكان يحضر عمليات مسح الأرض ويتسلم الأموال الخاصة بالملتزم من مشايخ القرى، كما يقوم بحل النزاعات التي تنشأ بين فلاحى القرية وحماية مصالح الملتزم^(٥٩)، وكان قائمقام الملتزم الحائز للجزء الأكبر من القرية - أحياناً - يقوم بإدارة القرية كلها نيابة عن الملتزمين^(٦٠).

(٥١) جب وبوون : المرجع السابق، ج-٢، ص ١٠٤.

(٥٢) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ١٩٩٠، ص ١٤٧.

(٥٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٥٠؛ كينيث كرونو، المرجع السابق، ص ٦٢.

(٥٤) دار الوثائق : محكمة الصالح، س ٣١٥، ص ٩٣، م ٢٨٢.

Shaw, The Financial , P. 56.

(٥٥) هيلين ريفلين : المرجع السابق ، ص ٤٨

(٥٦) المويلحي : المرجع السابق ، ص ٢٣٨.

(٥٧) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٢٥، ٢٦.

Shaw , Op.cit , P.53.

(٥٨) حسين أفندي الروزنامجي : المصدر السابق، ص ٤٠

(٥٩) المويلحي : المرجع السابق، ص ٢٣٨.

Shaw , Land holding , P.98.

(٦٠)

وكان يحضر إلى العاصمة - إذا كان الملتزم لا يقطن في ناحية التزامه - مرتين أو ثلاثة في العام لمقابلة الملتزم، ويسلمه الأموال التي جمعها من الفلاحين^(٦١). ونتيجة قيام القائمقام بهذه الأعمال كان يحصل على أجر من الملتزم، وكان له دخول أخرى؛ حيث اتضح من دراسة دفاتر الترايع أن القائمقام كان له في بعض القرى مساحة من الأرض وصلت في إحدى قرى البهنساوية إلى ٣٠ فداناً إلى جانب ثلثمائة بارة^(٦٢)، ووصلت إلى ٩٦ فداناً في إحدى قرى الأشمونين تحت اسم زرابى قائمقام^(٦٣). كما رصدت الوثائق مبلغ ١٧٠٠ بارة في قرية الغابة الكبرى تحت اسم حشيش قائمقام^(٦٤)، وسجلت ٥٩٢٢ بارة تحت مسمى "حق شعير" قائمقام في قرية بنى شقير بالمنفلوطية^(٦٥). وكان للقائمقام عوائد من النبارى في قرية كوم الشقافة بولاية جرجا وصلت إلى ١٢٣٣ بارة^(٦٦)، وفي قرية دلاص اللجم بالبهنساوية ٦٦٠٠ بارة^(٦٧)، ووصلت في قرية منشأة عيسى بالأشمونين ٤٤٠٠ بارة^(٦٨)، والرقق بالأطفيحية ٩٤٤٠ بارة^(٦٩)، وكان أكبر مبلغ كعوائد قائمقام - عثرنا عليه - ١١٩٣٤ بارة في قرية التمساحة بالمنفلوطية^(٧٠).

وكما كان للقائمقام عوائد كان له كذلك تقادم - أى هدايا - بلغت في قرية بنسى حسن الأشراف ٦٨٠٠ بارة^(٧١)، وفي بنى شقير ٤٧٦٠ بارة^(٧٢). ومن ذلك نخلص إلى أن القائمقام كان له أجر ثابت يحصل عليه من الملتزم وكذلك عوائد، وإلى جانب ذلك تقادم. وأصبحت الأخيرة حكم الواجب لا مجرد هدايا. ولقد قدر لانكريه أجر القائمقام بعشرة أراذب حبوب^(٧٣) باعتبار أنه الذراع الأيمن للملتزم في ناحية التزامه.

(٦١) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٤٨.

(٦٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى، دفتر ترايع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٣) نفسه : دفتر ترايع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٤) نفسه : دفتر ترايع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(٦٥) نفسه : دفتر ترايع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٦٦) نفسه : دفتر ترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٦٧) نفسه : دفتر ترايع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٦٨) نفسه : دفتر ترايع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٦٩) نفسه : دفتر ترايع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٧٠) نفسه : دفتر ترايع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٧٨.

(٧١) نفسه : رقم ٢٢٦٥.

(٧٢) نفسه : دفتر ترايع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٧٣) لانكريه : المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨.

٣- المباشر :

ويعد المباشر^(٧٤) وكيل القائمقام، ويباشر اختصاصه حال سفره لمقابلة الملتزم. وكان المباشر في الغالب قبطياً^(٧٥). وفي بداية العصر العثماني كان للمباشر دور كبير؛ حيث يشير ابن إياس إلى اجتماع أعيان المباشرين وشروعهم في تقسيط البلاد^(٧٦). وقد ارتبط المباثرون الأقباط بعلاقات مع كبار البكوات المماليك، من هنا وجدنا كبير المباشرين الأقباط يعمل لدى شيخ البلد؛ فتذكر الوثائق "المعلم إبراهيم جوهرى المباشر هو بمنزل الأمير إبراهيم بك شيخ البلد بمصر حالياً"، ويساعده في عمله عدد من الكتبة الأقباط "الكاتب كل منهم بمنزل إبراهيم بك".^(٧٧) ويقوم المباثرون الأقباط لدى الملتزمين بضمان الصيارفة الأقباط في القرى والنواحي، خشية عجز الصراف عن تحصيل الضرائب أو حتى هروبه بالأموال المحصلة وفي هذه الحالة يصبح لازماً على المباشر القيام بالأموال المطلوبة من الصراف القبطي. وعندما يسدد المباشر القبطي الأموال المحصلة من الصيارفة إلى الملتزم يتم عقد "مخالصة" بين الملتزم والمباشر على سداد الأموال^(٧٨).

وتودع لدى المباشر دفاتر تسجيل الأموال، وكانت تودع لديه سجلات الميرى وواحد من كل سجل من سجلات المال الحر والبراني الخاصة بكل قرية^(٧٩). وبالنسبة للرواتب التي كان يتقاضاها المباثرون نظير عملهم فكانت عبارة عن استقطاعات من إجمالي الضريبة المحصلة، يستقطع من كل ريال حجر بطاقة حوالى ٥ أنصاف فضة لصالح كبار المباشرين سواء في الولاية أو الكشوفية، وهذا المبلغ يمثل الدخل الوحيد "الشرعى" الذى تعترف به الإدارة بالنسبة للمباشرين^(٨٠). وعلى أية حال كان للمباشر^(٨١) دور هام في إدارة الالتزام تجسد في حضوره أثناء حساب الملتزم مع فلاحى حصته^(٨٢).

(٧٤) لم تكن وظيفة المباشر من مستحدثات العصر العثماني بل كان لها وجود في عصر سلاطين المماليك، حيث كان يقوم بدور كبير في تقدير الضرائب أنظر: النويرى : المصدر السابق، جـ ٨، ٢٤٨، ٢٤٩.

(٧٥) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ١١٨، ص ٤٨، م ٢١٩؛ محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٨٣، م ٥٤٩.

(٧٦) ابن إياس: المصدر السابق، جـ ٥، ص ٣٩٣.

(٧٧) محمد عفيفي : الأقباط في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٢، ص ١١٥.

(٧٨) نفسه : ص ١٦.

(٧٩) لانكريه : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٤، ٢٣.

(٨٠) محمد عفيفي : الأقباط، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٨١) للمزيد من المعلومات عن المباشرين ودورهم وفساد ذمم بعضهم، أنظر: محمد عفيفي: المرجع السابق، ص ١١٩، وما بعدها.

(٨٢) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٨٣، م ٥٤٩.

٤ - شيخ القرية :

ويختاره الملتزم من بين أغنى الفلاحين في ناحية التزامه، وكان في كل قرية سواء كانت في التزام ملتزم واحد أو عدة ملتزمين - عدد يتراوح ما بين ثمانية إلى عشرة شيوخ ويصل العدد إلى عشرين شيخاً أحياناً^(٨٣). وفي حالة وجود أكثر من ملتزم في القرية يكون لكل واحد منهم شيخ يرعى مصالح مزارعي حصة التزامه^(٨٤)، ويختار الشيخ من بين المسلمين في القرى التي يعيش فيها المسلمون والمسيحيون. وثمة قرى في الصعيد كل سكانها من الأقباط، وفي هذه الحالة يكون شيخ هذه القرية من بينهم^(٨٥). وفي الأماكن التي تقطن بها قبائل بدوية يكون شيخ القرية من العربان^(٨٦).

وتعددت مهام شيخ القرية في ريف الصعيد في العصر العثماني؛ إذ كان حجر الزاوية في مجتمع القرية، وكان كل شيخ يشرف على فلاحي ناحيته، وكان لشيخ المشايخ السلطة على كل سكان القرية وليس على المزارعين فحسب، وكان يتميز بالخشونة، ويرجع إليه تماسك القرية، وكان يحظى بالاحترام من جانب سكان القرية والملتزمين. ولقد بقيت وظيفة شيخ القرية في أسر بعينها، أي كان منصباً وراثياً^(٨٧). وكان شيخ المشايخ يقوم بالنسبة لزملائه المشايخ بنفس الوظيفة التي يقومون هم بها بالنسبة للفلاحين في نواحيهم، وكان يقوم بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين أبناء القرية^(٨٨). ومن أهم واجبات شيخ القرية توزيع الأراضي على الفلاحين كل عام^(٨٩)، وكان يقوم بدور في جمع الضرائب المقررة على الفلاحين، كما كان يخبر الملتزم بالعصاة منهم^(٩٠) وكان مسؤولاً عن الأمن في القرية^(٩١) ويمثل شيخ القرية قناة الاتصال بين الملتزم وفلاحي ناحية التزامه من خلال نقل أوامر الملتزم إليهم، وينفذ أحكام قاضي الشرع بالناحية، كما كان يشرف على عمليات مسح الأراضي الزراعية التي تتم سنوياً نتيجة طرح النهر^(٩٢).

(٨٣) لانكريه : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٢، كونو : المرجع السابق، ص ١١٩.

(٨٤) Shaw, The Financial , P. 54.

(٨٥) لانكريه : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٣١.

(٨٦) صلاح هريدي : المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٨٧) جب وبيرون : المرجع السابق، جـ ٢، ص ٩٤.

(٨٨) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٤٨، ٤٩، كونو : المرجع السابق، ص ١١٩.

(٨٩) Alsayyed, op. Cit , P.7.

(٩٠) حسين أفندي الروزنامجي : المصدر السابق، ص ٩٤.

(٩١) عبد الحميد حامد سليمان : نظم إدارة الأمن في مصر العثمانية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، أبحاث

ندوة تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، إشراف رءوف عباس ودانيال

كريسيليوس، مركز النشر لجامعة القاهرة : ١٩٩٣، ص ٦٩.

(٩٢) صلاح هريدي : المرجع السابق، ص ١٤١، ١٤٢.

ومن أهم واجبات شيخ القرية كذلك منع السرقات التى تحدث فى المزارع، وتنبية الأهالى عند اقتراب إغارات العربان، وحماية ورعاية حقوق الملتزم من عبث وإهمال الفلاحين^(٩٣). وكان من حق الشيخ ضرب الفلاحين بالعصى وحبسهم حتى يسددوا ما عليهم من ضرائب، ويستخدم أية وسيلة تؤدى بالفلاحين إلى دفع الأموال المقررة عليهم؛ وذلك لأن الملتزم سوف يقع عليه العقاب إذا ما أحس من الشيخ باى تراخ فى تحصيل الضريبة^(٩٤). وتشير الوثائق إلى حضور الشيخ عند تقسيم تركبة الملتزم المتوفى^(٩٥). ولقد أذاق المشايخ الفلاحين الكثير من المتاعب؛ ففى بعض الأحيان كانوا يعاقبونهم بالضرب والحبس حتى يدفعوا ما عليهم^(٩٦).

والجدير بالذكر تلاعب بعض المشايخ بأموال الفلاحين؛ فقام بعضهم بأخذ الأموال المقررة عليهم ولم يسدها للملتزم الذى أجبر هؤلاء الفلاحين على تسديدها مرة ثانية، ولم يستطع هؤلاء الفلاحون استرداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو ورثتهم. وقد أقام مشايخ القرى من أنفسهم وكلاء عن الفلاحين فى التحدث باسمهم فى كل ما يخص أمورهم، وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بهم دون الرجوع إليهم^(٩٧).

وأصبح مشايخ القرى يكونون شريحة مميزة عن مجتمع القرية، مستغلين نفوذهم أسوأ استغلال، وفى هذا يقول الجبرتى " إذا لم يكن الملتزم ظالماً لم يتمكنوا من ظلم فلاحهم لأنهم لم يحصل لهم رواج إلا بطلب الملتزم الزيادة والمغارم فيأخذون لأنفسهم من ضمنها ما أحبوا وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعاتهم على الفلاحين"^(٩٨). وتكاد المصادر المعاصرة تجمع على ظلم مشايخ القرى؛ حيث يشير صاحب هز القحوف إلى عبارة تدل على مدى ظلم هذه الفئة "إرحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب مشايخ القرى"^(٩٩).

وفى مقابل الخدمات التى يقدمها شيوخ القرى للملتزم حصلوا على بعض الامتيازات مثل الإعفاء من البرانى عن قطعة الأرض التى يحوزونها، ويقدم الملتزم إلى كل شيخ منهم مبلغاً من المال يتراوح بين ٣٠٠ إلى ١٠٠٠ بارة دلالة على الرضا- أكثر منه كأجر- ويسمى مساهمة الشيخ^(١٠٠).

(٩٣) ليلى عبد اللطيف : الصعيد، المرجع السابق، ص ٩٣.

(٩٤) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٢٣.

(٩٥) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية، س ٩١، ص ١٠٤، ١٠٥، م ١١٨.

(٩٦) الجبرتى : المصدر السابق، ج-٧، ص ٢٧٧.

(٩٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٣٧، ٣٨.

(٩٨) الجبرتى : المصدر السابق، ج-٧، ص ٢٧٧، ٢٧٨.

(٩٩) يوسف الشربيني : هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف، ج-١، المطبعة السعدية، الإسكندرية:

١٢٨٩هـ، ص ٨.

(١٠٠) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٢٨؛ كونو : المرجع السابق، ص ١٣١.

وذلك نظير إكرام الضيوف الذين يأتون إلى الناحية، وكذلك حضورهم إلى مصر - القاهرة - لمقابلة الملتزم، وكان عليهم مقدمة - هدية - إلى الملتزم مقابل الكسوى التى يكسوها لهم (١٠١). وكان لبعض مشايخ القرى وسائل غير مشروعة فى الحصول على الأموال؛ حيث كانوا يشاركون بعض الصيارفة فى الحصول على رشوة من الفلاحين فى مقابل التغاضى عن تأخيرهم فى دفع الأموال المقررة عليهم، كما كان لهم مصدر آخر للثروة من خلال دور الوساطة الذى لعبه مشايخ القرى بين الفلاحين وتجار المدن؛ حيث عمل بعضهم كوكلاء للتجار فى شراء المحاصيل من الفلاحين، كما قام بعضهم بتسليف الفلاحين الأموال مقابل حصولهم على قيمة الدين من المحصول عند نضجه (١٠٢).

وثمة مصدر آخر لثروات مشايخ القرى وهو قيام بعضهم بالتزام الأراضى الزراعية؛ حيث تشير دفاتر الالتزام لالتزام شيخ البلد الشريف عيسى قرية عدونة بولاية البهنساوية عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (١٠٣). وهذا يدل على انخراط هذه الشريحة فى الالتزام منذ فترة مبكرة. وإلى جانب التزامهم للأراضى الزراعية نجد بعضهم يقوم باستئجارها كذلك، حيث استأجر حجازى بن حبشى وأقاربه - وكان شيخاً لناحية جبله بالفيوم - كامل أراضيهما من ملتزمها (١٠٤)، كما استأجر مشايخ قرية الجمهود بالبهنساوية نصف هذه الناحية من ملتزمها كذلك، (١٠٥) واستأجر مشايخ البرجاء بالأشمونين هم وبعض فلاحى ناحيتهم جزء منها ١٠٩٠هـ / ١٦٧٩م (١٠٦).

وكان للمشايخ مسامحات سجلتها دفاتر الترايع وصلت فى قرية بنى حصيب بالأشمونين إلى ١٥٥٠ باره عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م (١٠٧)، وذكرت الوثائق أن هذه المسامحات كانت ٣٦٢٧ باره فى قرية بنى شقير بالمنفلوطية (١٠٨). ولقد استولى مشايخ القرى على الكثير من الأموال التى كان من المفروض أن يأخذها الملتزم أو الخزينة (١٠٩). ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت هناك شريحة من أعيان القرية تحتل موقع الصدارة فى مجتمع القرية قدر البعض دخلها بنحو $\frac{1}{8}$ دخل القرية (١١٠). وكان

(١٠١) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٣٩؛

Shaw, Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, P.53.

(١٠٢) على بركات : المرجع السابق، ص ٥٢، ٥٣.

(١٠٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٠٤) نفسه : محكمة الصالحية النجمية، س ٤٨١، ص ٢١٥، م ٧١٠.

(١٠٥) نفسه : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٧، ١٦٨، م ٧١٠.

(١٠٦) نفسه : محكمة قناطر السباع، س ١٣٦، ص ٨٧١، ٢٢١.

(١٠٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترايع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٠٨) نفسه : دفتر ترايع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

Alsayed, op. Cit, p.10.

Ibid, p.20.

لمشايع القرى بعض النفوذ على أفراد عائلاتهم وغيرها من العائلات الأقل شأنًا، وزاد هذا النفوذ فى عصر محمد على^(١١١).

ورغم هذا الوضع الاقتصادى الذى تمتع به مشايخ القرى إلا أن بعضهم كان يظلم فريقاً من الفلاحين دون الآخر ويغالون فى ظلمهم لهم. ويذكر "لين" أنه رغم هذا الوضع إلا أنه كثيراً ما كان ينال شيخ القرية من الضرب أكثر مما يناله الفلاحون، وذلك عندما لا يورد المبلغ المطلوب على ناحيته، وعندئذ يضرب الشيخ لتقصير الفلاحين، وهو لا يدفع فى هذه الحالة ما عليه إلا إذا أشيع ضرباً^(١١٢)، وهذه حالات فردية لا يمكن أن نعممها على كل مشايخ القرى. وأياً ما كان الأمر فقد كان لمشايع القرى مكانة ووضع مميز فى مجتمع القرية ودور هام فى إدارة الالتزام.

٥- الشاهد :

وهو أحد فلاحى القرية يختاره الفلاحون، ويشترط فيه أن يعرف القراءة والكتابة والحساب، وهو رجل الفلاحين لأنه يسيّر مصالحهم، ولديه كشف بالأموال المقررة عليهم التى يدفعونها طول العام؛ لى تخصم عند تحصيل الضريبة، ولا يوجد فى القرية إلا شاهد واحد، وكان يجب أن يوافق عليه الملتزم^(١١٣)، وكان الشاهد يوصف بالعدل للتأكيد على النزاهة فى عمله^(١١٤)، ويسجل الشاهد أطيان القرية وأسماء الفلاحين فى الناحية^(١١٥)، وكان دفتر الشاهد هو الأساس الذى تجمع عليه الأموال المقررة؛ حيث تشير الوثائق لعبارة "على حكم ما هو معين بدفتر شاهد الناحية"^(١١٦). وكان يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التى تستلزمها معاملة الفلاحين مع بعضهم البعض، وإذا حدث نزاع حول حدود أرض أو زمام ناحية كان لابد أن يكون الشاهد عضواً فى لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع، والتى كان يصدر بها فرمان من الباشا، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة فى مثل هذه المسائل^(١١٧).

ويستدعى الشاهد إلى مقر حاكم الشرع ليدلى بشهادته فى مسائل النزاع الخاصة بالأرض^(١١٨). وفى مقابل قيام الشاهد بهذه الأعمال تخصص له مساحة من الأرض، بلغت فى قرية بنسى

(١١١) فاطمة علم الدين عبد الواحد : التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٨٤، ص ٣١.

(١١٢) إدوارد ولیم لين : المصريون المحدثون. شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة : ١٩٧٥، ص ٢٠، ١٩.

(١١٣) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٢٤.

(١١٤) استيف : المصدر السابق، ج-٥، ص ٧٣.

(١١٥) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٦١، م ٤٣٤.

(١١٦) نفسه: محكمة الباب العالى، س ٨٠، ص ١٥٢، م ٧٤٧؛ محكمة قناطر السباع، س ١٣٥، ص ٣٣، م ١١٩.

(١١٧) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٤٢.

(١١٨) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٨٣، م ٥٤٩.

رافع بالمنفلوطية خمسة أفدنة وثمانية قراريط^(١١١)، وأحياناً يكون للشاهد راتب إذا جاز اللفظ؛ حيث كان يحصل على ١٠٠٠ بارة في إحدى قرى البهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م^(١٢٠)، كما كان يحصل على ٣٠٠٠ بارة في قرية بولاية الأشمونين ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م^(١٢١)، أى أن المبلغ المقرر للشاهد لم يكن ثابتاً بل يختلف من قرية إلى أخرى. وأمدتنا الوثائق بمساحة مقررة من أرض الناحية للشاهد والصراف معاً وصلت إلى عشرين فدناً بقرية ريشية بالبهنساوية^(١٢٢). وعلى ذلك يكون للشاهد دوره فى إدارة الالتزام.

٦- الخولى :

يقوم بمسح الأرض وقياسها. وإذا وجد بالقرية أكثر من ملتزم فإن لكل منهم خولى، ويقوم الخولى الأكثر تعليمًا ونفوذاً بحل المنازعات بين الفلاحين، وفى معظم الأحيان لا يعرف القراءة ولا الكتابة، ويحتفظ بمعلوماته فى ذاكرته. ويعزل الخولى فى حالة وقوعه فى الخطأ من خلال إبلاغ شيوخ القرية لأقوى الملتزمين نفوذاً، ويعين شخص آخر مكانه^(١٢٣).

ومن أهم مهام الخولى الإشراف على زراعة أرض الأوسية الخاصة بالملتزم وحصاد محصولها^(١٢٤)، ويقوم الخولى مع مشايخ البلاد بتوزيع الأرض على مختلف الفلاحين حسب حاجاتهم، وأحياناً توضع لديه الأموال اللازمة لإقراض الفلاحين، وإذا كان الملتزم يقوم بزراعة أرض الأوسية بالسخرة فإن الخولى هو الذى يقوم بالإشراف على زراعتها^(١٢٥). ومن أهم أعمال الخولى الإشراف على جرف الترع والجسور، وتشير الوثائق إلى الخولى محمد والخولى عبد القادر وغيرهم من الخولة بأن "يسلموا الجراريى بها العادة والتزموا بالقيام والقدرة على جرف الجسور"^(١٢٦). وكان يساعد الخولى فى ذلك صغار الجرافة - وهم الأولاد الذين يقومون بالأعمال المعاونة التى تتناسب وسنهم - وأحياناً يخصم الخولى من أجرتهم؛ حيث ذكرت الوثائق ٩٨٠٠ بارة كأجر لصغار الجرافة "وما هو مضاف بالأصول عهدة الخولا بالجسور وما كان يخصم من أجرتهم مذكور"^(١٢٧).

وكان الخولى يصرف أجره من ديوان الولاية، وكان من الواجب أن يسجل خولة كل ناحية أمام قاضى الشرع فى الناحية أنهم استوفوا عوا ندهم، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجباتهم على

(١١٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٢٠) نفسه : دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢١) نفسه : دفتر ترابيع الأشمونين رقم ٢٢٦٤.

(١٢٢) نفسه : دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٢٣) لانكريه : المصدر السابق، ج٥، ص ٢٤.

(١٢٤) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٢٥) لانكريه : المصدر السابق، ج٥، ص ٢٥.

(١٢٦) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية رقم ٧٨٥.

(١٢٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

أكمل وجه^(١٢٨). وكانت وظيفة الخولى وراثية، أى غالباً ما يحل ابن الخولى محل أبيه؛ فعلى سبيل المثال تذكر الوثائق عبارة "الخولى محمد بن الخولى عبد الله، والخولى زيادة بن الخولى شرف الدين"^(١٢٩).

ويحصل الخولى من الملتزم مقابل العناية التى يقوم بها نحو زراعة أرض الأوسية والعناية بالجسور على $\frac{1}{3}$ المنحة المخصصة للشيخ، كما يعطيه كل واحد من الفلاحين $\frac{1}{26}$ من الأردب من الحبوب باعتباره مساح القرية، وفوق ذلك الإعفاء من البرانى عن بعض أرضه^(١٣٠). كما كان للخولى فى بعض القرى مساحة من الأرض تحت اسم مرتب الدلالة، وصلت فى قرية بنى رافع بالمنفلوطية خمسة أفدنة وثمانية قرايط^(١٣١).

٧- المساح :

نتيجة لاختلاف فيضان النيل من عام لآخر، وزراعة أكثر من محصول فى العام نفسه، لذلك كان يجب حصر مساحة الأرض المنزرعة، وكان يقوم بهذا العمل المساح الذى كان يختاره الوكيل، وكان يصحب المساح فى عمله أحد أهالى القرية يدلّه على أسماء المزارعين، وكانت أسماؤهم مدونة فى سجل مع مساحة الأرض التى يزرعونها^(١٣٢). ولقد أشار قانون نامة مصر فى باب المساحة على المساحين ألا يسجلوا إلا المساحة الحقيقية ولا يزيدوا عليها^(١٣٣) ورغم ذلك فإن بعض المساحين عندما يقيسون مساحة من الأرض يعلنون ذلك بصوت عال فى حضور سكان القرية، وكان من الممكن أن يكون هذا العمل حماية لمصالح الجميع، ولكن نتيجة لجهل الفلاحين فإن هذه العملية لم تكن سوى إجراء شكلى؛ حيث كان المساح يقوم بزيادة المساحة أو خفضها؛ فإذا زاد المساح فى مساحة الأرض الخاصة بفلاح ما عن المساحة الحقيقية، فإن الفلاح غالباً ما كان يساومه على تخفيضها حتى تساوى المساحة الفعلية، وذلك مقابل مبلغ من المال، وعندئذ يدون المساح المساحة الحقيقية، أما إذا كانت المساحة أقل مما يزرعه الفلاح بالفعل، فلا يصدر من الفلاح أى شكوى أو احتجاج، وهذا يدل على الظلم الذى أحياناً ما كان يقع على الفلاح من المساح^(١٣٤).

وفى العادة كان المساح قبطياً^(١٣٥)، ومع ذلك فبعض القرى كان المساح فيها من المسلمين، والقرى التى كانت تقاس بهذه الطريقة لا يوجد بها شاهد القرية. ويحصل المساح وقصابه معاً من

(١٢٨) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٤٩.

(١٢٩) دار الوثائق: عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية رقم ٧٨٥.

(١٣٠) لانكريه : المصدر السابق، ج٤، ص ٢٨.

(١٣١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٣٢) جيرار : المصدر السابق، ج٥، ص ١٦٠.

(١٣٣) قانون نامة مصر : المصدر السابق، ص ٦٣.

(١٣٤) جيرار : المصدر السابق، ج٤، ص ١٦١.

(١٣٥) استيف : المصدر السابق، ج٥، ص ٩٥.

الفلاحين على ٦ : ١٠ مدينى عن كل فدان من الأرض التى قاما بقياسها (١٣٦). كما رصدت دفاتر الترابيع عادة المساح ٤٠٨٠ باره فى قرية شرق بنى نصير بالمنفلوطية (١٣٧).

٨- القصاب :

وهو الشخص الذى يلزم المساح أثناء عملية مسح الأرض الزراعية، ويعتبر مساعد المساح، وكان يحصل على أجره مع المساح (١٣٨). ووصل مال القصابة إلى ٣٥٠٢٦ باره فى ناحية سوهاج عام ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م، وفى قرية بنى جلال وما معها ٢٢٥٨ باره (١٣٩).

٩- المشد :

وكان موظفا تابعا لشيخ القرية يقوم بإحضار الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال (١٤٠)، وكان بمثابة بواب للقرية؛ إذ كان يعرف أين يسكن كل فرد من أهلها، ويدل الغرباء الذين يأتون إلى القرية على مسكن كل فرد فيها، ويقوم بإرشادهم إلى ما يحتاجون إليه، ويزودهم بالطعام والشراب ودواب الحمل إذا ما دعت الظروف لذلك. (١٤١)

ويقوم المشد بإبلاغ أوامر الملتزم للفلاحين، وهو الذى ينفذها، وكان يعاقب الفلاحين الذين يتأخرون فى سداد ما عليهم، وكان على شيوخ القرية مساعدة المشد فى حالة طلبه المساعدة، أو عندما يكون فى حاجة إليها (١٤٢). وكانت سلطة المشد فوق سلطة الخفير فى القرية، فعندما يكون هناك عوننة فى دار الأوسية - كان يكون حفر قنوات أو حصاد محصول - يأمر المشد الخفير فينادى : "العوننة يا فلاحين، العوننة يا بطالين، فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم، ويسرحون للحفر أو لكل ما يأمرهم به كل يوم من غير أجره إلى أن يفرغ الحفر والضم" (١٤٣). وكان المشد يسحب الفلاح الذى يتأخر عن العوننة من شنبه، ويشبعه سبا وشتما وضربا. (١٤٤)

ويذكر صاحب هز القحوف أن "كل من تراخى أو تكاسل عن السروح أخذ المشد وعاقبه وغرمه دراهم معلومة" (١٤٥) وكانت مكانة المشد هيئة على الجند وإذا إستهزأوا بشخص يذكرون

(١٣٦) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٣١.

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٣٨) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٣١.

(١٣٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١؛ عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابع جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٤٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤١.

(١٤١) لانكريه : المصدر السابق، ج-٥، ص ٢٨، ٢٧.

(١٤٢) إستيف : المصدر السابق، ج-٥، ص ٧٣.

(١٤٣) يوسف الشريبنى : المصدر السابق، ج-٢، ص ١٩٣، ١٩٤.

(١٤٤) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٥١.

(١٤٥) يوسف الشريبنى : المصدر السابق، ج-٢، ص ١٩٣، ١٩٤.

المشدة، عندما قالوا على أحد الكشاف " هذا ما يستحق أن يكون مشدداً في أقل القرى. ^(١٤٦) ويحصل المشدة على أجره من الملتزم، وكان يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ مدينى، إلى جانب ما يمكن أن يحصل عليه من الهدايا في مقابل الخدمات التى يؤديها ويسمى هذا الأجر عادة المشدة ^(١٤٧). وعلى ذلك فإن المشدة كما رأينا كان من الشخصيات التى يبغضها الفلاح من جراء ما كان يقع عليه منه من ظلم وعنت.

١٠- الخفير :

والخفراء هم حراس القرية، المكلفون بمنع السرقات، ومنع أى خروج عن النظام بها، وكانوا ينذرون أهالى القرية عند اقتراب العربان الذين كانوا يغيرون على القرى، ويسهر الخفراء خصوصاً لحراسة دار الأوسية ^(١٤٨) بما فيها من ثيران وأبقار وأغنام ومحاريث ^(١٤٩). واختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى حسب اقتضاء الحال، وينفذ الخفراء أوامر المشدة للخروج للعونة، ويقومون بإبلاغ أوامر شيخ القرية إلى الفلاحين ^(١٥٠).

وقام بعض العربان بالخفارة، وكانوا يسمون بالعرب المدركين " أى أصحاب الدرك "، وأصبح لهم نظير قيامهم بهذا العمل قدر معين من المال على كل فدان أو حصة، وكان لهم عادة سنوية على الفلاحين، وأطلق عليهم اسم خفر الليل ^(١٥١). واستأجر بعض الخفراء مساحات واسعة من الأراضى الزراعية؛ فتشير وثائق الباب العالى إلى قيام الخفير "عبيد" باستئجار مساحة كبيرة فى إحدى قرى الأشمونين ^(١٥٢)، وسجلت دفاتر الترابيع مساحة واسعة من الأراضى خصصت لخفارة الجسور وصلت إلى فدان واحد فى إحدى قرى ولاية جرجا عام ١٢١٥هـ / ١٧٩٨م ^(١٥٣). ولقد كان الخفراء أداة لقمهر وظلم الفلاحين فى بعض الأحيان ^(١٥٤). ومهما كان الأمر فإن الخفراء قاموا بدور فى الالتزام باعتبارهم جزء من الجهاز الإدارى فى القرية، كان همه الأول استغلالها.

١١- الكلاف :

وهو عامل عند الملتزم، يقوم بحراسة ثروته من الماشية والأغنام التى يربئها فى أوسيته إذا كان الملتزم يقوم بزراعتها لحسابه ولم يؤجرها ^(١٥٥). وعلى ذلك يفترض فى الكلاف أن يكون على

(١٤٦) محمد بن أبى السرور البكرى : كشف الكربة، المصدر السابق، ص ٣٥٢.

(١٤٧) لانكريه : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٢٨، ٢٧.

(١٤٨) استيف : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٧٤.

(١٤٩) دار الوثائق : محكمة الصالح، س ٣١٥، ص ٩٣، م ٢٢٨.

(١٥٠) يوسف الشربيني : المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٩٣، ١٩٤.

(١٥١) عبد الرحيم عبد الرحمن : المرجع السابق، ص ٥٣، ٥٢.

(١٥٢) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ٨٥، ص ٤١، م ١٩٩.

(١٥٣) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(١٥٤) يوسف الشربيني : المصدر السابق، جـ ٢، ص ١٩٣، ١٩٤.

(١٥٥) استيف : المصدر السابق، جـ ٥، ص ٧٤؛ حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

دراية بتطبيب حيوانات الأوسية. وكان إلى جانب رعايته لحيوانات الملتزم -إن وجدت- يقدم هذه الرعاية لمن يطلبها من الفلاحين لحيواناته^(١٥٦)، أى أن دور الكلاف تعدى الاهتمام بمواشى الأوسية إلى الاهتمام بمواشى الفلاحين فى القرية. وكان الكلاف يحصل على أجره من الملتزم^(١٥٧) باعتباره عاملاً تابعاً له، وإن كان فى نفس الوقت يحصل على أجر من أهالى القرية مقابل الخدمات التى يقدمها لهم عند الحاجة^(١٥٨). وعلى كل فقد كان للكلاف دوره -وإن كان هامشياً- فى الالتزام.

١٢- السقا :

مجرد خادم بسيط تابع للملتزم، وكان يقوم بملء أزيار الأوسية بماء الشرب، ويأخذ أجره من الملتزم^(١٥٩).

وعلى أية حال، فإن هؤلاء الأشخاص هم الذين شاركوا فى إدارة الالتزام فى ريف الصعيد - وإن اختلفت درجات هذه المشاركة سواء كانت أساسية أو هامشية - وحتى تقترب الصورة من الوضوح كان لابد من وجود الوظائف المالية التى لولاها ما أنجزت هذه العملية على النحو الكامل. ثانياً الوظائف المالية :

١- الدفتردار :

هو المشرف على الإيراد والمنصرف، وينظر الآن وزير المالية^(١٦٠). ومن الناحية اللغوية يعنى صاحب الدفتر أو حافظ السجلات، وكان للدفتردار حصة كالوزراء فيما يقدمه السلطان للوزراء من هدايا وخراج وعوائد أغنام، وكان يرأس الديوان الدفترى، الذى كانت أهم اختصاصاته الإشراف المالى على ولاية مصر وتحصيل الأموال، ويعهد إليه بجمع الضرائب^(١٦١). وكان الدفتردار فى القرن السادس عشر عثمانياً يتولى وظيفته بمقتضى فرمان من استنبول، غير أنه فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وبعد سيطرة المماليك على الإدارة فى مصر أصبح الدفتردار مملوكياً، كما هو الحال بالنسبة لإبراهيم بك أبو شنب ١١٢٤هـ/ ١٧١٢م، أو إسماعيل بك ١١٣٤هـ/ ١٧٢١م^(١٦٢).

(١٥٦) أستييف : نفسه والصفحة.

(١٥٧) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ٤٠.

(١٥٨) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٥٩) لا تكريه : المصدر السابق، ج ٥، ص ٢٨؛ صلاح هريدى : المرجع السابق، ص ١٤٩.

(١٦٠) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ١٢.

(١٦١) مصطفى بركات : دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة

العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات ١٥١٧-١٩٢٤، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة :

٢٠٠٠، ص ١١٩، ١٢٠.

(١٦٢) نفسه : ص ١٢١.

وكان الدفتردار يحضر جلسات الديوان العالى وقت جمع المال " وتقرر جمع الغلال من الأنبار العامة غلال الملتزمين، وتحصيله وذلك فى حضور الدفتردار يوسف بيك" (١٦٣). ولكونه نائب الباشا، فإنه كان يرسل إليه الفرمانات للمشاورة مع الصناجق والأغوات والملتزمين، وخصوصاً فى حالة وجود أراض لا يصل إليها ماء النيل، وبعد اتفاق الدفتردار معهم يعرض الأمر على الباشا الذى يكتب على الملتزمين حجة بذلك كما حدث عام ١٦٩٥م، وقد تم الاتفاق على أن البلد التى رويت تدفع ما عليها والتى لم ترو تبقى غلالها للعام القادم (١٦٤).

وكان الدفتردار ينوب عن الباشا فى غيابه (١٦٥)، وكان يحصل على التزامات واسعة منذ تطبيق نظام الالتزام فى مصر (١٦٦). وإلى جانب ما يحصل عليه كملتزم كانت له عوائد من الميرى وكذلك من الباشا، وكان يحصل على ألف نصف فضة (بارة) عن كل كيس من حلوان بلاد الأموات - وهى الالتزامات التى مات ملتزموها - وله على الباشا كسوة فى أربع مرات ؛ حين قدومه ، وعزله ، ووقت تحصيل الصرة الشريفة ، وخزينة السلطان . كما كان له كسوة على أمير الحاج عند تسليم الصرة كذلك. (١٦٧) ومعنى ذلك أن الدفتردار كانت له عدة مصادر للدخل باعتباره رأس الإدارة المالية فى مصر، وبالتالي له دور محورى فى الالتزام.

٢- الروزنامجى :

وهو وكيل الدفتردار ونائبه ، ويقوم بعمل المدير التنفيذى العام - إذا جاز اللفظ - وكان فى وضع وظيفى واجتماعى متميز ؛ من حيث أنه عضو أساسى فى الديوان ، فضلاً عن مسئوليته عن مراقبة تحصيل كافة الأموال الأميرية والضرائب من الولاية ، وينفذ قرارات الباشا وأوامره فيما يتعلق بالنواحي المالية ، وكان اختياره من قبل السلطان العثمانى ، وبترشيح من الوالى (١٦٨).

ويشغل الروزنامجى رتبة نصف صنجق أو نصف بك ، ولا بد من موافقته عند تعيين أفندية الروزنامة ، ويعمل تحت أمره الروزنامجى أربعة أفندية يسمون كتبة. (١٦٩) ويشترط فى الروزنامجى

(١٦٣) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى، س ١، ص ٣١٧، م ٦٨٣.

(١٦٤) أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ١٩٢، ١٩٣.

(١٦٥) عبد الكريم رافق : المرجع السابق، ص ١٤٧.

(١٦٦) ليلى عبد اللطيف : الإدارة، المرجع السابق، ص ٣٠٠.

(١٦٧) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق، ص ١٥٥؛ استيف : المصدر السابق، ج ٥، ص ١١٧.

(١٦٨) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ١٢، ١٣.

(١٦٩) لانكريه : المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٨، ٣٩.

أن يكون ذا عقل وتدبير ، وأن يكون أميناً لأنه مسئول عن ضبط الأموال وصرفها ، كما يجب أن يكون على دراية كافية بالكتابة لما يتطلبه عمله من أسئلة وإجابات وغيرها من الأمور (١٧٠).

وتوضع الأموال المحصلة مباشرة في خزينته ، ويقتصر عمل مساعديه من الكتبة على عمل الحساب الذي يجب على كل حائز أن يدفعه أو المصروفات التي يجب استقطاعها من عائد ضريبة الميرى. (١٧١) وكان الروزنامجى يحضر جلسات الديوان " حضر مجلس الشرع إبراهيم أفندى الروزنامجى " . (١٧٢) كما كان يحضر عند إصدار تقاسيط التزام جديدة ، أو حل حصص التزام أخرى؛ حيث تذكر تقاسيط الالتزام " ضبط وتصرف حصص مقاطعة قرية المساندة تابع إقليم أطفيس محلول سليمان كاشف بحضرة حسين أفندى روزنامجى مصر " . (١٧٣) ، والذي يعد أشهر من تولى هذه الوظيفة لمعاصرتة للحملة الفرنسية وأجوبته على أسئلة الكونت استيف ، وكذلك بدايات عصر محمد على (١٧٤).

وعندما يعزل الروزنامجى كان الباشا يحاسبه ويقر الأموال التي لم يتم تحصيلها (١٧٥) . وتحفظ الدفاتر الخاصة بالدخل والمنصرف لدى الروزنامجى ؛ حيث يذكر الجبرتى فى معرض حديثه عن حساب محمد على باشا مع حسين أفندى الروزنامجى " أمر الباشا بعمل حساب حسين أفندى الروزنامجى وطلبوا الدفاتر ثم ردوا له الدفاتر ثانياً " . (١٧٦) ويحضر الروزنامجى فى حالة قيام نزاع بين الملتزمين ، وكان يعتد بشهادته فى مثل هذه النزاعات (١٧٧) . والجدير بالذكر أن بعض أفندية الروزنامة كانت لهم التزامات ؛ حيث التزم إبراهيم أفندى تابع خلفه الروزنامة ١٢ قيراطاً فى إحدى قرى ولاية البهنساوية. (١٧٨) وعلى هذا يتضح الدور الهام الذى لعبه الروزنامجى فى الإدارة المالية للالتزام.

(١٧٠) حسين أفندى الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

(١٧١) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٩ .

(١٧٢) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٣١٧ م ٦٨٣ .

(١٧٣) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٢ .

(١٧٤) لمزيد من المعلومات عن حسين أفندى الروزنامجى ، راجع تقديم الأستاذ شفيق غربال لأجوبته، المصدر السابق، ص ٢ وما بعدها .

(١٧٥) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

(١٧٦) الجبرتى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(١٧٧) دار الوثائق : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ .

(١٧٨) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٦ .

ويعينه الوكيل أو المباشر ، ويقوم بتحصيل الضرائب طبقاً لما هو مدون بسجل الشاهد (١٧٩)، وكان الصراف في الغالب نصرانياً ، (١٨٠) وتطلق عليه الوثائق لفظ المعلم ، (١٨١) ويوجد بالقرية أحياناً ثلاثة أو أربعة من الصرافين (١٨٢). وكان الصراف يسلم الأموال التي يجمعها إلى الملتزم أو وكيله ، وكان يدفع النفقات الإدارية التي تتطلبها مصلحة الالتزام ، وكان يحضر عمليات مسح الأراضي التي تتم في دائرة اختصاصه. (١٨٣) وكان لكل صراف ضامن يضمنه إلى الملتزم ، فإذا حدث أي نقص في الأموال التي يقوم بجمعها يكون الضامن ملزماً بها لدى الملتزم. (١٨٤) وعند وفاة الملتزم يتم تبرئة ذمة الصراف مع شيخ القرية، فتذكر الوثائق ما نصه "ولا قبل كل من الشيخ عبد الصمد العدل والمعلم منصور الصراف ، وبواقى الأموال بذم الفلاحين." (١٨٥).

وقد تمتع الصراف بمكانة وهيبة لدى الفلاحين " عندهم قابض المال أعز من العم والخال" (١٨٦). ويذكر الجبرتي أنه " العمدة خصوصاً عند قبض المال ، فيغالطهم ويناكروهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم " وكان بيده حبس من يشاء أو ضربه ، وكان يحتج على الفلاحين ببواقى لم يدفعوها ، ولا مناص للفلاح من الدفع أو مصانعة الصراف بالهدية والرشوة. (١٨٧).

وكان لبعض الصيارفة مكانة لدى بعض الملتزمين ؛ حيث اشترط أحد الملتزمين عند تأجير حصة التزامه أن يكون الصراف الذي يجمع الأموال للمستأجر من طرفه " وعلى أن الصراف القابض للأموال بذلك يكون من طرف الأمير مصطفى - الملتزم المؤجر - بطول المدة المرقومة " (١٨٨). ويتقاضى الصراف أجراً على عمله ، فكان يحصل من الفلاحين على ٢ مدينى عن كل ٩٠ مدينى

(١٧٩) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٧٣ .

(١٨٠) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .

(١٨١) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، م ١١٨ .

(١٨٢) جب وبون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(١٨٣) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ص ٤٤ .

(١٨٤) حسين أفندي الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٤٠ ؛ محمد عفيفى : الأقباط ، المرجع السابق ، ص ١١٦ .

(١٨٥) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، م ١١٨ .

(١٨٦) يوسف الشربيني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧ .

(١٨٧) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(١٨٨) دار الوثائق : محكمة قناطر السباع ، س ١٣٦ ، ص ٢٣٢ ، م ٩١٠ .

يحصلها ، كما يحصل على طعامه من الفلاحين ؛ حيث يقوم مشايخ القرى بتوزيع هذه الكلفة على الفلاحين ، أو يأخذ بدلاً من ذلك مبلغاً ثابتاً في نهاية العام. (١٨٩) وأحياناً يخصص للصراف مساحة من الأرض مثلما حدث في قرية دنديب بالبهنساوية؛ فكان يحصل هو والشاهد معاً على عشرة أفدنة من مساحة هذه القرية (١٩٠). ولقد ضيَّعت هذه الفئة الكثير من إيرادات الخزينة نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين ؛ حيث تشير المصادر إلى أن فئة الصرافين وجدوا من الوسائل - مستغلين جهل الفلاحين وبمساعدة بعض مشايخ القرى ما يساعدهم في تحقيق الأرباح التي يحصلون عليها. (١٩١) وكانت الضريبة التي تحصل عيناً تعطى فرصة أكبر للغش ، فعندما يعلنون القيام بجمع الحبوب فإنهم يستخدمون مكاييل أكبر حجماً من التي يستعملونها عند توريد هذه الحبوب إلى المخازن، ويذهب جيران إلى أن الفرق بين هذه المكاييل ٣٥،٢٥ أردباً من كل مائة أردب، أى يتراوح بين الربع والثالث ، وكان هذا ربحاً خالصاً لهم. (١٩٢)

ولقد أورد أحد الباحثين مثلاً لفساد الصيارفة الأقباط تتمثل في شكوى فلاح من أحد الكتبة " الصيارفة " الأقباط ، حيث إنه سدد للكاتب القبطى مبلغاً قدره ٢٤٨ نصف فضة ، فضلاً عن سبيكة فضة زنتها ٥٠ درهماً في مقابل ضريبة الخراج عن زراعة $\frac{2}{3}$ ١ فدان ، ولكنه اكتشف أن قيمة الخراج عن أرضه هي مبلغ ٦٠ نصف فضة فقط ، وبطالب الفلاح الكاتب القبطى بإعادة المبلغ الزائد ، ويرد الكاتب القبطى أمام القاضى بأن مساحة الأراضي المزروعة فدانان ، وأن قيمة الضريبة ليس كما يذكر الفلاح ، دون أن يذكر الصراف قيمة الضريبة ، وينكر أنه تقاضى المبالغ المذكورة من الفلاح ، ويعجز الفلاح عن إثبات سداده للأموال، وفي نهاية الأمر يتصالح الفلاح مع الصراف القبطى على أن يدفع للفلاح مبلغ ٢٠ نصف فضة (١٩٣). وعلى أية حال يدل ذلك على سوء العلاقة بين أجهزة الإدارة والفلاح ، وخصوصاً فئة الصرافين (١٩٤) والتي كان لزاماً على الفلاح التعامل معها ، ولا شك أنها كَبَلَّت الفلاح بأعباء ناء بها كاهله في ذلك العصر.

(١٨٩) لانكريه : المصدر السابق : ج ٥ ، ص ٢٧ .

(١٩٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٩١) جيرار : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٦٠ .

(١٩٢) نفسه : ج ٤ ، ص ١٦٢ .

(١٩٣) محمد عفيلى : الأقباط ، المرجع السابق ، ص ١٢٠ .

(١٩٤) للمزيد من المعلومات عن دور الصرافين الأقباط في الإدارة المالية وفساد ذمم بعضهم ، انظر : محمد عفيلى ، الأقباط ، المرجع السابق ص ١١٩ وما بعدها .

ثالثاً : الوظائف القانونية :

- القضاة :

وهم الذين يمثلون مصالح الدولة ويتخذون محاكمهم في كل المدن والقرى الرئيسية في المقاطعة ، وتشمل أحكامهم الشئون القضائية ، بالإضافة إلى الشئون المالية والإدارية ؛ فقد كانت تعقد في محاكمهم كل الاتفاقات الخاصة بتبادل الالتزامات بين الملتزمين والفلاحين ،^(١٩٥) وكانوا يسجلون حالات تأجير وإسقاط الالتزامات بين فئات الملتزمين المختلفة.^(١٩٦) ويعد منصب القاضي من المناصب المرموقة؛ حيث تلقبه الوثائق " بمولانا شيخ الإسلام " ^(١٩٧). وكان القاضي يحضر إلى المحكمة، ويفصل في القضايا في كل أيام الأسبوع بما فيها يوم الجمعة. ^(١٩٨)

ومن أهم اختصاصات القاضي في الأقاليم تسوية الخلافات التي تقع بين أهالي الناحية ؛ حيث حدث خلاف بين ملتزمين في ولاية الفيوم التزما قرية مطرطارس ، وحكم القاضي الحنفى بين المتنازعين ، وصار التزام الناحية وزرعها الصيفى شركة بينهما.^(١٩٩) وينظر القاضي في أحوال الجسور السلطانية والبلدية ، وكانت مدة تعيينه عامين ، وأحياناً عاماً واحداً. ^(٢٠٠) وكان للقضاة الحق في تلقي الشكاوى التي يتقدم بها الفلاحون ضد الملتزمين ووكلائهم ، ثم يرسلونها للبasha مع التوصية بما يجب عمله تجاه الملتزمين ^(٢٠١).

وفي حالة الاختلاف حول مساحة من الأرض بالزيادة أو النقصان يبت القاضي كذلك في الأمر ، ويصدر بذلك حجة شرعية ، وتختتم من حاكم الولاية. ^(٢٠٢) ومن الأعمال المنوطة بالقاضي حصر تركة الملتزم المتوفى ؛ حيث تسدد الأموال المقررة على ناحية التزامه أولاً ، ثم توزع التركة وكافة الموجودات ومعرفة المتبقى لأهل الملتزم المتوفى لدى فلاحى ناحية التزامه ^(٢٠٣).

(١٩٥) ليلي عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(١٩٦) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٣١٧ ، م ٦٨٣ .

(١٩٧) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١٨ ، ص ١٢٠ .

(١٩٨) نفسه : محكمة الباب العالى؛ إسقاط القرى ، الديوان العالى ، القسم العسكرية .

(١٩٩) نفسه : محكمة الباب العالى ، س ١٤٦ ، ص ٨٨٨ ، م ١٠٠٤ .

(٢٠٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٦٠٥٩ .

(٢٠١) Shaw , The Financial, p.58.

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية الفيوم رقم ٢٢٩١ .

(٢٠٣) نفسه : محكمة القسم العسكرية ، س ٩١ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، م ١١٨ .

وفى مقابل قيام القضاة بهذه الأعمال يحصلون على مبالغ مالية ، كعائد لهم ضمن العوائد المقررة للحكام ، كما تخصص لهم أجزاء من أراضى الرزق الإحابسية للانتفاع بها ، كما تخصص لهم أجزاء من أراضى الأوسية للانتفاع بدخلها. (٢٠٤) وثمة مصدر آخر لدخل القضاة وهو استئجار الأراضى الزراعية ؛ حيث شارك القاضى إبراهيم الأمير رضوان فى استئجار ثلث أراضى غمارة الكبرى وثلث أراضى الحى. (٢٠٥).

وتفيدنا الوثائق بقيام بعض القضاة بالتزام الأراضى الزراعية ، كما فى حالة القاضى محمد أفندى قاضى منفلوط الذى التزم حصة قدرها قيراط واحد فى إحدى قرى الأشمونين (٢٠٦) ، والتزم القاضى عيسى بن هيكى بمفرده كامل قرية منشأة الحاج بالبهنساوية عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م. (٢٠٧) ومن خلال العرض السابق يتضح دور القضاة فى ضبط أوضاع الالتزام القانونية مما ساعد على استقرار الإدارة فيما يتعلق بالالتزام فى ريف الصعيد.

رابعاً : إشراف الوالى على الالتزام :

والوالى هو نائب السلطان فى ولاية مصر وهو الحاكم فيها ، وكان يسكن فى سرايا بالقلعة ، وتلقبه الوثائق بالوزير المكرم والمعظم والمشير المفخم والمحترم (٢٠٨). وكان للوالى اختصاصات هامة؛ حيث يختم تقاسيط الالتزام التى يصدرها ديوان الروزنامة للمتزمين ويمكنون بواسطتها من حصص التزامهم (٢٠٩)، وكان عليه جمع الميرى وإرسال الخزينة إلى السلطان (٢١٠). وقد أعطى قانون نامة للوالى صلاحيات هامة خصوصاً فيما يتعلق بالأموال السلطانية؛ حيث أمر الوالى بمعاينة المهملين فى إصلاح الجسور وجرفها مما قد يؤدى إلى تشريق فى بعض الأراضى ، وفى نفس الوقت أشار قانون نامة إلى مكافأة من يؤدى الخدمات السلطانية التى عهد إليه بها ، كما أمر الوالى بضرورة تقديم العون للكشاف إذا طلبوا منه ذلك (٢١١).

(٢٠٤) عبد الرازق عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

(٢٠٥) دار الوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، م ٩٣٤ .

(٢٠٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تروابع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٠٧) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، وللمزيد من المعلومات عن التزام القضاة انظر : الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٢٠٨) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٠٩) نفسه : التزام عرائض عليها أوامر ، وثائق مفردة ، وثيقة رقم ١ ، ٢ .

(٢١٠) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ٢ ، ص ٢ .

(٢١١) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣١ .

وكان الوالى يحرص دائماً على الاحتفال بفتح سد الخليج إشعاراً للمتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال بأن أرض مصر سوف تروى جميعها ، وعليهم التعهد بسداد خراج الأرض ، ويسجل ذلك رسمياً فى حجة الاحتفال بوفاء النيل ، كما كان من اختصاصه النظر فى النزاع بين المتزمين ، أو بين المتزمين والأهالى ، أو بين أهالى القرى المتجاورة (٢١٢). وإذا عجز الخولة المكلفون بجرف الجسور ، وتعذر تدبير المال اللازم لذلك يرفع الأمر إلى الوالى ، وإذا تقاعس المتزمون عن المساعدة فى عمليات الجرف " عرض ذلك على المسامع العالية " أى أن الوالى هو الذى كان ينظر فى الأمر (٢١٣).

وينظر الوالى كذلك فى النزاع فى أموال الخراج طبقاً لحدود الولاية العامة بحكم نيابته عن السلطان ، (٢١٤) كما كان لبعض الولاة دور هام فى تخفيف الأعباء عن الفلاحين، ومن هؤلاء الولاة محمد باشا - مبطل الطلبة - والذى رتب على القرى مرتبات بغير ظلم بل بغاية الإنصاف ، حين جعل على كل ناحية ما يناسبها من المغارم كالجرافة وتوابعها ، وخفض العوائد على النواحي التى لا تستطيع تأديتها لفقر أهلها ، وعدم قدرتهم على دفعها ، وسجل ذلك فى دفاتر وأرسلها إلى الأقاليم. (٢١٥).

وحدثت زيادة كبيرة فى إيرادات ضريبة الأرض خلال القرن الحادى عشر الهجرى / السابع عشر الميلادى نتيجة جهود الولاة الأقوياء الذين حكموا مصر منذ منتصف القرن السابع عشر ، وأدى ذلك إلى زيادة فى الضريبة نتيجة زيادة الخصوبة فى الأرض. (٢١٦) وفى المقابل كان هناك بعض الولاة الضعاف الذين وصل ضعفهم إلى أن سيطر العسكر على أمور البلاد ، وقد حدث ذلك فى عصر الوالى مصطفى باشا ١٦١٨م ، ويذكر أن فى زمنه " صار العسكر هم الذين يولون المناصب بمعرفتهم وصاروا يتقلون على المتزمين ويأخذون كل قرية أعجبهم من يد ملتزمها بالقهر والغلبة " ، ولذلك تدخل السلطان وقام بعزله (٢١٧).

ويتدخل الباشا - أحياناً - فى اختيار المتزمين خاصة إذا كان بعضهم قد استبعد لظلمه ، ويطلب من المتزمين الجدد تجنب الظلم وحبس الفلاحين دون ذنب ، ويراقبهم من خلال عيونه ليتأكد

(٢١٢) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٢١٣) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلى رقم ٧٨٥ .

(٢١٤) محمد بن أبى السرور البكرى : النزعة الزهية ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ .

(٢١٥) نفسه : ص ١٨٩ .

(٢١٦) Shaw , The Finacial , P. 68.

(٢١٧) محمد بن أبى السرور البكرى : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة ، تحقيق عبد الرازق عيسى ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٢٢ .

من عدلهم. (٢١٨) ويذكر الجبرتي حادثة قتل أحد الكشاف والذي كان ملتزما وقتله اثنان من مماليكه ، فحضر الوالى " فلم يزل حتى قبض عليهما وقتلها " (٢١٩). ويدل ذلك على الحزم من الوالى حيال ما يحدث من إخلال بالأمن فيما يتعلق بالالتزام.

وكان للريف أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للوالى ؛ حيث كان يحصل على أرباح طائلة من وراء بيع الالتزامات أو إسقاطها ، فقد كان يحصل على الحلوان وخاصة فى فترة الأوبئة حيث كان يعاد طرح الالتزامات أكثر من مرة. (٢٢٠) ويعد التزام الأراضى الزراعية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية التى كانت تدر على الولاة دخولا كبيرة ، فكانت لهم التزامات عديدة ؛ من ذلك التزام خسرو باشا والى مصر عدة التزامات فى ولايتى البهنساوية والأشمونين ، كما التزم كامل أراضى مستجدة ، (٢٢١) وأوقف بعضهم رزقا إحباسية مثل حسين باشا ؛ حيث أوقف ناحية الإخصاص على المدينة المنورة (٢٢٢).

وعلى أية حال كانت تلك أهم النواحي التى أولاهها الولاة اهتماما فى الريف، وبضعف الولاة فقد هذا المنصب فاعليته - إلى حد ما - ومما ساعد على ذلك الصراعات بين البيوتات المملوكية ، ولذا فإن الوالى أصبح مجرد مراقب مالى ليس لأوامره - فى أحيان كثيرة - أهمية لسطوة الأمراء المماليك الذين أصبح فى يدهم عزله (٢٢٣).

ومن خلال ما سبق عرضه يمكن القول إن نظام الالتزام وجد له نظام إدارى ومالى وقضائى كفل له انتظامه فيما يتعلق بزراعة الأرض وجباية ضرائبها ، كما وجد له إشراف من جانب الباشا على هذا الجهاز الإدارى أدى إلى قيام فئات الملتزمين بكافة شرائحها بدورها فى الالتزام.

(٢١٨) عراقى يوسف : المرجع السابق ، ٢٢٨ .

(٢١٩) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٠ .

(٢٢٠) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(٢٢١) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٢٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٢٢٣) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف ، المرجع السابق ، ص ٧٠ .

الفصل الثالث

فئات الملتزمين

تمهيد.

١- العسكريون والمماليك:

أ - طائفة المستحفظان.

ب - طائفة العزبان.

ج - طائفة التفنكجيان.

د - طائفة الجراكسة.

هـ - طائفة المتفرقة.

و - طائفة الجاويشان.

ز - طائفة الجمليان.

ح - المماليك.

٢- العربان.

٣- العطاء.

٤- الأشراف وأرباب السجاجيد.

٥- التجار.

٦- النساء.

٧- فئات أخرى.

تمهيد :

باستقرار نظام الالتزام فى ريف الصعيد ، بدأت فئات الملتزمين تقوم بدورها فى التزامات الأراضى الزراعية ، وشاركت فئات عدة فى الالتزام كالعسكريين والمماليك والعربان والعلماء والأشراف وأرباب السجاجيد ، ثم دخل التجار ميدان الالتزام ، وكذلك النساء ، إلى جانب بعض الفئات الأخرى كالخدم والرقيق ، ولتوضيح هذه الفئات والدور الذى قامت به كل فئة منها سوف نعالجها بالتفصيل فيما يلى :

١ - العسكريون والمماليك :

شاركت هذه الفئة بكل طوائفها فى الالتزام منذ تطبيقه وتسجيله فى الدفاتر ، ونظراً لعظم الدور الذى قامت به أثرنا الحديث عن كل طائفة منها حتى نتعرف على دورها.

أ - طائفة المستحفظان :

كان أفراد هذه الطائفة إنكشارية مشاة ، وأتت إلى مصر مع السلطان سليم الأول وعرفت بطائفة السلطان ؛ لأنها كانت تمثل السلطة العثمانية فى الولاية ^(١) ، ولعبت دوراً هاماً منذ عام ١٠٨٧ هـ / ١٦٧٦ م ، وازداد دورها بظهور كوجك محمد الذى جعل من نفسه زعيماً لهذه الطائفة ^(٢) ، وسيطر أفرادها على الالتزامات المربحة ^(٣) ؛ من ذلك التزم قانصوه عبد الله مستحفظات كامل قرية منيل السلطان بالأطفيحية ١٠٦٨ هـ / ١٦٧٥ م ^(٤) ، ونفس القرية نجدها فى التزام أحد أفراد هذه الطائفة عام ١١٢١ هـ / ١٧٠٩ م ، ^(٥) كما كان محمد أفندى كاشف كبير مستحفظات ملتزماً كامل مال حماية قرية سعلق بالأسيوطية ^(٦).

وشارك المستحفظات بعضهم البعض فى الالتزامات ؛ فنجد اشتراك اثنين منهم فى

(١) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ ، ولقد أشاد أحد الرحالة الفرنسيين بأفراد هذه الطائفة وتنظيمهم وتسليحهم الجيد فى القرن السابع عشر. انظر؛

De Monconys, Voyage en Egypte, 1646 - 1647, Le Caire, IFAO, 1973, P. 152.

(٢) Holt.P.M., The Pattern of Egyptian Political History From 1517 to 1798,p.85 in Political and Social Change in Modern Egypt, London , 1968.

(٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٤٥ .

(٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠١ .

(٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ .

(٦) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

التزام قرية بلوط بولاية المنفلوطية (٧) ، ووصلت مشاركتهم لبعضهم أن اشترك تسعة منهم في التزام قرية واحدة (٨). كما اشترك أحد عشر ملتزماً من طائفة المستحفظان في قرية جزيرة الواسطي. (٩)

وتداول أفراد هذه الطائفة الالتزامات فيما بينهم عن طريق الإسقاط ؛ حيث أسقط الأمير أحمد كتحدا مستحفظان سابقاً حقه لكل من الأمير قاسم بن سليمان مستحفظان وحسين بن عبد الله مستحفظان في جميع الحصص التي قدرها النصف (١٢ قيراطاً) في ناحية بنى مزار بولاية جرجا بدون مقابل ١١٤١ هـ / ١٧٢٨ م. (١٠) وإسقاط الحصص بدون مقابل يدل على تداخل مصالح الملتزمين من هذا الطائفة.

وقد يحدث الإسقاط من المستحفظان خارج طائفتهم ؛ حيث أسقط الأمير عثمان باش جاويش رئيس الجاويشية - وكان من المستحفظان - للأمير ذى الفقار بك أمير الحاج المصرى جميع الحصص التي قدرها الثمن (ثلاثة قرايط) في أراضي ناحية أمانة سوهاج وقف الدشيشة الكبرى ببلوان قريه خمسة أكياس مصرية ديوانى (١١).

وقد يسقط المستحفظان حصص موكلهم داخل طائفتهم ؛ من ذلك إسقاط الأمير حسن أفندى بن عبد الله مستحفظان حق موكله على وحسن ومحمد عبد الله - وكانوا تابعيه - للأمير يوسف أفندى بن عبد الله مستحفظان جميع الحصص التي قدرها قريطان وثلاثا قيراط في ناحية بنى حدير بالأطفيحية ، وجميع الحصص التي قدرها قيراطان وثلاث بولاية البهنساوية ببلوان قدرها ١٣٥٠٠٠ نصف فضة (١٢).

ولم تكن العلاقات جامدة بين طائفة المستحفظان وغيرها من الفرق العسكرية في مجال الالتزامات الزراعية ، بل نجد العلاقات واضحة بينها ؛ حيث كان مصطفى جوربجي مستحفظان وكيلًا على إبراهيم عبد الله كتحدا عزبان (١٣) ، وكذلك على إبراهيم عبد الله تابع مصطفى جوربجي نفسه ،

(٧) دار الوثائق: عين ٤ مخزن ١ تركى، دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(٨) نفسه.

(٩) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٣ .

(١٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ١ ، ص ٧ ، م ٢٣ .

(١١) نفسه : ص ٧ ، م ٢١ .

(١٢) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ٣ ، ص ١٨ ، م ٥٠ .

(١٣) طائفة العزبان : إحدى الفرق العسكرية وأفرادها مشاة نالساوا الإنكشارية ، رافق : المرجع السابق، ص ١٤٥ .

واسقط حقهما للحاج مصطفى أوده باشى ^(١٤) مستحفظان فى كامل أراضى ناحية دمشق بولاية الفيوم، عن حلوان ذلك وقدره من الدنانير الذهب الزنجلى ^(١٥) ستمائة واثنان سنة ١١٤٥هـ / ١٧٣٢م. ^(١٦)

وحدث تداول للالتزامات بين طائفة المستحفظان وطائفة المتفرقة ؛ حيث أسقط الأمير الحاج عمر جوربجى أمير طائفة مستحفظان بولايته الشرعية على ابنه عبد الله جلى القاصر للأمير أحمد جلى أمير طائفة المتفرقة جميع الحصص التى قدرها السدس (أربعة قراريط) فى كامل أراضى ناحية عربى القبلى وكفر منهيك بولاية الأشمونين عن حلوان قدره خمسون ألف نصف فضة ديوانى. ^(١٧) وكان التفاعل بين الفرق العسكرية واضحاً ؛ حيث عاد الأمير أحمد جلى أمير طائفة المتفرقة وأسقط الحصص السابقة التى التزمها من الحاج عمر جوربجى أمير طائفة مستحفظان ، وأضيف إليها ستة قراريط من نفس أشمونين ، وبالتالي ارتفع الحلوان إلى مائة ألف نصف فضة ديوانى ^(١٨).

وشمل تداول الالتزامات كذلك طائفة التفنكجيان ؛ حيث اشترك أحد أفراد طائفة مستحفظان مع أحد أفراد طائفة تفنكجيان فى التزام مال حماية قرية بكاملها ^(١٩). ولم يقتصر تداول الالتزامات بين المستحفظان مع غيرها من الفرق العسكرية ؛ بل اتسع نطاق التداول وشمل فئات الملتزمين الأخرى ؛ حيث أسقط الأمير مصطفى بن عبد الله مستحفظان - بولايته الشرعية على محمد زاده مرقوقه - لشيخ العرب عبد الله بن شيخ العرب عيسى كامل أراضى ناحية جزيرة العنبرية بولاية جرجا فى مقابل حلوان قدره مائة ألف نصف فضة ديوانى ^(٢٠). كما اشترك أربعة ملتزمين من طائفة مستحفظان مع خمسة ملتزمين من مشايخ العربان فى التزام قرية فرشوط ^(٢١) ، وهذا يدل على العلاقات الوثيقة التى ربطت طائفة المستحفظان من الملتزمين بالعربان الملتزمين من خلال المشاركة فى حصص التزام

(١٤) أوده باشى : تحريف للفظ أوضه باشى وكان يرأس إحدى فرق الإنكشارية ، وكانوا يقيمون فى غرفة أو قاعة كبيرة (أوضة)، رافق : ص ٢٨٤ ؛ ليلى عبد اللطيف : الإدارة، ص ١٩٢.

(١٥) الزنجلى : وكان من العملات السائدة فى العصر العثمانى.

(١٦) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٤٤ ، م ١٢١.

(١٧) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٦٧ ، م ١٣٥.

(١٨) نفسه : ص ٦٩ ، م ١٣٨.

(١٩) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٢٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٢ ، ص ٩٨ ، م ٢٦٦ .

(٢١) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

واحدة ، ويدل كذلك على نفوذ المستحفظان في مجال الالتزام بوصوله لفرشوط بجنوب الصعيد (٢٢) .

وإلى جانب ذلك حدث تداول للالتزامات ما بين المستحفظان والسادة الأشراف ؛ حيث أجر الأمير يحيى أوده باشى مستحفظان للسيد الشريف حسين قيراطين في أراضي ناحية بردونة (٢٣) بولاية البهنساوية بحلوان قدره تسعة عشر ألف نصف فضة لمدة سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، وكانت الأجرة خمس آلاف نصف فضة، أى إن الحلوان مع الأجرة أربعة وعشرون ألف نصف فضة. (٢٤) واتسعت دائرة مشاركة الملتزمين المستحفظان فشملت النساء بعد دخولهن هذا الميدان؛ حيث شارك أحد أفراد طائفة المستحفظان نفيسة خاتون في التزام أراضي كفر حرام بالاشمونين وكانت حصة الالتزام عشرة قراريط التزم كل منهما خمسة قراريط منها (٢٥). ومع تفتت الالتزامات في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر اشترك ثلاثة عشر ملتزماً في التزام قرية الرقة بالأطفيحية ، وكان منهم أربعة من طائفة المستحفظان التزموا تسعة قراريط ونصف قيراط. (٢٦) ورغم هذا التفتت نجد رجال هذه الطائفة يحتفظون بالالتزام حصص كاملة؛ حيث التزم ثلاثة إخوة من المستحفظان ثلاثة قراريط في قرية طهطا بولاية جرجا. (٢٧) وعلى أية حال ، لعبت طائفة المستحفظان دوراً كبيراً في التزامات الأراضي الزراعية ، وكان هناك حراكا وتبادلا لهذه الالتزامات بالإسقاط أو التأجير داخل الطائفة حيناً وخارجها حيناً آخر مع فئات الملتزمين العسكريين من ناحية ، وغيرهم من الملتزمين من الأهالي من ناحية أخرى.

ب- طائفة العزبان:

دخلت هذه الطائفة مجال الالتزام منذ بداية تسجيله؛ حيث سجل الدفتر الأول دخول هذه الفئة هذا الميدان ؛ فقد التزم مصطفى أغا عزبان كامل قرية الغابة الكبرى بولاية الفيوم ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (٢٨) ونفس القرية كانت في عهدة (التزام) أحمد كتحدا عزبان بحق ١٢ قيراطاً ،

(٢٢) نشأت علاقات وثيقة بين العزبان ورجال الأوجاقات العسكرية في مجال الالتزامات الزراعية في معظم ولايات الصعيد عن هذه العلاقة انظر: عراقى يوسف : المرجع السابق؛ ص ٣٢٧.

(٢٣) بردونة : من القرى القديمة ، وتميزت ببردونة الأشراف وتتبع حالياً بلى مزار بالمنيا ، القاموس الجغرافى القسم الثانى، ج٣، ٢١٥ص.

(٢٤) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س١، ص ١٨ ، م ٦٧.

(٢٥) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩.

(٢٦) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٧.

(٢٧) نفسه : عين ٧ مخزن اتركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٥.

(٢٨) دار الوثائق : عين ٧ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

ومصطفى جوربجي تابع أحمد كتحدا عزبان ١٢ قيراطا عام ١١٢١هـ/١٧٠٩م. (٢٩) واحتفظ أفراد هذه الطائفة بالتزام هذه القرية أيضا عام ١١٤٠هـ/١٧٢٧م، ولكن بزيادة اثنين من العزبان أيضا. (٣٠) وفي عام ١١٧٤هـ/١٧٦٠م نجد احتفاظ أفراد طائفة عزبان بحصة قدرها عشرة قراريط وثلاث قيراط في نفس قرية الغابة الكبرى. (٣١) وهذا يدل على استقرار طائفة عزبان - إلى حد ما - في الالتزام في ولاية الفيوم .

وحدثت مشاركة بين العزبان والجراكسة في الالتزام؛ حيث اشترك إبراهيم جوربجي عزبان مع حسن كاشف جركس في التزام قرية الدوالطة بالبهنساوية؛ حيث السترم كل منهما اثني عشر قيراطا. (٣٢) وشارك الملتزمون العزبان أمراء الحاج والأغوات الممالك في التزام قرية منيل السلطان بالأطفيحية. (٣٣) وتداول الملتزمون العربان الالتزامات مع غيرهم من فئات الملتزمين بالتأجير؛ حيث أجر محمد أودة باشي عزبان جميع الحصة التي قدرها ستة قراريط في كامل أراضي ناحية بني حسن الأشراف بالمنفلوطية لشيخ العرب الحاج محمد الأسوطي نظير مبلغ الحلوان وقدره ثلاثة أكياس فضة ديواني، وذلك لمدة سنة واحدة خراجية (٣٤).

كما تداولوا الالتزامات مع البكوات الممالك من خلال الإسقاط؛ حيث تشير سجلات المحاكم الشرعية لإسقاط مبكر من جانب أحد أفراد طائفة عزبان لأحد البكوات الممالك سنة ١٠٨٠هـ/ ١٦٦٩م. (٣٥)

وحدثت حالات إسقاط بين أمراء طائفة عزبان؛ حيث أسقط الأمير يوسف كتحدا عزبان حالا للأمير عثمان كتحدا مستحفظان سابقا جميع الحصة التي قدرها النصف (اثنا عشر قيراطا) في كامل أراضي ناحية الصف ومن الجزيرة المستجدة من زبد البحر التابعة لها بولاية أطفيح بحلوان قدره ستة أكياس ونصف فضة ديواني. (٣٦)

(٢٩) نفسه : عين ٣ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٨٧١.

(٣٠) دار الوثائق : عين ٤ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٩٠٢.

(٣١) نفسه : عين ٧ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٣٢) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(٣٣) نفسه : عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠٢.

(٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى، ٣، ص ٥١، م ٤١.

(٣٥) دار الوثائق : سجلات محكمة مصر القديمة، ص ١٠٤، ص ١٣٧٧، ١٣٧٨، م ١٥٨١.

(٣٦) نفسه : سجلات الإسقاط، ٣، ص ٢٢، م ٦٢.

وفى حالة وفاة أحد أفراد فرقة العزبان الملتزمين، قد يتم فرض الوصاية على أولاده من داخل الفرقة . وفى حالة الإسقاط لحصة التزامه قد تسقط لأحد العزبان أيضاً ؛ حيث توفى الأمير محمد جوريجى عزبان وكان الوصى الشرعى على ورثته أحد عتقائه وهو الأمير إسماعيل بن عبد الله عزبان الذى أسقط حقه بصفته الوصى الشرعى على الورثة وقبض مبلغ الحلوان عن ستة قراريط فى كامل أراضى ناحية أبجيچ^(٣٧) بولاية الفيوم وسلم الحلوان للورثة^(٣٨).

وقد تداول العزبان الالتزامات مع عربان غزالة ؛ حيث أسقط الأمير حسن كتحدا طائفة عزبان حصته وقدرها النصف (اثنا عشر قيراطاً) فى كامل أراضى ناحية ميطر طارس^(٣٩) بالفيوم للأمير حماد بن المرحوم الأمير عمر الجيزى أمير عربان غزالة من بداية سنة ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م ، والحلوان مائة ألف نصف فضة على مرحلتين على أن يكون له (حسن كتحدا عزبان) نصف ما زرع بها صيفاً ١٠٧٨هـ / ١٦٦٧م^(٤٠). أى المشاركة فى خراج الحصة فى تلك السنة ويدل هذا على التفاعل بين العزبان والعربان الملتزمين.

وحدث تداول للالتزامات بين طائفة العزبان والملتزمين من التجار عقب دخولهم هذا الميدان ؛ حيث أسقط الأمير عثمان عبد الله عزبان حقه وحق موكله يوسف عبد الله عزبان للخواجه الحاج أحمد المغربى ثمانية قراريط فى أراضى ناحية أبو صير دفيو بالفيوم ، وحلوان ذلك مائة واثنا عشر ونصف دينار ذهب بندقى^(٤١)، أو ما يقابل ذلك ستة قناطير بن قنب أخضر يمانى مغربل واثنا وأربعون رطل ونصف وربع وثمان رطلاً^(٤٢) ، وهذا يوضح السهولة فى تداول الالتزامات بين الفئات المختلفة من ناحية والعزبان من ناحية أخرى.

(٣٧) أبجيچ : من القرى القديمة اسمها الأصلي ببيج فرج بسكون الراء وتبع حالياً مركز الفيوم بالفيوم ، القاموس الجغرافى القسم الثانى ، ج ٣ ، ص ٩٤.

(٣٨) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٨٨ ، م ١٨٢.

(٣٩) ميطر طارس : من القرى القديمة وردت فى تاريخ ١٢٣٠هـ باسمها الحالى وتتبع مركز سنورس بالفيوم ، القاموس الجغرافى، القسم الثانى، ج ٣ ، ص ١١٥.

(٤٠) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س ١٤٦ ، ص ٢٨٨ ، م ١٠٠٤.

(٤١) البندقى : نقد ذهبى أجنبى انتشر فى مصر وسمى كذلك نسبة إلى مدينة البندقية التى بدأت ضربه حوالى ١٢٥٢م وأقبلت عليه بلاد الشرق للقائه . أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٠٨ ، ١٠٩.

(٤٢) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، م ٢٣٦.

ج - طائفة التفنكجيان :

كان أفرادها من حملة البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم في فتح مصر ، وأسهموا في توطيد السلطة العثمانية في الأقاليم بعد ذلك ^(٤٣) ، وكان لهذه الطائفة دور هام في الالتزامات ؛ فقد سجل الدفتر الأول التزام هذه الطائفة ؛ حيث التزم مصطفى عبد الله تفنكجيان كامل قرية بني حصيب بالأشمونين ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ^(٤٤) ، كما التزم مصطفى أغا تفنكجيان كامل قرية غوبة ^(٤٥) . والتزم على عبد الله تفنكجيان قرية الشواشنة بالفيوم ^(٤٦) ، كما كانت قرية بني عفان في التزام مصطفى عبد الله جوربجي تفنكجيان. ^(٤٧)

وشارك الملزمون من التفنكجيان فئات الملزمين العسكريين الآخرين ؛ حيث اشترك اثنان من التفنكجيان في التزام خمسة قراريط ، والتزم معهم ثلاثة قراريط في نفس القرية أحد الملزمين من العزبان ، وشاركهم أحد العلماء في التزام عشرة قراريط في قرية بني حصيب. ^(٤٨)

وتداول الملزمون التفنكجيان الالتزامات مع الملزمين المستحفظان من خلال ولاية أحد التفنكجيان على أحد المتفرقة ؛ حيث أسقط الأمير محمد جوربجي تفنكجيان بولايته الشرعية على مصطفى أحمد من المتفرقة للحاج مصطفى أوده باشي مستحفظان جميع الحصص التي قدرها أربعة قراريط في ناحية الغمامة بالمنفلوطية في سنة ١١٤٤هـ / ١٧٣١م عن حلوان قدره خمسون ألف نصف فضة ^(٤٩) ، وهذا يدل على سهولة تداول الالتزامات بين الفرق العسكرية.

والتزم التفنكجيان بمشاركة الملزمين العزبان والجراكسة والمستحفظان قرية بني حصيب، وشاركهم اثنان من أتباع البكوات المماليك ^(٥٠) ، وينهض ذلك دليلاً على ضلوع الملزمين من العسكريين ومشاركتهم لبعضهم البعض رغم اختلاف فرقهم العسكرية.

(٤٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٤٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٤٥) نفسه .

(٤٦) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٤٧) نفسه .

(٤٨) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٤٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ٣ ، ص ٦١ ، م ١٦٩ .

(٥٠) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

واشترك الملتزمون التفنكجيان مع الملتزمين الجاويشان فى التزام حصّة واحدة اثنا عشر قيراطاً ، وشاركهم الممالك فى بقية الحصّة (٥١). واتسعت دائرة مشاركة التفنكجيان لفئات الملتزمين الأخرى ؛ حيث أسقط الزينى مصطفى من طائفة التفنكجيان - الوكيل الشرعى على كل من حمزة أحمد جمليان (٥٢) ومحمد أحمد جمليان - لشهاب الدين بن غرس الدين حصّة قدرها قيراط واحد فى كامل أراضى ناحية إتفاق بولاية البهنساوية ، ثم عاد الزينى مصطفى واستأجرها سنة واحدة ١١٥٤هـ / ١٧٤١م بإيجار قدره ألفان وخمسمائة واثنتان نصف فضة (٥٣). وهذا دليل على تحول الالتزامات الزراعية إلى سلعة هدفها الأول التربح من ورائها.

والجدير بالذكر مشاركة الملتزمين من التفنكجيان للملتزمين من البكوات الممالك ؛ حيث اشترك مصطفى تفنكجيان مع قاسم بك كل منهما بحق النصف كامل أراضى ناحية قلمشاه بولاية الفيوم (٥٤)، وشارك خمسة من الملتزمين التفنكجيان بستة قراريط وثلاث قيراط فى قرية بنى حصيب ، وبقية الحصّة التزمها الأغوات والبكوات الممالك. (٥٥) وتقابلنا حصص التزام ضئيلة للملتزمين التفنكجيان ؛ حيث التزم أحد أفراد هذه الطائفة نصف قيراط فى قرية إتفاق بالبهنساوية ، وكان واحداً من ثمانية وعشرين ملتزماً ، وذلك سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م عندما وصل تفتت الالتزام منتهاه. (٥٦)

وإلى جانب ذلك تداول التفنكجيان الالتزامات مع التجار بعد دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ؛ حيث أسقط الأمير محمد بن عبد الله من طائفة تفنكجيان للخوارج التاجر على من طائفة الجمليان من أعيان تجار البن جميع الحصّة التى قدرها خمسة قراريط فى ناحية بنى حصيب بطلوان قدره ثلاثة وستون ألفاً ومائتان واثنتان وثمانون نصف فضة (٥٧)، وعاد التاجر وأجرها إلى الأمير محمد تفنكجيان (٥٨). وهكذا لعبت طائفة التفنكجيان دوراً هاماً فى الالتزام.

(٥١) نفسه : دفتر التزام رقم ٩٠٠.

(٥٢) الجمليان : إحدى الفرق العسكرية ، وأطلق عليها هذا الاسم لأن أفرادها استخدموا الجمال.

Shaw, Ottoman Egypt in Eighteenth Century , Harvard, 1962, P.196.

(٥٣) دار الوثائق : سجلات الديوان العالى ، س ١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ ، م ١٥٩.

(٥٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٥٥) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٥٦) نفسه : عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٥٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٤٠ ، م ١١٠.

(٥٨) نفسه : ص ٤١ ، م ١١١.

د - طائفة الجراكسة :

وأفرادها من المماليك الفرسان ، وعهد إليها توطيد الأمن في الأقاليم ومراقبة زراعة الأراضي والمحافظة على شبكات الري وتوزيع المياه ^(٥٩) . ونتيجة لقرب هذه الطائفة من الريف وقيامها بهذا الدور ، فقد اضطلعت بالتزام الأراضي الزراعية ؛ حيث التزم الأمير مصطفى على من أمراء الجراكسة نصف ناحيتين بالأشموين عام ١٠٨٦ هـ / ١٦٧٥ م ^(٦٠) . والتزم أحد الجراكسة ستة قراريط وعشرة أسهم في كامل أراضي ناحية البرمبل بالأطفيحية ^(٦١) ، والتزم أحد أمراء الجراكسة نصف قرية منشاة الحاج بالبهنساوية. ^(٦٢)

كما التزموا كامل قرية سفت أبو حرج بالبهنساوية أيضاً ^(٦٣) ، والتزم أحد أفراد هذه الطائفة قيراطاً واحداً ونصف قيراط في مال حماية وقف الدشيشة الكبرى ^(٦٤) بولاية جرجا . وشارك الملثمون من طائفة الجراكسة فئات الملثمين من الأشراف في التزام قرية المنصورة بولاية الفيوم ^(٦٥) . كما شاركت هذه الطائفة المماليك الملثمين في كامل قرية منشاة أخميم بولاية جرجا ^(٦٦) . ورغم تفتت الالتزامات الشديد في ١٢١٥ هـ / ١٨٠٠ م نجد حسن كاشف جراكسة يحتفظ بمفرده بالتمام قرية كفور صول بكاملها ^(٦٧) .

وتداول أفراد هذه الطائفة من الأمراء الملثمين الالتزامات مع طوائف الملثمين العسكريين الآخرين ؛ حيث أسقط الأمير على من طائفة الجراكسة - وكان تابعاً للأمير عثمان آغا مستحفظان - حقه وحق موكله لعبد الله تابع نفيسة خاتون معتوقة الأمير على جورجي جراكسة في أربعة قراريط

(٥٩) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

(٦٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٦١) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٦٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٦٣) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٦٤) نفسه : دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٦٥) نفسه : دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٦٦) نفسه .

(٦٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

فى قرية منشأة الأمرا بالبهنساوية (٦٨) ، وهذا مؤشر بتداخل مصالح الملتزمين العسكريين من خلال تداول الالتزامات فيما بينهم.

ومهما يكن من أمر فإن الملتزمين من طائفة الجراكسة قد لعبوا دوراً واضحاً فى مجال الالتزام.

هـ - طائفة المتفرقة :

شكل أفرادها الحرس الخاص للباشا (٦٩) ، ولم يرد ذكر هذه الطائفة فى قانون نامية مصر. وكان من مهامها حماية الحبوب أثناء جمعها وتخزينها وتوصيلها للنيل كذلك حماية جامعى الضرائب المتأخرة (٧٠).

وكان المماليك عصب هذه الفرقة التى كونها العثمانيون عام ١٥٥٤م (٧١) ، وشاركت هذه الطائفة فى الالتزام ؛ حيث أجر الأمير محمد من أمراء المتفرقة حصة التزامه لأهالى الناحية كل فدان شريفان (٧٢) اثنان وعشرة أنصاف (٧٣). كما أجر الأمير قاسم من أمراء المتفرقة وملتزم ناحية جبلة بالفيوم لشيخ البلد لمدة سنة ، وحلوان ذلك ثلاثة عشر ألف نصف على قسطين متساويين (٧٤). ويتضح من ذلك مشاركة طائفة المتفرقة فى الالتزام ولكن بحجم أقل من الفئات الأخرى من العسكريين.

و - طائفة الجاويشان :

واستخدم أفراد هذه الطائفة كرسل لإبلاغ الأوامر والمهمات ، وكجباة فى الأقاليم. (٧٥) وشاركت هذه الطائفة فى الالتزامات ؛ حيث التزم أحد أفرادها نصف قرية سنورس بالفيوم، (٧٦) كما

(٦٨) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٤ مكرر ، ص ١٨١.

(٦٩) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

(٧٠) Shaw, The Financial , P.81.

(٧١) محمد بن أبى السرور : النزهة الزهية : المصدر السابق ، ص ١٢.

(٧٢) الشريلى : نوع من العملة التركية وكان أعلى قيمة من الريال الحجر والريال الكلب . أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ١٠٨ ، ١٠٩.

(٧٣) دار الوثائق : محكمة الصالحية النجمية ، س ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠.

(٧٤) نفسه : ص ٢١٥ ، م ٧١٠.

(٧٥) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦.

(٧٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠.

التزم أحد أفرادها قيراطين في قرية طحطا بولاية جرجا^(٧٧). ومما تجدر الإشارة إليه أننا لم نعثر على التزامات كثيرة لهذه الطائفة ، ويتفق هذا مع ما أشار إليه أحد الباحثين عن ندرة التزامات هذه الطائفة^(٧٨). وربما يرجع ذلك للضريبة التي كانوا يفرضونها على القرى حينما يصلون إليها وهي تذاكر جاويشان . وقد وصلت هذه الطائفة العسكرية إلى درجة من الضعف في نهايات القرن الثامن عشر، وتدخل الباشا لمساعدتها عن طريق إضافة هذه الضريبة واعتبارها جزءاً من الميرى^(٧٩).

ز - طائفة الجمليان :

وكانت مهمة هذه الطائفة توطيد الأمن في الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية^(٨٠)، وكانت مشاركة هذه الطائفة في الالتزام نادرة ، وإن كان لها وجود ؛ حيث تشير الوثائق لإسقاط الأمير عبد الرحمن جورجي جمليان حقه للأمير عبد الله آغا في جميع الحصص التي قدرها ثلاثة قراريط في كامل أراضي ناحية جزيرة الواكلية بولاية البهنساوية^(٨١).

ح - المماليك :

كان المماليك أوضح الفئات التي التزمت الأراضي الزراعية ، حيث نجد الأمير قاسم بك التزم ولاية جرجا وأسيوط وأبريم وكانت كل واحدة منها منفصلة عن الأخرى ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م ، ويبدو أنه التزمها ثم عهد بنواحيها إلى ملتزمين من الباطن^(٨٢) . والتزم بعضهم عدة قرى؛ حيث نجد الأمير محمد بك أبا الذهب يلتزم قرية طحطا وإقطاع الواسطي وغيرها كاملة أربعة وعشرين قيراطاً ، كما التزم واحداً وعشرين قيراطاً في قرية برديس^(٨٣).

وكانت قرية فرشوط ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م في التزام محمد بك الألفى^(٨٤) ، والتزم إبراهيم بك ٦ قراريط في قرية منشأة الأمراء^(٨٥) ، والتزم الألفى بك الصغير قرية بنى شقير وبنى حسن الأشراف بالمنفلوطية^(٨٦) وقرية كوم الشقافة بولاية جرجا^(٨٧) .

(٧٧) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٥.

(٧٨) عراقى يوسف : المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

(٧٩) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٦٤.

(٨٠) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٤.

(٨١) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٣ ، ص ٢٠٦.

(٨٢) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠.

(٨٣) نفسه : عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٨٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

ومن البكوات الممالك من ولى إمارة الحاج وكان له دور فى الالتزام ؛ حيث التزم يوسف بك قرية كوم المطروس بكاملها ^(٨٨)، والتزم على بك أمير الحاج ستة قراريط فى قريتي فرشوط وأولاد نجم ، وشاركه فى التزامها العربان من أبناء الشيخ همام يوسف ^(٨٩). ولعب البكوات أمراء اللوا دوراً هاماً فى الالتزام ؛ فنجد ذا الفقار بك أميرلوا حاكم ولاية المنفلوطية يلتزم الواحات بكاملها ^(٩٠). كما التزم أحد البكوات من أمراء اللوا كل أراضى مستجدة ^(٩١) ، وتداول أمراء اللوا من الممالك المتزمين الالتزامات مع الفئات الأخرى ؛ حيث أسقط عثمان بك أميرلوا للشيخ همام بن يوسف قيراطين فى قرية شرق أخميم وتوابعها عام ١١٧٥هـ / ١٧٦١م بطلوان قدره خمسة وسبعون ألف نصف فضة ^(٩٢). كما تداولوا الالتزامات مع طائفة الجراكسة ؛ حيث أسقط أميراللوا قاسم بك للأمير حسن كاشف كامل أراضى ناحية بنى على بولاية البهنساوية بطلوان قدره مائة ألف نصف فضة ^(٩٣).

وتداول أمراء اللوا الالتزامات مع التجار ؛ حيث استأجر الأمير مصطفى بك أمير اللوا الشريف السلطانى ناحية قاي والزربية بالبهنساوية من الخواجا الحاج قاسم الشرايبي بطلوان قدره مائة ألف نصف فضة ^(٩٤).

وشارك البكوات الممالك الأشراف فى بعض الالتزامات ؛ حيث التزم سليمان بك خمسة عشر قيراطاً فى قرية أسيوطية ، وشاركه فى التزامها السيد عمر مكرم نقيب الأشراف بأربعة قراريط ^(٩٥). كما شارك البكوات الممالك النساء فى الالتزامات ؛ حيث التزم الأمير صالح بك خمسة قراريط فى

(٨٥) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تنسيط التزام رقم ١٩٩٤.

(٨٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٨٧) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر اترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٨٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٥.

(٨٩) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٩٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٣.

(٩١) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٢.

(٩٢) نفسه : سجلات الديوان العالى ، س ٢ ، ص ١١٢ ، م ١٥١.

(٩٣) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٧ ، ص ١٢.

(٩٤) نفسه : س ٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨.

(٩٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

ناحية أتليد بالآشمونين ، والتزمت النساء بها ثلاثة قراريط وثلاث قيراط ^(٩٦) . وحاز البكوات أمراء اللوا التزامات فى عدة نواحى بولاية جرجا ^(٩٧) ، مما يدل على امتداد نفوذهم إلى جنوب الصعيد.

ولعب الأغوات الممالك دوراً هاماً فى الالتزام ؛ حيث السّتم فيروز أغا عبد الله واحداً وعشرين قيراطاً فى قرية . نشأة الحاج وبرادة بالبهنساوية ^(٩٨) ، واستمرت نفس الحصة فى التزامهم حتى عام ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨ م ^(٩٩) ، أى ما يقرب من ثمانية وعشرين عاماً منذ ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م . كما التزموا قرية الغابة الكبرى بالفيوم بحق اثنين وعشرين قيراطاً ^(١٠٠) ، والتزموا كامل قرية دلاص اللجم بالبهنساوية ^(١٠١) ، وثلاثة قراريط وثمانية عشر سهماً فى قرية الصالحية بولاية الألفيحية ^(١٠٢) . ومما تجدر الإشارة إليه سيطرة الأغوات فى نهايات القرن الثامن عشر على عدد كبير من الالتزامات مثل قرية أبسوج والبويرة وشرونة والبرائقة وملق العين وإقطاع الواسطى وأبو صير وأشمونت وغيرها بولاية الفيوم ، كما التزموا ناحية بنى سويف وبنى ماضى وبنى عدى وبنى جاد وبنى جلاد وبنى فزارة وغيرها بالبهنساوية ، وهذا ليس حصراً للالتزامات ؛ لكن مثلاً لاتساع نفوذهم.

ومن أشهر هؤلاء الأغوات عنبر أغا وبشير أغا وسليمان أغا ومصطفى أغا وسرور أغا وجوهر أغا ^(١٠٣) . والملاحظ على هذه الشريحة تداولها الالتزامات مع معظم الفئات التى التزمت الأراضى الزراعية ؛ فنجدهم تداولوا الالتزامات داخل شريحة الأغوات ؛ من ذلك إسقاط الأمير موسى أغا حقه وحق تابعة للأمير على أغا فى حصة قدرها أربعة قراريط فى كامل أراضى ناحية غمازة الصغرى بالألفيحية سنة ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م ^(١٠٤) بحلول قدره مائتان وخمسة عشر

(٩٦) دار الوثائق : دفتر ترابيع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧.

(٩٧) نفسه : دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(٩٨) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٩٩) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٠) نفسه.

(١٠١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١٠٢) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧ . وقصر اليد هى "تقاسيط الالتزام أطلقوا عليها هذا الاسم". انظر: الجبرتي: المصدر السابق، جزء ٧، ص ٦٣.

(١٠٣) دار الوثائق: عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٤) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ٢٧ ، ص ٣٣.

ريالاً حجراً (١٠٥).

وشارك الملتزمون الأغوات الملتزمين من العلماء ؛ حيث التزم شهاب أغا ثلاث قيراط فى إحدى القرى وبقية القرية فى التزام العلماء وتابعيهم (١٠٦) . كما شاركوا السادة الأشراف ؛ حيث التزم بشير أغا ثلاثة قيراط ، وشاركه الأشراف فيها (١٠٧) . وشارك الأغوات كذلك النساء ؛ حيث التزم بشير أغا مع فاطمة خاتون - وكان تابعها - قرية دشطوط (١٠٨) بالبهنساوية وأسقطاها إلى الأمير عبد الحميد جلبي بطلوان قدره مائة وواحد وخمسون ريالاً مصرياً (١٠٩).

ومع تفتت الالتزامات فى نهايات القرن الثامن عشر اشترك واحد وثلاثون ملتزماً من الأغوات فى التزام قرية إتفاق بالبهنساوية ، وكانت الأموال المقررة عليها ١٢٧ بارة فقط ، أى أنها ليست مغرية ليتكالب عليها هذا العدد من الأغوات الملتزمين (١١٠).

وتشير سجلات المحاكم الشرعية إلى أن الصوباشية (١١١) قاموا بالتزامات الأراضى الزراعية ؛ حيث ورد أن الصوباشى سليمان كان صوباشى مصر وحالياً ملتزم ناحية الصف بالأطفيحية سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م (١١٢).

وعلى أية حال وصل التكالب على الالتزامات مداه لدرجة قتل الممالك سيدهم ؛ حيث يذكر الجبرتي أن إسماعيل كاشف أبو الشراميط قتله ممالكه لتقصيره فى حقهم وتصرفه فى عدة التزامات

(١٠٥) الريال الحجر : نوع من العملة انتشر منذ الثلث الأول من القرن السادس عشر. أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ١٠٨.

(١٠٦) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٠٧) نفسه.

(١٠٨) دشطوط : من النواحي القديمة إسمها دشطوط الحرجة ثم اختصر إلى دشطوط وحالياً تتبع مركز ببا بنى سويف، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج-٣ ، ص ١٣٨.

(١٠٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٨ ، ص ٨٤.

(١١٠) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١١١) الصوباشى : هو ضابط من ضباط الشرطة ، تعددت وظائفه بمرور الأيام فى الدولة العثمانية ، فشغل منصب مدير الشئون البلدية تارة، وتارة أخرى كلف بتعمير المدن بعد الحرب ، كما حدث فى إستتبول بعد أن فتحها السلطان محمد الفاتح ، وأول صوباشى هو أورخان بك بن عثمان. أنظر: قانون نامه مصر، المصدر السابق، ص ٧٤ والمزيد من المعلومات عن الصوباشية أنظر: عبد الحميد حامد سليمان : تاريخ الموائى المصرية فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة : ١٩٩٥ ، ص ٨٥ ، ٨٦.

(١١٢) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ص ٩٤ ، م ٢٢٠.

كتب تقييدها بتمامها باسم زوجته ولم يكتب لهم منها شيئاً ، وبرروا موقفهم بأنهم لم يروا منه إلا الأذى ولم يفعل معهم خيراً ، كما قتلوا زوجته ، وكان عقابهم القتل (١١٣).

ومهما يكن من أمر ، فقد التزم العسكريون والمماليك معظم الالتزامات في ريف الصعيد. وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر قمنا بعمل إحصاء بفئات الملتزمين من العسكريين والمماليك معاً لتدخل هاتين الفئتين ؛ حيث كانت نسبة كبيرة من المماليك تنتمي للفرق العسكرية لنرى حجم مساهماتهم في الالتزام في كافة ولايات الصعيد.

جدول ١ / ٣

الولاية	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩م عسكريين ومماليك	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١م عسكريين ومماليك	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤م عسكريين ومماليك	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣م عسكريين ومماليك	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦م عسكريين ومماليك	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجا	١	١	١١٤	١٤٧	٢٤٤	٢٩٦	١٨٧	٢٩٤	١٣١	٢١٣
فيوم	٥٩	٥٩	١٧٢	١٨١	٢٨٩	٣١٥	٣٩٨	٤٠٦	١٥٥	٢٦٠
بهنساوية	٨٨	١٣١	٤٦٠	٥٤٥	٨٩٠	٩٤٤	١٥٣٩	١٦٢٦	٢٥٤	٥٠٠
أشمونين	٣٩	٤١	٩٩	١٧٣	٣١٠	٣١٩	٤٤٣	٤٦٥	١٤٥	٢٣٨
أقلام متفرقة	٨	١١	٢٧٦	٥٣٥	٥٣٢	٥٩٩	٥٦٠	٦٨٣	٣٦٣	٥٦٦
أراضي مستجدة	١	١	٥	٥	٤	٤	٣٢	٣٢	١	١
أطفيحية	٧	٧	١٢٢	١٢٨	٢١١	٢١١	٤٦٩	٤٨١	-	-
الواحات	١	١	١	١	١	١	١	١	-	-
الجملة	٢٠٥	٢٥٢	١٢٤٩	١٥١٥	٢٤٨١	٢٦٨٩	٣٦٢٩	٣٩٧٨	١٠٤٩	١٧٧٨
	(١١٤)		(١١٥)		(١١٦)		(١١٧)		(١١٨)	

(١١٣) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٢٠.

(١١٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١١٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١.

(١١٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١١٧) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

(١١٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ ولم نعث على لئات ملتزمين أطفيح والواحات في الدفتر رقم ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ حيث لم يشر إلى هاتين الولايتين.

من خلال الإحصاء رقم (١) نستخلص الحقائق الآتية :

كانت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك ٨١,٣% من جملة الملتزمين ١٦٥٨ - ١٦٦٠م ، والتزم العسكريون والمماليك كل ولاية جرجا^(١١٩) والفيوم وأطفيح والواحات وأراضى مستجدة. وكانت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك فى ولاية البهنساوية ٦٧,٢% ، وهى أقل النسب (١٢٠).

الإحصاء الثانى ١١٢١هـ / ١٧٠٩م نستنتج منه ما يأتى :

وصلت نسبة العسكريين والمماليك إلى ٨٢,٤% بزيادة قدرها ١,١% عن الإحصاء السابق ، وسيطر العسكريون والمماليك على أراضى مستجدة والواحات بنسبة ١٠٠% بينما كانت ولاية الأشمونين أقل نسبة ٥٧,٢% عسكريون ومماليك، وإجمالاً ازداد دور العسكريين والمماليك فى الالتزام عام ١٧٠٩م عن عام ١٦٥٨م. (١٢١)

الإحصاء الثالث ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م نخرج منه بما يأتى :

سيطر العسكريون والمماليك على معظم الالتزامات ، ووصلت نسبتهم إلى ٩٢,٣% ، بزيادة ٩,٩% عن عام ١٧٠٩م ، والتزم العسكريون والمماليك ولايات أطفيح والواحات وأراضى مستجدة بنسبة ١٠٠% ، فى الوقت الذى كانت ولاية جرجا أقل نسبة فى الملتزمين العسكريين والمماليك ٨٢,٤%.

وبصفة عامة استمر دور العسكريين والمماليك فى الازدياد عام ١٧٦٠م عن عام ١٧٠٩م (١٢٢).

الإحصاء الرابع ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م نستخلص منه ما يلى :

وصلت نسبة العسكريين والمماليك ٩١,٢% بانخفاض ١,١% عن عام ١٧٦٠م، فى الوقت الذى التزموا كل أراضى مستجدة والواحات بنسبة ١٠٠%، فى حين كانت ولاية جرجا أقل الولايات كما كانت فى الإحصاء السابق، ولكن بنسبة ٦٣,٦% أى بانخفاض ١٨,٨% (١٢٣).

(١١٩) بالنسبة لولاية جرجا لم نعثر فى دفتر التزام رقم ٧٩٢ على أى فئات ملتزمين سوى مصطفى بك أمير لواء، وذلك لأن الجزء الخاص بها مفقود فى هذا الدفتر.

(١٢٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٢١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٢٢) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١٢٣) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

الإحصاء الخامس ١٢١٦هـ / ١٨٠١م^(١٢٤) نستنتج منه ما يلي :

انخفضت نسبة الملتزمين العسكريين والمماليك إلى ٥٩%، ويرجع ذلك لازدياد دور الفئات الأخرى وخاصة النساء بانخفاض ٣٢,٢% عن إحصاء ١٧٨٨م ، وكانت أراضي مستجدة فى التزام المماليك بنسبة ١٠٠% ، كما كانت ولاية البهنساوية أقل الولايات بنسبة ٥٠,٨% (١٢٥).

وإجمالاً نستنتج أن الملتزمين العسكريين والمماليك سيطروا على أكثر من ٨٢% من التزامات الأراضي الزراعية فى الإحصاءات الأربعة الأولى ، وهذا يوضح عظم الدور الذى قاموا به فى الالتزام ، أما الإحصاء الخامس فله خصوصيته ؛ حيث إن ثمانيا وتسعين مقاطعة (قرية) وردت فى الدفاتر ولم يذكر ملتزموها (١٢٦).

وبالنسبة لحالات الإسقاط ؛ فقد لعب الملتزمون من العسكريين والمماليك دورا كبيرا فيها ، وكذلك التاجير ، ولكى نقف على حجم مساهمتهم فيها قمنا بعمل الإحصاء التالى :

إحصاء بحالات الإسقاط والتأجير فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ إلى ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ
١٧٢٨ - ١٧٢٩م^(١٢٧)

جدول ٢ / ٣

الولاية	المسقط		المسقط إليه		المؤجر		المستأجر	
	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين	عسكريون ومماليك	جملة ملتزمين
جرجا	١٥	١٧	١٥	١٧	-	-	-	-
فيوم	٦	١٠	٨	١٠	٢	٣	١	٢
بهنساوية	٢٧	٢٩	٢٥	٢٩	٤	٦	٦	٦
أشمونين	٢	٤	٢	٤	٢	٤	٣	٤
منفلوطية	١٥	١٥	١٣	١٥	١	٤	٤	٤
أطفيحية	٨	٨	٨	٨	١	١	١	١
الجملة	٧٣	٨٣	٧١	٨٣	١٠	١٨	١٥	١٨

(١٢٤) نلاحظ تغير كبير فى نسبة الملتزمين من المماليك والعسكريين لحل التزام العديد منهم.

(١٢٥) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٢٦) نفسه. ويرجع ذلك للاضطراب السياسى عصر الحملة الفرنسية وحل الكثير من التزامات المماليك على يد الإدارة الفرنسية.

(١٢٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ١.

من خلال الجدول السابق نستخلص النتائج الآتية :

أسقط العسكريون والمماليك ٧٣ حالة إسقاط بنسبة ٨٨% من جملة حالات الإسقاط هذا العام، بينما أسقط للعسكريين والمماليك ٧١ حالة إسقاط بنسبة ٨٥,٥% وأجرّ العسكريون والمماليك ١٠ حالات تأجير بنسبة ٥٥,٦% ، بينما استأجر العسكريون والمماليك ١٥ حالة استئجار بنسبة ٨٣,٣%. إجمالاً نستنتج أن العسكريين والمماليك سيطروا على معظم حالات الإسقاط أكثر من ٨٤% منها ، كما سيطروا على أكثر من ٨٣% من حالات الاستئجار، وإن انخفضت حالات تأجيرهم الالتزامات عن حالات الإسقاط أو الاستئجار . (١٢٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أن الملتزمين من العسكريين والمماليك احتفظوا إلى حد كبير بهذه المكانة في نهايات القرن الثامن عشر ، ففي عام ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م نجد حالات الإسقاط من جانبهم ٤٥ حالة من جملة ٦٧ حالة بنسبة ٦٧,٢% . ووصلت حالات الإسقاط لهم ٥٩ حالة من جملة ٦٧ حالة بنسبة ٨٨,١% بزيادة ٠,١% عن عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م (١٢٩).

ونجد ندرة حالات التأجير ؛ حيث وصلت إلى أربع حالات احتفظ العسكريون والمماليك بثلاث منها أي ٧٥% من جملة حالات التأجير ، كما احتفظوا بحالات الاستئجار الأربعة بنسبة ١٠٠% (١٣٠) وعلى أية حال سيطر العسكريون والمماليك على معظم الالتزامات كما يتضح من الإحصاء السابق. كما سيطروا على معظم حالات الإسقاط والتأجير في كافة ولايات الصعيد ، وهذا يعكس النفوذ الاقتصادي لهذه الفئة المدعّم بالقوة والسطوة العسكرية.

٢- العربان :

دخل العربان ميدان الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث نجد الدفتر الأول يرصد أكثر من حالة التزام للعربان ؛ فقد التزم محمد وإسماعيل وعيسى أبناء شيخ العرب سليمان قرية تلت بولاية البهنساوية ١٠٦٩هـ - ١٦٥٨م (١٣١)، كما التزم شيخ العرب حسين بن عامر قرية أخرى بالبهنساوية أيضاً في نفس العام (١٣٢)، واشترك شيخ العرب وسى بن مصطفى في التزام ثمانية عشر قيراطاً ،

(١٢٨) نفسه.

(١٢٩) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، ص ٢٥.

(١٣٠) نفسه.

(١٣١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٣٢) نفسه.

والوسى عبد الله ستة قراريط فى قرية أخرى (١٣٣)، والتزم شيخ العرب على علام وولاده أحمد ولطفى مال حماية وقف عنبر أغا النورى (١٣٤)، كما التزم العربان كامل ناحية فرشوط وتوابعها؛ حيث التزم الشيخ يوسف والد الشيخ همام ثلث قيراط، ومام ابنه ثلث قيراط، وباقى القرية التزمها خمسة من العربان (١٣٥).

ويعتبر الشيخ همام بن يوسف أحد أهم كبار الملتزمين العربان فى الصعيد، وقد تعددت التزاماته فى كافة نواحي ولاية جرجا؛ حيث التزم قيراطين فى قرية بهجورة، واثنى عشر قيراطاً فى مال حماية بنى مزار، واثنى عشر قيراطاً فى شرق المرج القبلى ونصف طين حرام ونصف رزقة قرية الحرجة، واثنى عشر قيراطاً تابع القوصية، وعشرة قراريط فى قرية قوص، كما حاز الكثير من الالتزامات الأخرى. وليس هذا حصراً للالتزام الشيخ همام، ولكن أمثلة لاتسع نفوذه فى الالتزام (١٣٦). ولقد شارك أبناء همام فى الالتزامات عقب وفاة والدهم؛ فنجد درويش وشاهين وعبد الكريم يشتركون فى التزام نصف قرية فرشوط وما معها (١٣٧)، كما اشتركوا فى التزام مال حماية جزيرة طما بكاملها (١٣٨)، إلى جانب التزام نصف قرية بخانس، وثلاثة عشر قيراطاً فى شرق المرج البحرى (١٣٩)، وهذا يدل على استمرار نفوذ هذه الأسرة فى الالتزام بعد وفاة الشيخ همام. ومن أشهر العربان الذين التزموا الأراضى الزراعية عربان بنى وافي (١٤٠)؛ حيث التزم الشيخ أحمد وافي كامل قرية تيتلة بالمنفلوطية (١٤١)، كما التزم الشيخ سليمان حسين وافي كامل قرية

(١٣٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٣٤) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(١٣٥) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٣٦) نفسه ؛ عين ٦١ مخزن ١ تركى دفتر احباسى ولاية القوصية رقم ٥ .

(١٣٧) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٣٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٣٩) نفسه .

(١٤٠) بنو وافي : مكان إقامة هذه القبيلة الرئيسى فى تتالية وتنسج شمال منفلوط. جيران : المصدر السابق،

جـ ٢ ، ص ٢١٧ .

(١٤١) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

بلوط ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م^(١٤٢) ، ونفس القرية نجدها عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م فى التزام فيصل وافي ، مما يدل على استقرار أبناء وافي فى الالتزامات^(١٤٣).

ولقد ارتبط الملتزمون العربان بعلاقات مع بقية الفئات الأخرى، وكان لبعض مشايخ العربان المشهورين علاقات بالمماليك ؛ فقد ارتبط الشيخ همام يوسف بعلاقات معهم منذ ١١٤٢هـ — / ١٧٣٠م وخاصة القاسمية ؛ وقدم لهم المساعدات هو ورجال قبيلته^(١٤٤).

وشارك الملتزمون من العربان الملتزمين من العسكريين والمماليك وخاصة الملتزمين من طائفة المستحفظان ؛ حيث شارك خمسة من العربان تسعة من المستحفظان فى التزام قرية فرشوط^(١٤٥). وتم تداول الالتزامات بين المستحفظان والعربان بالإسقاط ؛ حيث أسقط الأمير إسماعيل كتحدا طائفة مستحفظان لشيخ العرب حسين بن أبى بكر همام شيخ عربان هواره ثلث قرية نقادة بحلول قدره ثمانية عشر كيساً مصرياً ديوانى . والجدير بالذكر أن هذه أول حالة إسقاط للعربان الهواره سجلتها سجلات الإسقاط سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م^(١٤٦). وقد أسقط العربان فى المقابل للمستحفظان ؛ حيث أسقط شيخ العرب إسماعيل بن شيخ العرب عمران ملتزم طها للحاج محمد أوده باشى مستحفظان والأمير عمر بن عبد الله مستحفظان والأمير على بن عبد الله مستحفظان ستة قراريط فى ناحية طها بولاية جرجا ، وثمانية قراريط فى مال حماية قطعة أرض قبالة الحوض رزقة طها بحلول قدره ثمانية أكياس مصرية ديوانى،^(١٤٧) كما أسقط الأمير مصطفى عبد الله مستحفظان بولايته الشرعية على موقوقه محمد زادة مستحفظان جميع الحصص التى قدرها ثمانية قراريط فى جزيرة العنبرية بولاية جرجا لشيخ العرب عبد الله بن شيخ العرب عيسى بحلول قدره أربعة أكياس مصرية^(١٤٨).

وهذا يدل على تشابك المصالح وتبادل الأدوار من خلال تداول الالتزامات بين العربان والمستحفظان. وتداول العربان الالتزامات مع طائفة العربان كذلك ؛ حيث استأجر شيخ العرب الحاج

(١٤٢) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٤٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٤٤) Holt , The Pattern, P.88.

(١٤٥) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢.

(١٤٦) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٩٤.

(١٤٧) نفسه : س ٢ ، ص ١٧٢ ، م ٥١٥.

(١٤٨) نفسه : س ٢ ، ص ٩٨ ، م ٢٦٦.

محمد بن الحاج ناصر الأسيوطي من الأمير محمد أوده باشى عزبان جميع الحصّة التي قدرها ستة قراريط في أراضي ناحية بنى حسن الأشراف بطلوان قدره ثلاثة أكياس مصرية وأجرة قدرها خمسة عشر ألف نصف فضة (١٤٩).

كما تداول العربان الالتزامات مع العزبان بالإسقاط كذلك ؛ حيث أسقط الأمير حسن كتحدا طائفة عزبان وملتزم ناحية مطر طارس بالفيوم للأمير عمر شيخ العرب بطلوان قدره أربعة أكياس فضة ، وشاركه على نصف زرعها الصيفي في ذات السنة (١٥٠). وتداخلت التزامات العربان مع التفنكجيان والمستحفظان في حصص واحدة ؛ حيث التزم شيخ العرب سلطان قيراطين ، شاركه على أحمد تفنكجيان باثنى عشر قيراطاً ، ومصطفى على تفنكجيان أربعة قراريط ، وأحمد على مستحفظان ستة قراريط (١٥١). وشارك العربان البكوات المماليك من أمراء الحاج في الالتزام ؛ حيث التزم أبناء الشيخ همام اثني عشر قيراطاً ، وشيخ العرب عبد العزيز ستة قراريط ، وعلى بك أمير الحاج ستة قراريط في قرية فرشوط وتوابعها سنة ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م (١٥٢). وظلت نفس القرية في التزام نفس الأشخاص عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م ، مع تغيير الشيخ عبد العزيز بالشيخ إسماعيل (١٥٣) وتداول العربان الالتزامات مع بقية الملتزمين من الأهالي ؛ حيث أسقط شيخ العرب محمد من عربان عايد للحاج يوسف القهوجي قيراطين من أربعة قراريط بناحية طهطا بولاية جرجا ، وقيراطين آخرين بناحية كوم سعيد بولاية جرجا كذلك ، بطلوان قدره مائة وسبعة عشر ألف نصف فضة (١٥٤).

وهكذا لعب العربان دوراً هاماً في الالتزام. وقد قمنا بعمل إحصاء لفئات العربان الملتزمين في ولايات الصعيد في فترات مختلفة لنتبين حجم مساهمتهم في هذا المجال :

(١٤٩) نفسه : س ٣ ، ص ٥١ ، ١٤١.

(١٥٠) دار الوثائق : محكمة الباب العالي ، س ١٤٦ ، ص ٢٨٨ ، م ١٠٠٤.

(١٥١) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٥٢) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(١٥٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٥٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٣١ ، م ١١٧.

جدول ٣ / ٣

الولاية		إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
عربان	ملتزمين	عربان	ملتزمين	عربان	ملتزمين	عربان	ملتزمين	عربان	ملتزمين	عربان	ملتزمين
١٠٦٩هـ	١٦٥٨م	١١٢١هـ	١٧٠٩م	١١٧٤هـ	١٧٦٠م	١٢٠٣هـ	١٧٨٨م	١٢١٦هـ	١٨٠١م		
١	١٩	١٤٧	٧٢	٢٩٦	٧٨	٢٩٤	٤٧	٢١٣			
٥٩	٤	١٨١	١٨١	٣١٥	٤	٤٠٦	٥	٤٠٠			
١٧	١٣١	٢٩	٥٤٥	٩٤٤	٥	١٦٢٦	٩	٢٦٠			
٤١	١٦	١٧٣	٣	٣١٩	٣	٤٦٥	٣	٢٣٨			
١١	٢٧	٣٣٥	٣١	٥٩٩	٧١	٦٨٣	٣٣	٥٦٦			
١	١	٥	٤	٣٢	٢	٤٧١	٢	٢			
٧	١٢٨	١	١	١	١	١	١	١			
١٨	٢٥٢	٩٥	١٥١٥	١٠٦	٢٧٠٠	١٥٨	٣٩٨٣	٩٧	١٧٧٨		
(١٥٥)	(١٥٦)	(١٥٧)	(١٥٨)	(١٥٩)							

من خلال الجدول السابق نستخلص الحقائق الآتية :

الإحصاء الأول :

وصل عدد الملتزمين العربان في الإحصاء الأول ١٨ ملتزماً بنسبة ٧,١% من جملة الملتزمين، وكانت أعلى نسبة للعربان في ولاية البهناوية ١٧ ملتزماً بنسبة ١٣% من ملتزميها، في حين خلت كافة الولايات من الملتزمين العربان عدا البهناوية وأقلام متفرقة (١٦٠).

(١٥٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣.

(١٥٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١.

(١٥٧) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١.

(١٥٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢.

(١٥٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٦٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

الإحصاء الثاني : ١١٢١هـ / ١٧٠٩م

وصل عدد الملتزمين العربان ٩٥ ملتزماً بنسبة ٦,٣% من جملة الملتزمين ، وكانت أعلى نسبة للملتزمين العربان بولاية البهنساوية بنسبة ٣٠,٥% من الملتزمين العربان ، فى الوقت الذى خلت أطفيح والواحات وأراضى مستجدة من الملتزمين العربان تماماً (١٦١).

الإحصاء الثالث : ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م

بلغ عدد الملتزمين العربان ١٠٦ ملتزمين بنسبة ٣,٩% من جملة الملتزمين بانخفاض ٢,٤% عن عام ١٧٠٩م ، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٧٢ ملتزماً بنسبة ٦٧,٩% من الملتزمين العربان ، وملت الفيوم والبهنساوية والأطفيحية وأراضى مستجدة والواحات من الملتزمين العربان (١٦٢).

الإحصاء الرابع : ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م

وصل عدد الملتزمين العربان ١٥٨ بنسبة ٤% من جملة الملتزمين بزيادة قدرها ٠,١% عن إحصاء ١٧٦٠م ، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٧٨ ملتزماً بنسبة ٤٩,٤% من جملة الملتزمين العربان ، فى حين خلت ولاية الأشمونين والأطفيحية وأراضى مستجدة والواحات من الملتزمين العربان (١٦٣).

الإحصاء الخامس : ١٢١٦هـ / ١٨٠١م.

وصل عدد الملتزمين من العربان ٩٧ ملتزماً بنسبة ٥,٥% من جملة الملتزمين بزيادة ١,٥% عن إحصاء ١٧٨٨م ، وكانت ولاية جرجا أعلى الولايات ٤٧ ملتزماً بنسبة ٤٨,٥% من جملة الملتزمين العربان ، بينما خلت أراضى مستجدة من الملتزمين العربان.

وإجمالاً ، كانت ولاية جرجا أعلى الولايات فى الإحصاءات الثلاثة الأخيرة فى نسبة الملتزمين العربان فى ولايات الصعيد عامة ، بينما كانت ولاية البهنساوية فى الإحصائين الأولين هى الأعلى .

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر أردنا الوقوف على دور العربان كفة من الملتزمين من خلال حالات الإسقاط والتأجير فقمنا بعمل الإحصاء التالى (١٦٤) : ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.

(١٦١) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(١٦٢) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(١٦٣) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(١٦٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ .

جدول رقم ٤ / ٣

الولاية	المُسْقِط		المُسْقِط إليه		المؤجّر		المستأجر	
	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين	عربان	جملة ملتزمين
جرجا	١	١٧	٢	١٧	-	-	-	-
فيوم	-	١٠	-	١٠	-	٣	-	٦
بهنساوية	-	٢٩	-	٢٩	-	٦	-	٤
أشمونين	-	٤	-	٤	-	٤	-	٤
منفلوطية	-	١٥	-	١٥	-	٤	-	٤
أطفيحية	-	٨	-	٨	-	١	-	١
الجملة	١	٨٣	٢	٨٣	-	١٨	-	١٨

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يأتي :

أسقط العربان حالة إسقاط واحدة في ولاية جرجا بنسبة ١,٢% من حالات الإسقاط ، وأسقط لهم حالتان في ولاية جرجا أيضاً بنسبة ٢,٤ % ، وخلت بقية الولايات من حالات الإسقاط ، في الوقت الذي لم يؤجر الملتزمون العربان أية حالة إيجار كما لم يستأجروا أية حالة. وعلى أية حال لعب الملتزمون من العربان دوراً في الالتزام، وشاركوا الفئات الأخرى في الالتزامات ، وبصفة خاصة العسكريين والمماليك، مما يوضح ارتباط الأخيرين بالعربان بعلاقات وثيقة من خلال تداول الالتزامات.

وإلى جانب هاتين الفئتين كانت فئة الملتزمين من العلماء والتي كان لها دور واضح في مجال

الالتزام.

٣- العلماء :

دخل العلماء ميدان الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث سجل الدفتر الأول حصة التزام الشيخ كريم الدين وقف جركس الحنبلي بولاية الأشمونين ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م^(١٦٥) ودخول العلماء مجال الالتزام له أسبابه :

أولاً : ورث بعض العلماء الالتزام عن آبائهم ؛ حيث نجد الشيخ إبراهيم ملتزم قرية الصف بن الشيخ منصور خادم الإمام الشافعي وكان ملتزماً^(١٦٦).

(١٦٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٦٦) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركي دفتر قصريد رقم ٢٢٦١ .

ثانياً : قام بعض العلماء بالإشراف على أراضى الوقف ؛ فنجد وقف قايتباى فى عهده- أى التزام - الشيخ على (١٦٧) ، ومال حماية رزقة إحباسية قرية الحرجة بقوص فى التزام الشيخ تاج الدين والشيخ عبد المعطى ، (١٦٨) ونفس القرية ظلت فى التزامهم عام ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م (١٦٩) ، كما التزم الشيخ مصطفى كحلاوى مال حماية وقف عنبر أغا النورى بكامله (١٧٠).

ثالثاً : تمتع هؤلاء العلماء أحياناً ببعض الإعفاء الضريبى تحت اسم مسموح المشايخ ؛ حيث تشير دفاتر الترابيع لذلك (١٧١).

والواقع أن حصص التزامات العلماء تفاوتت من قرية إلى أخرى- مثلهم مثل بقية الملتزمين فانتمت بعضها قرى بكاملها أحياناً (١٧٢). وشارك العلماء بعضهم البعض فى الالتزامات ؛ حيث التزم كل من الشيخ السادات والشيخ المهدي ثلاثة قراريط فى قرية بالأشمونيين (١٧٣) ، واشترك ثلاثة مشايخ فى التزام قرية تيتل وطوخ بالأشمونيين كذلك (١٧٤).

وشارك العلماء الملتزمين من العسكريين والمماليك ؛ حيث التزم العلماء كامل قرية بالأشمونيين عدا قيراط ونصف وثلاث قيراط كانت بيد العسكريين والمماليك (١٧٥) ، كما شاركوا الأغوات فى التزام قرية بنى حصيب بالأشمونيين (١٧٦). والتزم العلماء ثمانية قراريط فى نفس القرية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م، وشاركهم النساء بسبعة قراريط ، والقراريط التسعة الباقية كانت تحت يد العسكريين والمماليك (١٧٧).

(١٦٧) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٦٨) نفسه : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٠ .

(١٦٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٩٠٢ .

(١٧٠) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٧١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤

Al-sayyid, Op.Cit P.9.

(١٧٢) نفسه : عين ٨ مخزن ١ تركى دفتر تسيط التزام رقم ١٩٨٦ .

(١٧٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الأشمونيين رقم ٢٢٧٧ .

(١٧٤) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٦١ .

(١٧٥) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٧٦) نفسه .

(١٧٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

والجدير بالذكر مشاركة بعض العلماء لزوجاتهم فى الالتزام ؛ حيث التزم الشيخ عبد الله الشرقاوى وزوجته ستة قراريط فى مال حماية قرية بالمنفلوطية (١٧٨)، وشارك الشيخ أحمد زوجته كذلك فى التزام قرية داقوف بالبهنساوية كل منهما قيراط وستة أسهم (١٧٩). وحاز أبناء المشايخ حصص التزام عديدة ؛ حيث التزم أحمد تقى الدين وأحمد أمين الدين ابنا الشيخ المسهدى كل منهما قيراط ونصف فى قرية البويرة بالبهنساوية . (١٨٠) كما التزم الشيخ أحمد بن الشيخ يوسف كامل قرية بولاية جرجا (١٨١).

والتزم أتباع المشايخ كذلك حصص التزام ؛ حيث التزم أتباع الشيخ السادات قيراطاً واحداً فى قرية دمشير بالأشمونين (١٨٢) . ومن العلماء المشهورين الذين حازوا التزامات عديدة الشيخ محمد محمد الأمير والذي كان من التزاماته مال حماية وقف جانم المحمدي (١٨٣) .

وبالنسبة للقضاء كشريحة من العلماء قامت بدورها كذلك فى الالتزام. ولقد ذهب البعض إلى أن القضاء لم يدخلوا مجال الالتزامات الزراعية بعد تطبيق نظام الالتزام فى مصر ، وأرجع سبب ذلك لعدم استقرارهم النهائى فى البلاد فاكثفوا بتأجير الأراضى الزراعية فقط من ملتزميها (١٨٤)، ولكن ثبت عكس ذلك تماماً ؛ حيث رصد الدفتر الأول قيام القضاء بالتزامات الأراضى الزراعية ؛ حيث التزم القاضى مصطفى ربع وسدس مال حماية وقف خوند هاجر وشاركه القاضى أبو السرور وأخوه القاضى على أولاد القاضى محمد صفى الدين بحق الثلث وذلك عام ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (١٨٥) ، وفى نفس العام التزم القاضى أبو السرور بمفرده قرية بكاملها (١٨٦) ، والتزم القاضى عيسى بن هيكـل بمفرده

(١٧٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٧٩) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٨٣.

(١٨٠) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(١٨١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(١٨٢) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٦١.

(١٨٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٨٤) عبد الرازق عيسى : تاريخ القضاء فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة : ١٩٩٨، ص ٢٧٣، وكان للقضاء مكانة كبيرة فى المجتمع المصرى فى العصر العثمانى أثارت انتباه الرحالة الأجانب، انظر:

Bremond . G ., Voyage en Egypt , 1643 - 1645, IF AO, Le Caire, 1974, P P 70 - 71.

(١٨٥) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٨٦) نفسه.

كامل قرية منشأة الحاج فى عام ١٠٦٩ هـ / ١٦٥٨م أيضاً (١٨٧) ، كما التزم القاضى عبد الله قرية المساندة (١٨٨) ، والتزم القاضى محمد وأخوه القاضى عبد الرحمن ابنا زكريا أبو المحاسن كامل قرية الجمهود (١٨٩).

والتزم القاضى عبد السلام طلحاوى بمشاركة ابن أخيه محمد أحمد طلحاوى قريتى العواونة والزنادة بولاية البهنساوية (١٩٠) ، كما التزم القاضى عبد البر كامل قرية العطف (١٩١) ، والتزم القاضى أحمد بن القاضى عيسى بن هيكل قيراطين ، وأخوه مصطفى قيراطين أيضاً فى قرية منشأة الحاج ، أى التزما سدس القرية (١٩٢) . والجدير بالذكر مشاركة القضاة للملتزمين من العسكريين ؛ حيث نجد محمد بن على كوكليان يشترك مع القاضى مصطفى والقاضى أبى السرور وأخيه القاضى صفى الدين فى التزام مقاطعة مال حماية طين وقف خوند هاجر. (١٩٣)

ويتضح من ذلك التواجد الكبير للقضاة كأحد أهم شرائح فئة العلماء التى قامت بالتزام الأراضى الزراعية ، وسوف نوضح فى الإحصاء التالى حجم مساهمة العلماء الملتزمين فى ريف الصعيد.

جدول ٥ / ٣

الولاية	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ علماء	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ علماء	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ علماء	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ علماء	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ علماء	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجا	-	١	٤	١٤٧	١٨	٢٩٦	٢٩	٢٩٤	١٥	٢١٣
فيوم	-	٥٩	٥	١٨١	٧	٣١٥	٤	٤٠٦	١٧	٥٠٠
بهنساوية	٢٠	١٣١	٥٢	٥٤٥	٣٠	٩٤٤	٥٢	١٦٢٦	٢١	٢٦٠
أشمونين	٢	٤١	١٨	١٧٣	٦	٣١٩	١٣	٤٦٥	٢٤	٢٣٨
أقلام متفرقة	٢	١١	٢٩	٣٣٥	٣٣	٥٩٩	٣٧	٦٨٣	٥٢	٥٦٦

(١٨٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢.

(١٨٨) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٥ .

(١٨٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٩٠) نفسه.

(١٩١) نفسه.

(١٩٢) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٣.

(١٩٣) نفسه : دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

تابع جدول ٥ / ٣

أراضي مستجدة	-	١	-	٥	-	٤	-	٣٢	-	٢
أطفيحية	-	٧	٦	١٢٨	-	٢١١	٢	٤٧١	-	-
الواحات	-	١	-	١	-	١	-	١	-	-
الجملة	٢٤	٢٥٢	١٢٤	١٥١٥	٩٤	٢٧٠٠	١٢٧	٣٩٨٣	١٢٩	١٧٧٨
	(١٩٤)	(١٩٥)	(١٩٦)	(١٩٧)	(١٩٨)					

من خلال الجدول السابق نستخلص ما يلي :

وصل عدد الملتزمين العلماء في الإحصاء الأول ٢٤ ملتزماً بنسبة ٩,٥% من جملة الملتزمين. وكانت ولاية البهنساوية أعلى نسبة ٢٠ ملتزماً أي ٨٣,٣% من الملتزمين العلماء ، وملت ولاية جرجا والفيوم وأراضي مستجدة والأطفيحية تماماً من العلماء الملتزمين (١٩٩).

الإحصاء الثاني ١١٢١هـ / ١٧٠٩م

ارتفع عدد الملتزمين العلماء إلى ١٢٤ ملتزماً بنسبة ٨,٢% من جملة الملتزمين بانخفاض ١,٣% عن عام ١٦٥٨ / ١٦٦٠م ، واحتفظت ولاية البهنساوية بأعلى نسبة ٥٢ ملتزماً ٤١,٩% من الملتزمين العلماء ، بينما خلت أراضي مستجدة والواحات من الملتزمين العلماء (٢٠٠).

الإحصاء الثالث : ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م

انخفض عدد الملتزمين العلماء إلى ٩٤ ملتزماً أي ٣,٥% من جملة الملتزمين بانخفاض ٤,٧% عن عام ١٧٠٩م ، ووصل عدد الملتزمين من العلماء في أقلام متفرقة ٣٣ ملتزماً بنسبة ٣٥,١% من الملتزمين العلماء، وملت أراضي مستجدة والواحات كالإحصاء السابق ، كما خلت ولاية الأطفيحية من العلماء الملتزمين (٢٠١).

(١٩٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢، ٧٩٣ .

(١٩٥) نفسه : عين ٢ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(١٩٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(١٩٧) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(١٩٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٩٩) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٢٠٠) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٢٠١) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

الإحصاء الرابع : ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م

بلغ عدد الملتزمين العلماء ١٢٧ ملتزماً أى ٣,٢% من جملة الملتزمين بانخفاض ٠,٣% عن عام ١٧٦٠م ، واحتفظت ولاية جرجا بأعلى نسبة ٩,٩% من الملتزمين العلماء ، فى حين خلت الواحات وأراضى مستجدة من العلماء الملتزمين (٢٠٢).

الإحصاء الخامس : ١٢١٦هـ / ١٨٠١م.

وصل عدد الملتزمين العلماء إلى ١٢٩ ملتزماً بنسبة ٧,٣% من جملة الملتزمين بارتفاع ٤,١% عن عام ١٧٨٨م ، وحقت ولاية أشمونين أعلى نسبة ١٠,١% من الملتزمين العلماء و خلت أراضى مستجدة من الملتزمين العلماء (٢٠٣).

وهكذا كان للعلماء بصفة عامة، وشريحة القضاة بصفة خاصة وجود فى ميدان الالتزام، ولقد أردنا الوقوف على دور هذه الفئة فى الالتزام من خلال حالات الإسقاط والإيجار فقمنا بعمل الإحصاء التالى:

٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م (٢٠٤)

جدول ٣ / ٦

الولاية	المُسَقَط		المُسَقَط إليه		المؤَجَّر		المستأجر	
	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين	علماء	جملة ملتزمين
جرجا	١	١٧	-	١٧	-	-	-	-
فيوم	١	١٠	-	١٠	١	٣	١	٣
بهنساوية	-	٢٩	-	٢٩	-	٦	-	٦
أشمونين	١	٤	-	٤	-	٤	-	٤
منفلوطية	-	١٥	-	١٥	-	٤	-	٤
أطفيحية	-	٨	-	٨	-	١	-	١
الجملة	٣	٨٣	-	٨٣	١	١٨	١	١٨

(٢٠٢) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢٠٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٠٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ .

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلى :

أسقط العلماء ثلاث حصص بنسبة ٣,٦ % من حالات الإسقاط ، بينما لم يُسقط للعلماء أى حالة إسقاط ، وأجر العلماء حصة واحدة فى ولاية الفيوم بنسبة ٥,٦ % ، كما استأجر العلماء حصة واحدة وكانت فى ولاية الفيوم أيضاً بنسبة ٥,٦ % (٢٠٥).

وعلى أية حال لعب العلماء دوراً فى الالتزام فى ريف الصعيد ، وتعددت حصص التزام بعضهم ، كما تكالب البعض منهم على الالتزامات بشكل جعل المؤرخ الجبرتي ينتقدهم بقوله: "وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألف الأقدمين ، وقدروا حق طرق لاتباعهم ، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ، وصار دينهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والحرص والالتزام وحساب الميرى والفائز والمضاف " (٢٠٦).

ويحتوى قول الجبرتي على قدر غير قليل من المبالغة ، ويكفى للدلالة على ذلك تعميم الجبرتي الصورة على كافة العلماء، والمعروف أن التعميم خطأ فى الدراسات التاريخية ، كما كان الجبرتي نفسه ملتزماً. وإلى جانب العلماء لعبت فئة أخرى من الملتزمين دوراً فى الالتزام وكان بعضها من العلماء وهى :

٤- الأشراف وأرباب السجاجيد :

شاركت هذه الفئة فى الالتزام منذ تسجيل الالتزامات ؛ حيث يشير الدفتر الأول لالتزام الشريف عيسى ملتزم قرية عدونة ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م (٢٠٧) ، والتزم عبد الكريم البكرى كامل قرية بنى حسن الأشراف (٢٠٨) ، كما التزم الشيخ عبد الوهاب الوفائى كامل قرية بولاية الفيوم (٢٠٩) ، والتزم الأشراف بمشاركة بعضهم البعض قرية عدونة بالبهنساوية ، وكانوا ستة ملتزمين، (٢١٠) وكانت نفس

(٢٠٥) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ١.

(٢٠٦) الجبرتي : المصدر السابق، ج٧، ص ١٤ ، ١٥ ؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى : عرض كتاب عجائب الآثار فى التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي ، موسوعة تاريخ الإنسانية ، ج٤ ، القاهرة (د.ت)، ص ٥٥٣.

(٢٠٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى عين ١ دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٢٠٨) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢٠٩) نفسه : دفتر التزام رقم ٨٠٢ .

(٢١٠) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

القرية في التزامهم عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م (٢١١)، كما ظلت نفس القرية في التزامهم عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م ، وكان عدد ملتزميها تسعة عشر ملتزماً كلهم من الأشراف وتابعيهم عدا اثنين من العسكريين. (٢١٢)

ولعبت شريحة النقباء من الأشراف دوراً هاماً في الالتزام ؛ حيث التزم أحدهم قرية البرانقة وتابعها بولاية البهنساوية (٢١٣) ، ومن أشهر النقباء الذين التزموا الأراضي الزراعية السيد عمر مكرم الذى التزم ثلاثة قراريط في قرية أسيوطية بولاية جرجا، (٢١٤) وشارك السيد عمر مكرم البكرات المماليك في الالتزام ؛ حيث التزم أربعة قراريط في قرية أسيوطية السابق ذكرها، وسليمان بك محمد خمسة عشر قيراطاً بها. (٢١٥)

وشارك الأشراف وأرباب الساجيد الملتزمين من العسكريين من طائفة مستحفظان ؛ حيث التزم الشيخ على السادات الوفاى نصف مال حماية طين وقف الدشيشة الكبرى، وشاركه على مصطفى مستحفظان في التزام النصف الآخر (٢١٦) ، كما التزم السيد محمد أبو الأنور اثني عشر قيراطاً في إحدى القرى ، وشاركه أحد الأغوات المماليك في النصف الآخر (٢١٧).

وقد حدث تداول للالتزامات بين الأشراف وأرباب الساجيد من ناحية وغيرهم من فئات الملتزمين من ناحية أخرى ؛ حيث أجر الشيخ عبد الرازق الوفاى ملتزم ناحية الجمهود بالبهنساوية لأهالى هذه الناحية سنة ١٠٩٣هـ / ١٦٨٢م ستمائة وثمانية أفدنة ونصف بأجرة قدرها أحد عشر ألفاً وخمسمائة وستة وخمسون نصف فضة إلى جانب الخراج السلطانى عشرة آلاف نصف وتسعمائة وستة وخمسين نصفاً نقداً وثلاثة وعشرين زكية قمح عيناً ، كل زكية أربع وبيات (٢١٨) ، كما أجر الشيخ جلال الدين بن البكرى الصديقى ونجله شمس الدين محمد رزقة إحباسية بناحية فلنثيس

(٢١١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢١٢) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٣) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٢١٤) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢١٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٢١٦) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

(٢١٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢١٨) نفسه : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٥ ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، م ٤٩٧ .

بالبهنساوية بأجرة قدرها مائة وسبع عشرة زكية (٢١٩).

وتداول الأشراف الالتزامات مع التجار ؛ حيث أسقط الخوaja التاجر الحاج عبد الله للسيد الشريف سليمان جلبي أربعة قراريط في كامل أراضي وقف الدشيشة الكبرى بولاية الأشمونين بحلول قدره سبعة وثلاثون ألف نصف وخمسمائة نصف فضة. (٢٢٠) وتداول الأشراف الالتزامات كذلك مع العسكريين ؛ حيث أسقط الأمير يوسف أوده باشي للسيد الشريف عيسى جميع الحصص التي قدرها السدس والثلث (سبعة قراريط) في ناحية بردونة بولاية البهنساوية (٢٢١). كما أسقط الأشراف الالتزامات لبعضهم البعض ؛ حيث أسقط السيد الشريف سليمان للسيد الشريف حسين حصة قدرها أربعة قراريط بإحدى نواحي ولاية الأشمونين. (٢٢٢)

وإلى جانب ذلك تداول الأشراف الالتزامات مع الشوام ؛ حيث أسقط السيد الشريف مصطفى للحاج مصطفى الشامى نصف قيراط في أراضي ناحية الفشن بالبهنساوية بحلول قدره مائة دينار ذهب زنجري (٢٢٣)، وعلى أية حال لعب الأشراف وأرباب السجاجيد دورا في الالتزام . ولكي نتعرف على مدى إسهام هذه الفئة في الالتزام قمنا بعمل هذا الإحصاء :

جدول ٧ / ٣

الولاية	إحصاء ١		٢		٣		٤		٥	
	١٠٦٩هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٦٥٨م جملة ملتزمين	١١٢١هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٠٩م جملة ملتزمين	١١٧٤هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٦٠م جملة ملتزمين	١٢٠٣هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٧٨٨م جملة ملتزمين	١٢١٦هـ أشراف وأرباب سجاجيد	١٨٠١م جملة ملتزمين
جرجا	-	١	-	١٤٧	-	٢٩٦	-	٢٩٤	٥	٢١٣
فيوم	-	٥٩	-	١٨١	٩	٣١٥	-	٤٠٦	٤	٥٠٠
بهنساوية	٦	١٣١	٤	٥٤٥	٢٤	٩٤٤	٢٨	١٦٢٦	٢٣	٢٦٠
أشمونين	-	٤١	-	١٧٣	-	٣١٩	٩	٤٦٥	١	٢٣٨
أقلام متفرقة	-	١١	٣	٣٣٥	٦	٥٩٩	١٥	٦٨٣	٣٢	٥٦٦

(٢١٩) نفسه : محكمة الصالح ، س ٣١٥ ، ص ٥٣ ، م ١٦٦ .

(٢٢٠) نفسه : سجلات إسقاط القرى، س ١ ، ص ٢٧ ، م ١٠١ .

(٢٢١) نفسه : س ١ ، ص ٨ ، م ٦٦ .

(٢٢٢) نفسه : س ١ ، ص ٢٧ ، م ١٠١ .

(٢٢٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س ٣ ، ص ٢ ، م ٦ .

تابع جدول ٧ / ٣

أراضي مستجدة	-	١	-	٥	-	٤	-	٣٢	-	٢
أطفيحية	-	٧	-	١٢٨	-	٢١١	-	٤٧١	-	-
الواحات	-	١	-	١	-	١	-	١	-	-
الجملة	٦	٢٥٢	٧	١٥١٥	٣٩	٢٧٠٠	٥٢	٢٩٨٣	٦٥	١٧٧٨
	(٢٢٤)		(٢٢٥)		(٢٢٦)		(٢٢٧)		(٢٢٨)	

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

الإحصاء الأول ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م

وصل عدد الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد ستة ملتزمين بنسبة ٢,٤% من جملة الملتزمين ، واحتفظت ولاية البهناوية بالملتزمين الستة ، في الوقت الذي خلت فيه كافة الولايات من الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد عدا ولاية البهناوية (٢٢٩).

الإحصاء الثاني ١١٢١هـ / ١٧٠٩م.

انخفضت نسبة الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد إلى ٠,٥% من جملة الملتزمين ، واحتفظت بها ولايتا البهناوية وأقلام متفرقة ، في الوقت الذي خلت فيه بقية الولايات من الملتزمين من الأشراف وأرباب الساجيد (٢٣٠).

الإحصاء الثالث ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م :

ارتفعت نسبة الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد إلى ١,٤% بزيادة قدرها ٠,٩% عن عام ١٧٠٩م، وكانت ولاية البهناوية أعلى الولايات في نسبة الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد ٦١,٥% ، بينما خلت ولايات جرجا وأشمونين وأراضي مستجدة والأطفيحية والواحات من الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد (٢٣١).

(٢٢٤) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٢٢٥) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

(٢٢٦) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٢٢٧) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢٢٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٢٩) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٢٣٠) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ .

الإحصاء الرابع ١٢٠٣ هـ / ١٧٨٨م

بلغت نسبة الملتزمين من الأشراف وأرباب الساجيد ١,٣% من جملة الملتزمين بانخفاض ٠,١% عن عام ١٧٦٠م، واحتفظت ولاية البهنساوية بأعلى نسبة ٥٣,٨% من الأشراف وأرباب الساجيد الملتزمين، في حين خلت ولاية جرجا والفيوم وأراضى مستجدة والأطفيحية والواحات من الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد (٢٣٢).

الإحصاء الخامس ١٢١٦ هـ / ١٨٠١م

وصلت نسبة الأشراف وأرباب الساجيد الملتزمين ٣,٧% بزيادة ٢,٤% عن عام ١٧٨٨م، وحقت أقلام متفرقة أعلى نسبة ٤٩,٤% من الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد، في الوقت الذي خلت ولاية أشمونين وأراضى مستجدة من الملتزمين الأشراف وأرباب الساجيد (٢٣٣). وعلى أية حال لعب الملتزمون من الأشراف وأرباب الساجيد دوراً في الالتزام، وإن كان متواضعاً إلى حد ما، وحتى تكتمل الصورة أردنا الوقوف على دورهم في الالتزام من خلال الإسقاط والتأجير.

إحصاء بحالات الإسقاط ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢ هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م (٢٣٤)

جدول ٨ / ٣

الولاية	المسقط		المسقط إليه		المؤجر		المستأجر	
	أشراف وأرباب ساجيد ملتزمين	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب ساجيد ملتزمين	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب ساجيد ملتزمين	جملة ملتزمين	أشراف وأرباب ساجيد ملتزمين	جملة ملتزمين
جرجا	-	١٧	-	١٧	-	-	-	-
فيوم	-	١٠	-	١٠	-	٣	-	٣
بهنساوية	١	٢٩	٣	٢٩	١	٦	-	٦
أشمونين	١	٤	٢	٤	٢	٤	١	٤
منفلوطية	-	١٥	٢	١٥	٣	٤	-	٤
أطفيحية	-	٨	-	٨	-	١	-	١
الجملة	٢	٨٣	٧	٨٣	٦	١٨	١	١٨

(٢٣١) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٢٣٢) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٢٣٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى، دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٣٤) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ١ .

من خلال الإحصاء السابق نستخلص ما يأتي :

أسقط الأشراف وأرباب السجاجيد حصتين بنسبة ٢,٤% من حالات الإسقاط ، واحتفظت البهنساوية والأشمونين بالحصتين ، وخلت بقيت الولايات من حالات الإسقاط. وأسقط للأشراف وأرباب السجاجيد سبع حصص بنسبة ٨,٤% ، فى الوقت الذى أجر الأشراف ست حصص بنسبة ٣٣,٣% من حالات الإيجار ، واستأجروا حصة واحدة بنسبة ٥,٦%.

ومهما يكن من أمر فقد لعب الأشراف دورا فى الالتزام من خلال الإسقاط والإيجار وإلى جانب الفئات السابقة دخلت فئة أخرى مجال الالتزام ولعبت دورا هاما فيه.

٥- التجار :

دخل التجار ميدان الالتزام فى مرحلة متأخرة عن الفئات السابقة. ولقد رصدت سجلات إسقاط القرى أول حالة إسقاط للتجار فى عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م عندما أسقط الأمير عثمان جاويش خان حق موكله عبد الله نام للخوارج الحاج أحمد عزبان الشهير بالصيرفى من أعيان التجار فى البن بمصر جميع الحصة التى قدرها الربع (سنة قراريط) وقف السيفى يشبك ، وكانت تابعة لولاية الغربية بالوجه البحرى، وهذا يعنى دخول التجار ميدان الالتزام فى الوجه البحرى قبل الوجه القبلى (٢٣٥).

ولا يعنى ذلك أن دخول التجار ميدان الالتزام كان فى ذات التاريخ ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، ولقد أمدتنا المصادر بما يؤيد ذلك ؛ حيث أشار أحمد شلبى فى معرض حديثه عن وفاة الخوارج الحاج محمد دادة الشرايى وإحصاء أملاكه ما نصه : " وكان كريماً يواس الناس خيراً ، ويسعى فى مصالحهم " وعدد أملاكه ثم أضاف " وخلاف الرهن الذى تحت يديه من البلاد وفايضهم ستون كيساً ، وفايض البلاد الملك أربعون كيساً " ، ومعنى البلاد الملك البلاد التى كانت فى التزامه، أى كان ملتزماً ، وكان ذلك عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م، أى قبل أول حالة إسقاط للتجار بأربع سنوات ، أضف إلى ذلك بالتأكيد أنه كان ملتزماً هذه الجهات (البلاد) على الأقل قبل عام ١١٣٧هـ / ١٧٢٤م ، مما يجعلنا نرجح دخول التجار ميدان الالتزام فى مطلع القرن الثامن عشر ، وإن كان بشكل فردى كحالة الشرايى التى ذكرناها (٢٣٦).

ويرجع دخول التجار ميدان الالتزام للأسباب التالية :

أولاً: الصراع بين البيوتات المملوكية كالفقارية والقاسمية (٢٣٧) ، وأدى ذلك لإشاعة حالة من عدم

(٢٣٥) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٢ ، م ٥ .

(٢٣٦) أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ٤٤٣ .

(٢٣٧) عن الصراع بين القاسمية والفقارية، انظر: أحمد شلبى : المصدر السابق، ص ٤٧ . أحمد الدمرداشى كتحدا عزبان: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد الفرنسى للآثار الشرقية =

الاستقرار في المدن ، مما جعل رأس المال يواجه صعوبات (٢٣٨) ، فمثل مجال الالتزام ميداناً أكثر
امناً وعنصر جذب للتجار .

ثانياً : واحتياج الأمراء المماليك للأموال لتمويل هذه الصراعات القائمة ، ولتقديم الرشاوى والهدايا
للباشوات ، فاتجه الملتزمون منهم إلى إسقاط الكثير من التزاماتهم أو تأجيرها للتجار باعتبارهم الفئة
الأكثر ثراءً (٢٣٩) .

ثالثاً : انحدر بعض الملتزمين من التجار من أبناء كانوا من الملتزمين ؛ فقد أشار الجبرتي إلى أن الباشا
« ألبس ابن السيد المحروقي (٢٤٠) فروة سمور وقفطاناً على دار الضرب وعلى ما كان أبوه عليه من
خدمة الدولة والالتزام » (٢٤١) .

رابعاً : تدهور تجارة البن ابتداءً من عام ١٧٣٠م (٢٤٢) . وكانت هذه الفئة أسبق فئات التجار في التزام
الأراضي الزراعية (٢٤٣) .

خامساً : ارتبط بعض التجار بروابط وثيقة مع الملتزمين في الريف نتيجة لتشابك مصالحهم وخاصة
تجار السكر (٢٤٤) .

لهذه الأسباب دخل التجار ميدان الالتزام ، وكانت أسرة الشرايبي من أشهر الملتزمين التجار

~ القاهرة : ١٩٨٩ ، إسماعيل بن سعد الخشاب : أخبار أهالي القرن الثاني عشر الهجري ، تحقيق عبد العزيز
جمال الدين ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢٣٨) على بركات : رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٧
ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢٣٩) عبد الرحيم عبد الرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٠ ص ١٧٤ ، ١٧٥ ؛ نفس المؤلف : المغاربة في مصر في العصر
العثماني ، المجلة التاريخية المغربية ، مطبعة الاتحاد العام التونسي ، ١٩٨٢ ، ص ٧٥ .

(٢٤٠) وكان ملتزماً ، انظر : دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٤١) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٨٩ .

(٢٤٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .

(٢٤٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ص ٢ ؛ عبد الرحيم عبد الرحمن : المغاربة في مصر : المرجع
السابق ، ص ٧٥ .

Al-sayyid , Op. Cit, P. 9.

(٢٤٤) نللي حنا : المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

Ibid, P. 10 .

التي قدر البعض دخلها بمليون بارة (٢٤٥) ، وكان أشهر الملتزمين من هذه الأسرة الخوaja الحاج قاسم ابن الحاج محمد دادة الشرايبي ؛ حيث تذكره الوثائق بأنه من أعيان تجار البن كوالده (٢٤٦).

ولقد تداول الملتزمون التجار الالتزامات مع فئات الملتزمين الأخرى وخاصة العسكريين ؛ فنجد الخوaja قاسم الشرايبي يؤجر للأمير عثمان كتحدا مستحفظان حصة قدرها ثلاثة قراريط بولاية البهنساوية بحلول قدره اثنا عشر كيساً مصرياً (٢٤٧).

وقد لعب التجار المغاربة دوراً في الالتزام ؛ حيث استأجر الخوaja أحمد بن الخوaja حديق المغربي حصة قدرها ثمانية قراريط في كامل أراضي ناحية أبو صير دفنو بولاية الفيوم بحلول قدره مائة واثنا عشر ديناراً ذهباً ، أو ما يوازيه من البن المغربي اليمني قنطاران واثنا وأربعون رطلاً ونصف وربع وثمان رطل (٢٤٨) .

كما تداول العسكريون من التفنكجيان الالتزام مع التجار ؛ حيث أسقط أحد الأمراء من طائفة تفنكجيان للخوaja الحاج علي جمليان من تجار البن خمسة قراريط بولاية الأشمونين بحلول قدره ثلاثة وستون ألفاً ومائتان وثمانون نصف فضة (٢٤٩) ، كما تداول العسكريون من طائفة المتفرقة مع التجار الالتزامات ؛ حيث أسقط الحاج علي والحاج عثمان من أعيان التجار في البن للأمير علي بن عبد الله من طائفة المتفرقة أحد عشر قيراطاً في كامل أراضي ناحية بني خالد بالأشمونين بحلول قدره خمسة أكياس مصرية وألفا نصف وخمسمائة وثمانية أنصاف (٢٥٠) .

وإلى جانب ذلك تداول التجار الالتزام مع أمراء اللوا من المماليك ؛ حيث استأجر قاسم الشرايبي من الأمير مصطفى بك أمير اللوا كامل أراضي ناحيتي قاي والزريبة بالبهنساوية بحلول قدره ستة أكياس مصرية (٢٥١) ، كما تداول التجار الالتزامات مع الأشراف ؛ حيث أسقط السيد

(٢٤٥) أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، (د . ت) ، ص ٧١ .

(٢٤٦) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ١ ، ص ٣٧ ، م ١٤٧ .

(٢٤٧) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٣ ، ص ٩٥ ، م ٢٧٧ .

(٢٤٨) نفسه : س ٣ ، ص ٨٣ ، ٨٤ ، م ٢٣٦ .

(٢٤٩) نفسه : س ٣ ، ص ٤٠ ، م ١١٠ .

(٢٥٠) نفسه : س ١ ، ص ١٩٩ .

(٢٥١) نفسه : س ٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨ .

قدره ستة أكياس مصرية (٢٥١) ، كما تداول التجار الالتزامات مع الأشراف ؛ حيث أسقط السيد

الشريف سليمان جلي للخوaja التاجر الحاج عبد الله أربعة قراريط بولاية الأشمونين بطلوان قدره سبعة وثلاثون ألفا وخمسمائة نصف (٢٥٢).

وقد قمنا بعمل الإحصاء التالي لنعرف حجم مساهمة التجار في الالتزام من خلال سجلات

إسقاط القرى من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢ هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩ م (٢٥٣).

جدول ٣ / ٩

الولاية	المسقط		المسقط إليه		المؤجر		المستأجر	
	تجار	جملة ملتزمين	تجار	جملة ملتزمين	تجار	جملة ملتزمين	تجار	جملة ملتزمين
جرجا	-	١٧	-	١٧	-	-	-	-
فيوم	٣	١٠	٢	١٠	-	٣	١	٣
بهنساوية	١	٢٩	١	٢٩	١	٦	-	٦
منفلوطية	-	٤	-	٤	-	٤	-	٤
أشمونين	-	١٥	-	١٥	-	٤	-	٤
أطفيحية	-	٨	-	٨	-	١	-	١
الجملة	٤	٨٣	٣	٨٣	١	١٨	١	١٨

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يلي :

أسقط التجار أربع حالات إسقاط بنسبة ٤,٨% من جملة حالات الإسقاط. وأسقط للتجار ثلاث حالات إسقاط بنسبة ٣,٦% من جملة حالات الإسقاط. في الوقت الذي أجر التجار حالة إيجار واحدة ، كما استأجروا حالة واحدة بنسبة ٥,٦% من حالات التأجير والاستئجار ، أي أن نسبة التجار في الإسقاط أقل من التأجير والاستئجار (٢٥٤).

(٢٥١) نفسه : ص ٣ ، ص ٤٧ ، م ١٢٨ .

(٢٥٢) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ٣ ، ص ٣٦ ، ٣٧ ، م ١٠٠ .

(٢٥٣) نفسه : ص ١ .

(٢٥٤) نفسه .

دخل النساء ميدان الالتزام فى الوجه البحرى قبل الوجه القبلى ؛ حيث التزمت فابى المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله قيراطين بقرية زرقون بولاية الغربية ١١٤٤هـ / ١٧٣٢م (٢٥٦).

ويرجع دخول النساء ميدان الالتزام لعدة عوامل :

١- إرث الالتزام ؛ حيث اكتسب الملتزمون حق توريث الالتزام ، فتشير الوثائق إلى حريم صالح بك ، حريم حسن كاشف ، حريم على كاشف (٢٥٧).

٢- الصراعات العسكرية والسياسية بين البيوتات المملوكية ، مما أدى إلى عدم الاستقرار ، فاتجه الكثير من الأمراء الممالك إلى تسجيل التزاماتهم بأسماء زوجاتهم وخادماتهم ومعتوقاتهم حتى تظل هذه الالتزامات فى أيديهم من خلال ولايتهم الشرعية عليهم (٢٥٨).

٣- وجود شريحة من النساء كن على درجة من الثراء بدان يلتزم الأراضى الزراعية بعد أن هجرها ملتزموها نتيجة كثرة الضرائب التى فرضت عليها (٢٥٩). لهذه الأسباب دخلت النساء ميدان الالتزام.

ومن خلال الوثائق نستطيع أن نخرج بعدة حقائق عن هذه الفئة :

١- صغر حجم التزامات النساء أحياناً ؛ فنجد خوند الشيخ همام يوسف تلتزم ثلث قيراط ، وخوند أم المصونة خوند الشيخ همام ثلث قيراط كذلك فى مال حماية وقف اسكندر باشا بولاية المنفلوطية (٢٦٠). وهذا يوضح دور نساء الصفوة من العربان فى الالتزام بالصعيد ، واشتركت ثلاث ملتزمات فى التزام ثلث قيراط ؛ حيث نجد آمنة خاتون ومحبوبة خاتون وحفيظة خاتون كلهن التزمن هذه الحصة فى كفر عثمان بولاية المنفلوطية (٢٦١). وبلغت حصص بعض النساء منتهى الصغر ؛ حيث التزمت إحداهن ستة أسهم فى قرية بنى سويف بولاية البهنساوية ، وشاركتها

(٢٥٦) عبد الرحيم عبد الرحمن : الريف المصرى، المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٢٥٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع ولاية أشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٥٨) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٥٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ ، كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢٦٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(٢٦١) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

أخرى باثني عشر سهما في نفس القرية^(٢٦٢).

٢- تطورت التزامات النساء فوصلت ستة قراريط ؛ حيث التزمت الست فاطمة ربع ناحية بولاية
الأمميين^(٢٦٣) ، والتزمت إحداهن نصف قرية برديس بولاية جرجا^(٢٦٤).

٣- تشعبت التزامات بعض النساء ؛ حيث التزمت نفيسة خاتون نصف قرية منيل السلطان بالأطفيحية
بالوجه القبلي، وكان لها أربعة قراريط في إحدى نواحي ولاية المنوفية بالوجه البحري^(٢٦٥)، وكان
لبعضهن التزامات في أكثر من ولاية في الوجه القبلي ؛ فنجد خديجة خاتون تلتزم ستة قراريط
بالأطفيحية^(٢٦٦)، كما كان لها عدة حصص بالبهنساوية^(٢٦٧).

٤- التزمت بعض النساء قرى بكاملها ؛ فنجد الست محبوبية تلتزم قرية الغابة الكبرى بالفيوم
١٢١٣هـ / ١٧٩٨م^(٢٦٨)، وأصبحت نفس القرية في التزام فاطمة خاتون عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م
^(٢٦٩)، والتزمت إحداهن كامل قرية بالبهنساوية في نفس التاريخ^(٢٧٠).

ومما تجدر الإشارة إليه مشاركة الملتزمات من النساء الملتزمين من الرجال ؛ حيث التزمت ثرية
خاتون قيراطاً وستة أسهم في قرية إتفاق بالبهنساوية ، والتزم على بن خليفة حصنة مماثلة في نفس
القرية^(٢٧١)، وزادت حصص النساء عن حصص الرجال أحياناً في بعض القرى، فقد التزمت نفيسة
خاتون نصف قرية منيل السلطان ، وشاركها في النصف الآخر أربعة ملتزمين من المماليك^(٢٧٢).
واشتركت الزوجات في التزام واحد ؛ حيث التزمت زوجات الحاج عبد الله نفيسة وعائشة وزينب ثلاثة

(٢٦٢) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(٢٦٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترايع ولاية أمميين رقم ٢٢٦٤ .

(٢٦٤) نفسه : عين ١٨ مخزن ١ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(٢٦٥) نفسه .

(٢٦٦) نفسه : عين ٢١ مخزن ١ تركي دفتر قصر يد رقم ٢٢٢٢ .

(٢٦٧) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركي دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧ .

(٢٦٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترايع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(٢٦٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٠) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٢٧١) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٢٧٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٣٠ .

قراريط في ناحية تلت بالبهنساوية (٢٧٣)، واشتركت حريم على كاشف بخمسة قراريط في ناحية بنى حصيب بالأشمونين (٢٧٤)، وشاركت النساء الملتزمات أزواجهن الملتزمين ؛ حيث التزم الأمير يوسف جورجي وزوجته كامل قرية بالأشمونين (٢٧٥).

وشاركت المرأة ابنتها في الالتزام ؛ فنجد بنت البلد صالحة بنت إبراهيم تشارك ابنتها صالحة بنت صالحة كريمة إبراهيم في التزام قرية ساقية داقوف وتوابعها (٢٧٦).

وشاركت النساء الملتزمات الملتزمين من العسكريين والمماليك ؛ حيث التزمت هانم محمد جورجي قيراطين في ناحية الجينة بالأشمونين ، وبأقي الحصاة كانت في التزام العسكريين والمماليك (٢٧٧)، كما التزمت زينب سعد الله خمسة قراريط في ناحية إبيور العجوز بالأشمونين ، وشاركها محمد جورجي رضوان في التزام ستة قراريط (٢٧٨).

والجدير بالذكر مشاركة الملتزمات من النساء للملتزمين من العلماء ؛ حيث التزمت فاطمة خاتون ثلاثة قراريط وشاركها الشيخ عبد الله الشرقاوي بثلاثة قراريط أيضاً (٢٧٩). والتزمت عدة نساء أحد عشر قيراطاً وثلاث في قرية بنى حصيب ، وشاركهن شيخان بستة قراريط (٢٨٠).

وحدث تداول للالتزامات بين النساء وأزواجهن ؛ حيث أسقطت عائشة خاتون بنت عبد الله البيضاء حقها وحق تابعها عباس أغا لزوجها الأمير يوسف جورجي اختيار طائفة تفنجكيان جميع الحصاة التي قدرها تسعة قراريط بناحية بنى حسن الأشراف بالبهنساوية (٢٨١) وقبضت الحلوان ، وهذا يدل على مدى الاهتمام بالنواحي المادية ؛ حيث قبضت الحلوان من زوجها ، وربما يكون ذلك مجرد إجراء شكلي أمام الروزنامة.

(٢٧٣) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٤) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابع رقم ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٧٥) نفسه.

(٢٧٦) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٧٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابع ولاية الأشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(٢٧٨) نفسه.

(٢٧٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٩ .

(٢٨٠) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٨١) نفسه : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٥ ، ص ٢٧٤ .

وتداولت النساء الملتمزمات الالتزامات مع الأغوات المماليك ؛ حيث أسقط وكيل المصونة فاطمة خاتون وتابعها بشير آغا للأمير عبد الحميد جلبى جميع الحصص التى قدرها قيراط وثلاث وربع ثمن من قيراط فى كامل أراضى ناحية دشطوط بالبهنساوية بحلول قدره مائة وخمسون ريالاً مصرياً^(٢٨٢).

ومع تفتت الالتزامات فى نهايات القرن الثامن عشر التزمت سبع عشرة امرأة تسعة قرايراط تراوحت حصصهن ما بين قيراطين وقيراط واحد ونصف وثلاث وربع قيراط ، وشاركهن فى بقية الحصص أربعة وعشرون رجلاً فى التزام قرية إتفاق بالبهنساوية^(٢٨٣).

وحلت النساء الملتمزمات محل الملتمزين العسكريين والمماليك فى بعض حصص الالتزام ؛ حيث تشير الوثائق لضبط وتصرف ثمانية قرايراط واحد عشر سهماً محلول على آغا وسليمان كاشف ، وصدر تقسيط بها لست من النساء^(٢٨٤). وقد قمنا بعمل هذا الإحصاء لمعرفة حجم مساهمة النساء فى الالتزام فى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م^(٢٨٥)

جدول رقم ١٠ / ٣

الولاية	مقاطعات ذكر ملتزموها	مقاطعات لم يذكر ملتزموها	جملة المقاطعات	الملتزمات النساء	جملة الملتزمين	نسبة الملتزمات النساء
جرجا	٦١	١٥	٧٦	١٥	٢١٣	٧%
فيوم	٧٤	٨	٨٢	٧٩	٢٦٠	٣٠,٤%
بهنساوية	٩١	١١	١٠٢	١٩٣	٥١٠	٣٨,٦%
نشمونين	٧٣	٧	١٠٠	٦٥	٢٣٨	٢٧,٣%
منفلوطية	١٦٣	٥٦	٢١٩	٨٦	٥٦٦	١٥,٢%
أطفيحية	١	—	١	-	٢	٠%
الجملة	٤٦٣	٩٧	٥٦٠	٤٣٨	١٧٧٩	٢٤,٦%

من خلال الجدول السابق نستنتج ما يأتى :

وصلت نسبة الملتزمات النساء فى المقاطعات التى ذكر ملتزموها ٢٤,٦% ، أى الربع تقريباً من جملة الملتزمين. وكانت أعلى نسبة للملتزمات النساء فى ولاية البهنساوية ٣٨,٦% ، فى الوقت الذى

(٢٨٢) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ٢٨ ، ص ٨٤ .

(٢٨٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٨٤) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٢٨٥) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

خلت أراضي مستجدة من الملتزمات النساء.

وعلى أية حال اتضح أن عدد الملتزمات النساء وصل في عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م إلى ٤٣٨ ملتزمة بنسبة ٢٤,٦% من جملة الملتزمين في المقاطعات التي ذكر ملتزموها ، وهذا يوضح عظم الدور الذي قمن به ، إذا علمنا أنه يلي الدور الذي لعبته الفئة الأكثر وجوداً في ساحة الالتزام وهي فئة العسكريين والمماليك الذين كانت نسبتهم ٥٩% من جملة الملتزمين ، وهذا يدل على الدور الكبير الذي اضطلعت به النساء الملتزمات في الالتزام (٢٨٦).

٧- فئات أخرى :

وهذه الفئات التزمت الأراضي الزراعية ولكن بشكل بسيط ، وكان من هذه الفئات الخادמות؛ حيث التزمت بعضهن حصص التزام مثل حفيظة خاتون خادمة محمد كاشف إبراهيم ستة عشر قيراطاً بإحدى نواحي ولاية الفيوم ، والتزمت عائشة خاتون خادمة محمد جورجي أربعة قيراط بالبهنساوية ، كما التزمت محبوبة خاتون خادمة سليمان جورجي ثلاثة قيراط بالبهنساوية كذلك ، وكانت حليلة خادمة عبد الله جلبي ملتزمة لحصة قدرها قيراط واحد في قرية إتقاق بولاية البهنساوية ، وحفيظة خاتون ملتزمة لثلاث قيراط بإحدى نواحي ولاية المنفلوطية (٢٨٧).

وبالنسبة للجواري فكان لهن دور في الالتزام، وإن كان غير ذي أهمية ؛ حيث وجدنا جوهرية جارية عبد الله جلبي ملتزمة لقيراط في قرية إتقاق بالبهنساوية (٢٨٨).

وكان للعبيد دور في الالتزام ؛ حيث نجد الماني العبد يلتزم ثلاثة قيراط في مال حماية وقف الحرمين الشريفين (٢٨٩)، والتزم العبد الصغير تابع إبراهيم كتحدا نصف سدس ونصف ثمن قيراط (٢٩٠)، كما التزم محمد سردار مطبخ تابع إبراهيم كتحدا ثلاثة قيراط في مال حماية وقف الحرمين الشريفين (٢٩١)، والتزم مصطفى صارمجي إبراهيم كتحدا ربع قيراط وسدس

(٢٨٦) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٨٧) نفسه.

(٢٨٨) نفسه.

(٢٨٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٦ .

(٢٩٠) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(٢٩١) نفسه.

قيراط (٢٩٢).

ويرجع دخول هذه العناصر ميدان الالتزام للصراعات العسكرية بين البيوتات المملوكية ، فلجأ الكثير من الأمراء إلى تسجيل حصص التزاماتهم أو بعضها لعقائهم وجواريتهم وخدمهم وعبيدهم ؛ حتى يضمنوا بقاء هذه الحصص في يد أتباعهم ، وبالتالي في يدهم بمالهم من ولاية شرعية عليهم (٢٩٣).

كانت تلك هي الفئات التي التزمت الأرض الزراعية في ريف الصعيد في الفترة محل الدراسة. وعلى أية حال ، كانت الغلبة في الالتزام في ريف الصعيد للمتزمين العسكريين والمماليك وشاركهم في الالتزام الفئات الأخرى، وإن اختلفت درجات هذه المشاركة من فئة إلى أخرى. وفي مطلع القرن التاسع عشر ظهر دور النساء المتزمات في الالتزام بشكل كبير ، وإن ظلت فئة العسكريين والمماليك هي المسيطرة على ما يقرب من ٦٠% من الالتزام حتى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م (٢٩٤).

وقد تبع تطبيق نظام الالتزام في الصعيد الكثير من الضرائب التي كان لها أثر بالغ السوء على الفلاح المصري في ظل هذا النظام ، وهو موضوع الفصل التالي.

(٢٩٢) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١.

(٢٩٣) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٢٩٤) نفسه.



الفصل الرابع

أوضاع الفلاح فى ظل نظام الالتزام

تمهيد.

١- حقوق الفلاح على أرضه.

٢- الضرائب على الأراضى الزراعية فى صعيد مصر:

الميرى - المضاف - الفائض - البرانى - الكشوفية

أ- الكشوفية القديمة:

حق الطريق - تذاكر جاويفية - الكلف - الطلب - مال الجهات - خدمة العسكر.

ب- الكشوفية الجديدة:

- رفع المظالم - فردة التحرير - كلف جديدة - مطالب حاكم الولاية

- مصاريف الناية اللازمة.

٣- الضرائب التى أضيفت للمال الحر:

حوالة الحوالات - معتاد الجسور وتوابعها - عادة جاويف كاشف

- عادة خدام الرملة - الكوركجيان - ضريبة الكرا.

٤- ضريبة الفرط.

٥- الغونة.

٦- إغارات البدو.

٧- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الالتزام.

تمهيد :

لما كان نظام الالتزام أساس النظام المالى فى مصر فى العصر العثمانى، وكانت الزراعة عماد الاقتصاد فى ذلك الوقت ، فإن من الأهمية بمكان التعرف على أوضاع أهم الشرائح الاجتماعية التى أخذت على عاتقها القيام بالزراعة ، وهم الفلاحون المصريون الذين عانوا أشد العناء فى ذلك العصر من كثرة الضرائب وعدم عدالتها إلى جانب العادات والمقررات التى أثقلت كاهل هذه الفئة ، وصورتهم المصادر المعاصرة فى صورة سيئة ، فهم فى انقباض دائم معدومو اللذات ^(١) ، وأضفت عليهم مكانة أقل من العبيد ^(٢). وسوف نحاول فى هذا الفصل التعرف على أوضاع الفلاح فى ذلك العصر من خلال رصد الحقوق التى كان يتمتع بها والضرائب المتعددة التى تحملها وآثارها.

١- حقوق الفلاح على أرضه :

أعطى نظام الالتزام للفلاح الحق فى الاستمرار فى زراعة أرضه وكان من أهم الحقوق التى كفلها له هذا النظام فى ذلك العصر ؛ فلم يكن للملتزم أن ينزع الأرض من الفلاح طالما كان يزرعها ويؤدى ما عليها من ضرائب ، أما إذا امتنع عن زراعتها أو قام بتبويرها فكان من حق الملتزم أن ينزع أرض هذا الفلاح ويعطيها لغيره. ^(٣) وأعطاه كذلك الحق فى تأجير الأرض أو المشاركة على زراعتها؛ حيث كان للفلاح أن يؤجر أرضه مدة معينة - سنة أو أكثر - ويحصل على مقابل ذلك نقداً أو عيناً أيضاً ما شاء " لينتفع المستأجر بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى " ^(٤). وإذا عجز الفلاح عن زراعة أرضه يلجأ إلى مشاركة غيره من الفلاحين فى زراعتها.

ومن الحقوق التى تمتع بها الفلاح كذلك رهن الأرض ؛ ففى حالة عجزه عن زراعة أرضه يقوم أحياناً برهن جزء منها مقابل مبلغ معين يستغله فى زراعة ما تبقى من أرضه التى احتفظ بها. وفى حالة استطاعته رد المبلغ الذى حصل عليه تعود له الأرض التى رهنها مرة أخرى ، ويسمى هذا النوع من الرهن الغاروقة. ^(٥) أما إذا عجز الفلاح عن سداد المبلغ الذى اقترضه نظير رهن الأرض

(١) يوسف الشربيني : المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨ ؛ ليلى عبد اللطيف : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة : ١٩٨٧ ، ص ٤٤ .

(٢) الجبرتى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٦٧ ؛ عبد الله محمد عزباوى : المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٧ ، ص ١٩١ .

(٣) Shaw , The Financial , P. 20.

(٤) الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٥) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، ص ٨١ ، ص ١٣ سجلات إسقاط القرى ، ص ١ ، ص ٨ ، م ٦٧ .

(٥) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٥ .

فإن ماشيته وآلاته الزراعية تصادر وتباع^(٦). وكان للفلاح حق ترك أرضه كذلك؛ حيث أشار حسين أفندي الروزنامجى إلى أنه إذا ترك الفلاح أرضه برضاه فله ذلك.^(٧) لكن نخرج من الوثائق بحقيقة مفادها ؛ إذا تسحب الفلاح وترك أرضه فإن السلطات تأمر بإعادته مرة أخرى، كما حدث مع رعايا الصعيد ، وإن كان قد مر على وجودهم خمسة عشر عاماً^(٨) ، وذلك عندما كثر عدد المتسحبون الذين نزحوا إلى القاهرة ، وملأوا شوارعها وأزقتها مما هدد بتبوير الأراضي الزراعية والذي يشكل عواقب وخيمة على الاقتصاد ، ويهدد بعدم إمكانية سداد الأموال الأميرية التي كانت الشغل الشاغل للإدارة العثمانية في مصر في ذلك العصر.

وكان الفلاح يتمتع باختيار المحصول الذي يرغب في زراعته أيا كان شريطة أن يدفع الضريبة المقررة عليه للملتزم ، ولم يكن لأحد أن يجبره على زراعة محصول دون غيره^(٩). ويمكن القول إن العادة كانت تملئ على الفلاحين زراعة محصول بعينه تعارف أهل الإقليم على زراعته ، وفي الغالب كان المحصول الذي اتفق على أن تؤخذ الضريبة منه في حالة أخذها عينا مثل القمح أو الشعير وغيرها.

وكان توريث الأرض من أهم حقوق الفلاح على أرضه، فعندما يموت أحد الفلاحين تنقل أرضه إلى ورثته من أولاده أو أقاربه، وإذا لم يكن له وريث تؤول أرضه إلى الملتزم الذي يقر فيها من يشاء من الفلاحين^(١٠).

كانت تلك أهم الحقوق التي اكتسبها الفلاح على أرضه في ظل الالتزام . وفي المقابل كُبل بالعديد من الضرائب التي كان لها آثار بالغة عليه ، وفيما يلي عرض مفصل بهذه الضرائب.

٢- الضرائب على الأراضي الزراعية في صعيد مصر :

كان الغرض من تطبيق نظام الالتزام في مصر هو توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين وجباية الأموال المقررة عليها في المقام الأول، كذلك حماية الفلاح من تعسف القائمين على جباية هذه

(٦) ليلى عبد اللطيف : الصعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(٧) الروزنامجى : المصدر السابق : ص ٥١ .

(٨) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، ص ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ .

(٩) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٥ ، ١٦ .

(١٠) الروزنامجى : المصدر السابق ، ص ٥١ ، Shaw, The Financial , P. 20.

؛ جيل فاينشتاين : الإمبراطورية في عظمتها (القرن السادس عشر) ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية إشراف روبرمانتران ، ترجمة بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة : ١٩٩٢ ، ص ٣١٩ .

الأموال. ومن دراستنا لوثائق الالتزام نجد أن النظام حقق الهدف المرجو منه - إلى حد ما - وخاصة في السنوات الأولى التي تلت تسجيله في الدفاتر ؛ حيث نجد الدفتر الأول لا يسجل سوى المال الميرى فقط مثل قرية غوبة في عهدة - أى التزام - مصطفى أغا تفنكجيان، وتتبع الوثيقة اسمه بلفظ ملتزم سابق وورودها في الدفتر الأول مما يدل دلالة قاطعة على أن تطبيق النظام سابق بكثير عن تسجيله في الدفاتر كما ذكرنا. وقرر على هذه القرية ثلاثة أكياس سددت على ثلاثة أقساط (١١).

ولكن بعد أقل من عقد واحد من تسجيل الالتزامات بدأت تظهر العديد من الضرائب زاد بعضها عن المال الميرى نفسه في أحيان كثيرة. وكان مجموع الضرائب التي تجمع من الفلاحين يسمى المال الحر، بينما الجزء الذي كانت تحصل عليه الخزانة هو المال الميرى أو مال الخراج، وما يخص الإدارة المحلية يسمى مخرجات، بينما المال الذي يحصل عليه الملتزمون لأنفسهم يسمى الفائض (١٢). ولقد تطورت المخرجات والتي كانت تشكل مال الكشوفية إلى عدد من العادات والمقررات ، وفيما يلي عرض لهذه الضرائب:

- الميرى :

في الحقيقة إن لفظ الميرى ينسحب في الأصل على الدائرة التي يرأسها الدفتردار والتي كانت تسمى الخزينة أو الخزينة الميرية - نسبة للأراضي الأميرية - أى أراضي الأمير الحاكم أو أراضي الدولة ، ومن هنا تم تحريفها إلى أراضي ميرية وسميت الضريبة المأخوذة منها بالضرائب الميرية أو أموال الميرى أو باختصار الميرى (١٣).

وقد تقرررت ضريبة الميرى على يد السلطان سليم، أو بالأحرى خليفته سليمان. ويذهب لانكريه إلى أن ضريبة الميرى قررت ليس بحسب الفدان ولكن بالنسبة للقرية وحدة واحدة - أى المسؤولية الجماعية للقرية في تسديد هذه الضريبة - وكانت ضريبة الميرى هي التي يحق للملتزمين تحصيلها بشكل قانوني (١٤). وحددت الروزنامة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعاً لمساحة وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة ؛ حيث قسمت الأراضي الزراعية إلى عال ووسط ودون ، وفي بعض القرى عال ووسط أو عال فقط أو وسط ودون ، كما تختلف درجة الخصوبة كذلك داخل كل قسم؛ فنجد

(١١) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٢) Shaw, Land holding, P. 96.

والمخرجات هي ما يدفعه الفلاحون ولا يدخل في مال السلطان . انظر: عفاف مسعد السيد : دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر (١٥٦٤ - ١٦٠٩م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٧٩،

(١٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(١٤) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٦ ، ١٧ .

أن المال قد ينقسم إلى أكثر من فئة ، وكذلك الوسط والدون ^(١٥).

ونلاحظ أن سداد الضريبة المقررة على الأرض كان يتم بانتظام ولا يحدث تأخير، ولكن هناك بعض الحالات تشذ عن هذه القاعدة ؛ حيث وجدنا بعض القرى يحدث تأخير في سداد الأموال المقررة عليها سجلها الدفتر الأول والذي يشمل الفترة من ١٠٦٩ إلى ١٠٧١ هـ / ١٦٥٨ إلى ١٦٦٠ م حيث نجد أن الشريف عيسى ملتزم هذه القرية - قرية عدونة - يسدد المبلغ المقرر عليها وهو ٢٢٥ بارة في ١٠٧٣ هـ / ١٦٦٢ م، أي بعد ما يقرب من عامين من موعد سدادها ، كما خلت خانة التسليمات في بعض القرى ولم يسدد ما عليها من أموال ، أو تسجل في خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ^(١٦).

ويرجع ذلك لعوامل طبيعية كفيضان النيل ؛ فإذا كان شحيحاً أدى ذلك إلى تشريق جزء من الأرض الزراعية. ^(١٧) وكذلك الأوبئة والمجاعات ، والصراعات العسكرية ، والاضطرابات السياسية ^(١٨) والتي أدت إلى تأخر بعض القرى في سداد الضريبة ، وفي مثل هذه الحالات يتم تخفيض الضرائب المفروضة على هذه القرى في مثل هذه الأعوام ^(١٩).

وكان تسديد الميرى أو الخزينة السلطانية أول وأهم اهتمامات الباشا ؛ لأنها تمثل الولاء للسلطنة العثمانية التي كان همها الأول مال الخراج . ولقد أشار جب وبوون إلى أن الجبرتي لا يذكر إلا مناسبة واحدة لم يدفع فيها الميرى وذلك بسبب الجفاف عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤ م. ولقد رفضت عريضة طالبت بالإعفاء في عام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م لنفس السبب ^(٢٠). ولقد أشار كونو إلى معاناة البلاد في هذه السنوات ١٧٨٣ م إلى ١٧٩٢ م من القحط والأوبئة . ومما أضعف من قدرة المجتمع على النهوض من هذه الكوارث عدم الاستقرار السياسي وإهمال نظام الري ، إلى جانب الحروب شبه المتصلة في الريف وفرض الضرائب الزائدة والسلب والنهب ، مما أجبر الفلاحين على ترك حقولهم والهجرة إلى مناطق أكثر أمناً ^(٢١).

(١٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ والأشموين ٢٢٦٤.

(١٦) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(١٧) Shaw , Land holding, P. 97.

(١٨) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(١٩) Shaw, Op. Cit, P.97.

(٢٠) جب وبوون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٣ . ولقد بلغ اهتمام الباشا بالخزينة السلطانية أنه عندما كان يرسلها إلى استانبول كان يقوم بحراستها من قطاع الطرق ٦٠٠ جندي. أنظر :

Sandys.,G, Voyages en Egypte, 1611 et 1612, IF AO, Le Caire, 1974, PP. 82 – 83.

(٢١) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

ولقد أردنا الوقوف على مدى صحة القول بأن المال الميرى مربوط على الأرض لم يحدث له
 أى زيادة منذ تسجيل الالتزامات فأخذنا عينة لثلاث قرى فى ولايات مختلفة وذلك على النحو التالى :

جدول يمثل الميرى المقرر فى سنوات مختلفة على ثلاثة قرى فى ثلاث ولايات فى الصعيد بالبارة

جدول ١ / ٤

القرية	الولاية	١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م	١١٢١هـ / ١٧٠٩م	١١٤٠هـ / ١٧٢٧م	١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م	١٢١٦هـ / ١٨٠١م
منشأة الحاج	بهنساوية	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠	٠,١٥٠
بنى حصيب	أشمونين	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠	١,٢٠٠
الغابة الكبرى	فيوم	١٦,٠٧٢	١٦,٠٧٢	١٦,٠٧٢	١٦,٠٧٢	١٦,٠٧٢	١٦,٠٧٢

ونلاحظ من خلال العينة السابقة أنه لم يحدث أى تغير بالزيادة أو النقصان على المال الميرى
 المقرر منذ ١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م ، وحتى ١٢١٦هـ / ١٨٠١م ، أى قرابة قرن ونصف (٢٢).

ولكن بدراسة الجدول التالى والخاص بجملة المال الميرى المقرر على ولايات الصعيد عامة
 نجد أن تغيراً كبيراً قد طرأ على المال الميرى بالزيادة المطردة.

(٢٢) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على دفاتر الالتزام الآتية :

عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ ، عين ٤ مخزن
 ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠٢ ، عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر
 التزام رقم ١٠٠١ ، عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

جدول يمثل المال الميرى المقرر على ولايات الصعيد فى سنوات مختلفة (٢٣)

جدول ٢ / ٤

الولاية	السنة			
	١٦٥٨ - ١٦٦٠ م	١٦٧٦ م	١٧٠٩ م	١٧٦٠ م
جرجا	١,٦٧٥,٠٠٠	٢,٦٣٣,٩٩٦	٣,٩٦٦,١٧٠	٤,٩٣٨,١٨١
فيوم	١,٣٩٣,٠٦٤	٢,٠٣٠,٠٨٤	٢,٠٨٩,٧٧٧	٢,١٢٩,٥٨٦
بهنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢,٣٨٤,٢٧٦	٢,٦٠٥,٠٨٧	٢,٦٤٣,٦٢٥
أشمونين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٠,٣٦٥,٥٨١	٠,٤٠٠,٧٣٠	٠,٤٣١,٤٨٧
أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٠,٠٨٥,٥٧٤	٠,٣١٨,٨١٥	٠,٣١١,٠٢٩
مال حماية	—	٠,٤,٨١١	٠,٤,٣٥٥	٤,٣٥٥
أراضى مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤	٠,٠١١,٢٠١	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٣٦١
أطفيح	٠,٢٢٦,٩٢٤	٠,٥٧٩,٤٥٧	٠,٦١٢,٦٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢
الواحات	٠,٠٣٧,٨٠٠	٠,٠٣٧,٨٠٠	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٢٠,٥٨٣

وبقراءة الجدول السابق نستنتج الحقائق التالية :

حدثت زيادة للمال الميرى باستمرار فى ولايات جرجا وفيوم والبهنساوية وأشمونين وأطفيح والواحات، فى الوقت الذى استقرت فيه الزيادة فى أقلام متفرقة حتى عام ١٧٠٩م، ولكن فى إحصاء ١٧٦٠م انخفضت فيها بمقدار ٧٧٨٦ بارة ، وكذلك فى أراضى مستجدة انخفض فى إحصاء عام ١٦٧٦م بمقدار ٨٢١٣٣ بارة عن إحصاء ١٦٥٨ - ١٦٦٠م ، لكن عاد فى إحصاء ١٧٠٩م ليحقق زيادة عن الإحصاء الأول بـ ١٥٣٨٢ بارة ، ويرجع تذبذب هاتين النسبتين إلى أن أقلام متفرقة - أى قرى فى مناطق مختلفة ، وأراضى مستجدة - أى من طرح النهر ولظروف قد تؤدي إلى انضمام بعض المناطق إلى قرى أخرى أو بمعنى آخر تغيرات إدارية، ومما يعضد هذا رأى أن عدد مقاطعات

(٢٣) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على دفاتر الالتزام الآتية :

عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠١ ، وأطفيح والواحات طبقا للدفتر ٧٩٣ ، عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠ ، ٨٧١ ، عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ ، وكانت ولاية جرجا فى عام ١٦٥٨م تنقسم إلى جرجا وأسيوط وأبريم وقمنا بجمع المال الميرى المقرر عليها جميعا كوحدة واحدة.

أقلام متفرقة كان ١٤١ مقاطعة - قرية - فى عام ١٧٦٠م انخفض إلى ١٠٩ مقاطعات فقط عام ١٧٨٨م^(٢٤) ، وكذلك انخفض مال الحماية فى إحصاء عام ١٧٠٩ بمقدار ٤٥٦ بارة ، واستقر على هذا الرقم عام ١٧٦٠م.

وحتى تتضح الصورة بشكل أكبر قمنا بجمع المال الميرى المقرر على كافة ولايات الصعيد فكان كالتالى^(٢٥).

جدول يوضح المال الميرى الإجمالى بالكيس على كافة ولايات الصعيد

(جدول ٣ / ٤)

السنة	جملة المال الميرى بالبارة	كيس	كسر
١٦٥٨ / ١٦٦٠م	٥,٣٣٠,٣٢٠	٢١٣	٢,١٢٨
١٦٧٦م	٦,٤٢٣,٧٥٦	٢٥٧	—
١٧٠٩م	١٠,٥٠١,٦٢٨	٤٢٠	١,٦٢٨
١٧٦٠م	١١,٥٢٧,٥٥٩	٤٦١	٢,٥٥٩

ويتضح من الجدول أن زيادة مستمرة قد طرأت على المال الميرى على صعيد الولايات عامة ، وإذا رجعنا للجدول الأول الخاص بالقرى نجد أن هذا يتناقض مع ما ذهبنا إليه من أن المال الميرى لم يزد، وهنا يطرح سؤال نفسه وهو كيف يزداد المال الميرى الإجمالى على الولايات كافة مع ثباته بالنسبة لكل قرية كوحدة إدارية ؟

وبدراسة متأنية لوثائق الالتزام ثبت أن المال الميرى فى الحساب النهائى للولايات قد ازداد باستمرار لدرجة أنه تعدى الضعف فى الإحصاء الأخير عن الإحصاء الأول ، ويرجع ذلك إلى أن الحساب الإجمالى للمال الميرى فى الحساب الختامى يضاف إليه المضافات.^(٢٦)

(٢٤) دار الوثائق: عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ ، عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠٠ .

(٢٥) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على نفس نماذج الالتزام التى اعتمدنا عليها فى الجدول السابق مباشرة.

اختلط الأمر على شو عند نقله جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلى ؛ حيث كان يذكر المال الميرى لكل ولاية على حدة ثم يضيف المضاف ويجمع الميرى مع المضاف وقد أشار لذلك د/ عبد الرحيم، راجع الريف المصرى، ص ١٢٢.

(٢٦) جانب الصواب شو فى نقل جملة الأموال المقررة على أراضى مستجدة فنقلها هكذا ١١٧,٠٨٨ مع أن الصحيح هو ١١٧,٥٨٨ ويرجع ذلك لأن الخمسة مطموسة بعض الشيء ولم يراجع شو الجمع ولذلك نقل الأموال المقررة على أراضى مستجدة فى عام ١٧٦٠ بأقل من الحقيقة (٥٠٠) بارة ، - Saw , The Financial , P. 70.

ونخلص مما سبق أن زيادة كبيرة طرأت على ضريبة الأراضى الزراعية الخاصة بالميرى والمضافات التى طرأت عليه وخاصة فى القرن السابع عشر الميلادى ؛ وذلك لقوة الحكومة المركزية العثمانية وجهود الولاة الذين حكموا مصر فى تلك الفترة الذين سعوا للاهتمام بالأراضى الزراعية ، لكن جزء كبيراً من الجهود التى قام بها هؤلاء الولاة قد توقف نتيجة الفوضى والاضطراب السياسى ، بالإضافة لضعف الولاة فى الفترة التالية ، لكن هذه الجهود أتت ثمارها فى النصف الأول من القرن السابع عشر ، وعرفت زيادة الضريبة باسم "زيادة" نتيجة زيادة خصوبة الأرض والاهتمام بالزراعة^(٢٧).

وهكذا رأينا أن المال الميرى حدث له زيادة مستمرة ، وهذه الزيادة كان سببها فرض المضاف الذى كان له أثر كبير على الفلاح.

- المضاف :

باستقرار نظام الالتزام كأداة لجمع ضريبة الأراضى الزراعية التى تشكل الجزء الأكبر من دخل ولاية مصر ، أصبحت الإدارة العثمانية تركز على هذا النظام حوال حاجتها للمال - سواء لمواجهة حروبها الخارجية أو القضاء على الحركات الداخلية المناوئة لها - وذلك بفرض ضريبة تسمى المضاف وأصبحت تشكل جزء من المال الميرى.

وأحيانا تلجأ الروزنامة لفرض هذه الضريبة إذا حدث عجز فى الخزينة كما حدث فى عهد إسماعيل باشا^(٢٨) ، وهنا يتم الاستعانة بأفندية الروزنامة القدامى لما لهم من خبرة لجبر هذا العجز فى الخزينة ، وكان أن لجأ إسماعيل باشا إلى حسن أفندى الذى فرض مضافاً جديداً صيفياً ألف نصف فضة على كل كيس ، وبذلك جبر حسن أفندى بالمضاف الجديد كسر الخزينة ، وزاد على ذلك ثمانية عشر كيساً أظهر منها للباشا ستة أكياس ، وأخفى للروزنامة اثني عشر كيساً ،^(٢٩) وبالتالي تمكن حسن أفندى من إكمال العجز لى يتمكن الوالى من سداد مال السلطان، الذى يعد أول اهتمامات الولاة . ويتم فرض المضاف بأمر الباشا ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة لذلك. ففى معرض الحديث عن إبراهيم

- دبر الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٢٧) Shaw ,Op Cit, P. 68 .

(٢٨) مدة ولايته من ١٧ صفر ١١٠٧ - ١٩ صفر ١١٠٩ هـ / ٢٧ سبتمبر ١٦٩٥ - ٦ سبتمبر ١٦٩٧ م.

أحمد الدمرداشى : الدرة المصانة لى أخبار الكنانة ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية ، المجلد ٢٨ ، القاهرة : ١٩٨٩ ، ص ٢٦ .

(٢٩) أحمد الدمرداشى : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

باشا^(٣٠) يُذكر أنه جعل على الملتزمين مالا وسماه المضاف على كل كيس خمسة آلاف نصف فضة^(٣١) . ولم يرد بالدفتري الأول للالتزام أى إشارة عن المضاف ، ويتفق هذا مع ما أشارت إليه المصادر المعاصرة السابقة ، وبداية ظهور المضاف عام ١٠٧٣هـ / ١٦٦٢م ، أى فى فترة ولاية إبراهيم باشا .

ويمكن تقسيم القرى من حيث فرض المضافات عليها إلى ثلاثة أقسام :

أولاً : قرى لم يفرض عليها أية مضافات مثل قرية بلوط تابع ولاية المنفلوطية^(٣٢) ، وربما يرجع ذلك لتفر هذه القرية ؛ كان لا تصل إليها أو إلى أجزاء منها مياه النيل فيحدث لها تشريق أو لبعض أراضيها ، فتتجنب الإدارة فرض مضافات عليها ، ويكفيها سداد المال الميرى الرسمى المقرر عليها .

ثانياً : قرى فرض عليها مضاف واحد مثل قرية الجعافرة بالفيوم ، وكان المال الميرى المقرر عليها ٢٠٣٠ بارة والمضاف ١٦٢ بارة^(٣٣) ، وهنا نجد المضاف متواضعاً حوالى ٨ % فقط من المال الميرى ، وكذلك قرية كوم المطروس لم يسجل عليها سوى مضاف واحد ، وسدد على قسط واحد ضمن جملة الأموال المقررة على الأرض وليست على ثلاثة أقساط كما هو شائع^(٣٤) . وترصد الوثائق قرى فرض عليها مضاف صيفى مثل قرية قلمشا بالفيوم وكان ٧٣٤١ بارة من جملة الأموال المقررة عليها وهى ٨٥٦٤٥ بارة^(٣٥) . وفرض المضاف كذلك على قرى مال الحماية (الأوقاف) فكان ١٦ بارة فى قرية الحرجة ، ٣٠ بارة فى قرية أولاد صناد الشرقى ، ١٢٠ بارة فى قرية كوم سعيد ، ٢٠ بارة على طين وقف السلطان الملك الظاهر^(٣٦) . وهنا نلاحظ أن المضاف فى قرى الأوقاف صغير بالقياس بالقرى الخراجية .

ثالثاً : قرى فرض عليها مضافان ؛ حيث تمدنا وثائق الالتزام بمضافين عام ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م على قرية إطسا وكانت المقررات على هذه القرية كالتالى :

(٣٠) مدة ولايته : غرة جماد آخر ١٠٧١ / ٤ شوال ١٠٧٤هـ - ١ فبراير ١٦٦١ / ٣٠ أبريل ١٦٦٤م ، وكان

يعرف بشيطان إبراهيم . انظر : أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٣١) يوسف الملوانى : تحفة الأجناب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة : ١٩٩٨ ، ص ١٨٩ ، أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣٢) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتري التزام رقم ٩٠٢ .

(٣٣) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتري التزام رقم ٨٠٠ .

(٣٤) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتري التزام رقم ٧٩٥ .

(٣٥) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتري التزام رقم ٨٠٠ .

(٣٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتري التزام رقم ٨٧١ .

قديم	١٩٥
مضاف	٠١٥
مضاف ثان	٠٠٨
	<hr/>
	٢١٨
فرط	٠٧٣
	<hr/>
	٣

٨٧٣ بارة وواضح أن هذين المضافين معا حوالى ثمن المال الميرى ، وقسما كذلك إلى ثلاثة أقساط متساوية ، وتم تسديدهما ضمن جملة الأموال المقررة على هذه القرية (٣٧). وبتتبع هذين المضافين نجد أنه حتى عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م لم يطرأ عليهما زيادة، أى بعد ثمانية وثلاثين عاماً ، والتغير الوحيد أن تسديدهما كان على أربعة أقساط (٣٨).

وكان أشهر مضاف ثابت ظهر فى دفاتر الالتزام هو مضاف ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م ، ثم ظهر مضاف آخر ثابت وهو مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م.

جدول يوضح مضاف ١٧٤٢م ومضاف ١٧٦٠م (٣٩)

جدول ٤ / ٤

الولاية	مضاف ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م	مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م	جملة المال الميرى
جرجا	١٢١,٧٦٠	١٢٦,٦٣٠	٤٩٣,٨٨١
فيوم	٨٥,١٨٤	٨٨٥,٥٩١	٢,١٢٩,٥٨٦
بهنساوية	١٠٥,٧٤٥	١٠٩,٩٧٨	٢,٦٤٣,٦٢٥
لشموئين	١٧,٢٦٠	١٧,٩٥٠	٤٣١,٤٨٧
أقلام متفرقة	١٢,٤٤٢	٢١,٢٧٩	٣١١,٠٢٩
مال حمالية	٠,١٦٢	٠,١٨٢	٠,٤,٣٥٥
أراضى مستجدة	٤,١٨١	٤,٥٢٣	١٠٨,٧٦١
أطفيح	-	-	٨١٩,٨٥٢
الولاحات	-	-	٤٢,٥٨٣

(٣٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٤ .

(٣٨) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(٣٩) اعتمدنا فى عمل هذا الجدول على عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

ولقد استمر هذين المضافين حتى عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م. انظر: عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٠٠ .

ونلاحظ من الجدول السابق أن مضاف ١٧٦٠م زاد في كل ولايات الصعيد بدون استثناء عن مضاف ١٧٤٢م . وإن ظل كلا المضافين ثابتين كما هو واضح من وثائق الالتزام التالية . وبشكل المضافان معاً إلى جانب المال الميرى المربوط على الأراضى الزراعية جملة المال الميرى فى الحساب الختامى لإيرادات الولايات كافة، فإذا قمنا بطرح مجموع المضافين من جملة الإيرادات ينتج المال الميرى الذى يشكل مال السلطان. ولقد كان نفرض هذه المضافات - سواء الطارئة منها أو الثابتة- أثر بالغ على الفلاح فى العصر العثمانى .

- الفائض :

ويعد الفائض مقدار ما يربحه الملتزم من ناحية التزامه ؛ حيث إنه يمثل الفرق بين ما يفرض على حصة الالتزام وما يجمعه الملتزم بالفعل. وبفحص دفاتر الالتزام نجد أن الفائض لم يسجل بها على الإطلاق طوال القرن السابع عشر وما يقرب من منتصف القرن الثامن عشر.

وكان الحلوان يمثل فائض ثلاث سنوات ^(٤٠) ، ويفهم من المصادر المعاصرة ما يؤيد ذلك ؛ حيث يذكر أحمد شلبى فى معرض حديثه عن أحداث عام ١١٣٩هـ / ١٧٢٦م أن الباشا جمع الصناجق * وجعل البلاد التى قسمها عليهم بفائض ثلاث سنوات واشترط أن يعطوه فى كل سنة ثلاث وكتب عليهم حجة بذلك * ^(٤١).

ولقد سجلت تقاسيط الالتزام الفائض المقرر على القرى ؛ فعلى سبيل المثال كان فائض قرية بلوط وما معها ٢٧٦٨٩ بارة ، ولم يزد الميرى المقرر عليها كثيراً عن هذا الرقم فكان ٣٠٠٠٠ بارة عام ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م ، وحدث تأخير فى سداد هذه الأموال المقررة ولم تسدد سوى عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م . ^(٤٢) وكان فائض مال حماية طين حرام بالأشمونين ١٠٠٠ بارة عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م ^(٤٣). وتعد دفاتر الترابيع فى الحقيقة أهم الوثائق التى ترصد الفائض على كافة القرى، وإن كانت فى فترة متأخرة إلا أنها تعد ذات فائدة كبيرة فى دراسة تطور الضرائب فى ظل نظام الالتزام لدرجة أن الباحث يقرر أنه لا يمكن دراسة نظام الالتزام وأثره بمعزل عن هذه الدفاتر. وانطلاقاً من هذه الحقيقة أردنا الوقوف على الفائض من خلال دراسة نماذج لبعض القرى فى ولايات مختلفة فى الصعيد فى عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م، مع ملاحظة أن ولاية البهنساوية الفائض الخاص بها طبقاً لعام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م لغياب الدفتر الخاص لعام ١٧٩٨م.

(٤٠) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، ص ١ .

(٤١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٤٨٤ .

(٤٢) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٠ .

(٤٣) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٩٤ .

جدول يوضح الفائض ونسبته للميرى فى قرى مختلفة بالصعيد

جدول ٥ / ٤

القرية	الولاية	الفائض		الجملة	الميرى	نسبة الفائض للميرى
		جمهور	رعية			
فرشوط	جرجا	١,٢٠١,٧٢١	—	١,٢٠١,٧٢١	٥٤٨,٣٥٤	%٠,٢
فاو الكبرى	جرجا	١١٥,٥٤٨	—	١١٥,٥٤٨	٩٤,٢٧٣	%٨١,٦
الغابة الكبرى	فيوم	—	١٠,٩٧٤	—	٢٧,٧١٦	الميرى قدر الفائض ٢,٥
الدوالة	بهنساوية	١٧,٥٧٧	١٥,٢٩٠	١٧,٥٧٧	٢,٨٨٤	%١٦,٤
منشاة الحاج	بهنساوية	٣,٢٤٥	٢٩,٤١٢	٣,٢٤٥	٥,١٠٦	%٦٣,٦
سقط المهلب	أشمونين	٩٠٢	١,٠٦٦	٩٠٢	١,٥٦٢	%٨١,٦
بنى شقير	منفلوطية	٩٦,٣٨٥	—	٩٦,٣٨٥	٧٤,٢٣٣	%٧٧,٠
بنى حسن الأشراف	منفلوطية	١٣,٠٠٨	—	١٣,٠٠٨	١٦,٥٦٩	%٧٨,٥

ويتضح من الجدول أن الفائض زاد عن المال الميرى فى كل قرية عدا قريتي الغابة الكبرى بالفيوم وبنى حسن الأشراف بالمنفلوطية ، ولم تكن الزيادة كبيرة . وفى بقية القرى حقق الفائض زيادة كبيرة كان أقصاها فى الدوالة بالبهنساوية ١١,٤ قدر الميرى وأقلها فى فاو الكبرى بجرجا ١,٢ (٤٤) .

وإذا كان الفائض فاق الميرى فى معظم القرى ، فماذا كان الحال بالنسبة للفائض على صعيد الولايات ؟ للإجابة على هذا السؤال أخذنا بعض الولايات كنموذج وقمنا برصد الفائض والميرى وجملة الأموال .

(٤٤) اعتمدنا فى هذا الجدول على دفاتر الترايع الآتية :

عين ١٢ مخزن ١ دفتر ترايع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع جرجا رقم ٢٢٦٨ ، عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترايع الفيوم رقم ٢٢٥٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

جدول يوضح الفائض مقارنة بالميرى فى بعض ولايات الصعيد ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م (١٥)

جدول ٦ / ٤

الولاية	الفائض	الميرى	جملة الأموال المقررة
جرجا	١٧,٨٣٢,١٥٢	١١,١٧٣,٦٨٢	٣٧,٤١٤,٣٧٥
فيوم	٤,٥٦٣,٨٠٥	٢,٨٧٦,٣٠٩	٩,٧٨٦,٧٨٣
أشمونين	٢,٥٨٧,٨٧٧	٤٧٤,٦٥٤	٧,١٨٦,١٨٠
منفلوطية	٢,٢٢٧,٩٧٨	٨٢٧,٠١٦	٤,٥٩٧,٥٢٧

ويوضح هذا الجدول كيف أن الفائض زاد بنسبة كبيرة فى الولايات الأربعة - بلا استثناء - عن الميرى ، ولذلك نستنتج مدى الظلم الذى وقع على الفلاح فى ذلك العصر فى ظل نظام الالتزام ؛ فمن خلال الجدولين فاق الفائض الميرى بصفة عامة بنسبة كبيرة . ولما كان الفائض يمثل الفرق بين ما يدفعه الفلاح أو يحصل عليه الملتزم . والميرى الذى يدفعه للخزينة ، فإن الفرق الذى يحصل عليه الملتزم كان كبيرا جدا وما كان يعانيه الفلاح أكبر .

- البرانى :

هو قيمة العادات المقررة على القرى التى تقدمها للإدارة ، وتشمل العديد من منتجات الريف مثل الأغنام والدجاج والسمن والشعير والتبن والعجول وغيرها ، وأصبحت تقدر بالمال وتسجلها دفاتر الترابيع (١٦) . والواقع أن هذه العادات والمقررات لم تكن وليدة العصر العثمانى ، بل كان بعضها يرجع لعصر سلاطين المماليك ؛ حيث يذكر المقرزى فى خططه مقرر الأغنام والجاموس " فإنه كان للسلطان من هذه الأصناف شئ كبير جدا فيؤخذ من الجاموس للديوان على كل رأس من المواشى فى نظير ما يتحصل منه فى سنة من خمسة إلى ثلاثة دنائير " (١٧).

وفى العصر العثمانى جعل الملتزمون من الهدايا التى يدفعها الفلاحون لخدمة طارئة يقدمونها لهم واجبة السداد . وقد أغفلت دفاتر الالتزام تماما العادات والهدايا والمقررات ، ولم تشر إليها إلا تحت

(٤٥) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٤٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٤٧) المقرزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، القاهرة : د . ت ، ص ١٩٧ .

بند برانى ، وقسمته فى بعض القرى إلى برانى قديم وبرانى جديد^(٤٨). ويستدل من الوثائق أن البرانى ما هو إلا زيادات ألحقت بالفائض^(٤٩) ، وتشير لذلك دفاتر قصر اليد تحت اسم برانى فائض بلغ عن حصه قدرها ثيراطان فى قرية الصنعة ١٥١٢ بارة^(٥٠). وانفردت دفاتر الترابيع بكتابة هذه العادات والمقررات على كل قرية على حدة وبالتفصيل ؛ فنجد نوعين من البرانى فى قرية فاو الكبرى بجرجا ؛ الأول برانى مثنى خلال وقدره ١٥٠٥٢ بارة ، والثانى برانى ٩٩١١٠ بارة، وهنا زاد البرانى عن برانى مثنى خلال بنسبة كبيرة^(٥١).

والجدير بالملاحظة أن بعض القرى قرر عليها العادات التى تشكل البرانى ، لكن لا تذكر تحت اسم البرانى فى الحساب الختامى للقرية ، بل إن البرانى نفسه لا يذكر. وبالبحث اتضح أن البرانى فى هذه القرى يذكر ضمن الفائض، كما فى قرية الدوالة بهنساوية التى وصل فيها الفائض - بما فيه البرانى - إلى ٣٢٨٦٧ بارة ، والذى زاد عن الميرى وقدره ٢٨٨ بارة قرابة ثلاثين ألف بارة ، مما يعضد ما ذهبنا إليه من أن البرانى فى بعض القرى يذكر ضمن الفائض^(٥٢). وفى قرية إطسا بالآشمونين لم يذكر البرانى ، ولكنه كان ضمن الفائض الذى وصل إلى ٣٩٤٧٥ بارة والذى فاق الميرى ٣٣٠٩ بارة بكثير^(٥٣). وفى بعض القرى تعددت العادات والمقررات^(٥٤).

ولما كان البرانى زيادة عن الميرى فى معظم القرى ، فنرى من المناسب أخذ عينة لبعض القرى فى ولايات الصعيد المختلفة لتتعرف على هذه الحقيقة التى توضح العبء الكبير الذى تحمله فلاحو ذلك العصر.

(٤٨) دار الوثائق : عين ٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٠١ .

(٤٩) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(٥٠) نفسه : عين ٢٢ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ١٢٣٧ .

(٥١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٥٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٥٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(٥٤) لنى قرية طنا والبرانقة معا بالبهنساوية نجد أن الأغنام المقررة عليها كالتالى

أغنام ضيافة ٤٠٠٠ بارة

بحق أغنام رمضان ٤٢٥٠ بارة

سواقت أغنام ٢٩٧ بارة

عشور أغنام ١٥٦٠ بارة

وهذا مبلغ كبير إذا علمنا أن جملة الأموال المقررة على القرية ٣٦٦٣٤٢ بارة وهو

يشمل كافة الضرائب المقررة عليها. انظر: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

جدول يوضح البرانى مقارنة بالميرى فى عدة قرى بالصعيد

١٢١٣هـ / ١٧٩٨م والبهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م

جدول ٧ / ٤

القرية	الولاية	البرانى	الميرى
فرشوط	جرجا	٤٤٨,١٠٠	٥٤٨,٣٥٤
الونج وبنى سميع •	جرجا	١٣٥,٨٨٤	١٩٠,٧٢٨
الرقق	بهنساوية	٣١,١٤٠	٤,٤٩٨
أشمنت العرفا	بهنساوية	٨٥,٠٠٠	٥٤,٠٣٠
منشاة عيسى	أشمونين	٤,٠٠٠	٠,٢٢٦
تمساحة	منفلوطية	١١,٩٣٤	٢,٨٦٨

ويتضح من الجدول كيف أن البرانى كان أقل من الميرى فى فرشوط والونج وبنى سميع فقط ، وفى بقية القرى زاد البرانى عن الميرى (٥٥).

وإذا كان البرانى على مستوى القرى زاد فى أكثرها وقل فى بعضها فما الوضع بالنسبة للبرانى على مستوى الولايات؟

• نماذج لبعض لعادات على قريتي الونج وبنى سميع بولاية البهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م

٣٣,٠٤١	غلال مصاريف الولاية.
١٧,٠٠٠	بحق أغنام الكلفة.
٢,٠٤٠	بحق عجول الكلفة.
١,٢٧٥	بحق سمن مسلى.
٤٢٥	بحق عيش.
٦,٠٠٣	مصاريف الولاية بنى سميع.
٨,٥٠٠	بحق أغنام الكلفة.
١,٠٢٠	بحق عجول الكلفة.
٦٣٧	بحق سمن مسلى.
٢١٣	بحق عيش.

ويرجع تكرار هذه العادات مرتين لأن كل قرية منها لها مقرراتها. دار الوثائق: عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨.

(٥٥) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٨ ونفس العين والمخزن أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، ومنفلوطية رقم ٢٢٦٥ ، وبهنساوية رقم ٢٢٧٩.

جدول يوضح البراني مقارنة بالمال الميرى فى بعض ولايات الصعيد (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م)

جدول ٨ / ٤

الولاية	البراني	الميرى
جرجا	٦,١١٢,٤٢٣	١١,١٧٣,٦٨٢
فيوم	١٦,٩٨٩,٤٤٧	٢,٨٧٦,٣٠٩
أشمونين	١,٠٠٤,٠٣٧	٠,٤٧٤,٦٥٤
منفلوطية	٠,٤٧٢,٥٩٥	٠,٨٢٧,٠١٦

ونلاحظ أن البراني زاد عن الميرى فى ولايات الفيوم والأشمونين وبنسبة كبيرة.^(٥٦) ونستنتج من العرض السابق أن البراني كان عبئا ثقيلًا تحمله الفلاح فى ذلك العصر.

- الكشوفية :

أطلق على التقسيمات الإدارية فى مصر اسم كشوفيات وعلى حاكمها اسم كاشف كما كان زمن سلاطين المماليك ، وقد اختلفت مصر فى هذه الحالة عن الولايات العثمانية الأخرى التى كانت التقسيمات الإدارية فيها تسمى صناعق ، وقد ظل تعبير كاشف وكشوفية فى مصر طوال العصر العثماني ، وكانت مهمة الكشاف الرئيسية صيانة شبكات الري وجباية الضرائب^(٥٧).

ولقد تعرض قانون نامة لما كان عليه الكشاف فى مصر قبل العصر العثماني ، وشدد على عدم المغالاة فيها - الكشوفية - وذكر ما نصه "صدر أمر شريف مستحيل التحريف فى هذا الخصوص ينص على ألا يؤخذ من بعد خروف أو حمل بدعوى الضيافة ، وإذا لزم الأمر يدفع فى مقابل ذلك فى كل قرية عشر بارات"^(٥٨)، أى أن القانون لم يمنع ما يؤخذ ولكن قننه.

ولم يكن ذلك سوى أمر نظرى بعيد عن الواقع ؛ إذ أصبحت الكشوفية من الضرائب التى أثقلت كامل الفلاح فى ذلك العصر. ولقد سجلت المصادر المعاصرة ذلك ؛ حيث أشار الشربيني لهول نزلة الكشاف بقوله " ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى .: وصار لقلبي لوعة ورجيف "^(٥٩).

(٥٦) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابع منفلوطية رقم ٢٢٦٥ ، أشمونين رقم ٢٢٦٤ ، فيوم رقم ٢٢٥٧ .

(٥٧) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

(٥٨) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣١ . Shaw, The Financial , P. 87.

(٥٩) الشربيني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٢ ؛ Al-sayid , Op.Cit, P. 138.

وبدراسة وثائق الالتزام أمكننا الخروج بالحقائق التالية :

أولا : لم تذكر الدفاتر الأولى للالتزام بين الضرائب المقررة على القرية ضريبة الكشوفية إلا بعد حوالي عشر سنوات ، أى عام ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨م^(٦٠)، ولا يعنى ذلك أن ضريبة الكشوفية لم تكن مطبقة ، ولكن لم تسجل الدفاتر فى البداية كافة الضرائب المقررة على القرى.

ثانيا : أعفيت بعض القرى من ضريبة الكشوفية ، مثل قرية منشأة الحاج بالبهنساوية^(٦١) ، وكذلك قرية أولاد صناد الشرقى والغربى بجرجا ،^(٦٢) وربما يرجع ذلك لعجز هذه القرية عن دفع هذه الضريبة ، وخصوصا أننا عثرنا على كثير من هذه الحالات يعفى الكثير منها كذلك من البرانى.

ثالثا : فرض على بعض القرى نوعان من الكشوفية : قديمة وجديدة ، وقد يرجع ذلك لغنى هذه القرى وخصوبة تربتها فتقرض عليها كشوفية جديدة ، ويفرض على هذه القرى برانى بنسبة كبيرة^(٦٣).

وسميت الكشوفية خلال القرن الأول للحكم العثمانى لمصر باسم كشوفية قديمة ، وفى القرن الثانى عشر الهجرى - الثامن عشر الميلادى - أصبحت تسمى باسم كشوفية جديدة ، وخلال القرن الأول للحكم العثمانى لم يكن من حق الكاشف سوى عشر بارات فقط والتي أقرها قانون نامة ، وذلك عندما كان الكاشف يأخذ راتبا كامين^(٦٤).

ولكن بعد تطبيق الالتزام بدأ الكشاف يفرضون العديد من المظالم على القرى ، وفيما يلى دراسة مفصلة عن الضرائب المكونة للكشوفية بشقيها القديم والجديد :

أ- الكشوفية القديمة :

وتشمل الكشوفية القديمة عددا من الضرائب التى فرضت على القرى فى ظروف معينة.

- حق الطريق

وهو أجر القواسين، ويدفع كذلك لصغار المماليك الذين يأتون إلى القرية حاملين الأوامر ، ويحدد هذا المبلغ بمعرفة الشخص الذى أرسل لتبليغ الأوامر^(٦٥). وقد أنشئ حق الطريق لكى يتكفل

(٦٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ .

(٦١) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(٦٢) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترايع جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(٦٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٦٤) Shaw , The Financial, PP. 86 - 87.

(٦٥) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

بتحصيل نفقات رفع المظالم^(٦٦)، أى أن حق الطريق كمقابل لمن يقوم بالإبلاغ عن رفع المظالم. ولم يقتصر فرض ضريبة حق الطريق من جانب الممالك أو حكام الأقاليم فقط ، بل فرضه كذلك الملثمون من العلماء ؛ حيث يذكر الجبرتي ذلك فى معرض حديثه عن نقد علماء عصره " وقدروا حق طريق لأتباعهم " ^(٦٧).

ولم يكن حق الطريق يارات معدودة، بل وصل إلى ٣٠٠٠ بارة فى ناحية سوهاج بولاية جرجا^(٦٨) ، ووصل إلى ٤٠٠٠ بارة فى ناحية بنى شقير بالمنفلوطية^(٦٩). ويذكر "شو" أن حق الطريق أثناء الحملة الفرنسية تراوح بين ١٨٠ بارة لأقل الرجال رتبة، ٩٠,٠٠٠ بارة للكشاف فى كل قرية يمررون بها ^(٧٠).

لقد أصبحت هذه الضريبة مثالا للسخرية والاستهتار بالفلاح ، فإذا تظلم أحد الفلاحين من آخر وشكاه للملثم يرسل الأخير من يحقق فى شكايته ، فإذا دفع ما عليه أطلق سراحه ، وإذا لم يدفع حبس وضرب ، ويطالب كذلك بالحضور للملثم ، فإن لم يحضر أرسل له آخر ، وبالتالي حق طريق آخر ويسمى " الاستعجالة ". ولقد نقدا الجبرتي ذلك الوضع بقوله " وغير ذلك أحكام وأمور غير معقولة المعنى قد ربوا عليها واعتادوا لا يرون فيها بأسا ولا عيبا " ^(٧١).

- تذاكر جاويشية :

بعد فرض ضريبة حق الطريق عادت الفائدة على الجند الذين يرسلون للقيام بإبلاغ الرسائل ، وفى عام ١١٠٥هـ / ١٦٩٣م أصبح الذين يقومون بها يحصلون على تذاكر للقيام بهذه المهمة ، وهذه التذاكر تعطى للشخص الذى يرسل لجمع الضرائب تخوله سلطة جمعها من الأقاليم ، ومقابل بدل السفر والإقامة ، وهذه التذاكر كانت تعطى لكل الرجال الذين يقومون بجمع الضرائب^(٧٢)، وسميت هذه الضريبة باسم جاويشية نسبة لطائفة الجاويشية^(٧٣). واختلفت هذه الضريبة بالطبع من قرية إلى أخرى؛ فوصلت إلى ٤٨٣ بارة فى قرية الغابة الكبرى بالقيوم و٣٦ بارة فقط فى قرية بنى حصيب بالأشمونين، وفى عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م سجلت الوثائق ١١٤٦ بارة فى قرية بنى حسن الأشراف، ١٣٤٤ بارة

(٦٦) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٦٩ .

(٦٧) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٤ .

(٦٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١.

(٦٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية ٢٢٦٤.

(٧٠)

Shaw , The Financial, P. 88 .

(٧١) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٧ .

(٧٢)

Shaw , Op - Cit , P. 89 .

(٧٣) عبد الكريم رافق : المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

فى بنى رافع بالمنفلوطية. (٧٤) وبمرور الوقت ضعفت القوة العسكرية للجوايشان والمتفرقة ولم يعودوا قادرين على جمع الضرائب أو تذاكر جاويشية الخاصة بهم من القرى؛ ولهذا وافق الوالى فى عام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م على أن تضاف للضريبة ويأخذوها من الخزينة (٧٥).

- الكُلف :

أما الكلف فهى عدة مبالغ عينية ونقدية تقدم للحكام وأفراد بيوتهم ، ثم تحولت إلى مبالغ مالية (٧٦). ولقد نصت الوثائق على ضرورة دفعها " بما على الناحية المرقومة من العوايد الجارى بها العادة " (٧٧)، أى أن مستأجر الناحية يتكفل بما عليها من عادات ومقررات ضمن الإيجار.

وسجلت دفاتر الترابيع هذه الكلف تحت اسم كلفة حاكم الولاية ، وفى قرية منشاة عيسى بالآشموين ٤٠٠٠ بارة (٧٨) ، وكذلك كلفة كشوفية نزلة الونج بجرجا ٣٠٠٠ بارة وفى نفس القرية ١٧٠٠٠ بارة عن أغنام الكلفة ، ٢٠٤٠ بارة بحق عجول الكلفة وطريق الكلفة ٦٠٠٠ بارة ، كل ذلك فى قرية واحدة . (٧٩) وهذا يوضح مدى ما عاناه الفلاح من جراء هذه الكلف . وتختلف الكلف عن حق الطريق فى أنها تفرض على القرى بواسطة عسكر حكام الولايات والحملات التى تمر بالإقليم ، وأصبحت تفرض لصالح حكام الولايات (٨٠).

- الطُّلب :

هى مبالغ من المال كان الجند يطلبون من كاشف الإقليم أن يكتبها لهم دون وجه شرعى ؛ حيث أشار ابن أبى السرور أنهم يقولون " اكتب أن فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون " (٨١) وقد غالى جند السباهية فى عدد مرات فرضها ، كما غالوا فى قيمتها

(٧٤) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ ، عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٩١ .

(٧٥) Shaw ,The Financial , P. 89.

(٧٦) استيف : المصدر السابق ، جـ ٥ ، ص ٢٨ .

(٧٧) دار الوثائق : محافظة الدشت ، محفظة رقم ١٤٩ ، ورقة ١٠٣ .

(٧٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع أشموين رقم ٢٢٦٤ .

(٧٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(٨٠) Shaw , Op-Cit, PP. 89 , 90 .

(٨١) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق ، ورقة ١٢٢ ، ونفس المؤلف : النزهة الزهية ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

حسب أهوائهم وأصبحوا يأخذون من الكشاف أوراقا تجيز لهم فرض هذه الضريبة الظالمة^(٨٢).

ولقد أجمعت المصادر المعاصرة على فداحة هذه الضريبة ومدى الضرر الذى عاد على الفلاح من جراء فرضها * إلى أن زانت عن أموال المقاطعة * .^(٨٣) ولقد بلغ الأمر بهؤلاء الجند إلى الاعتداء على نساء الفلاحين ، بل وقتل بعضهم وسلب ما معه .^(٨٤) وأورد صاحب المنح الرحمانية قصة مفادها أن أحد العسكر وصل إلى إحدى القرى بشكاية ما ، وطلب حق طريق ألف نصف ، ففر أهل القرية ولم يعثر سوى على امرأة ومعها ولدان صغيران ، فأخذهما منها حتى أتت بمصاغها ، وكان يزيد عن الألف نصف فضة فأخذ المصاغ وأعطاهما الولدين^(٨٥).

وهذا يدل على مدى الضرر الذى كان يعود على الفلاح من وراء فرض هذه الطلب ؛ ولذلك حاول بعض الولاة إلغاء الطلبة التى كانت سببا فى خراب البلاد وهلاك العباد- على حد تعبير المصادر - ولكن أدى ذلك إلى تمرد جند السباهية ضدهم ؛ فقد اعتبر هؤلاء أن إلغاء الطلبة يعد إلغاء لأهم امتياز لهم ، بل اعتبروا الطلبة حقا لهم على الفلاحين.

ولقد حدث أول تمرد للجند فى عهد إويس باشا^(٨٦) ؛ فحينما حاول أن يقف فى وجههم ويلغى الطلبة هجموا على قصره وأخذوا ابنه رهينة ، وقاموا بالسلب والنهب فى كافة نواحي البلاد ، وإزاء ذلك لم يجد إويس باشا بدا من أن يسمح لهؤلاء الجند بأخذها .^(٨٧) وفى مطلع القرن السابع عشر ١٦٠٤م حاول إبراهيم باشا - الملقب بالمقتول إزالة الطلبة من مصر ، ولكنه لم يتمكن من ذلك وقتلته الجند .^(٨٨) ولقد بلغ أمر الطلبة للسلطان العثمانى نفسه، الأمر الذى جعله يرسل إلى مصر الوالى محمد باشا^(٨٩) وطلب منه البحث عن أصلها ،^(٩٠) ويبدو أن ذلك هو الذى أدى بالسلطان إلى أن يولى على

(٨٢) محمد بن أبى السرور: كشف الكربة، المصدر السابق، ص ١١٣؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص ١٨٧ .

(٨٣) محمد البرلسى السعدى : المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

(٨٤) محمد بن أبى السرور : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٣ .

(٨٥) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق، ورقة ١٣٢ .

(٨٦) مدة ولايته ١٢ جمادى الثانية ٩٩٤ - ٢ شوال ٩٩٧هـ / ٣١ مايو ١٥٨٦م - ١٤ أغسطس ١٥٨٩م .
أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٢١ .

(٨٧) محمد بن أبى السرور : كشف الكربة ، المصدر السابق ، ص ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٨٨) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، المصدر السابق، ورقة ١٢٢ .

(٨٩) محمد باشا هذا غير محمد باشا قول قران' مبطل الطلبة .

(٩٠) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، ورقة ١٢٦ .

مصر محمد باشا زوج ابنته عام ١٠١٦ هـ / ١٦٠٧ م . ولقد لقب محمد باشا بقول قران أى مبطل الطلبة ؛ حيث كتب خطاً شريفاً بإبطالها ^(١١).

لقد عامل محمد باشا الكشاف والملتزمين معاملة طيبة ، وألبسهم الخلع والتشارييف ، واشترط على كل من ألبسه قفطاناً أن يمشى بالاستقامة مع الرعايا ، وأن لا يكتب لأحد من الجند طلبية ، وكان إذا نزل قرية وشكى له أحد فلاحيه أحسن إليه ورفع عنه الظلم الذى وقع عليه ^(١٢).

ولم يطل أمد إبطال الطلبة؛ وإن امتنع العسكر عن الطلبة فترة، ثم اجتمعوا وانتفخوا على عدم رفع الطلبة " وصاروا ينزلون البلاد ويغرموا أهلها الغرايم ويذبح لهم منها الماية رأس غنم ومن البقر والجاموس شئ كثير " ^(١٣). وبذلك عاد ظهور الطلبة مرة أخرى بالبلاد ؛ حيث يشير أحمد شلبى فى معرض حديثه عن حوادث عام ١٠٧٥ هـ / ١٦٦٤ م عن الطلبة ومدى ما وقع على الفلاحين منها فيقول " وأحدث سياوش أغا مظلمة على جميع البلاد وسماها الطلبة وهى باقية إلى زماننا وتسمى بطلبة سياوش أغا وهى كانت فى نظير خدمته " ^(١٤). وعلى أية حال كان للطلبة آثار سيئة على الفلاح فى العصر العثمانى ، وأصبحت الوثائق تشير لها بحق الطريق ^(١٥).

- مال الجهات :

ويخصص عائد هذه الضريبة لمركب الترفيه الذى يسبق كل عام المحمل المسافر إلى مكة ، ويحصلها حكام الولايات ، وتعطى لشيخ بلد مدينة القاهرة الذى يعطيه إلى إسلام باشى المكلف بالتصرف فيه ^(١٦). واختلفت هذه الضريبة من قرية إلى أخرى ؛ فسجلت قرية منشأة عيسى ٣٢٤٥ بارة مال جهات كشوفية ^(١٧)، وفى قرية الدوالطة ٩٠٢٤ بارة جهات كشوفية ^(١٨)، وفى قرية بنى غالب

(١١) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٣١

Hathaway, J., Egypt in the Seventeenth, Century P. 41, in Modern Egypt From 1517 to the end of the twentieth Century, M.W.Daly (ed.), C-U-P, London, 1998.

(١٢) محمد البرلسى السعدى : المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .

(١٣) محمد بن أبى السرور : المنح الرحمانية ، ورقة ١٢٨ .

(١٤) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٦١ .

(١٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(١٦) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤ .

(١٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(١٨) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهتساوية رقم ٢٢٧٩ .

وما معها ١٥٦٦٤ بارة، وهو مبلغ كبير جدا إذا قورن بجملة الأموال المقررة على القرية ٢٢٣٣٠ بارة^(١٠٠)، وكان مال الجهات في ناحية ألتيدم ٧٢٥٧ بارة^(١٠١).

وفي القرن ١٢هـ / ١٨م أصبحت ضريبة مال الجهات في الحقيقة جزء من الكشوفية الجديدة ، وبعد ذلك كان العسكر الممالك يفرضون كل أنواع الضرائب تحت مسمى مال الجهات ، وفي عصر الحملة الفرنسية ارتفعت ضريبة مال الجهات بشكل كبير^(١٠٢).

- خدمة العسكر :

وتقررت هذه الضريبة في الأصل كرواتب للجنود ، ولكن حكام الولايات منحوها لأنفسهم^(١٠٣) وكانت في الأساس لأعضاء فرق التفنكجيان والجمليان والشراكسة ، ويذهب "شو" إلى أنها فرضت على قرى ولايات الوجه البحري لحكام الولايات من أجل خدمتهم وتوطيد الأمن في الولايات^(١٠٤). ونحن نختلف مع "شو" في قصره هذه الضريبة على ولايات الوجه البحري دون القبلي؛ فقد ثبت من الوثائق فرض هذه الضريبة على الوجه القبلي، وعلى سبيل المثال لا الحصر في ولاية البهنساوية التي شهدت فرض هذه الضريبة على قراها ؛ فنجد أن ضريبة خدمة العسكر في قرية كفور صول وصلت إلى ١٧١٠ بارة، وكذلك الدواطة ١٩٩٥ بارة، ومنشأة الحاج ٨٥٥ بارة^(١٠٥).

تلك كانت الضرائب المكونة لمال الكشوفية القديمة.

ب - الكشوفية الجديدة :

فرضت الكشوفية الجديدة لنفس الأغراض التي فرضت من أجلها الكشوفية القديمة، أي فرضت كذلك لصالح حكام الولايات ، وتعددت الضرائب المكونة لها على النحو التالي :

- رفع المظالم :

بعد قضاء محمد بك أبي الذهب على سيده على بك الكبير واستقرار الأمر في مصر "أحدث بها مظالم لم تكن موجودة بالبلاد، ومن جملة المظالم أنه رتب دفع المظالم بالبلاد"، أي فرض رسوما مقابل النظر في المظالم^(١٠٦). وبعد أن أصبح أبو الذهب شيخا للبلاد حاول زيادة دخوله الخاصة، وذلك

(٩٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابع ولاية أشمونين رقم ٢٢٧٧ .

(١٠١) Shaw , The Financial, PP. 90 , 91.

(١٠٢) لاذكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤ .

(١٠٣) عفاف مسعد السيد : المرجع السابق ، ص ١١٨ Shaw, Op.Cit, P.90.

(١٠٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركي دفتر ترابع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٠٥) إسماعيل بن سعد الخشاب : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

بتجميع كل الضرائب التي فرضها الكشاف والبكوات لصالحهم والتي كانت تكون ما يعرف بالكشوفية القديمة في ضريبة واحدة تسمى رفع المظالم (١٠٦).

وقد قسم أبو الذهب القرى إلى ثلاث طبقات : الأولى تدفع ٢١٠ بوظقة ، والثانية تدفع ١٥٠ بوظقة ، والثالثة ٨٠ بوظقة . ويذكر لانكريه أن تقرير هذه الضريبة لم يمنع المظالم من أن تحدث كما كان الأمر من قبل. (١٠٧) وقد قمنا بعمل عينة لعدة قرى بالبهنساوية توضح هذه الضريبة.

جدول يوضح ضريبة رفع المظالم مقارنة بالميرى وجملة الأموال في عدة قرى بالبهنساوية (١٠٨)

جدول ٩ / ٤

القرية	ضريبة رفع المظالم	الميرى	جملة الأموال المقترية
منقرش	٣,٤٢٠	١,٠٨٦	٢٢,٢١٩
الجمهود	٦,٩٢٠	١,٠٨٦	٧٢,٠٨٨
إتقاق	٦,٩٤٠	٦٠٥	١٠,٥١١
شرونا	٩,٦٨٠	٧٤٦	٨٥,١٦٦
بنى حسن	٢,٣٢٠	١,٢٨٩	٢٣,٣٧١
سقط راشين	٦,٩٢٠	٧,٣٨٧	١٩٥,٣٢٢
بنى صالح	١٣,٤٥٥	١,٦٧٨	٨,٩٩٧
صدقة البقاء	١٣,٤٥٥	٤,٠١٧	٣٥,٢١٥
أبو صير	١٣,٤٥٥	١٩٢,٣٦٥	١٤٨,٦٠١

ونستنتج من الجدول السابق أن ضريبة رفع المظالم تماثلت في بعض القرى مثل الجمهود وسقط راشين مع اختلاف الميرى في القريتين ، وزادت عن الميرى في الأولى وانخفضت عنه في الثانية ، واختلفت رفع المظالم في منقرش والجمهود مع تماثل الميرى في القريتين ، وكانت بزيادة كبيرة عن الميرى ، وزادت في قريتي بنى صالح وصدقة البقاء عن الميرى مع اختلافه في القريتين.

وكانت رفع المظالم في قرية إتقاق أكثر من قدر الميرى إحدى عشرة مرة ، وفي قرية شرونا قدر الميرى اثنتى عشرة مرة ، ولم تنخفض رفع المظالم عن الميرى في هذا الإحصاء إلا في قريتين فقط هما سقط راشين وأبو صير ، وفي الأخيرة كانت أقل من الميرى بنسبة كبيرة.

Shaw, The Financial, P. 91.

(١٠٦)

(١٠٧) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤ .

(١٠٨) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٢٩.

وينفى هذا الجدول تماما ما ذهب إليه استيف من أن " فلاحو مصر العليا يعنون من رسوم رفع المظالم " .

انظر: استيف : المصدر السابق، ج ٥ ، ص ٩٨.

ويمكن القول إنه لم تكن هناك قاعدة تحكم هذه الضريبة كما ذهب لانكريه (١٠٩) ، وكذلك شو الذى قسم القرى إلى ثلاث طبقات أعلاها ١٢٦٠٠ بارة وأوسطها ٩٦٠٠ بارة وأدناها ٤٨٠٠ بارة. (١١٠) مما يجعل الباحث يقرر أن هذه الضريبة تحكمت فيها بالدرجة الأولى أهواء حكام الولايات من الكشاف والعسكر ، ومما يقوى هذه الاتجاه أنه من خلال عينة لتسع قرى فى الجدول السابق وجدنا ضريبة رفع المظالم ست طبقات وليس ثلاثة كما ذهب لانكريه وشو.

وإذا علمنا أن ضريبة رفع المظالم وصلت إلى ٦١٠٥٢٩ بارة فى ولاية البهنساوية فقط ، لأدركنا مدى فداحة هذا العبء الذى تحمله الفلاح من جراء فرض هذه الضريبة ، ولذلك عندما جاء القبطان باشا حسن وأراد أن يعيد النظام لمصر بعد الاضطرابات التى أعقبت وفاة محمد بك أبى الذهب فقام بإبطالها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد، ولكن عندما حضر إسماعيل بك حسن له إعادتها فأعيدت (١١١) ؛ لأنه أدرك أهميتها لإدارة مصر من الناحية المالية ، وأصبحت ضريبة رفع المظالم تعرف بحق البيات. (١١٢) وعلى أية حال كانت هناك قرى لم يفرض عليها رفع المظالم؛ مثل طنا الملق وأبشاق الخمير وسملو (١١٣) ، وربما يرجع ذلك لعجز وفقر هذه القرى فتم إعفاؤها.

- فردة التحرير :

بعد وفاة حسن باشا - القبطان - سيطر البكوان مراد بك وإبراهيم بك على مصر وأصبحت تحت حكمهما ، وحاولا زيادة دخولهما بنفس الطريقة التى اتبعها محمد بك أبو الذهب ، وأعادا معظم الكشوفية الجديدة عدا رفع المظالم ، وفرضا فردة التحرير على القرى ثلاث طبقات تبعا لثراء القرية؛ أعلاها ٩٠٠٠ بارة ، وأوسطها ٦٠٠٠ بارة ، وأدناها ٣٠٠٠ بارة ، ولم تصبح فردة التحرير مثل رفع المظالم ولكن فرضت على القرى لأغراض خاصة عادة لتمويل الحملات العسكرية المارة فى الأقاليم (١١٤).

لقد كان لفرض فردة التحرير وقع كبير على الفلاح ؛ حيث أشار الجبرتنى إلى ذلك بقوله " فدهى الفلاحون وأهل القرى ثانية على ما هم فيه من موت البهائم وهياف الزرع وسلطنة الفئران

(١٠٩) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤ .

(١١٠) Shaw , The Financial , PP. 91, 92.

(١١١) الجبرتنى : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١١٢) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٦٩ ؛ Shaw, Op. Cit, P.92.

(١١٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩.

(١١٤) Shaw, Op-Cit, PP. 92 , 93 .

الكثيرة على غيطان الغلة^(١١٥) ، مما يدل على الأثر الاقتصادي السيئ الذي صاحب هذه الفردة على الفلاح.

- كلف جديدة :

وتم فرضها من أجل إقامة الجند الذين يقومون بجمع فردة التحرير من القرى ، وذلك بواسطة البكوات المماليك على الفلاحين ، وأصبحت جزء من الكشوفية الجديدة^(١١٦).

- مطالب حاكم الولاية :

وهذه المطالب عينية مثل الشعير والتبن ، وتشير الوثائق لذلك تحت اسم حق شعير ، ووصلت في قرية بنى شقير بالمنفلوطية ٩٥٢٢ بارة^(١١٧). وقد تكون أطعمة للفرقة التي تصاحب الحاكم عندما يسافر ، وعندما تكون هذه الفرقة كبيرة العدد تبلغ كل قرية بالجزء من المصروفات الذي يجب عليها أن تدفعه^(١١٨)، وقد وصلت هذه المصاريف في إحدى قرى ولاية جرجا إلى ٢٨١١٤ بارة^(١١٩)، كما وصلت إلى ٧٠٠٠ بارة على قرية الونج وتوابعها^(١٢٠). وكانت هناك أموال تقرر تحت اسم مضاف حاكم الولاية بلغت ٢٥٥٠٠ بارة في قرية كوم الشقافة ، وغلل حاكم الولاية ٤٤٢٧١ بارة في قرية فار الكبرى^(١٢١)، وفي قرية شرق بنى نصير ٤٠٤٤٢ بارة^(١٢٢). وبذلك كانت مطالب حاكم الولاية من المقررات التي أثقلت كاهل الفلاح كذلك في ذلك العصر.

- مصاريف الناية اللازمة :

وهي عبارة عن مصاريف يتكفل بها مشايخ القرى عندما يقدمون الكلفة - أى الوجبات - إلى الكشاف والمماليك الآخرين الذين يمرون بالإقليم ، ولم تكن هذه المصاريف محددة ، ولذلك كان يقسمها المشايخ على الفلاحين^(١٢٣) ؛ بمعنى أن أية متطلبات طارئة لظروف ما تطرأ على القرى كان الفلاح - لا غيره - الذي يتحملها.

(١١٥) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

Shaw, The Financial, P. 93 .

(١١٦)

(١١٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٤ .

(١١٨) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٤ .

(١١٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(١٢٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(١٢١) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٨١ .

(١٢٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(١٢٣) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

وعلى أية حال ، كانت تلك أهم الضرائب المكونة للكشوفية القديمة والجديدة التى كان على الفلاح فى النهاية تحملها شاء أم لم يشأ. ونود أن نتعرف على الكشوفية فى بعض القرى ومقدارها مقارنة بالمال الميرى لنرى حجمها ومدى أثرها.

جدول يوضح الكشوفية فى عدة قرى بالصعيد مقارنة بالمال الميرى. (١٢١)

جدول ٤/١٠

القرية	الولاية	الكشوفية	الميرى
فاو الكبرى	جرجا	٤٤,٢٧١	٩٤,٢٧٣
الغابة الكبرى	فيوم	٦,١٠٨	٢٧,٧١٦
الدوالة	بهنساوية	٣٠,١٨٩	٢,٨٨٤
بلوط	منفلوطية	٣٠,٠٠٠	٢,٣١١
سقط المهلب	أشمونين	١٤,٥٣٨	١,٥٦٢

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن الكشوفية زادت فى قرية بلوط عن الميرى أكثر من ثلاث عشرة مرة ، وكانت فى سقط المهلب تسعة أضعاف الميرى ، وفى الدوالة زادت كذلك بنسبة كبيرة عن الميرى ، ولم تنخفض عن الميرى إلا فى قرية الغابة الكبرى وبشكل كبير. وإذا كان ذلك الوضع بالنسبة للقرى فما الموقف بالنسبة للكشوفية على مستوى الولايات ؟

جدول يوضح الكشوفية فى بعض ولايات الصعيد مقارنة بالميرى (١٢٠)

جدول ٤ / ١١

الضريبة	جرجا	فيوم	أشمونين	منفلوطية
الكشوفية	١,١٧٠,٨٢٠	٦٤٧,٧٢٢	٣,١١٥,٦١٢	٨٤٣,٤٨٨
الميرى	١,١٧٣,٨٦٢	٢,٨٧٦,٣٠٩	٤٧٤,٦٥٤	٨٢٧,٠١٦

من خلال الجدول نستنتج أن الكشوفية زادت عن الميرى بشكل واضح فى أشمونين بما يزيد على مليونين ونصف بارة ، كما زادت فى المنفلوطية وكانت الزيادة أكثر من ستة عشر ألف بارة ،

(١٢٤) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ ، فيوم رقم ٢٢٥٧ ، بهنساوية ٢٢٧٩ ، وأشمونين ٢٢٦٤ ، ومنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٢٥) نفسه : عين ١٢ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ ، عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ ، والأشمونين رقم ٢٢٦٤ ، والمنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

وعلى العكس انخفضت فى الفيوم عن الميرى أكثر من مليونى بارة ، وإن تقاربت الكشوفية مع الميرى فى ولاية جرجا ، وكانت الزيادة لصالح الميرى بأكثر من ثلاثة آلاف بارة.

وإجمالاً زادت الكشوفية عن الميرى فى الولايات الأربعة بـ ٤٢٥٩٨١ بارة . ولدينا سؤال يطرح نفسه هل كل أموال الكشوفية - والتي كما رأينا زادت عن المال الميرى- تؤول كلها لصالح حكام الولايات ؟ والإجابة تاتى بالنفى ؛ حيث إن هؤلاء الحكام ملزمون بدفع الميرى عن مناصبهم ، وكذلك يقومون بتسديد مال الجهات المخصص لمحمل الحاج . ولقد ذهب لانكريه إلى أن المال الميرى المستحق عن مناصب حكام الولايات يتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠ كيسا عن الولاية حسب درجة ثرائها ، وكان عليهم أن يقدموا الهدايا إلى الباشا وإلى الكخيا والخازندار ، كما كان عليهم أن يدفعوا مكافأة إلى الأشخاص الذين لهم أهمية بجوار الباشا (١٢٦).

وإذا كانت بعض الولايات شراقى- لم ترو - يتقاضى الباشا - أحيانا - عن أخذ عوائد الكشف كما حدث عام ١٦٩٤م. (١٢٧)

وفى بعض الأحيان كان بعض حكام الولايات يتأخرون فى دفع عوائد الكشوفية، كما حدث عندما تأخر محمد بك الصغير الذى كان حاكما على ولاية جرجا وكان عليه عشرة آلاف أردب حنطة ، فاغتاظ الباشا من ذلك غيظا شديداً ، وطلب منه توريدها أو توريدها ثمنها ، وكانت من زمن الباشا الذى كان قبله ١١٢٧هـ / ١٧١٥م (١٢٨).

ولقد أوقع غالبية الكشاف الظلم على الفلاحين لدرجة جعلت أحمد شلبى يتعجب من ذلك وخصوصا فى كشوفية البهنساوية "ومن العجايب أن كل من تولى كشوفية البهنسا وظلم فيها لم يحدث له خير لأن ظلمهم قد فحش فى العباد خارج البلاد وداخلها" (١٢٩).

ولم تكن الضرائب المتعددة السابقة هى فقط المقررة على الفلاح والذى كان ملزما بدفعها ، بل كان على الفلاح أن يدفع الكثير من الضرائب والتي أصبح معظمها لصالح حكام الولايات وأضيفت للمال الحر.

٣- الضرائب التى أضيفت للمال الحر :

لما كان المال الحر هو مجموع الضرائب التى كان على الفلاح أن يدفعها ، فقد أضيفت إليه العديد من الضرائب على النحو التالى :

(١٢٦) لانكريه : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

(١٢٧) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ١٩١ .

(١٢٨) نفسه : ص ٢٦٨ .

(١٢٩) نفسه : ص ٤٤٧ .

- حوالة الحوالات :

وهي عادة مخصصة للأشخاص الذين يرسلون للقرية لتحصيل الضرائب ، وكان يختص بها كاتب الحوالة (١٢٠). ولقد اختلفت هذه الضريبة بالطبع من قرية إلى أخرى ؛ فقد وصلت إلى ٧٠٠ بارة في قرية كوم الشقافة بولاية جرجا (١٢١)، وفي الرق بالبهنساوية ٣٠٠٠ بارة ، وبنى ماضى ٣٠٠٠ بارة وفي دلاص اللجم نوعان من حوالة الحوالات : الأولى ١٠٠٠ بارة ، والثانية " حوالة المال بالمصروف " ٣٠٠٠ بارة ، (١٢٢) ووصلت إلى ١٥٩٤٧ بارة في قرية طهطا ، وأكبر مبلغ عثرنا عليه حوالة حوالات في قرية العسيان ٤٢٥٠٠ بارة. (١٢٣) وعلى ذلك تكون حوالة الحوالات من الضرائب التي أثقلت كامل الفلاح.

- معاد الجسور وتوابعها :

أشار قانون نامة باهتمام لترميم الجسور، وأن يوجه الكشف شيوخ القرى والفلاحين إلى ترميم جسور بلادهم كما يجب حتى لا يحدث تشرق للأراضي الزراعية (١٢٤) ، وإذا لم تكف الرسوم المقررة لذلك يقوم الفلاحون بتطهير القنوات كما كان سائدا في عصر المماليك، وإذا كانت هناك ضرورة لمساعدة الفلاحين بأموال السلطنة يصرف على الترميم والتطهير من الخزينة، وأن توجه الرسوم لهذا الغرض (١٢٥).

وأشارت لذلك أيضا سجلات المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالعمالة وثور الجرافة والمصاريف والتوابع الجارى بها العادة (١٢٦). ولقد رصدت دفاتر الترابيع مساحة من الأرض فى بعض القرى وصلت إلى ١١ فدانا و ٦ قراريط تحت اسم أو تلاق جسر فى قرية دلاص اللجم بالبهنساوية ، وكان معناد جسر قرية الحرجة ٣٣٠٠ بارة (١٢٧).

(١٢٠) كاتب الحوالة هي الشخص المسئول عن قيد أسماء الملتزمين وقدر الميرى عليهم والأقساط المطلوبة منهم وإرسال الأشخاص الذين يطالبون بهذه الأقساط. يوسف الملوانى : المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(١٢١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(١٢٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٢٣) نفسه : عين ١٢ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٢٤) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(١٢٥) نفسه : ص ٢٣ .

(١٢٦) دار الوثائق : الصالحية النجمية ، ص ٤٨١ ، ص ٢٨٤ ، م ٩٣٠ ، وإسقاط القرى ، ص ٣ ، ص ٥١ ، م ١٤١ .

(١٢٧) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

ورغم عدم اهتمام دفاتر الالتزام بمثل هذه النواحي فقد عثرنا على وثيقة هامة تبين المقررات الخاصة بالجسور عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م كالآتي :

٧٥٠٠٠ بارة جسر أسبوطية.

٢٩١٣٢ بارة جسر فيوم.

٣٧٥٠٠ بارة جسر بهنساوية. (١٣٨)

ويبدو أن المال المربوط على الولايات لأعمال الجسور لم يتغير بدليل أن مصاريف جسر أسبوطية عام ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م كان ٧٥٠٠٠ بارة كذلك ، أى لم يتغير طوال ٨٥ عاما (١٣٩). ولكن حدثت زيادة كبيرة لمقررات الجسور فى نهاية القرن الثامن عشر ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م لدرجة أن معتاد الجسور فى ثلاث قرى فقط بالأشمونين وصل إلى ٢١٠٠٠٠ بارة. (١٤٠) وفى نفس التاريخ وصلت مهمات الجسور فى قرية بنى مزار وتوابعها إلى ٥٩٣٨١ بارة. (١٤١) واهتمت الإدارة كذلك بحراسة الجسور ، وخصصت عادات للرجال الذين يقومون بحراستها ليلا خشية انهيارها ، مما يكون له عواقب سيئة على المحاصيل الزراعية ، وخصصت مساحة فى بعض القرى تحت اسم خفر الجسور (١٤٢).

وكان لرئيس الأنفار الذين يقومون بأعمال التطهير للجسور - شيخ الجرافة - عادة بمثابة أجره له ، وكذلك الأنفار الذين يعملون فى الجرافة السلطانية والخاصة بجرف الترع الكبرى (١٤٣). وكان لصغار الجرافة - وهم الأولاد الذين يعملون فى الجرافة - عادة مقررة ، وكانت لهم أجور كما تشير لذلك دفاتر الجسور "والمصروف من الديوان الشريف الجارى به العادة تحت أجره الأبقار والصغار" (١٤٤).

ولقد وصل مال جرف الجسور إلى ٢٨٠٠٠ بارة فى قرية شرق بنى نصير بالمنفلوطية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، ومعتاد الجراريف ٨٥٠٠ بارة ، ومصلحة الجرف ٤٢٥٠ بارة فى نفس

(١٣٨) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٣٩) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٤٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤ .

(١٤١) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧ .

(١٤٢) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٤٣) لانكريه : المصدر السابق، ص ٣٧ .

(١٤٤) دار الوثائق : عين ٥٩ مخزن ١ تركى دفتر الجسور السلطانية وجه قبلى رقم ٧٨٥ .

الفرقة (١١٥).

- عادة جاويش كاشف :

والجاويش هو الذى يرشد الكاشف ويقوده إلى الأماكن التى يريد الذهاب إليها، أى أن هذه العادة خصصت لجنود الأوجاقلو ، وتقرر معها عدة عادات أخرى، مثل تسويق مقرر- وكانت لصالح الفرق العسكرية - وكذلك عادة رأس نوبة ومسودة وخصصت للرجال الذين يحملون نفس الاسم وكانت وظيفتهم تأمين وحماية عملية سداد مال الجهات (١١٦).

- عادة خدام الرملة :

وهو أجر الفرقة التى تحمل الزكائب التى تملأ بالتراب الذى يستخدم فى صنع الجسور (١١٧). وعلى أية حال ، لم تكن كل قرية تدفع كل الضرائب السابقة ؛ فبعض هذه العادات قد توقفت فى بعض القرى ، أو لم تعرف فى قرى أخرى.

- الكوركجيان :

فرضت هذه الضريبة وخصصت لإزالة الأتربة من القاهرة ، وكذلك للمساعدة فى ترميم الجسور ، وأصبحت جزء من الضريبة المقررة على القرى بأمر الوالى ابتداء من ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م. (١١٨) وقد رصدت دفاتر الالتزام هذه الضريبة والتى اختلفت من قرية إلى أخرى ؛ فكانت فى قرية الأقواز ٢٠٠ بارة ، ومنيل السلطان ٧٥ بارة، وأقل كوركجيان عثرنا عليها ١٠ بارة فى كفر الواصلين ، وكلها بالأطفيحية ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م (١١٩).

- ضريبة الكرا (كراء الأسنان) :

وهى ضريبة كان الفلاحون يدفعونها إذا مر بقريتهم جماعة من العسكر ، وذلك قبل دعوتهم للطعام كأجرة لقيام أسنانهم بمضغ هذا الطعام. (١٢٠) ولقد أصبحت ضريبة الكرا هذه واجبة حكم القانون ، ويؤيد ذلك ما أورده أحمد شلبي؛ حيث ذكر أن " رجلا من مباشرى الأوقاف يدعى عبد الرحيم السلمونى وكان رجلا غنيا فعمل فرحا يزوج ابنته فلما مد سماط الاختيارية طلب سراجيهم سماطا

(١٤٥) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترايع ولاية المنفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(١٤٦) لا تتركه : المصدر السابق، ص ٣٦.

(١٤٧) نفسه.

(١٤٨) Shaw , The Financial , P. 179.

(١٤٩) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٥ .

(١٥٠) عبد الرازق الهلالي : قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعى فى الوطن العربى ، القاهرة : ١٩٦٧ ، ص ١٠٩ .

لأنفسهم فمدوا لهم سباطا ولكنهم امتنعوا عن الأكل فسألهم عن السبب فقالوا له " نحن عادتنا لا نأكل حتى نأخذها فقال وما هي فقالوا لكل واحد منا ريال كرا " فأعطاهم ما طلبوا " وصان نفسه من البهدة" (١٥١).

٤- ضريبة الفرط :

وهي الفرق بين الغلال الداخلة إلى العنابر والخارجة منها (١٥٢). ولقد سجلت دفاتر الالتزام هذه الضريبة ورصدها الدفاتر الأولى ؛ فنجد أن ضريبة الفرط هذه وصلت إلى ٧٣ بارة في قرية إطسا كقسط أول ، ولما كانت الضريبة تسدد على ثلاثة أقساط فإن الفرط في هذه القرية وصل إلى ٢١٩ بارة ، وكانت تسدد ضمن جملة الأموال المقررة على القرية (١٥٣).

ومثل كافة الضرائب الأخرى تختلف الفرط من قرية إلى أخرى ؛ فنجد بعض القرى تفرض عليها ضريبة صغيرة نسبيا مثل قرية منشأة الحاج ٥٦ بارة (١٥٤) ، في حين وصل الفرط إلى ١٥٦٠٣ بارة في قرية سنورس بالفيوم (١٥٥). ويتتبع دفاتر الالتزام ثبت أن ضريبة الفرط لم يطرأ عليها أي تغيير بالزيادة أو النقصان؛ ففي عام ١١٢١هـ / ١٧٠٩م قرر على الغابة الكبرى بالفيوم ٦٠٠٠ بارة فرط (١٥٦) ، ولم يتغير المبلغ عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (١٥٧) ، وفي ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م لم يطرأ عليه أي تغيير (١٥٨) كما كان ٦٠٠٠ بارة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م (١٥٩). ولم تكن الفرط مبلغا هينا ؛ فقد كانت ١٣٩١٩٩ بارة في البهناوية ١٠٨٦هـ / ١٦٧٥م (١٦٠).

ولم يكن الأمر يقتصر على أن يدفع الفلاح كافة الضرائب السابقة التي تعددت أشكال وأسباب فرضها ، بل كان على الفلاح العمل بالسخرة في كثير من الأحيان وهو ما عرف بالعونة.

(١٥١) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(١٥٢) قانون نامه : المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(١٥٣) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٤ .

(١٥٤) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٥٥) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

(١٥٦) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٧١ .

(١٥٧) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١٥٨) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(١٥٩) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٦٠) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٨٠٠ .

٥- العونة :

وهي العمل بالسخرة في أرض الملتزم - الأوسية - إذا كان العمل فيها بالسخرة، وغالبا ما كان كذلك . وتشير لذلك المصادر المعاصرة " وهو أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية أو كفر من كفور الريف يزرع جانباً من الأرض ويرسل ثيراناً وأخشاباً ومحاريث وما يحتاج إليه ... فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار أو لحفر القنى أو لضم الزرع فينادى الخفير العونة يا فلاحين العونة يا بطالين فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر أو لكل ما أمروا به إلى أن يكتمل، (١٦١) ومن تخلف لعنر أحضره الخفير أو المشد " وسحب من شنبه ، وأشبعه سبا وشتما وضربا " وهو العونة والسخرة وكان ذلك من العادة، بل كان من اللازم الواجب (١٦٢).

وتكون العونة في بعض القرى على أشخاص معروفين فيقولون " يخرج من بيت فلان شخص واحد ومن بيت فلان شخصان " . ولا تنتهي العونة عن الشخص ؛ فإذا مات أصبحت على ابنه " فهي داهية كبرى على الفلاحين ومصيبة كبرى على البطالين " (١٦٣).

لقد كان للعونة أثر كبير على الفلاح جعلته في خوف وقلق منها ، وهذا ما سجلته المصادر المعاصرة:

"ويوم تجى العونة على الناس في البلد .: تخبيني في القرن أم وطيف " . (١٦٤)

وعلى ذلك لم تكن العونة أقل ضرراً على الفلاح من الضرائب التي كان عليه أن يدفعها.

٦- إغارات البدو :

ولم تكن الضرائب وتعددتها فقط هو ما عاناه الفلاح ، ولكن كان عليه أن يعاني كذلك من إغارات البدو، ولم تكن هذه الإغارات وليدة العصر العثماني ؛ حيث عانى الفلاحون من هذه الإغارات في عصر سلاطين المماليك ، ولم يسلموا من بطش العربان، فتعرضت القرى والمزارع لطغيانهم حتى خرب معظم القرى لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد (١٦٥).

وفي نهاية عصر سلاطين المماليك شرع طومان باي في الحصول على مساعدتهم ضد العثمانيين ٩٢٢هـ / ١٥١٦م بعد هزيمة السلطان الغوري ، ولكن ما لبث أن تخلى عنهم رغم شدة

(١٦١) يوسف الشربيني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

(١٦٢) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٦ .

(١٦٣) يوسف الشربيني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٩٤ .

(١٦٤) نفسه : ج ٢ ، ص ١٩٣ .

(١٦٥) سعيد عاشور : المرجع السابق ، ص ٣١٢ ونفس المؤلف: العصر المماليكي في مصر والشام ، القاهرة : ١٩٧٦ ، ص ٣٢٥ .

حاجته لهم ، وذلك بعد أن أشار عليه أمراؤه بأنه لا فائدة منهم^(١٦٦). وعقب دخول العثمانيين مصر أحدث العربان اضطرابات عديدة مثل نهب وسلب ممتلكات الفلاحين مما دفعهم للشكاية إلى خايربك أول الولاة العثمانيين^(١٦٧).

وبعد دخوله مصر حاول السلطان سليم استمالة العربان، بأن أرسل إلى الأمير على بن عمر شيخ عربان الصعيد آنذاك مقدمة - هدية - فارتفعت مكانة الأمير عمر بذلك^(١٦٨). ولم يكن العثمانيون يتقون كل الثقة في العربان - مع ما قام به السلطان سليم مع أحد كبار أمرائهم - ولذلك حذر قانون نامه الكشاف - حكام الولايات - بحفظ البلاد وحراستها من شر البدو والعربان العصاة ، وإذا حدث منهم عدوان على البلاد يقوم الكشاف بالقبض عليهم وقتلهم ، مع مكافأة من يقوم بذلك من العسكر^(١٦٩).

وارتبطت الهوارة - أشهر قبائل الصعيد - بروابط قوية مع بعض أمراء المماليك ومنهم محمد بك جركس وتبادلوا معهم الهدايا ١١٣٦ هـ / ١٧٢٤ م^(١٧٠). وكان للشيخ همام علاقات قوية مع المماليك منذ عام ١١٤٢ هـ / ١٧٣٠ م ، وقدم لهم همام المساعدات هو ورجال قبيلته وخاصة لتريق القاسمية^(١٧١).

وتمتع جنوب الصعيد بالحماية التي كفلتها سيطرة الهوارة والتي حمت فلاحى الصعيد من مظالم المماليك وهجمات عصابات الأعراب ، وخاصة في عصر الشيخ همام بن يوسف^(١٧٢) الذى لعب دورا هاما في إدارة الصعيد في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، ونحو العشرين عاما من النصف الثانى منه. وكان لثرائه الطائل الذى هياته له التزاماته لمعظم أراضى الصعيد من المنيا إلى أسوان أثر في ذلك^(١٧٣).

(١٦٦) إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، القاهرة: ١٩٦٨ ، ص ١٩٥.

(١٦٧) ابن إياس : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٧٩ .

(١٦٨) نفسه : ج ٥ ، ص ٢٨٩ .

(١٦٩) قانون نامه : المصدر السابق ، ص ٣٣. وللمزيد من التفاصيل عن أوضاع العربان من وجهة نظر الرحالة الفرنسيين أنظر: Vansleb, R.D , OP.Cit, PP. 96 , 98.

(١٧٠) أحمد شلبى : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

(١٧١) Holt , The Pattern, P. 88.

(١٧٢) ليلى عبد اللطيف : الإدارة ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(١٧٣) نفسه : ص ٤٠٦ .

وفى ظل حكم همام كان من النادر أن يظهر الأتراك فى القرى التى كانوا ملتزمين بها ، وكان يقوم بتحصيل الميرى المستحق للباب العالى بكل دقة ، ولكن بالقضاء على هذا الرجل العادل عاد الصعيد لما كان يتعرض له باقى أنحاء مصر من سلب ونهب (١٧٤).

وأصبحت القرى الواقعة على حافة الصحراء تتعرض لهجمات العربان الذين يأتون للاستيلاء على بعض أراضيها لزراعتها بموافقة حكام الولايات ، وعندما يأتى موعد جباية الضريبة يرفض العربان فى بعض الأحيان سدادها. وإذا لم تصل قوة تدفعهم إلى ذلك ، فإن الجزء المفروض عليهم أن يدفعوه عن الأرض التى استولوا عليها يقسم على الفلاحين الذين يضطرون لدفعه (١٧٥).

لقد كانت مجاورة البدو للفلاحين كارثة كبيرة عليهم ؛ فهم يغيرون باستمرار على أرضهم؛ مرة تحت ادعاء بأن النيل قد أكل جزء من أرضهم وأن عليهم أن يعرضوه من أراضي الشاطئ الآخر للنيل، وأخرى تحت ادعاءات قديمة ؛ كان يقولون : إن هذه الأراضي ملك قديم لهم. وعندما لا يجدون وسيلة تساعد عليهم فإنهم يستولون على أراضي الفلاحين بقوة السلاح، ونظرا لقوتهم فإن النجاح كان حليفهم فى كل الأحوال. وإذا حاول الفلاحون مقاومتهم فإنهم - أى الفلاحين - يدفعون ثمن ذلك غاليا نتيجة قوة هؤلاء العربان، ولذلك فالفلاحون بجوارهم فى خوف لا ينقطع ، وبمرور الوقت ينخفض عدد سكان القرى المحيطة بالعربان حتى تهجر تماما (١٧٦).

وكثيرا ما يستولى هؤلاء العربان على محاصيل القرى المجاورة لهم ، إذا كان المحصول الذى حصده من أراضيهم لا يكفيهم ، ويتعهدون فى مقابل ذلك بحماية هذه القرى ، ولم يكن ذلك ذا فاعلية باستمرار ؛ لأن كثيرا من القرى التى تقع بين القبائل المتحاربة يتم سلبها ونهبها بالتبادل بين هذه القبائل (١٧٧).

ولم يقتصر الأمر على العربان الرحل ، ولكن العربان المستقرين الذين اتخذوا من الزراعة حرفة لهم لم يتخلوا عن السلب والنهب كذلك، فكانوا يستولون على أجود الأراضي ويحولون مياه الري ويقطعون الجسور فى الوقت المناسب لهم غير مهتمين بمصالح جيرانهم الفلاحين (١٧٨).

(١٧٤) استيف : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٩٨ .

(١٧٥) لاتكرية : المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٥ .

(١٧٦) جومار : العرب والعربان فى مصر الوسطى ، وصف مصر ، الترجمة العربية ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ١٩٨ .

(١٧٧) جيران : المصدر السابق ج ٤ ، ص ٣٩ .

(١٧٨) إيمان عامر : العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧، ص ٢٣، ٢٤.

وفى بعض الأحيان يستأجر العربان قطعة من الأرض فى قرية ما من قرى الفلاحين ، وينصبون خيامهم فى منطقة كثيفة المرعى ، وإذا ما شعر العربان بأن هذه المنطقة مناسبة لهم يستقرون فيها ، ثم يسامون الفلاحين على ثمن المكان ، وذلك بعد أن تكون خيولهم وجمالهم قد أكلت بالفعل جزء كبيراً من الزراعة ، ويكون الثمن المعروف لا يساوى عشر قيمة الأرض ، ولم يكن أمام الفلاح إلا أن يقبل. ويتساءل جومار : ألا يدل ذلك على بؤس الفلاحين وعبوديتهم؟ إنهم يتحملون الكثير من العناء لكى يطعموا هؤلاء العربان ، ولا يملك الفلاح سوى الشكوى وبصوت لا يسمع ، ولقد تحولت أقاليم بأكملها إلى مخيمات للعربان ، وأدى ذلك لتبوير أراض كثيرة بسبب هؤلاء العربان. (١٧٩) وعلى أية حال كان لوجود هؤلاء العربان أسوأ الأثر على الفلاح فى العصر العثمانى.

٧- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق نظام الالتزام :

أولى قانون نامة الفلاح اهتماماً كبيراً ، ودعا لعدم تحميله أكثر من طاقته ، وألا يوقع عليه الجزاء إلا بعد محاكمته أمام القاضى ، وعدم التعدى عليه أو ظلمه وحجزه فى منزله ، وإذا مات فلاح لا تضم أرضه إلى الميرى ، بل تعطى لورثته إذا كان له ورثة (١٨٠) ، وإذا ترك فلاح أرضه يعاد إليها قسراً ، ويكلف بزراعتها ، وأن يرد الكشاف وشيوخ الأعراب كل فلاح هجر قريته والتجأ إليهم ، ويعودوا إلى قراهم الأصلية ، ولا يؤدى خراج أطيانه إلا فى العالم التالى ، ولا يكلف فوق طاقته حتى لا يؤدى ذلك للهروب ثانية (١٨١).

ولم يكن ذلك سوى مجرد كلام نظرى ، أو إن شئت فقل طبق - إذا كان قد حدث - فى فترة قوة الدولة العثمانية ، ولكن بضعف الدولة العثمانية وعجز الإدارة عن ضبط الأمور وإقرارها بدأ الفلاح يتعرض للكثير من الظلم ، فكثيراً ما كان الفلاح يسد أقساط الضرائب المقررة على أرضه ، ولا يأخذ إيصال السداد بما دفع ، فيضطر إلى أدائه مرة أخرى. وليس بعيداً عن الواقع أن الفلاح قد يبيع حيواناته من أجل سداد ما عليه (١٨٢).

وذهب البعض إلى أن تزايد الضرائب على الفلاح كان سببه تطلع المماليك إلى مشاريع كبرى كتلك التى تطلع إليها على بك الكبير . ومما زاد من بؤس الفلاح فى تلك الفترة أن الريف نفسه أصبح ميداناً للصراع بين هؤلاء المماليك ، وخاصة الصعيد الأعلى الذى أصبح مسرحاً للصراعات بين

(١٧٩) جومار : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ ، حسام محمد عبد المعطى : العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العام للكتاب ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٢٢٦ .

(١٨٠) قانون نامة : المصدر السابق ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(١٨١) نفسه : ص ٧١ .

(١٨٢) محمد فؤاد شكرى وآخرون : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، الأنجلو المصرية ، القاهرة (د . ت) ، ص ٥٩ .

المماليك الفارين من سلطة القاهرة بعد القضاء على شيخ العرب همام ، كذلك وسائل هؤلاء المماليك في الحصول على هذه الأموال وكانت بالقوة ، إلى جانب عدم الاهتمام بالإصلاحات الزراعية (١٨٣).

ولقد استنكر إدوارد لين تعدد الضرائب التي كان على الفلاح أن يدفعها، وذكر أن الفلاح لا يستطيع أن يحصل ما تطلبه الحكومة منه تماما ، ولذلك لم يكن هناك ما يدفع الفلاح إلى الاهتمام بالزراعة إلا إذا أجبر على ذلك (١٨٤).

ولم يبتعد فولني عن الحقيقة في وصفه للفلاحين " بأنهم آلات مأجورة لا يترك لهم للمعاش إلا ما يقيهم الموت " (١٨٥) ، وذلك لأنه يعمل ويكد من أجل سداد المال المقرر عليه، حتى أشارت المصادر المعاصرة أن " مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم ومادام على الفلاح شئ من المال فهو في هم شديد ، ويوم السداد عند الفلاح عيد " (١٨٦).

لقد كان الفلاح دائما في " انقباض وطرده وجرى وكر وفر وحبس وضرب ولعن وسب وهوان وشجار وشيل تراب وحفر آبار " . (١٨٧) وكثيرا ما كان الفلاح يقترض الأموال بزيادة أو يأخذها مقدما على زرعه إلى أن يحصد ويكون بسعر أقل بالطبع عن السعر عند نضجه أو يضطر لبيع بهيمته التي يعيش على إنتاجها هو وأولاده أو يرهن مصاغ زوجته أو يبيعه (١٨٨).

وربما يضطر الفلاح لرهن ولده عند الملتزم حتى يدفع ما عليه من أموال (١٨٩) ، وإن لم يكن له ولد رهن أخاه أو أحد أقاربه ، أو يحبس للضرب والعقوبة ، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب ليلا

(١٨٣) على بركات : رؤية الجبرتي، المرجع السابق ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(١٨٤) إدوارد ولين : المصدر السابق ، ص ١٢٠ ، ١٢١ . ولقد تعرض الرحالة الفرنسيون لأوضاع الفلاحين وتكمن أهميتها في أنها رصد لأحوال هذه الفئة من وجهة النظر الغربية للمزيد من المعلومات ، راجع : إلهام محمد على ذهني : مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(١٨٥) فولني : ثلاثة أعوام في مصر وبر الشام ، الجزء الأول، ترجمة إدوارد البستاني ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٤٩ ، ص ١٢٥ . وكان فولني يكره كل شئ في مصر وواضح ذلك من كتاباته. انظر : محمد عفيفي : صورة مصر عند الرحالة المسلمين في العصر العثماني ، المعهد العلمي الفرنسي للأثار الشرقية ، القاهرة : ١٩٩٩ عدد ٢٣ ، ص ٦١ .

(١٨٦) الشربيني : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٩ عفاف مسعد السيد : المرجع السابق، ص ١٧٩ .

(١٨٧) الشربيني : ج ١ ، ص ٨ .

(١٨٨) نفسه : ج ٢ ، ص ١٦٨ ، الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢ .

(١٨٩) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

ولا يعود لبلده ، ويترك أهله ووطنه. (١١٠)

لقد أصبح الفلاح فى وضع أقل من العبد - على حد قول الجبرتى - فربما يهرب العبد من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب ، فإذا هرب إلى بلدة أخرى أحضره الملتزم قهرا ، وأدت كثرة الضرائب على الفلاحين إلى هروبهم إلى قرى أخرى ، فيجتمع أهل عدة قرى فى قرية واحدة ، ثم يصلها العسكر ووبالهم فيلحق بها الخراب (١١١).

وإذا وقع الفلاح فى يد رجال الإدارة المحلية فإنه يوسع ضربا ، ومما يؤسف له أن الفلاحين يفتخرون بما يتركه الكبراج على أجسادهم من آثار لرفضهم دفع الضرائب ، وكثيرا ما يتباهون بعدد الضربات التى نالوها قبل أن يدفعوا ما عليهم (١١٢).

والجدير بالذكر استشرأب ظاهرة التسحب (١١٣) فى الريف المصرى منذ مطلع القرن السابع عشر ؛ حيث تشير المصادر المعاصرة إلى قيام الوالى محمد باشا " بتعمير البلاد وتأمين العباد وتقوية الضعفا من الفلاحين وعود المتسحبين " (١١٤). وإذا كان التسحب والهروب رد فعل لاشتداد الحال بالفلاحين لقلة حيلتهم فقد دفعتهم وطأة ما أنقل كاهلهم من الفرد والمغارم أن يتمردوا وبعثوا ثورتهم، وعلى سبيل المثال ثورة ١٧٧٨م فى منطقة طهطا ؛ حيث امتنع الفلاحون فى القرى المجاورة عن دفع الضرائب وإزاء ذلك الرفض قام الكشاف بتوحيد قوتهم من أجل إخماد هذا التمرد من جانب الفلاحين ، ولكن انتصر الفلاحون عليهم ودمروا القوة العسكرية التى جاءت للقضاء عليهم ، فأدى ذلك لارتفاع الروح المعنوية لدى الفلاحين ، لقد ترك الفلاح فأسه ومحاربه وحمل السلاح فى وجه الظلم الواقع عليه ، وشهدت منطقة شرق الدلتا اضطرابات مماثلة (١١٥).

(١١٠) الشربىنى : المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٦٨ .

(١١١) الجبرتى : المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢ .

(١١٢) إدوارد لين : المصدر السابق ، ص ١٢٠ ، عبد الحميد البطريق : عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩٩ ، ص ٥٦ .

(١١٣) لم يكن التسحب (الهروب) وليد العصر العثمانى ؛ حيث يرجع ذلك العصر الأموى وما قبله. أنظر : زبيدة عطا : الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة : ١٩٩١ ، ص ١٠٩ .

(١١٤) محمد البرلسى السعدى : المصدر السابق ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(١١٥) محمد أنور توفيق : السخرة فى الزراعة وأثرها على المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر ، رسالة دكتوراة غير منشورة بأداب القاهرة : ١٩٨٥ ، ص ١٠ .

ولقد ذهب البعض إلى أن ذلك الظلم الواقع على الفلاح وجهه - وإن كان بشكل فردى أحيانا - إلى التصوف سواء في الريف أو المدينة مع أمثاله من المظلومين والفقراء (١١٦).

وبالنسبة للملتزم فالواقع أنه في نهاية القرن الثامن عشر أصبح كفلاحيه ضحية لعملية الابتزاز ، وكان هو ذاته يطرد من أرضه حالة عجزه عن الوفاء بالمطالب المفروضة عليه لدى الفلاحين (١١٧). فعندما شرع الوالى عابدى باشا فى عام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م فى طلب المال الشئوى ، ضج الملتزمون وقالوا " من أين لنا ما ندفعه ؟ وما صدقنا بخلاص المظالم والصيفى والفردة ولم يبقى عندنا ولا عند الفلاحين شئ ". (١١٨) وأصبح الملتزم يحاول رعاية جانب فلاحيه ، فإذا بلغه تقرير فردة تكفل بها ، ثم يجتهد فى تحصيلها من فلاحيه ، فإذا لم يسعفه فى الدفع دفع المبلغ المقرر على حصته من عنده - إذا استطاع ذلك - أو استدانه ولو بالربا ، ثم يستوفيه من الفلاحين شيئا فشيئا ، وذلك حرصا على فلاحى حصته وعلى أمنهم واستقرارهم كى يتمكن من تحصيل المال الميرى منهم. (١١٩)

وإذا تسحب أحد الفلاحين يكون لذلك أثره السيئ على الملتزم الذى يضطر للاستدانة بالربا من العسكر ، وإذا ما طوّل بالأموال المتبقية عليه - أى الملتزم - والأموال التى اقترضها يتنازل عن التزامه ويصبح مدينا ، وعلى حد قول الجبرتي أدى ذلك لكثير كانوا أغنياء وذوى ثروة ، وأصبحوا فقراء محتاجين. (٢٠٠).

وعلى أية حال وصل الوضع بالملتزم - فى الغالب - أن كان مثل فلاحيه ، وذلك من خلال تطورات لحقت بنظام الالتزام وهو ما سندرسه فى الفصل التالى.

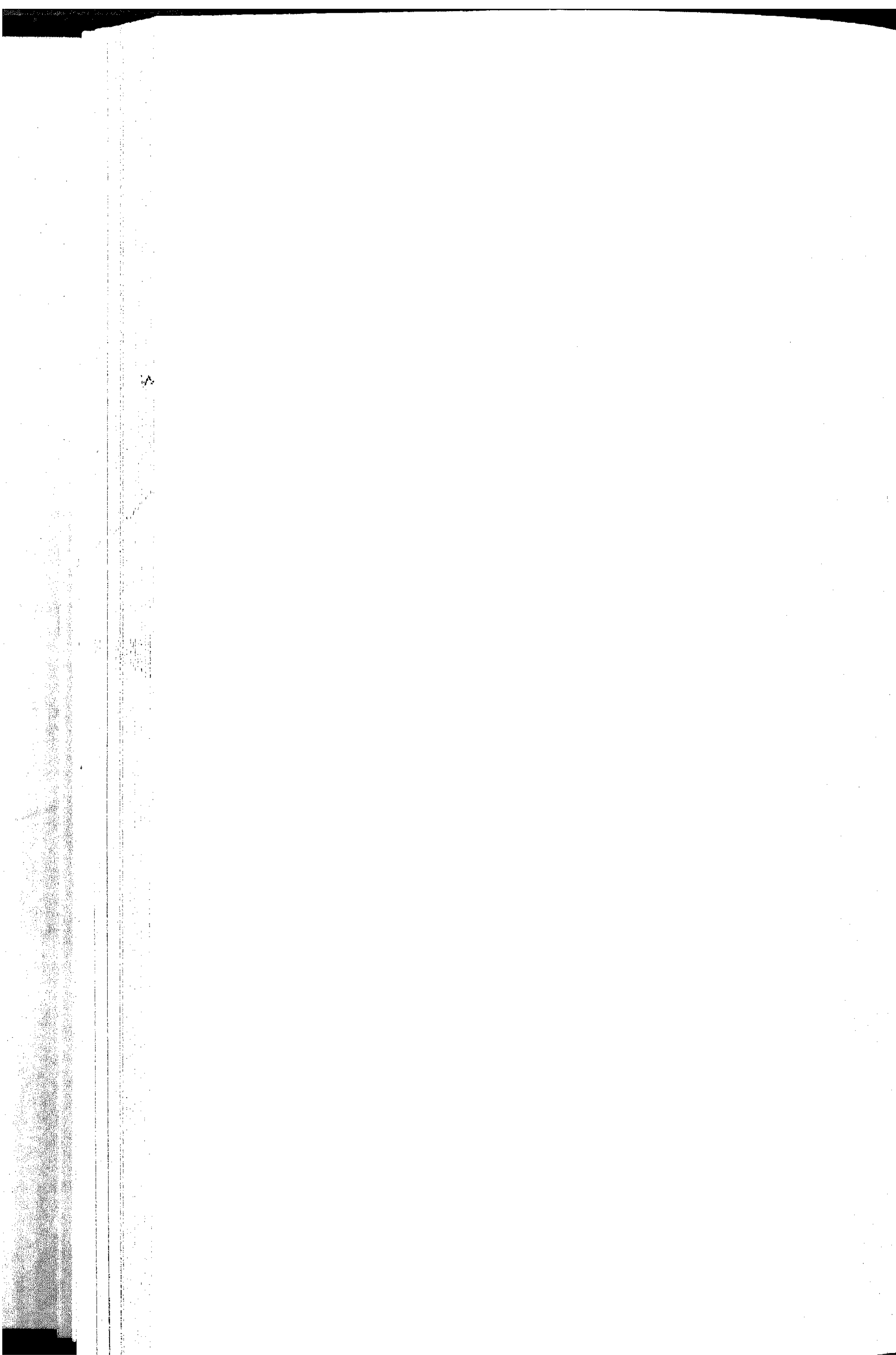
(١٩٦) محمد صبرى يوسف : دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، دار النقوى للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٤٧.

(١٩٧) جب ويون : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

(١٩٨) الجبرتي : المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٤ .

(١٩٩) نفسه : ج ٧ ، ص ٩٣ .

(٢٠٠) نفسه : ج ٧ ، ص ٩٤ .



الفصل الخامس

تطور أوضاع نظام الالتزام

تمهيد.

- ١- توريث الالتزام.
- ٢- الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام.
- ٣- تعاظم دور المماليك والسيطرة على الالتزام.
- ٤- كثرة إسقاط الالتزام.
- ٥- النزاع بين الملتزمين.
- ٦- الحملة الفرنسية ونظام الالتزام.
- ٧- الاضطرابات السياسية بعد خروج الحملة وأثرها على الالتزام.

تمهيد :

نظام الالتزام كأي نظام اقتصادي تؤثر فيه عوامل قد تؤدي إلى قوته وثباته ، وتمكنه من القيام بدوره؛ من توزيع للأراضي الزراعية ، وجباية ضرائبها التي هي لب هذا النظام وماهيته . وقد توافرت لنظام الالتزام عوامل القوة والاستقرار في سنيه الأولى ، وكان المعول الأول لذلك قوة الإدارة العثمانية، وما إن تسلس الضعف إليها ، حتى كان لذلك أثره على الالتزام ، وبدأت عوامل جديدة تطرأ على هذا النظام منذ نهاية القرن السابع عشر ، وكان أهمها مبدأ توريث الالتزام وما صاحبه من تفتت في الالتزامات ، وأسهمت الأزمات الاقتصادية - التي لم تكن جديدة على مصر - في التأثير على الالتزام.

وكان لتعاظم دور الممالك أثره كذلك . ولعل أظهر مثال على ذلك حركة على بك الكبير ، ثم محمد بك أبي الذهب ، ولم تكن كثرة عملية إسقاطات القرى بأقل أهمية من ذي قبل ؛ حيث كان لها دورها في خلق حالة من عدم الاستقرار في نواحي الالتزام.

ومما هو جدير بالذكر كذلك مسألة النزاع بين الملتزمين ، مما أثر بشكل كبير على الالتزام نفسه ؛ لأن النزاع في الغالب كان بشأن الالتزامات . ولقد تلقى نظام الالتزام ضربة قوية على يد الحملة الفرنسية التي غيرت الكثير من ملامح هذا النظام ، ولم تكن الفترة التي تلتها أحسن حالاً منها. ولاشك أن هذه العوامل مجتمعة شاركت بقدر متفاوت في تغير شكل ومضمون نظام الالتزام - بدرجة ما - عن السنوات الأولى من تطبيقه . وسوف نعرض فيما يلي لكل عامل من هذه العوامل لنرى دوره وتأثيره على نظام الالتزام.

١- توريث الالتزام :

في نهاية القرن السابع عشر حصل الملتزمون على حق توريث التزاماتهم ، وسمى الالتزام " ملكاني " مدى الحياة، وبحلول القرن الثامن عشر ظهر الملتزم وكأنه المالك الفعلي للأرض، أي كانت له سلطة زيادة أو خفض بعض الضرائب^(١) وفي تقديرنا يعد إدخال التوريث في الالتزام أهم العوامل التي أثرت في الالتزام وتفتته ، مما أدى إلى تزايد في أعداد الملتزمين وفئاتهم ؛ حيث كان الغالب في الالتزام في بداية تسجيله أن يقوم الملتزم بالتزام القرية كاملة أو يشاركه فيها ملتزم آخر ، ولكن بمرور الوقت حدث تزايد في أعداد الملتزمين ، ويتضح ذلك من خلال دراسة دفاتر الالتزام كما في الجدول التالي :

(١) جب وبورن : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٩٠ ؛ كوتو : المرجع السابق ، ص ٥٢ .

جدول يوضح الملزمين في قرية عدونة بالبهنساوية في ثلاث سنوات مختلفة (٢)

جدول ١ / ٥

الحصة بالقيراط	١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م	الحصة بالقيراط	١٠٨٨هـ / ١٦٧٧م	الحصة بالقيراط	١٠٦٩هـ / ١٦٥٨م
٣	أحمد مغربي تابع السيد أحمد البدوي	٦	الشريف أحمد	٢٤	الشريف عيسى
$\frac{٣}{٤}$	أحمد عبد الرحمن	٤	الشريف شريف		
$\frac{٣}{٤}$	السيد أحمد تابع السيد أحمد البدوي	٤	الشريف حسين		
$\frac{١}{٢} ، \frac{١}{٣}$	أحمد مصطفى كوكليان	٦	الشريف حسين		
$\frac{١}{٣}$	السيد عثمان المغربي تابع السيد أحمد البدوي	٢	الشريف عامر		
٣	صفى الدين وأخيه تابعا السيد أحمد البدوي	٢	الشريف أبو يزيد عامر		
٢	عبد الرحمن وأخيه تابعا السيد أحمد البدوي	٢٤			
$\frac{١}{٣}$	السيد درويش تابع السيد أحمد البدوي				
١	السيد محمد ولد السيد حسن تابع السيد أحمد البدوي				
$\frac{١}{٤}$	السيد صفى الدين تابع السيد أحمد البدوي				
$\frac{١}{٤}$	السيد عبد الله ولد السيد مقلد				
$\frac{١}{٤}$	السيد محمود تابع السيد أحمد البدوي				
٤	السيد هلال تابع السيد أحمد البدوي				
٣	بشير أغا أحمد				
$\frac{٣}{٢٤}$	نادى تابع السيد أحمد البدوي				

(٢) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ ،

عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

ونلاحظ من الجدول أن الإحصاء اقتصر على ملتزم واحد في القرية بكاملها ١٦٥٨م ، ثم أصبح ستة ملتزمين في الإحصاء الثاني ١٦٧٧م وكانوا أشرفا كذلك ، بينما قفز إلى سبعة عشر ملتزماً في عام ١٧٨٨م كانوا من الأشرف عدا اثنين من الصفوة العسكرية وثالث لم يذكر انتماءه للأشراف ولا للنخبة العسكرية ، وهذا يوضح أن الالتزام أصبح أكثر تفتتاً في الإحصاء الثاني عن الإحصاء الأول ، وازداد بصورة أكبر في الإحصاء الثالث ، وانخفضت حصصه من ٢٤ قيراطاً في الإحصاء الأول إلى ربع قيراط في الإحصاء الثالث. وإذا كان الجدول السابق يمثل في معظمه التزام الأشرف ، فإن التزام الصفوة العسكرية وتابعيهم قد اتخذ تفتتاً أكثر حدة لدرجة وصلت معها حصص بعض الملتزمين إلى أقل من $\frac{1}{8}$ قيراط ؛ ولذلك أثرنا أن نذكر مثلاً آخر يوضح نزوة التفتت في الالتزام في إحدى قرى الأوقاف.

جدول يوضح الملتزمين في مال حماية باقور وقرقاراض بولاية جرجا ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠م (٢)

جدول ٢ / ٥

أقل من قيراط (ملتزمين)	الحصة	أقل من قيراط (ملتزمين)	الحصة
إبراهيم طورية تابع إبراهيم كتحدا	سدس ونصف ثمن	سليم تابع إبراهيم كتحدا	نصف ، سدس
عوض تابع إبراهيم كتحدا	سدس ونصف ثمن	محمد حنفي تابع إبراهيم كتحدا	سدس ونصف ثمن
مصطفى تابع إبراهيم كتحدا	سدس ونصف ثمن	محمد الصغير تابع إبراهيم كتحدا	سدس و ثمن
محمود تابع إبراهيم كتحدا	سدس ونصف ثمن	حسين أفندي تابع إبراهيم كتحدا	نصف سدس ونصف ثمن
عمر تابع إبراهيم كتحدا	ربع ، سدس	الشيخ محمد تابع إبراهيم كتحدا	نصف
سليمان تابع إبراهيم كتحدا	ربع ، سدس	أحمد تابع إبراهيم كتحدا	نصف
حسن كورجي تابع إبراهيم كتحدا	نصف سدس ونصف ثمن	إبراهيم كاشف تابع إبراهيم كتحدا	ثلث
إسماعيل عبد الرحمن تابع إبراهيم كتحدا	نصف سدس ونصف ثمن	عثمان كوشة تابع إبراهيم كتحدا	نصف
جلبي تابع إبراهيم كتحدا	نصف سدس ونصف ثمن	محمد كاشف أمير سابق تابع إبراهيم كتحدا	ثلث

(٣) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٩٥١. ونلاحظ أن أغلب هؤلاء تابعين لإبراهيم كتحدا وكان أحد كبار الأمراء وتوفي عام ١٧٥٤م للمزيد من التفاصيل أنظر:

Hathaway , J., The politics of households in Ottoman Egypt, C-U-P , London, 1997, PP. 88 – 89.

تابع جدول ٢ / ٥

إسماعيل تابع إبراهيم كتخدا	سدس و ثمن	مصطفى كاشف الواحات	ربع ، سدس
علي تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، سدس	حسن إبادة	ربع ، سدس
قره علي العبد تابع إبراهيم كتخدا	نصف ثمن	محمد الصغير تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن
علي اختيار تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	أحمد الأقرع تابع إبراهيم كتخدا	ربع ، سدس
محمد سردار مطبخ تابع إبراهيم كتخدا	سدس و ثمن	حسن عبد الله تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن
محمد العبد الصغير تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	محمد بن إبراهيم	نصف سدس ونصف ثمن
سليمان أبو فراج تابع إبراهيم كتخدا	سدس و ثمن	مصطفى تابع حسين أغا	نصف ثمن
سليمان إبادة تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	إسماعيل عبد الله تابع حسين أغا	نصف
محمد جركس تابع إبراهيم كتخدا	نصف سدس ونصف ثمن	بلال تابع عبد الرحمن أغا	نصف سدس ونصف ثمن
مصطفى كيلارجي تابع إبراهيم كتخدا	ربع وسدس	أكثر من قيراط (ملتزمين)	الحصة
مصطفى صارمجي إبراهيم كتخدا	ربع و ثمن	عثمان بك أمير اللوا	٣ قيراط
إسماعيل الصغير تابع إبراهيم كتخدا	سدس ونصف ثمن	علي خوجة تابع إبراهيم كتخدا	٢ قيراط
		بدير أغا	٣ قيراط ونصف سدس ونصف ثمن
		أحمد أغا تابع إبراهيم كتخدا	٢ قيراط

ونلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الملتزمين في هذه القرية قد وصل إلى ثلاثة وأربعين ملتزماً ، تراوحت حصص التزامهم بين نصف ثمن قيراط - وهي أقل الحصص - وبين ثلاثة قيراط ونصف سدس ونصف ثمن قيراط - وهي أكبرها - مما يدل على مدى التفقت الذي وصل إليه الالتزام،

ولقد أمدتنا دفاتر الالتزام عام ١٢١١هـ / ١٧٩٦م بأقصى حالة تفتت شهدا نظام الالتزام عثرنا عليها؛ حيث شارك أربعون عبداً في التزام قرية إقصاص بولاية جرجا، وكانت حصص الأربعين $\frac{3}{4}$ ٢ سهم لكل منهم ، ولم ينقص أحدهم أو يزد عن هذا النسبة على الإطلاق ، وتعد هذه الوثيقة من الوثائق النادرة والمثيرة للدهشة كذلك ؛ إذ كيف يجتمع مثل هذا العدد من العبيد بهذه النسبة الواحدة في القرية الواحدة أيضاً . ونحن نرجح أنهم كانوا عبيداً ملتزم واحد - ربما - لم يعقب ذرية ، فأورث حصته لعبيده ، والأدهى من ذلك أنهم - أى العبيد - لم يكونوا الملتزمين الوحيدين في هذه القرية بحسب ، بل افتتح التزام هذه القرية بالتزام شيخ العرب عيسى أحمد همام بقراطين ، وأخيه - لم يذكر اسمه - بثلاث قيراط ، وبعض البكوات الممالك الذين تلوا مشايخ العرب - ، وكانت حصص البكوات $\frac{1}{4}$ قيراط ، ثم أودفت الوثيقة بالعبيد الأربعين ذوى $\frac{3}{4}$ ٢ سهم ، واختتمت الوثيقة بالأغوات والبكوات والممالك والذين كانت حصصهم $\frac{3}{4}$ ٢ سهم كذلك، أى أن ملتزمى هذه القرية تعدوا الخمسين ملتزماً. (٤)

ولدينا سؤال يطرح نفسه وهو ما وضع الملتزم في حصة الالتزام هذه التى بلغت الغاية فى الصغر؟ وهل سلطة الملتزم ظلت كما هى أم طرأ عليها تغيير ، وبالتالي التغيير فى وضع الالتزام نفسه؟

والواقع أن سلطة الملتزم ظلت بلا تغيير من الناحية القانونية على هذه المساحة المحدودة من الأرض والفلاحين الذين يزرعونها . وقد يكون تقسيم الالتزام إلى حصص أصغر وأكثر فى العدد قد حد من سلطة الملتزمين ، اللهم إلا إذا كانوا يقيمون فى قراهم أو قريباً منها . (٥) ويذهب شو إلى أن نقص سلطة الملتزمين يؤدي إلى زيادة سلطة واستقلالية كبار مشايخ القرى الذين يجمعون الضرائب ويساعدون فى استتباب الأمن. (٦)

والسؤال الأكثر أهمية ما السبب فى تفتت الالتزام لهذه الدرجة ؟ ويرجع ذلك فى الأساس لإدخال مبدأ الوراثة فى الالتزام ، أو بمعنى أدق توريث حق الالتزام ؛ حيث اكتسب الملتزمون حق توريث الالتزام فى نهاية القرن السابع عشر كما أشرنا آنفاً ، ومما يؤيد ذلك أن الالتزام فى بداية تطبيقه اقتصر فى الغالب على ملتزم أو اثنين فقط ، لكن منذ الربع الأخير من القرن السابع عشر بدأت زيادة عدد الملتزمين ؛ حيث كانت جملة ملتزمى ريف الصعيد عام ١٦٥٨م (٢٥٢) ملتزماً (٧) ، قفز إلى

(٤) دار الوثائق : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢١ .

(٥) كينيث كونو : المرجع السابق ، ص ٦١ .

Shaw , The Financial , P.50 .

(٦)

(٧) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢ ، ٧٩٣ .

(٣٩٧٨) ملتزماً عام ١٧٨٨م. (٨) وأدى التوريث إلى دخول فئات جديدة في مجال الالتزام مثل النساء، وكذلك العلماء ؛ حيث كان بعضهم ملتزمين عن آبائهم وكذلك التجار .

ويعد دخول التجار ميدان الالتزام من أهم التطورات التي لحقت بهذا النظام ؛ ويرجع ذلك إلى أن الالتزام تحول عن وظيفته الرئيسية - وهي توزيع الأراضي الزراعية وجباية ضرائبها - إلى نوع من الانتفاع بالأرض ، أو إن شئت فقل ملكية غير حقيقية للأرض.

ولقد ذكر المؤرخ أحمد شلبي بن عبد الغنى أن دخول التجار مجال الالتزام زاد الربا في مصر ؛ حيث إن التجار دخلوا هذا الميدان من أجل استثمار فائض دخولهم (٩).

وإذا تناولنا ما أحدثه دخول النساء مجال الالتزام من تطور نجد أن نسبة كبيرة من حصص الالتزام أصبحت في يد النساء. وإذا رجعنا للجدول الخاص بتعداد النساء الملتزمات نجده حوالي ٢٥ % من جملة الملتزمين في عام ١٨٠١م ، (١٠) وأدى ذلك إلى تغير كبير في أوضاع نظام الالتزام ؛ حيث إن معظم الملتزمات النساء كن لا يقطن في نواحي التزامهن ، وبعضهن لم يكن يحضرن من (مصر) أي القاهرة (١١).

وكان لشريحة الجوارى من النساء دور في الالتزام ؛ حيث التزمت جوهرة وحليمة جاريتا عبد الله جليبي كل منهما قيراطاً واحداً في قرية إتقاق بالبهنساوية ، وفي ذات الوقت نجد أن بعض السيدات ممن تنتمين للصفوة العسكرية تلتزم نصف قيراط ، وهي بنت البلد فاطمة بنت المرحوم محمد جليبي متفرقة، وكان عدد الملتزمات النساء في هذه القرية (إتقاق) سبع عشرة امرأة ، حزن تسعة قراريط في مقابل أربعة وعشرين رجلاً حازوا خمسة عشر قيراطاً (١٢) . والتزمت بعض المعتوقات من نساء العسكر مساحات واسعة في أراضي الأوقاف والرزق وصلت قرابة ستين فداناً ، ويقوم أزواجهن بالوكالة في التصرف في شئون هذه الالتزامات (١٣).

وفي مطلع القرن التاسع عشر ، وبالتحديد ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م وبعد خروج الحملة وفترة الاضطراب السياسي بدأ إحلال النساء محل العسكر بشكل واضح ؛ ففي حصة قدرها ٨ قراريط و ١١

(٨) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١ ، ١٠٠٢ .

(٩) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ١٩٥ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(١٠) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١١) نفسه : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تقسيط التزام رقم ١٩٨٨ .

(١٢) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٣) عراقي يوسف : المرجع السابق ، ص ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

سهماً في قرية الهور بالأشمونين كانت في عهدة علي أغا سليمان كاشف فتم حلها ، وصدر تسيط بها من أول توت ١٢١٧هـ حتى ذو الحجة ١٢١٨هـ للنساء ؛ حيث التزمت كل من مسعودة خاتون وخديجة خاتون وسيدة خاتون كل منهن قيراطين ، ورئيسة خاتون ونعيمة خاتون التزمن معاً قيراطين وأحد عشر سهماً (١٤).

وليس أدل على تطور دور النساء من أن عددهن وصل في ولاية أطفيج ١١١ ملتزماً من جملة عدد الملتزمين ، وهو ٢٦٥ ملتزماً عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م ، أي ما يقرب من ٤٠% ، والذي نلق عدد الملتزمين العلماء والأشراف والتجار والعربان جميعاً ؛ حيث كان عددهم أربعين ملتزماً فقط (١٥) ، وكانت الزيادة في عدد الملتزمات على حساب الملتزمين من المماليك والعسكريين كذلك.

ومما لا شك فيه أن ذلك الإحلال للنساء محل العسكر ساهم في تطور أوضاع نظام الالتزام ؛ إذ إن النساء اعتبرن الالتزام مجالاً لاستثمار أموالهن يجب عليهن الحفاظ عليه، بل وصل الأمر أكثر من ذلك عندما بدأ محمد علي محاولة ضبط الالتزام فهبت النساء الملتزمات ، واتجهن في عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م إلى الأزهر في محاولة منهن لاستنفار العلماء لمساعدتهن (١٦) ، وكان ذلك ذا مغزى كبير؛ حيث كان للعلماء مكانتهم الدينية وهيبتهم الاجتماعية حتى بعد أن أصبحوا أداة طيعة في يد الباشا - محمد علي - وفي الوقت نفسه كون بعضهم ملتزمين. وإذا كنا قد أشرنا لدور النساء في تطور وضع الالتزام ، وفي تقديرنا أن ذلك ساهم في إضعاف النظام لكونهن بعيدات عن حصص الالتزام ، وكذلك لضعف وضع المرأة نسبياً في تلك الفترة فإن من المهم كذلك الإشارة لدور العلماء. ولم يكن دور العلماء الملتزمين في تطور أوضاع نظام الالتزام بأقل من النساء ، مع أن نسبتهم عام ١٨٠١م انخفضت إلى ٤,١% من جملة ملتزمي الصعيد (١٧) بالقياس لـ ٩,٥% عام ١٦٥٨م. (١٨) فقد اعتبر العلماء الملتزمون الالتزام مجالاً للتربح ، ويتضح ذلك من قول الجبرتي وكان من العلماء الملتزمين " وقدروا حق طرق لأتباعهم وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين " (١٩) وفيما يتعلق بالتجار فقد بدأوا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر

(١٤) دار الوثائق : عين ١٨ مخزن ١٨ تركي دفتر تسيط التزام رقم ١٩٩٠.

(١٥) نفسه : عين ١٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١٦) الجبرتي : المصدر السابق، جـ ٧، ص ٢٦٩ .

(١٧) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٢٨.

(١٨) نفسه : عين ١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ٧٩٢، ٧٩٣ .

(١٩) الجبرتي : المصدر السابق ، جـ ٧ ، ص ١٤ ، ١٥ .

يتراجعون عن الاستثمار فى الالتزام ، ويتضح ذلك من خلال دراسة سجلات إسقاط القرى ؛ حيث أسقط التجار أربع حصص فى ولايات الصعيد فى عام واحد • ولكن نجد التراجع عام ١٢٠٢ هـ — / ١٧٨٧م ، فلم يسقط التجار أية حالة فى هذا العام ولم يكن ذلك من قبيل احتفاظهم بالالتزامات بل من خلال تقلص دورهم وقلة أعدادهم كملتزمين (٢٠).

وهذا يوضح تراجع جاذبية الالتزام للتجار مع نهايات القرن الثامن عشر ، مما يدل على ان الالتزام كان يعانى من الأزمات الاقتصادية والسياسية فى تلك الفترة.

ومهما يكن من أمر فإن مبدأ توريث الالتزامات ، وما صاحبه من تفتت فى حصص الالتزام ، وكذلك الفئات الجديدة التى أشرنا إليها والتى دخلت الالتزام ، كل ذلك كان له دوره فى إضعاف نظام الالتزام وجعله يعانى من الأزمات التى ألمت بالمجتمع المصرى فى نهايات القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

٢- الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام :

لما كان الاقتصاد المصرى اقتصاداً زراعياً بالدرجة الأولى معتمداً على مياه النيل ، فإن أى نقص فيها يؤدى للجفاف ، ولذلك نصت بعض الوثائق فيما يتعلق بالإجراءات الزراعية على " الانتفاع بماء النيل المبارك " . (٢١) ولم يكن الجفاف والمجاعة وليد العصر العثمانى ، بل سابقاً عليه ؛ ففي عصر دولة المماليك الجراكسة ضرب مصر أكثر من ثلاثة عشر طاعوناً منذ عام ٨٠٧م وحتى عام ٩٠٣م ، وفى بعض هذه السنوات كانت الطواعين تقترب بمجاعات (٢٢).

وفى زيارته لمصر فى مطلع القرن السادس عشر أشار ليو الأفريقى إلى أن الطاعون يأتى أحياناً فيذهب بعدد لا يحصى من الناس لا سيما فى القاهرة حيث يموت أحياناً اثنى عشر ألف شخص فى اليوم (٢٣) ولقد تعرضت مصر لوباء كبير فى عهد مصطفى باشا ١٠٢٨ هـ — / ١٦١٨م ، واقترب الطاعون الذى استمر فى مصر نحو ثلاثة أشهر ، ووصل الموتى بالقاهرة كل يوم نحو خمسة

• ٢٠ ربيع أول ١١٤١ ، ٢٠ ربيع أول ١١٤٢ هـ / ١٧٢٨ : ١٧٢٩م ، سجلات إسقاط القرى ، س ١ .

(٢٠) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى ، س ٢٥ .

(٢١) دار الوثائق : محكمة الباب العالى ، س ٧٧ ، ص ٤٦ ، م ١٠٦ ، عن أثر فيضان النيل على الريف ، انظر :

Lithgow , W., Voyages en Egypte, des années, 1611 et 1612 , Le Caire IFAO, 1973, P. 311.

(٢٢) إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ، القاهرة : ١٩٦٠ ، ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢٣) الحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الأفريقى : وصف أفريقيا ، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر ، منشورات الجمعية المغربية للثقافة والترجمة ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٩٨٣ ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

الآلاف. (٢٤) وكان لإنخفاض الفيضان أثره في إحداث المجاعة (٢٥). وفي حالات كثيرة كان للمجاعات أثر فيما يتعلق بالأوبئة التي تضرب مصر ، وأحياناً كان الوباء يتسبب في حل الالتزام ؛ ففي عام ١٦٤٢ - ١٦٤٣م تسبب الوباء في حل التزام ١٣٠ قرية، فأعاد مقصود باشا بيع حقوق التزامها، وفي العام التالي طلب من الملتزمين دفع ضرائب مبكراً ، فاستغاث الصناجق بالسلطان مطالبين بإلغاء زيادة سابقة في الضرائب واتهموا مقصود باشا بسلب الخزانة ، كما طلبوا منه إعادة طرح حصص الالتزام المحلولة "أن من مات من الملتزمين وله بلد يعطى بلده لولده" (٢٦).

وفي عهد إبراهيم باشا الوزير بدأ الطاعون من أول شوال إلى ذى الحجة سنة ١٠٨١هـ / ١٦٧٠م ، فأدى ذلك إلى فراغ الكثير من الالتزامات ، وقام بعرضها ثلاث مرات في المزاد ، فحصل من وراء ذلك على الكثير من الأرباح من وراء الالتزامات المحلولة ؛ حيث أخذ الحلوان ثلاث مرات (٢٧). ولا شك أن ذلك أضر كثيراً بالالتزام ، لا نعدم حالة الاستقرار ، مما كان له آثاره السيئة على اقتصاد الريف في تلك الفترة.

وفي بعض السنوات يكون الفيضان شحيحاً كما حدث عام ١١٠٦هـ / ١٦٩٤م ، وحاول وكلاء الهوارة والملتزمون رفع الأسعار ؛ حيث ذهبوا إلى بيت خليل أفندي باشا اختيار الجراكسة وطلبوا كجك محمد ، وعندما حضر طلبوا منه رفع ثمن الحنطة فأقسم إن زاد على ما هو عليه ليقتلن الجميع "وأن ما أرسلت هواره والملتزمين القمح لتخرب محلاتهم" (٢٨) وهذا دليل واضح على تصدى رجال الإدارة لمحاولة التلاعب من جانب الملتزمين لرفع الأسعار ، وإن لم يكن ذلك على الدولام ؛ ففي هذه المرة تصدى كجك محمد باشا أوضباشية الإنكشارية ؛ فحين اختفت الغلال من عروضات السواحل

(٢٤) مرعى بن يوسف : نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين ، مخطوط دار الكتب ، ميكروفيلم رقم ١٣٣٠٣٣ ، تاريخ تيمور ٣٠٣ ، ورقة ١٦٦ .

(٢٥) Gonzales , A., Le Voyage en Egypte , 1665 - 1666 , Le Caire , IFAO, 1977. P.44.

(٢٦) كوتو : المرجع السابق ، ص ٥٢. ومن جراء الوباء تتوقف المراكب أحياناً عن حمل غلال الملتزمين من الصعيد ، للمزيد من المعلومات انظر : عبد الحميد حامد سليمان : الملاحة النيلية في مصر العثمانية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ ، ٢٤ .

(٢٧) أحمد شلبي : المصدر السابق ص ١٧٠ ، ١٧١ ؛ يوسف الملواني : المصدر السابق ، ص ١٩٧ ، ١٩٨. زار الرحالة Brown مصر بعد ذلك بثلاث سنوات وأشار إلى وجود أطباء رجال ونساء على قدم المساواة ولكنه هوّن من دورهم مشيراً إلى أنهم لم يدرسوا الجسم البشري وطرق علاجه دراسة متعمقة في الوقت الذي يوجد فيه أطباء من هذا النوع من الذين أتوا من أوروبا ، انظر :

Brown , E., Voyage en Egypte, 1673 - 1674, Le Caire, IFAO, 1974, P. 187.

(٢٨) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ١٨٩ ، ١٩٠ .

على أثر هبوط منسوب الفيضان وتوالى نقصانه ، وبلغت نسبة ارتفاع الأسعار الاحتكارية ١٠٠ % ؛ حيث ارتفع أردب القمح من ٦٠ بارة إلى ١٢٠ بارة ، سارع كجك محمد بتسعير أردب القمح بـ ٦٠ بارة ، وأنذر من يتجاوز التسعيرة "بالشنق" ، وحتى يضمن توفير العدالة فى توزيع الكميات المطروحة للبيع من الغلال بالأسواق ألزم جميع المتسببين فى الغلال بأن "كل من طلب أردبين يعطى أردب واحد ومن طلب أردب يعطى نصف أردب" ، وقام هو بنفسه بجولات يومية على الأسواق يراقب الأسعار وكميات الغلال بها (٢٩).

وحاول المحتكرون استمالته برشوة ضخمة قدرها ٥٠٠٠ دينار لكى يطلق لهم حرية المضاربة على الأسعار ، فرفضها وشدد فى تحذيره " ليقطن الجميع والمحامين لهم من الأوجاقات أو الصناجق وأعمل فيهم القتل ولم يمهلمهم " ، فانتظم لذلك تدفق الغلال ، واستقرت الأسعار غير أنهم اغتالوه أثناء عودته للديوان فى ٢٣ محرم ١١٠٦ هـ ، ١٣ سبتمبر ١٦٩٤ ، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ، حيث سجل أردب القمح ٦٦٠ بارة ١٠٠٠ % عن تسعيرة الكوجك محمد - مما أدى للوقوع البلاد فى المجاعة (٣٠).

ولقد ذكر المؤرخ أحمد شلبى أن بعض الملتزمين تحت ضغط دفع الضرائب - رغم انخفاض الفيضان ١٦٩٤ : ١٦٩٥ - تحولوا إلى مرابين ، " أدخل الربا " فى هذا البلد من رهن البلاد واستجارها من حائزها ، وهذا يدل على وعى أحمد شلبى بالتطور الجديد الذى لحق بالالتزام منذ نهايات القرن السابع عشر (٣١).

وعندما نفشى الغلاء من جراء انخفاض النيل عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥م هب الناس فى وجه الوالى إسماعيل باشا فسأل عن سبب ذلك ، فأجابوه بأن البلاد التى لم ترو أتى فقراؤها إلى مصر (القاهرة) ، فجمعهم فى اليوم التالى فى قرا ميدان " فأنت خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله تعالى " فأمر الوالى بتوزيعهم على الصناجق والملتزمين بمصر ، كل إنسان على قدر حاله " (٣٢) ، وهذا يوضح المعاناة التى عانتها مصر من الأزمة الاقتصادية الخانقة ، وأرجع البعض سببها لتلاعب الملتزمين بأموال الميرى ، وكذلك للطاعون (٣٣).

(٢٩) ناصر أحمد إبراهيم : الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر ، دار الأفاق العربية ، القاهرة : ١٩٩٨ ، ص ١٦٧ .

(٣٠) نفسه : ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٣١) أحمد شلبى : المصدر السابق ص ١٩٥ ؛ كونو : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣٢) نفسه : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٣٣) عبد الكريم رائق : المرجع السابق ، ص ٢٨٧ .

ولم يكن التصرف الذي قام به إسماعيل باشا هو التصرف الوحيد الذي يتبعه السولاة ؛ ففي نهاية القرن السابع عشر كذلك أمر الوالى بإعادة كل رعايا الصعيد إلى بلادهم حتى ولو مر على وجودهم فى القاهرة خمسة عشر عاماً ، وشدد على ذلك بقوله " ولا أحد من السبعة بلكات يحى أحداً من ذلك " (٣٤).

وساهم التدهور النقدى فى تفاقم الأزمات الاقتصادية ، بل إن شئت فقل أهم أسبابها . فقد كان لعامل الندرة فى الفضة منذ نهاية عصر سلاطين المماليك وحتى سنى الحكم العثمانى الأولى السبب فى تعذر استقرار النقد، وعلى أثر صدور قانون نامة حددت البارة بوزن ١,٢٨ جم بنسبة فضة خالصة تصل إلى ٨٤%، وتعد فترة القرن السادس عشر فترة نقاء البارة إلى أن بدأت فى الهبوط بنسبة ٥٠% نحو عام ١٥٨٤م ، وكان لذلك أثره فى تراجع القوة الشرائية لمرتبات الجند ، مما كان له أثره فى ظهور حركات العصيان التى قام بها الجند سواء فى استانبول أو القاهرة (٣٥).

وخلال القرن السابع عشر شهدت البارة تذبذباً فى قيمتها بالارتفاع حيناً والانخفاض أحياناً، وكان أقصى ارتفاع فى قيمة الفضة للبارة ١٨٨ عام ١٦١٧م، ولكن لم تتمكن من الاستقرار فأخذت فى الانحدار حتى استقرت عام ١٧٠٣م على ٤٧ (٣٦).

وفى عام ١٧٠٤م ارتفعت قيمة البارة إلى ٩٣، وتراجعت بالنقصان والزيادة حتى وصلت فى الانحدار إلى ٤٧ عام ١٧٢٦م ، كما كانت عام ١٧٠٣م، ثم تعاود الارتفاع لتستقر على ٦٩ عام ١٧٣٤م وتعود لتتخفّف انخفاضاً طفيفاً ، وتستقر على ٦٠ عام ١٧٦٠م ، ويتوالى الانحدار التدريجى للبارة حتى تصل إلى ٣٠ فى قيمة الفضة بها عام ١٧٩٦م ، (٣٧) ولاشك أن ذلك الانحدار كان ذا أثر بالغ السوء على الاقتصاد الزراعى فى تلك الفترة.

(٣٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة ، س ١٠٤ ، ص ١٦٧ ، م ٤٥٤ .

(٣٥) ناصر أحمد إبراهيم : المرجع السابق، ص ٨٤ ، ٨٥ وللمزيد من المعلومات عن الموازين والنقود انظر : صامويل برنارد : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، الموازين والنقود ، وصف مصر ، ج ٦ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة : ١٩٨٠ ، ص ٩٠ وما بعدها؛ وسحر حنفى : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠، ص ١٠٥ وما بعدها.

(٣٦) ناصر أحمد إبراهيم : المرجع السابق، ص ٨٦ ، ٨٧.

(٣٧) Raymond, A, Artisans et Commerçants au Caire au XII le siècle, T.1, IFAO, Le Caire, 1999, P.53.

٣- تعاظم دور المماليك والسيطرة على الالتزام :

كان المملوك فى عهد سلاطين المماليك يتمتع برعاية أستاذه، وظل الوضع كما هو عليه فى العصر العثمانى، وأصبح المملوك يعين فى الوظائف العسكرية والإدارية وخاصة بعد حصوله على رتبة الصنجدية، ومن هنا نشأت تكتلات على أساس العلاقة بين الأستاذ ومماليكه، وأصبح لهذه التكتلات أهمية سياسية، ومن أشهرها فى العصر العثمانى الفقارية والقاسمية. (٣٨)

وبمرور الوقت أخذت هذه التكتلات شكل الصراعات العسكرية، مثل الصراع بين افريج أحمد ومؤيديه من الإنكشارية ويدعمه أيوب بك ومحمد بك حاكم الصعيد وأتباعهما من الفقارية وبدو الهوارة وبدو حبيب وأغوات طوائف الشراكسة والتفنگجيان والجمليان وطائفة المتفرقة وسليمان أغا كاخيا الجاويشية والباشا وقاضى القضاة ونقيب الأشراف. ويقابل هؤلاء فريق العزب ويؤيده القاسمية وزعمائهم أيوازيك أمير الحاج وإبراهيم بك أبو شنب أمير الحاج سابقاً وبعض الفقارية المنشقين عن الإنكشارية ومن أتباع قيطاس بك المناوى لأيوب بك وبدو السلامة والهنادى وغالبية العلماء، وانتهى الأمر بانتصار فريق العزب القاسمية على فريق الإنكشارية - الفقارية عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م، ونظر إليها على أساس أنها سنة الفتنة (٣٩).

ولقد سيطر الملتزمون من المماليك والعسكريين على معظم الالتزامات فى الصعيد منذ تسجيلها، حيث كانت نسبتهم ٨١,٣% عام ١٦٥٨ / ١٦٦٠م^(٤٠)، وفى مطلع القرن الثامن عشر ارتفعت النسبة إلى ٨٢,٤%^(٤١)، ومع بداية فترة على بك الكبير عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م وصلت إلى أعلى مدى لها، حيث سجلت ٩٢,٣% حيث كانت بعض ولايات الصعيد حكراً عليهم فى هذا العام مثل ولاية الألفيحية والواحات وأراضى مستجدة^(٤٢).

(٣٨) عبد الكريم رالى : المرجع السابق ص ٢٦٧، عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ : ١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية : ١٩٩٦، ص ١٤٣.

(٣٩) عبد الكريم رالى : السابق، ص ٢٩٢، ٢٩٣ للمزيد من التفاصيل انظر:

Holt, P., Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - 1922, London, 1966, PP.80 - 83; Holt, the Pattern, PP. 84 - 88.

(٤٠) دار الوثائق : عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٧٩٢، ٧٩٣.

(٤١) نفسه : عين ٣ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٧٠، ٨٧١.

(٤٢) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠، ٩٥١.

وقد سيطروا على معظم حالات الإسقاط والاستتجار كذلك؛ فمن عينة للسجل الأول من سجلات الإسقاط سنة ١٧٢٨ / ١٧٢٩م نجد أن ٨٤% من حالات الإسقاط كانت لهم، و٨٣% من حالات الاستتجار، في الوقت الذي انخفضت نسبة تأجيرهم للأراضي الزراعية إلى ٥٥,٦% فقط^(٤٣).

وكان لازدياد نفوذ المماليك في الالتزام أثره السيئ على النظام، فكان بعضهم لا يدفع المقدار المقرر عليه من الغلال، كما حدث مع محمد بك الصغير أمير الحاج تابع قبطاز بيك الدفتردار، ولم يكن المقدار حيناً فقد كان عشرة آلاف أردب حنطة، وأحضره الوالي قائلاً له " إن مرادك عدم الإعطا وهذا الأمر علامة على كل غلال الميرى".^(٤٤)، وهذا دليل على دور بعض الولاة وتصديهم لمحاولة التلاعب بالمال العام.

وقد استغل جند السباهية، الذين كانوا يقيمون في الريف والمسؤولون عن حفظ الأمن فيه ومساعدة رجال الإدارة في جمع الأموال الأميرية المقررة على القرى وصد هجمات العربان، استغلوا نفوذهم أسوأ استغلال^(٤٥).

وأوقع بعض البكوات المماليك خسائر كبيرة وأضراراً جسيمة بالالتزام، مما أرهق الملتزمين قبل الفلاحين، وكان من هؤلاء محمد بك جركس الذي أشارت المصادر إلى أن دخله وصل إلى ألف كيس في السنة " لأنها كانت بلاد الملتزمين تحت يده حتى أن البلد كان يأخذ فايضها وصاحبها يحط مالها"^(٤٦). وهذا يدل على أن الملتزمين - في بعض الأحيان - كانوا في وضع سيئ كالفلاحين.

ولقد شهدت مصر اضطراباً سياسياً من خلال عدم استقرار الولاة في الحكم في الفترة ما بين ١٧٦٠ إلى ١٧٦٥م؛ حيث تعاقب على حكمها ثمانية باشوات، ولا شك أن ذلك أثر على أوضاع مصر في كافة نواحيها ومنها الالتزام.^(٤٧) إلى أن ظهر على بك الذي كان مملوكاً صغيراً لإبراهيم كتحدا ثم ظهر أمره وأصبح شيخاً للبلاد^(٤٨) وفي بداية عهده أقام على بك علاقات مع الشيخ همام ولكن تمكن

(٤٣) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س ١.

(٤٤) أحمد شلبي : المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٤٥) محمد بن أبي السرور البكري : كشف الكربة، المصدر السابق، ص ٣١١ محمد أنور توفيق: المرجع السابق، ص ١٢.

(٤٦) أحمد شلبي : المصدر السابق ، ص ٤٨٢.

(٤٧) أندريه ريمون : الولايات العربية (القرن السادس عشر - القرن الثامن عشر)، بحث ضمن كتاب الدولة العثمانية ، إشراف روبرت مانتيران ، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٢، ص ٥٣١.

(٤٨) Livingston, J., The Rise of Ali Bey Al-Kababir, London, 1976, P.283.

من محاربة القبائل البدوية المساعدة له وتوفى همام عام ١٧٦٩م (٤٩).

وبعد تخلصه من همام وبدو الهوارة خلصت له بلاد الصعيد كلها، وأصبح بذلك سيد مصر الحقيقى، وأخذت الأموال الأميرية (المال الميرى) والعوايد تصل إلى القاهرة، دون نقصان ودون تأخير، واستقر الأمن فى الصعيد، وانتهت عمليات السلب والنهب التى كانت سائدة. (٥٠) وقد اتبع على بك سياسة إضعاف الأوجاقات العثمانية وانتهى الأمر بضعفها وتضاؤل نفوذها، ولما كان معظم ملتزمى الأراضى قبل عهده من ضباط تلك الفرق فقد انتزعها منهم وجعل الالتزام وفقا على مماليكه وأنصاره سواء كانوا من الشعب أو من رجال الأوجاقات (٥١).

لقد كان وصول على بك الكبير إلى مشيخة البلد فى القاهرة علامة على نهاية السلطة الحقيقية للدولة العثمانية فى مصر؛ حيث قاد على بك بيت قازدوغلى إلى السيطرة بهزيمة البيوت المملوكية الأخرى التى كانت تنافسه على السلطة، وقد انتهى أمر هذه البيوت حتى أن الجبرتى أطلق عليها اسم البيوت القديمة. وقد اتبع على بك ذلك النجاح بهزيمة منافسيه من بيت قازدوغلى مما ثبت سلطته فى القاهرة إلى أقصى مدى، وفى عام ١٧٦٨م عند نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا قام بعزل الوالى وذكر اسمه فى الخطبة ونقش على العملة (٥٢).

ولم يحدث على بك تغييرا فى نظام الالتزام اللهم إلا سحب الالتزامات من معارضيه وتوزيعها على الموالين له كما أنه لم يفرض مضافات جديدة؛ حيث كان آخر مضاف ثابت سجلته دفاتر الالتزام كان مضاف ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م، أى قبل سيطرة على بك على مقاليد الحكم فى مصر بثمان سنوات كاملة (٥٣).

وليس معنى ذلك أن نظام الالتزام لم يتأثر بالوضع السياسى فى عصر على بك، ولكن أدى النزاع المماليك لقرى أعدائهم المهزومين وتوزيعها على الأمراء الآخرين - كغنائم - إلى إحساس

(٤٩) Crecelius, D., Egypt in the eighteenth Century, P. 67, in Modern Egypt, Daly, M.W(ed), C-U-P., London, 1998 ; Raymond, Arisans, T.1, P.136.

(٥٠) رأفت غنيمى الشيخ : عمليات على بك الحربية فى الصعيد ، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل ١٧ - ١٨ أبريل ١٩٩٦ ، ص ١٢١ .

(٥١) محمد رفعت رمضان : على بك الكبير، القاهرة : ١٩٥١ ، ص ٧٦ .

(٥٢) كولو : المرجع السابق، ص ٥٣ .

(٥٣) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

الملتزمين بعدم الأمان بالنسبة للالتزام كحيازة، وخصوصاً بالنسبة للملتزمين الذين لم يكونوا على ولاء لمن في يدهم مقاليد الحكم، فادى ذلك بشكل أو بآخر إلى تراجع جاذبية الالتزام^(٥٤).

ولم يشأ القدر لعلى بك أن يعمر طويلاً فأنتهى أمره على يد محمد بك أبى الذهب الذى سار على نهج سيده على بك، ولم يكن للوالى العثمانى سوى سلطة اسمية حتى تولى أبو الذهب عام ١٧٧٥م، واستجد فى عهد أبى الذهب أن أصبحت ضريبة الكوركجيان جزء من الضريبة المقررة على القرى بأمر الوالى عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م،^(٥٥) كما رتب أبو الذهب " رفع المظالم بالبلاد "، أى فرض رسوماً مقابل النظر فى المظالم^(٥٦).

وأعقب أبى الذهب مملوكاه إبراهيم بك ومراد بك، ولم يصف الأمر لهما طويلاً، حيث قامت الحرب بين المماليك العلويين بقيادة إسماعيل بك وجماعة المحمديين بقيادة إبراهيم بك ومراد بك، وكان العلويين ينتسبون إلى على بك والمحمديون ينتسبون إلى محمد بك أبى الذهب، وظل الفريقان يتصارعان ويحاولان السيطرة على مصر الوسطى وغلالها، وكذلك الصعيد.^(٥٧) ولاشك أن كلا الفريقين كان فى حاجة للمال، وكان السبيل الوحيد للحصول عليه هو فرض الضرائب، وقد كان، حيث فرض مراد بك وإبراهيم بك فردة التحرير من أجل تمويل هذه الصراعات العسكرية^(٥٨).

لقد كان لفرض " فردة التحرير " وقع كبير على الفلاح، أشار إليه الجبرتي إضافة إلى موت البهائم^(٥٩)، أى أن المتضرر الوحيد من ذلك كان الفلاح الذى يدفع من كده وعرقه ضرائب تمويل هذه الصراعات العسكرية حتى ناء كاهل الفلاح بها، مما دفعه للقيام بثورة، ففى رحلته إلى صعيد مصر علم ١٧٧٨م وصف الرحالة "سويني" حالة الاضطراب وعدم الاستقرار؛ فالفلاحون فى المنطقة الواقعة بين جرجا وأسيوط كانوا فى حالة ثورة بعد أن رفضوا دفع الضرائب المطلوبة منهم، كما انضم إليهم بعض العرب المستقرين، واستطاعوا أن يلحقوا هزيمة كبيرة بقوات الكشافة المحليين الذين حاولوا توحيد قواتهم لمواجهة العناصر الثائرة ضدهم^(٦٠).

(٥٤) كونر : المرجع السابق، ص ٦٠ .

Shaw, The Financial, P. 179 .

(٥٥)

(٥٦) إسماعيل بن سعد الخشاب : المصدر السابق، ص ٤٨ .

(٥٧) كونر : المرجع السابق، ص ٥٥ ، ٥٦ .

Shaw, OP-Cit , PP. 92 , 93 .

(٥٨)

(٥٩) الجبرتي : المصدر السابق، ج٤، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٦٠) على بركات : القرية فى صعيد مصر فى مواجهة الغزو الفرنسى ١٧٩٨ : ١٨٠١، بحث ضمن الأبحاث المقدمة

للدورة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل، أبريل ١٩٩٦، ص ١٤٤ .

ومن جانبها حاولت الدولة العثمانية القضاء على إبراهيم بك ومراد بك من أجل إعادة سيطرتها على مصر؛ ولذلك أرسلت القبطان حسن باشا الذى تمكن من هزيمة مراد بك وإبراهيم بك، ووعد حسن باشا بتخفيض الضرائب وإعادتها لما كانت عليه طبقاً لقانون نامة. (٦١) وكان مراد بك وإبراهيم بك قد فرا إلى الصعيد بعد هزيمتهما، وأصبحت مشيخة البلد فى يد إسماعيل بك، وعاد القبطان حسن باشا لحاجة الدولة العثمانية له فى حربها مع روسيا، وأصدر أمره قبل رحيله بالعفو عن مراد بك (٦٢)، وانتهى أمر شيخ البلد إسماعيل بك بوفاة فى الطاعون، وأصبحت السلطة فى يد إبراهيم بك ومراد بك (٦٣) اللذين قدر لهما مواجهة الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨م.

٤- كثرة إسقاط الالتزام :

مع استقرار نظام الالتزام فى مصر بدأت تظهر حالات إسقاط الالتزامات من جانب المستثمرين إلى آخرين. وأول حالة إسقاط عثرنا عليها لم تكن فى الصعيد ولكن فى الوجه البحرى وبالتحديد فى ولاية الغربية ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م. (٦٤) وفى عام ١١٤١هـ / ١٧٢٨م، ونتيجة زيادة حالات الإسقاط اضطرت الروزنامة إلى تخصيص سجلات للإسقاط، وتسجل هذه السجلات حالات الإسقاط والاستتجار فى الالتزامات وقيمة ذلك بالبارة أو ما يعادلها (٦٥).

وبدل ذلك على أن الدولة أصبحت من الناحية الواقعية تعترف بما انتهى إليه نظام الالتزام، على الرغم من أن الدولة من الناحية القانونية كانت لا تزال تملك رقبة الأرض (٦٦).

وبدراسة سجلات إسقاط القرى أمكننا الخروج بعدة حقائق تفيد فى رصد حركة التطور التى لحقت بنظام الالتزام وخاصة منذ بداية الربع الثانى من القرن الثامن عشر ١٧٢٨م. فعلى سبيل المثال رصد السجل الأول للإسقاطات فى يوم واحد هو الثامن من ربيع الأول سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م وفى أربع مواد متتالية حالة الإسقاط التى تفيد بأن الأمير يوسف أوده باشا أسقط للسيد الشريف عيسى بن السيد الشريف شريف بوكالته الشرعية على ولديه السيد حسين والسيد شريف وسالم عبد الله تابع على

Holt, The Pattern, P. 89.

(٦١)

(٦٢) رافق : المرجع السابق، ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

Raymond, A., Quartiers et Mouvements Populaires au Caire au XVIII^e Siècl, P. 115, in Political, (٦٣) Holt, (ed.), London, 1968.

(٦٤) دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٣٧٧، ١٣٧٨، م ١٥٨١ .

(٦٥) نفسه : سجلات إسقاط القرى .

(٦٦) بيتر جران : الجذور الإسلامية للراسمالية ١٧٦٠ - ١٨٤٠، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رؤوف عباس، الطبعة الأولى دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٣، ص ٨٠.

جمليان جميع الحصّة التي قدرها السدس والثلث (سبعة قراريط) من أصل أربعة وعشرين قيراطا شائعا في كامل أراضي ناحية بردونة بالبهنساوية، وذلك مقابل مبلغ الحلوان وقدره ٧٦٨٩١ نصف فضة ديواني، (٦٧) ثم عاد واستأجرها في المادة الثانية مباشرة مدة سنة واحدة هي سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م - أولها توت وآخرها مسرى مقابل ٥٠٠٠ نصف فضة ديواني، وبالتالي حقق ربحا قدره ٧١٨٩١ نصف فضة ديواني، وهو الفرق بين ما حصل عليه نتيجة إسقاط الحصّة وما دفعه كإيجار لنفس الحصّة، وكان مبلغ الحلوان ١٩١٠٠ نصف فضة، ونصت الحجة على أنه إذا أعطى المبلغ المعين للمؤجر كان لا حق له في الحصّة (٦٨).

وعاد السيد عيسى المستأجر في المادة التالية "الثالثة" وأسقطها، وكان ذلك مقابل ١٩١٠٠ نصف فضة وهو مبلغ الحلوان، وفي نفس اليوم الثامن من ربيع الأول سنة ١١٤١هـ / ١٧٢٨م (٦٩). وأخيرا عاد واستأجرها مقابل مبلغ ٧٦٨٩١ نصف فضة في نفس التاريخ (٧٠).

ونستنتج من ذلك أن الأمير يوسف أوده باشي كان في حاجة لمبلغ ما، وكان السبيل للحصول عليه هو إسقاط الحصّة ثم استأجرها ليحقق الربح، ويدل ذلك على أن الالتزام أصبح أداة يمكن الحصول من خلالها على أي قرض - إذا جاز اللفظ - يكون الملتزم في حاجة إليه، وخصوصا أن الملتزم الذي حصل على القرض كان أحد رجالات الصفوة العسكرية، والذي أعطى له القرض مقابل الإسقاط من اللخبة أيضا، وإن كان من غير العسكريين ونقصد الشريف عيسى. ويدل ذلك في تقديرنا على أن الالتزام تحول من أداة لزراعة الأرض وجباية ضرائبها إلى نظام الهدف الأول منه التبرج من وراء هذه الأرض.

وإلى جانب إسقاط السنة الواحدة نجد إسقاط الحصّة ثلاث سنوات؛ من ذلك إسقاط شيخ العرب إسماعيل للحاج محمد أوده باشي مستحفظان والأمير عمر بن عبد الله مستحفظان ومعهما الأمير على بن عبد الله مستحفظان حصّة قدرها الربع (سنة قراريط) في كامل مال حماية قطعة أرض المعروفة بقبالة الحوض رزقة طها تابع الأسيوطية بمبلغ قدره ثمانية أكياس مصرية، أي ٢٠٠,٠٠٠ بارة لمدة ثلاث سنوات خراجية (٧١).

(٦٧) دار الوثائق : سجلات إسقاط القرى، س١، ص ١٨، م ٦٦ .

(٦٨) نفسه : س١، ص ١٨، م ٦٧ .

(٦٩) نفسه : س١، ص ١٩، م ٦٨ .

(٧٠) نفسه : س١، ص ١٩، م ٦٩ .

(٧١) نفسه : س٢، ص ١٧٢، م ٥١٥ .

وعثرنا على إسقاط للحصة بدون مقابل، عندما أسقط الأمير أحمد كتحدا مستحفظان فى الحصة التى قدرها النصف (١٢ قيراطاً) فى أراضى ناحية جزيرة الخلود بولاية جرجا، وذلك "من غير مقابل لذلك" (٧٢). وفى تقديرنا أن ذلك مجرد إجراء شكلى أمام الروزنامة أو أن الحصة لا تعود بفائدة، وإن كنا نستبعد ذلك تماماً، فإذا كانت لا تعود بفائدة، فلماذا أقبل الأمير قاسم بن سليمان وشريكه على التزامها؟ والأرجح هو تدخل مصالح المسقط والمسقط إليهم؛ لأنهم كما هو واضح - ينتمون لفرقة واحدة وهى مستحفظان.

وثمة تطور هام لحق بالالتزام فيما يتعلق بالإسقاط نتيجة تدهور تجارة البن ودخول تجاره مجال الالتزام؛ وذلك لاستثمار فائض أموالهم؛ حيث أسقط للخوaja الحاج قاسم الشرايبي - من أعيان تجار البن - حصة قدرها الربع (ستة قراريط) فى كامل أراضى ناحيتى قاي والزربية بالبهنساوية من جانب الأمير مصطفى بك أمير اللوا بوكالة على موكلية مقابل الحلوان وقدره ١٥٠,٠٠٠ نصف فضة (٧٣). وكذلك إسقاط أحد الأمراء العزبان للخوaja أحمد بن المرحوم الخوaja حدق المغربى - من أعيان التجار فى البن - حصة قدرها الثمن (ثلاثة قراريط) فى كامل أراضى ناحية أبو صير دفنو بالفيوم، وذلك مقابل ١١٢,٥ دينار ذهب، أو بمعاوضته من البن ستة قناطير بن أخضر يمانى واثنين وأربعين رطلاً ونصف وربع وثمان رطل (٧٤).

ويدل ذلك على أن كساد تجارة البن فى تلك الفترة أدى إلى الاتجاه إلى الاستثمار فى الالتزام، ولاشك أن ذلك كان له تأثيره القوى على تطور الالتزام، ولكن تطور فنوى فقط؛ لأن الملتزمين الجدد أرباب التجارة لم يكن لهم عهد بالأرض أو الالتزام، فضلاً عن أنهم ربما لم يذهبوا إلى حصص التزامهم، ولم يهتموا بفلاحيها.

ولم يقتصر الأمر على إسقاط الالتزام الخاص بأرض الالتزام، ولكن امتد ليشمل أرض الأوقاف (مال الحماية)؛ حيث تفيدنا سجلات الباب العالى بإسقاط الأب حق موكلته (زوجته) لابنتهما؛ حيث أسقط البرهانى إبراهيم الوكيل الشرعى على زوجته الشريفة مريم خاتون لابنته القاصرة عايشة حصة قدرها قيراطان اثنان من أصل أربعة وعشرين قيراطاً فى الرزقة الطين الكائنة بناحية بلطية بولاية البهنساوية مقابل ستة ريالات حجر بوطاقة، وكان ذلك عام ١٢٠٨ هـ / ١٧٩٣ م. (٧٥) ويبدو أن

(٧٢) دار الوثائق؛ سجلات اسقاط الترى، س ١، ص ٧، م ٢٣.

(٧٣) لفسه : س ٣، ص ٢٧، م ١٠٢.

(٧٤) لفسه : س ٣، ص ٨٣، ٨٤، م ٢٣٦.

(٧٥) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ٣١٥، ص ٩، م ١٣.

مبلغ الإسقاط كان مجرد إجراء شكلي أمام الروزنامة؛ لأن نص الوثيقة يقول "القاصرة" أى لم تصل إلى السن القانوني التي تمكنها (أى الابنة) من التصرف في حياة والديها.

وتزخر محاكم الأقاليم بحالات الإسقاط على سبيل البر والصدقة؛ من ذلك إسقاط الحاج مصطفى عبد الحكيم للأمير محمد كاشف أربعة عشر فداناً من أصل أربعة وعشرين فداناً بناحية قبالة أبى شجاع بمبلغ وقدره اثنا عشر ريالاً عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م. ^(٧٦) كما أسقط سعد بن سالم الوليدى حقه للأمير محمد أغا كاشف بك فداناً وسدس فدان وربيع قيراط من جملة ثلاثة أفدنة، وكذلك ثلاثة أرباع فدان من ثلاثين فداناً، وحوالى فدانين في مناطق متفرقة بظاهر أسبوطية من الجهة البحرية مقابل ثمانية عشر ريالاً وثلاثي ريال في عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م كذلك. ^(٧٧) وهناك من أسقط قيراطين وثلاث قيراط من قطعة أرض مرصدة على ضريح أحد المشايخ، كما أرصد سبعة قيراط من فدان على نفس الضريح بالأشموين عام ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م. ^(٧٨)

وكان إسقاط المدة الطويلة أثره الكبير في تطور أوضاع الالتزام؛ حيث تشير الوثائق إلى إسقاط المصونة عايشة خاتون بنت عبد الله البيضاء حقها للمصونة شيمية المرأة بنت المرحوم سليمان من أهالي ناحية إقليم الواسطي الحصة التي قدرها الثمن (ثلاثة قيراط) في ناحية الجليلت بالفيوم المدة الطويلة التي قدرها ثمانون سنة كاملة وسبعة أشهر وبومان اثنان، وهنا تبدو الدقة؛ فالإسقاط باليوم - مع طول المدة - مقابل مبلغ الحلوان وقدره ٤٤٤ ريال حجر بوطاقة، وكان ذلك عام ١١٠٢هـ / ١٧٨٧م. ^(٧٩)

ولم نعدم مثلاً آخر لحالة إسقاط مدة طويلة لحصة قدرها الثمن (ثلاثة قيراط)، كذلك في ناحية جزيرة الواكلىة بالبهنساوية من حصة قدرها النصف (اثنا عشر قيراطاً)، أسقط ثلاثة القيراط ملتزمها الأمير عبد الرحمن جورجى جمليان للأمير إبراهيم أغا بن عبد الله الشهير بحمزه المدة الطويلة التي قدرها تسعون سنة كاملة متوالية خراجية أولها سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م بحلوان قدره ٨٨,٥٠٠ نصف فضة ديوانى ^(٨٠). وحالتا الإسقاط السابقتان ١٧٨٧م، ١٧٨٥م لهما خصوصية، وهى حالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسى والصراع على الحكم، مما كان له آثاره السيئة على الالتزام

(٧٦) دار الوثائق: سجلات محكمة أسبوط، س٧، ص٣، م٦.

(٧٧) نفسه: س٧، ص٨، م١٨، وهناك الكثير من المواد في نفس السجل إسقاط على سبيل البر والصدقة، انظر: على سبيل المثال ص٩، م٢١، ص٩، م٢٢.

(٧٨) نفسه: سجلات محكمة الصالحية النجمية، س٤٩٣.

(٧٩) نفسه: سجلات إسقاط القرى، س٢٥.

(٨٠) نفسه: سجلات إسقاط القرى، س٢٣، ص٢٠٦.

نفسه والقائمين عليه من الملتزمين والمستفيدين منه من رجال الإدارة ، والأكثر سوءاً على الفلاح المصرى الذى عانى كثيراً فى تلك الفترة على حد قول الجبرتى. (٨١)

٥- النزاع بين الملتزمين :

ينشأ أحياناً نزاع بين الملتزمين، ولاشك أن لهذا النزاع أثره على أوضاع الالتزام واستقراره، وتمدنا الوثائق بنماذج عديدة من هذا النزاع؛ فبعض هذه النزاعات كانت على خراج الحصة نفسها، كما حدث عندما ادعى الشيخ عبد الجبار بن الشيخ محمد الأنصارى على الشيخ شهاب الدين أحمد وهو المرصد على مصالح تربة المرحوم الشيخ على الأنصارى بناحية ملوى بالأشموين، وهى الحصة الجارية فى تحدث والتزام المدعى - الشيخ عبد الجبار - والتي قدرها اثنا عشر قيراطاً، وطالب المدعى عليه فى خراج كامل الرزقة من زارعها عبيد الغفير بالناحية عن سنة ١٠١٢هـ - / ١٦٠٣م عن كل سنة أربع مائة وثمانون نصفاً، وطالب كذلك بما يخص الوقف وهو النصف وقدره عن هذه الفترة ألفان وثمانمائة واثنان وثمانون نصفاً، وسئل المدعى عليه وهو الشيخ شهاب الدين أحمد فأنكر أنه أخذ الخراج من الزارع عبيد الغفير، وحلف أنه لم يأخذ من خراج الرزقة شيئاً "لاقل ولا جل" ولذلك حُكم بمنع المدعى من اعتراض المدعى عليه ما لم يثبت ذلك (٨٢).

وتمدنا الوثائق بشكل آخر من أشكال النزاع بعيداً عن خراج الأرض؛ حيث قتل رجل يدعى منصور دوادار، وكان محافظاً على جسر بناحية الفشن بالبهنساوية، فقتل على الجسر وقت وفاء النيل ولم يعلم قاتله، وتقدم من طرف القتل الشيخ أحمد الوكيل الذى أنهى للديوان العالى أن القاتل من أهالى ناحية أبشاق الخمير، فوصل هذا النزاع لملتزمى الناحيتين وهما الأمير جعفر أغا ملتزم الفشن والأمير سنبل ملتزم أبشاق الخمير، وانتهى النزاع بينهما على أن يدفع الأمير سنبل ملتزم ناحية أبشاق الخمير ثمانين أردباً من القمح على سبيل التبرع الشرعى للقتيل، وارتضى ذلك الأمير جعفر ملتزم الفشن "وأشهد على نفسه كل متخاصم"، وذلك عام ١٠٨١هـ - / ١٦٧٠م (٨٣).

وتذكر الوثائق شكلاً ثالثاً من أشكال النزاع؛ حيث حدث نزاع بين الأمير أحمد أغا ملتزم نصف ناحيتى البرقى والتمسكان وأحمد أغا أمين بيت المال وملتزم النصف الثانى لهاتين الناحيتين، وكان أحمد أغا قد تولى. فادعى أحمد أغا الأول على زوجة أحمد أغا الثانى - الأمين على بيت المال - وهى المصونة آمنة خاتون وهى الوريثة الوحيدة بأن له على زوجها المتوفى من الغلال المختلفة الأجناس ثلثمائة وثلاثة وعشرين أردباً ونصف وربع وثمان أردب من القمح والشعير والفول والعس،

(٨١) الجبرتى : المصدر السابق، ج ٤ ، ص ٣٤ .

(٨٢) دار الوثائق : محكمة الباب العالى، س ٨٥، ص ٤١، م ١٩٩ .

(٨٣) نفسه : محكمة قناطر السباع، س ١٣٥، ص ١١، م ٤٤ .

وكان ذلك محصول نصف الناحيتين ومساحته مائتا فدان لمدة سنتين ١٠٩٤هـ / ١٦٨٢م، ١٠٩٥هـ / ١٦٨٣م، كما ادعى كذلك بأن له خراج باقى سنة ١٠٩٦هـ / ١٦٨٤م، وهو خمسة عشر أردباً من القمح، وطالب المدعى أحمد آغا - الأول - بحصر تركة أحمد آغا (أمين بيت المال)، وقد أثبت دعواه وأحضر شاهديه، وحكم لصالحه بتاريخ محرم ١٠٩٨هـ / ١٦٨٦م^(٨٤).

ولم يقتصر الأمر على النزاع بين الملتزمين، بل كان هناك تأخير فى دفع المال والغلال؛ حيث تأخر الأمير حسن بن عبد الله كاشف ولاية أطفيج فى استخلاص ما بقى فى جهة المزارعين والعمال من مال وغلال وثمن مواشى أضيفت لذلك بولاية شرق أطفيج سنة ١٠٧٨هـ / ١٦٦٧م، وانتهى الأمر بأنه إذا تأخر شئ من ذلك لدى المزارعين والعمال كان على الأمير حسن أن يدفعه من ماله الخاص لجانب الميرى^(٨٥)، ويدل ذلك على التشديد على الكشاف لمصلحة الدولة حتى لا يتراخى أو يتكاسل، فإن حدث فعليه أن يدفعه من ماله الخاص.

وتطور شكل النزاع بين الملتزمين من خلال الاستدانة ووضع الحصّة مقابل ذلك الدين، وقد عثرنا على وثيقة غاية الأهمية عبارة عن صورة حجة شرعية؛ وتكمن أهميتها فى ذكرها فى بداية دفتر التزام، ونحن نعلم أن هذه الدفاتر لا تعالج هذه النواحي الشرعية والنزاعات مطلقاً، بل تقتصر على ذكر الناحية وملتزميها وحصصهم والأموال المقررة عليها. وتشير الوثيقة المؤرخة بالثامن عشر من رجب سنة ١١٥٦هـ / ١٧٤٣م إلى أن الأمير عثمان بك ذا الفقار أمير الحاج سابقاً فى عام ١١٤٠هـ / ١٧٢٧م استدان من مال باب مستحفظان ١٢٠ كيساً مصرية، وأسقط فى مقابل ذلك كامل أراضى ناحية الواسطى وغيرها وجزيرة المصلوب بالبهنساوية وخمسة عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيرها بولاية البحيرة، أسقطها إلى عبد الله بن عبد الله وكان وكيلاً عنه - المسقط - الأمير محمد كتخدا والأمير عمر كتخدا وكان ذلك فى عام ١١٤٤هـ / ١٧٣١م. ونصت حجة الإسقاط أنه إذا أحضر الأمير عثمان بك المبلغ فى خمس سنوات - أى قسط له المبلغ - كل عام ٢٤ كيساً يسقط له من خلال وكيله أو من ينوب عنهما حق عبد الله بن عبد الله، وتعود الحصّة إلى الأمير عثمان بك، وتكون فى تصرفه وتحديثه والتزامه، ومضت السنوات الخمسة ولم يدفع الأمير عثمان بك المبلغ - هو أو من ينوب عنه - فحكم بتمكين باب مستحفظان - الجهة التى استدان منها - بكامل الحصّة^(٨٦).

وهذه الوثيقة تجعلنا نعيد النظر فى المعاملات المالية وسلاستها فى العصر العثمانى، وكيف تم تقسيط المبلغ على السنوات الخمسة، وكيف تم سحب الحصّة فى نهاية الفترة التى انتهت بعدم التزام

(٨٤) دار الوثائق : محكمة القسمة العسكرية، س ٨٠، ص ٦٧، م ٩٨ .

(٨٥) نفسه : محكمة الباب العالى، س ١٤٦، ص ٣٥، م ٧٩٥ .

(٨٦) نفسه : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ .

المستدين برد المبلغ، كذلك توضح مدى نفوذ رجال الفرق العسكرية في سحب مبالغ كبيرة من أموال فرقهم، وأيضاً نفوذ الفرق نفسها في استرداد المبلغ أو مقابله.

ومهما يكن من أمر فإن حالات إسقاطات القرى من جراء النزاعات بين الملتزمين كان لها تأثيرها السلبي على تطور أوضاع نظام الالتزام، وتلقى ضربات أثرت كثيراً على أداء الملتزمين بل والفلاحين حتى كانت الحملة الفرنسية التي كانت أكبر تغير لحق بنظام الالتزام بعد توريث الالتزامات، وقبل عصر محمد علي. حتى لقد ذهب البعض إلى أن الحملة الفرنسية كانت "الضربة القاضية التي وجهت إلى الالتزام خلال السنوات الثلاث لسيطرة الفرنسيين" (٨٧).

٦- الحملة الفرنسية ونظام الالتزام :

لما كانت الحملة الفرنسية أول غزوة استعمارية تعرضت لها مصر في العصر الحديث، فإن من الأهمية بمكان التعرف على تأثير الوجود الفرنسي على نظام الالتزام، وهل كان ذلك التأثير سلبياً أم إيجابياً؟ وهل كان لذلك أثره على الالتزام فيما بعد الحملة أم لا؟ كانت الحملة قد نزلت الإسكندرية ليلة ٢ يوليو ١٧٩٨م، وزحفت على القاهرة التي دخلها نابليون وفر مراد بك إلى الصعيد، وأرسل نابليون القائد ديزيه على رأس قوة لمطاردته هناك. (٨٨)

وفي نفس العام الذي دخل فيه الفرنسيون مصر أنشأوا إدارة التسجيلات والأموال الوطنية، وألزموا كل المصريين وغيرهم بتسجيل الحيازات على اختلاف أنواعها أو انتفاع بالالتزام أو رزق، وذلك خلال ثلاثين يوماً لسكان القاهرة وستين يوماً لبقية المناطق، مع التهديد بمصادرة الأموال التي لم تسجل، وكان ذلك مجرد إجراء لوضع يدهم على الأملاك (٨٩).

وتم تحديد رسوم التسجيل مقابل ٢% من قيمة الأرض، ومن عجز عن تقديم عقد (صك) الالتزام تصادر أرضه، واستطاع الفرنسيون بهذه الطريقة الاستيلاء على ثلثي أراضي مصر التي كانت بأيدي المماليك وضمها لصالح الجمهورية الفرنسية، وأدارها موظفون فرنسيون إدارة مباشرة. (٩٠)

وبدراسة دفاتر الترابيع أمكننا أن نخرج بالحقائق التالية: بعض القرى كانت نسبة منها تابعة للفرنسيين "جمهور" والأخرى "للرعية" المصريين؛ فعلى سبيل المثال قرية صفانية بالبهنساوية

(٨٧) هنري لورنس وآخرون : الحملة الفرنسية في مصر، بوناپرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، القاهرة : ١٩٩٥، ص ٥٤٩ .

Holt, Egypt, P. 155

(٨٨) نبيل السيد الطوخى : المرجع السابق، ص ١١٩

(٨٩) أملية عامر : المرجع السابق، ص ٢١ .

(٩٠) نبيل السيد الطوخى : المرجع السابق، ص ٢٥٢ .

٢٠ قيراطاً تابعة للجمهور و٤ قراريط للرعية (٩١). وهنا النسبة أكبر للجمهور على حساب الرعية ، ويقل الفارق بين الجمهور والرعية، كما فى قرية سبط راشين أيضاً بالبهنساوية؛ حيث كان ١٥ قيراطاً للجمهور و٩ قراريط للرعية (٩٢) وهناك قرى بكاملها للجمهور؛ مثل منشأة عيسى بالأشمونين (٩٣)، وأيضاً فرشوط بولاية جرجا (٩٤)، كما كانت قرية بنى شقير بالمنفلوطية جمهور بكاملها (٩٥).

وكما كانت هناك قرى جمهور كاملة، كانت توجد قرى رعية كاملة مثل الغابة الكبرى بالفيوم، (٩٦) وشرق بنى نصير بالمنفلوطية (٩٧). وإذا أخذنا المنفلوطية كولاية فى عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م وهو العام الأول للوجود الفرنسى فإن جملة الأموال المقررة عليها لصالح الجمهور الفرنسى ٢٨٦٨٩٨٨ بارة فى مقابل ١٧٢٨٥٣٩ بارة لصالح الرعية (٩٨).

والجدير بالذكر أن القرى التى تتبع الرعية بكاملها تكون الكشوفية فيها للجمهور؛ كما فى الغابة الكبرى بالفيوم؛ حيث كانت الكشوفية بها ٦١٠٨ بارة، (٩٩) وكذلك قرية عطف حيدر بالبهنساوية؛ الكشوفية للجمهور ٨٦٨٠ بارة والقرية للرعية (١٠٠).

ولم يكتف الفرنسيون بالاستيلاء على أكثر من ثلثى الأراضى المصرية، ولكن أنذروا بأنهم سوف يتولون القضاء فى قرى الالتزام التى كان ملتزموها من الممالك وصارت للجمهور الفرنسى، وإذا طلب أحد استئجار ناحية ما يحضر إلى الديوان، ومن يزد على صاحبه يسمح له بالاستئجار، ويلتزم فى نهاية مدة الإيجار أن يسلم البهائم وكامل متعلقات الأوسية، وإذا لم يوجد عنده شئ من ذلك يقوم بدفع ثمنها (١٠١).

(٩١) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(٩٢) نفسه.

(٩٣) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية أشمونين رقم ٢٢٦٤.

(٩٤) نفسه : عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧.

(٩٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٩٦) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧.

(٩٧) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية منفلوطية رقم ٢٢٦٥.

(٩٨) نفسه.

(٩٩) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية الفيوم رقم ٢٢٥٧ .

(١٠٠) نفسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع ولاية البهنساوية رقم ٢٢٧٨ .

(١٠١) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ٢٢.

وفى ١٦ سبتمبر ١٧٩٨م أصدر بونابرت مرسوماً نص على أن السندات التى فى أيدي الفلاحين بأراضيهم لا تكفى لإثبات ملكيتها بالبيع أو الميراث، بل يجب الكشف عنها فى سجلات الروزنامة نظير دفع رسم لذلك، وإذا وجدت حجتهم مقيدة بالسجلات يكتب لهم سند جديد "تمكين"، على أن يقدر ثمن الأرض من جديد، ويدفع صاحبها رسماً بنسبة ٢% من الثمن كرسم تسجيل نهائى، وإن لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات فإنها تضبط لصالح الجمهور، ويصبح من حق ديوان محكمة القضايا - الذى أنشئ من أجل ذلك - أن يتصرف فيها من جديد. (١٠٢)

وفى ١٧ أغسطس ١٧٩٩م أصدر بونابرت أمراً جاء فيه أن السلطات الفرنسية سوف تحصل على الميرى وكافة الضرائب المستحقة على الأراضي الزراعية، دون النظر للأموال التى قام الفلاحون بتسديدها قبل وصول الفرنسيين، كما أشار هذا الأمر إلى زيادة الضرائب فى عدد من الأقاليم، وفى نفس الوقت عمل الفرنسيون على تحصيل العديد من الإتاوات بين الحين والآخر متعلين بالثورات والانفاضات التى يقوم بها الفلاحون (١٠٣).

وبعد رحيل بونابرت لم يكن كليبر أقل حرصاً على جمع الأموال لظروف الحملة فى عهده، من حيث حروبه مع العثمانيين والمماليك وثورات المصريين، ولذلك تشير المصادر لقيام كليبر "بجمع أهل البلد وطلب منهم مالاً عظيماً وطلبوا من شيخ السادات وسيدى محمد أبى الأوار مالاً عظيماً نحو خزيمة وجبسوه وباعوا متاعه فلم يف بثلاث ما طلب" فاستولوا على التزامه وممتلكاته مقابل الباقي ماعدا العقار والرزق والتزام النساء (١٠٤). وليس أدل على حرص كليبر على جمع الأموال من قوله إنه لكى يملأ خزانته الخالية فإنه من الضروري أن يعصر مصر كما تعصر الليمونة فى العصارة (١٠٥).

وقد أدت الحرب بين الفرنسيين من ناحية والمماليك والأهالى من ناحية أخرى إلى الاضطراب فى جمع الضرائب، ولم يكن الفلاحون يدفعون الضرائب إلا عند رؤية الجنود، ولذلك رأى الجنرال ديزيه تقسيم جيشه فى صعيد مصر إلى فرق صغيرة لتوزيعها على القرى لجمع الضرائب، حتى إنه تحرك بنفسه من مقر إقامته فى أسبوط للإشراف على الأقباط الذين يقومون بجمع الضرائب التى لم تكن تتم إلا عند رؤية الجنود، حتى أن قادة أحد الفرق أرسل بأمره لا يملك أية قوات لجمع

(١٠٢) نويل السيد : المرجع السابق، ص ٢٥٣ .

(١٠٣) على بركات : رؤية الجبرتي، المرجع السابق، ص ٥٨ ، ٥٩ .

(١٠٤) عبد الله الشرقاوى : تحفة الناظرين فيمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، القاهرة : ١٢٨٦هـ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

Holt, Egypt, P. 159.

(١٠٥) كولو : المرجع السابق، ص ٥٧ .

الضرائب. (١٠٦) وهذا يدل على مدى ما لحق بالفلاح خلال الحملة الفرنسية على مصر من أسرار.

وفى عهد مينو عادت فكرة إصلاح نظام حيازة الأرض من جديد؛ حيث شكل فى ٢ مارس ١٨٠١م لجنة لمسح الأراضي الزراعية، وكان مشروعه يهدف إلى إلغاء نظام الالتزام وجعل أرض الأوسية ملكاً للملتزمين وأرض الفلاحة ملكاً للفلاحين، (١٠٧) وعرف مشروع مينو بالمشروع العظيم الذى نص على إلغاء كل الضرائب التى اعتاد الفلاحون دفعها كالميرى والبرانى والفائض وغير ذلك من المغارم والضرائب الإضافية التى ابتكرها الملتزمون وأرهبوا بسببها الفلاحين، على أن يبدأ هذا الإلغاء ابتداءً من سنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م، وتستبدل هذه الضرائب بضريبة واحدة ابتداءً من نفس العام، وتحدد هذه الضريبة حسب جودة الأرض (١٠٨).

وسوف يخضع لهذه الضريبة الجميع بلا استثناء، وسوف تقسم الأرض إلى ثلاث فئات بحسب نوعياتها، وهو بذلك يكاد يلغى الالتزام تماماً بحيث يكون للملتزمين معاشاً تخصصه لهم الجمهورية الفرنسية يكون سنوياً من ضريبة هذه القرى؛ وذلك ليحل محل جميع الرسوم العينية والنقدية التى كانوا يقومون بجمعها. وحظر استيف على الملتزمين التواجد فى أراضيهم، فقد كان يخشى من أنهم بحجة البحث عن متأخرات الميرى عن عام ١٢١٣، ١٢١٤هـ / ١٧٩٨، ١٧٩٩م يحاولون جباية الميرى عن عام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م (١٠٩).

وأصبح من حق القائد العام وحده أن يحدد قيمة الضريبة فى كل سنة على حدة عقب فيضان النيل، وحدد على الفئة العليا من الأرض عشرين فرنكاً، والوسطى سبعة عشر، والدنيا أربعة عشر فرنكاً، وبذلك يعرف كل فلاح أنه قد قام بدفع ما عليه إذا جمع منه الجباية الضريبة المفروضة على أرضه، فلا يستطيع أحد من الملتزمين أو مشايخ البلد أو الصيارفة أن يطلب منه شيئاً. وقد وعد مينو بعدم زيادة هذه الضريبة، بل وعد بتخفيضها فى السنوات التى ينخفض فيها فيضان النيل (١١٠).

وقد اشترط مينو على الفلاح أن يدفع الضريبة المقرر عليه فى حالة فيضان النيل أو عدمه، أما إذا قصر فى أداء ما عليه فقد هدد مينو بإرسال الجند إلى القرى لتحصيل الضرائب، ويتحمل أهلها نفقات إرسالهم. (١١١) وهنا يذكرنا مينو بحق الطريق الذى كان له آثار سيئة على الفلاح فى ذلك العصر.

(١٠٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٥٧ .

(١٠٧) رهوف عباس : المرجع السابق، ص ١١ .

(١٠٨) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك مينو، المرجع السابق، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(١٠٩) هنرى لورنس : المرجع السابق، ص ٥٤٨ .

(١١٠) محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(١١١) نفسه.

ولقد تعرض الكثير من مشايخ القرى للقبض عليه وإيداعه فى السجن حتى يفى أهل بلده بالأموال المقررة عليهم، وهذه الوسائل لم تكن مجدية فى كثير من الأحيان. وقد تعرض الكثير من المصريين للسجن، ولم يؤد ذلك الأسر والسجن بالقرى التى أسر بعض رجالها إلى أن تدفع الضرائب، ولذلك تعددت حالات الهروب من جانب الفلاحين، إلى أن صدرت الأوامر من الفرنسيين بمنعهم من ترك قراهم واعتبارهم فى حالة العصيان أعداء، وقد تقدمت بعض القرى بشكوى إلى القائد العام ميلو من أجل تخفيض الضرائب بسبب الشراقى مثل قرية اللاهون (١١٢).

وإذا كان الفرنسيون قد أقروا بعدم زيادة الضرائب، فإن ذلك لم يحدث، وهو ما أثبتته وثائق الالتزام، حيث سجلت زيادة فى الضرائب على بعض القرى تحت اسم "ضم جديد" - أى زيادة - كما فى قرية دنجول وكفورها بالفيوم، ووصلت الزيادة فى هذه القرية إلى ٢٧٣٥١ بارة عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م فى عهد مينو، وتحت مسمى آخر "مستجد" وصل إلى ٥٠٠٠٠ بارة فى قرى رجبوة وملق العين بالبهنساوية فى نفس العام (١١٣).

ولما كان الصعيد ذا أهمية بالغة للحملة - خاصة فيما يتعلق بالغلال الضرورية للجيش الفرنسى بالقاهرة والوجه البحرى - فإن أحد علماء الحملة ذكر أن الضريبة العينية المقررة على صعيد مصر كانت فى عهد الحملة تقدر بـ ٤ / ٥ من إجمالى الضريبة المقررة على الصعيد (١١٤)، وهذا ما تضمنه نص الاتفاق بين الفرنسيين ومراد بك، والذي منح بمقتضاه مراد حكم الصعيد من جرجا إلى أسوان، على أن يدفع خراجا سنويا قدره ٢٥٠ كيسا بالإضافة إلى ١٥٠٠٠ أردب من القمح و ٢٠٠٠ أردب من الشعير (١١٥).

وقد قسم مينو عملية سداد الضريبة الواحدة التى قررها على أربعة أقساط متساوية يدفع كل قسط منها كل ثلاثة أشهر، أى فى نهاية العام يكون الفلاحون قد سدّدوا ما عليهم من أموال مستحقة دون أن يتعرض الفلاح لأى سلب أو مظلّم. (١١٦) وهنا اختلف سداد الضريبة عن ذى قبل، حيث كان من المعتاد أن تسدد الضريبة على ثلاثة أقساط، وإن وصلت أحيانا إلى أربعة أقساط، بل وعشرة أقساط،

(١١٢) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(١١٣) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١ تركى لفترة التزام رقم ١٠٦٤ .

(١١٤) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٤ .

(١١٥) محمد محمود السروجى : الحملة الفرنسية على الصعيد عام ١٧٩٨، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية الأولى لمركز دراسات المستقبل ، أبريل ١٩٩٦، ص ١٣٨ .

(١١٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٦ .

ان يتعرض الفلاح لأى سلب أو مظلالم. (١١٦) وهنا اختلف سداد الضريبة عن ذى قبل؛ حيث كان من المعتاد أن تسدد الضريبة على ثلاثة أقساط، وإن وصلت أحياناً إلى أربعة أقساط، بل وعشرة أقساط،

وإن كانت من الحالات النادرة. (١١٧)

وتم تقسيم الضريبة إلى ٢٤ جزءاً؛ اثنا عشر جزءاً منها للجمهورية الفرنسية، وسبعة أجزاء للملتزمين مقابل الأموال التى فقدوها واعتادوا جمعها من القرى وثلاثة أجزاء لمشايخ القرى تعويضاً لهم عما كانوا يحصلون عليه من القرى وتشجيعاً لهم على تأدية أعمالهم، والجزآن الأخيران خصصا للإنفاق على القنوات والجسور ودفع أجور العاملين حتى يعفى الفلاحون من السخرة. (١١٨)

كما أعطى المشروع العظيم الفلاح مطلق الحرية فى زراعة ما يشاء، كما عمم الضريبة على الأرض الزراعية سواء أرض الفلاحة أو الأوسية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض الأوسى زادت فيها الضريبة عن أرض الفلاحة ثلاثة أضعاف، مثل قرية قاي بالبهنساوية؛ كانت الأوسية بها فئة ٣٤٠ بارة فى مقابل الفلاحة ١٠٥ بارة فقط (١١٩).

والملفت للنظر أيضاً أن المشروع العظيم حرم الملتزمين من الإيراد السنوى الذى كانوا يحصلون عليه، وكانت السبعة أجزاء التى كانوا يحصلون عليها بمثابة معاش سنوى يصرف لهم، وقد منعوا منعاً باتاً من تحصيل هذه الأموال بأنفسهم، بل حرموا كذلك من ممارسة سلطانهم القديم فى النواحي التى كانت تابعة لهم بالالتزام؛ حيث نص المشروع العظيم على أنه "من الممنوع بتاتاً أن يتدخل الملتزمون فى شئون القرى أو يتمتعون بأى سلطان بها لأن جميع ما كانوا يتمتعون به من سلطان فى الماضى قد حرمتهم منه الجمهورية الفرنسية، وإن أصبح الملتزمون بفضل هذا المشروع العظيم مجرد ملاك لأرض الأوسية، كما تحرر الفلاح من جميع القيود التى كبل بها من قبل، وأصبح فى استطاعته أن يتصرف فى الأرض التى فى حوزته (١٢٠).

(١١٦) نبيل السيد : المرجع السابق، ص ٢٦٦ .

(١١٧) دار الوثائق : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥١ .

(١١٨) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك، المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

(١١٩) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩ .

(١٢٠) محمد فؤاد شكرى : عبد الله جاك، المرجع السابق، ص ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

الكفاح من أجل تقرير مصير الحملة ذاتها، فتعذرت مساحة الأراضي الزراعية، وتعذر كذلك تنفيذ المشروع العظيم مشروع الضريبة الواحدة (١٢١).

وعلى أية حال كانت الحملة الفرنسية ضربة قاضية وجهت لنظام الالتزام، وتجربة اختبار معها مدى صلاحية هذا النظام من عدمه، وإن كان ما قامت به الحملة الفرنسية وخصوصاً المشروع العظيم إنصافاً للفلاح المصرى - على الأقل - بالقياس لما كان يتعرض له قبل الحملة، وكذلك ولما عاناه بعد الحملة بشكل أكبر، لتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ نظام الالتزام بعد خروج الحملة، وقمة الاضطراب الذى ألم بالمجتمع المصرى بكامله.

٧- الاضطرابات السياسية بعد خروج الحملة الفرنسية وأثرها على الالتزام :

ما إن جلت القوات الفرنسية عن القاهرة ١٠ يوليو ١٨٠١م، حتى بدأ العثمانيون تنفيذ سياسة السلطان، فأصدر يوسف باشا - الذى كان يتولى أمر القوات العثمانية - تعليماته إلى كل القرى بعدم دفع ضرائبها إلى ملتزميها بغير موافقته، ثم أبلغ الملتزمون بأن دفع الضرائب سيكون بأثر رجعى، بحيث يغطى الفترة بين عامى ١٧٩٨، ١٨٠١م، أى كل فترة الاحتلال الفرنسى، وقد احتج الملتزمون على عدم السماح لهم بجمع الضرائب، وهذا ما دفع يوسف باشا إلى توجيه الأقباط - أى الصرافيين - إلى القرى لجباية الضرائب مباشرة لحساب الدولة العثمانية، فادى ذلك إلى تظاهر الملتزمين مما جعل يوسف باشا يتراجع ويسمح لهم بجباية الضرائب كالمعتاد. (١٢٢) ونستنتج من ذلك أن الجلاء الفرنسى لم يكن للمجتمع المصرى الذى ناء كاهله طوال الثلاث سنوات ارتياحاً واستقراراً بل ألزم بدفع الضرائب طول فترة الاحتلال، وهذا ما أضاف للفلاح المصرى عناء أكبر، ولم يقتصر الأمر على الفلاح فحسب، بل تعداه إلى الملتزمين الذين منعوا من القيام بدورهم كالمعتاد فى جبايتها، وإن سمح لهم بذلك بعد عناء.

ويشير الجبرى إلى الارتباك فى حصص الالتزام والمزاد فى المحلول منها "وعدم الراحة والاستقرار على شئ يرتاح الناس عليه". (١٢٣) وتوحى العبارة بالملل الذى ألم بالرجل حيث كان هو نفسه ملتزماً وطاله بالتالى هذا الارتباك.

وقام العثمانيون بفحص سندات الرزق الإحباسية. والأوقاف السلطانية للتأكد من تسجيل هذه السندات فى دفاتر الرزق، وأن عائداتها توجه طبقاً لشروط الواقفين، وبعد انتهائهم من ذلك فرضوا على

(١٢١) نلسه : ص ٢٤٨.

(١٢٢) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٦٢ ، ٦٣.

(١٢٣) الجبرى : المصدر السابق، ج ٥، ص ٣٠٧.

كل من لديه سنداً صحيحاً عشر بارات مال حماية وأعطى سنداً جديداً (١٢٤) ولقد وصل خراج الفدان ١٢٠ نصف فضة وبلغ فى بعض القرى بمصاريفه ومغارمه ٤٠٠٠ نصف فضة. (١٢٥) ويذكر الجبرتي أنهم بدأوا فى طلب الميرى عن سنة ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م للحاجة الشديدة للمال من أجل الإنفاق "فاغتم الملتزمون لذلك، لضيق الحال، وتعطل الأسباب وعدم الأمن" كما فرضوا الفرد على الفلاحين، وكان للملتزمين بواقي لا يمكنهم تحصيلها "لوثوب الخلائق من العربان والفلاحين والأجناد والعساكر على بعضهم البعض من جميع النواحي القبلية والبحرية" وانتهى الأمر باجتماع العسكر وبعض المشايخ واتفاقهم على أخذ نصف المال الميرى من سنة ١٢١٧هـ / ١٨٠٢م، ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م، ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م، وكذلك باقى الحلوان الذى تأخر على الملتزمين الذين لم يتمكنوا من دفعه، ومن لا يستطيع الدفع يعرض تقسيطه فى المزاد (١٢٦).

ولقد ازداد دور العسكر فى التسلط على المجتمع وازداد عددهم وبدأوا فى التضيق على النساء اللاتى مات أزواجهن من الأمراء المصرية - الأمراء المماليك - بل وصل الأمر إلى التزوج بهن قهراً ومن رفضت الزواج أخذوا التزامها (١٢٧). ولا يخفى علينا مدى تطور دور النساء فى تلك الفترة ما بعد عام ١٨٠١م إذ كن حوالى ٢٥% من جملة الملتزمين (١٢٨).

ويستطرد الجبرتي فى الحديث عن التضيق على الملتزمين عندما طلبوا فى شوال ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م المال الميرى عن عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م "معجلة" وذلك للسرعة فى إعداد قافلة الحج "وكتبوا التنايه بطلب النصف حالاً وعينوا بها جنود عثمانيون وجاويشية ... فدهى الملتزمون بذلك"، مع أن أكثرهم أفلس وبقيته عليه بواقي من عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م وما قبلها "لخراب البلاد وتتابع الطلب والفرد" وكذلك وجود العربان فى كل النواحي (١٢٩). ومن جراء هذه الصراعات نهب الجند حصاد جهد الفلاح وذاق الفلاحون المصريون أشد أنواع الذل (١٣٠).

(١٢٤) هيلين ريفلين : المرجع السابق، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(١٢٥) الجبرتي : المصدر السابق، ج ٥ ، ص ٣٢٢ .

(١٢٦) الجبرتي : المصدر السابق، ج ٦ ، ص ١٣٧ .

(١٢٧) نفسه : ج ٦ ، ص ٢٥٢ .

(١٢٨) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(١٢٩) الجبرتي : المصدر السابق، ج ٦ ، ص ١٩٣ .

(١٣٠) ابن زبل الرمال : آخره المماليك، أو واقعة السلطان الغورى مع سليم العثماني، تحقيق عبد المنعم عامر، تقديم عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨، ص ٦٠ .

الفصل السادس

نظام الالتزام فى عصر محمد على

تمهيد.

- ١- علاقة محمد على بالملتزمين فى بداية عهده.
- ٢- محمد على والرزق الإحباسية.
- ٣- إنعام محمد على بالالتزام على خاصته.
- ٤- علاقة الملتزم بفلاحيه فى بداية عصر محمد على.
- ٥- علاقة محمد على بحسين أفندى الروزنامجى.
- ٦- ضبط الالتزام فى الصعيد ومدى مصداقيته.
- ٧- رد فعل الملتزمين.
- ٨- استمرار الضغط على الملتزمين والفلاحين.
- ٩- إشكالية استمرار وسقوط نظام الالتزام.

تمهيد :

ما إن وصل محمد علي لحكم مصر عام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م، حتى شرع في تنظيم أوضاع مصر بصفة عامة، والأوضاع الاقتصادية بصفة خاصة؛ وذلك لحاجته الماسة للأموال لتدبير شئون الولاية، ودفع الخزينة السلطانية المقررة على مصر للسلطان العثماني، والتي تعد أول وأهم اهتمامات الولاة العثمانيين باعتبارها رمز الولاء للسلطنة العثمانية التي كانت تشرئب للميرى المقرر على مصر، وخاصة في هذه الفترة التي تلت خروج الحملة الفرنسية، والتي لم تصل إلى الدولة العثمانية أية أموال طوال وجودها في مصر، إلى جانب حالة عدم الاستقرار التي سادت مصر في الفترة ما بين عامي ١٨٠١م - ١٨٠٥م، وفضلاً عن المال الميرى للسلطان العثماني تدبير رواتب الجند المتأخرة، وكان محمد علي لا يجهل دور الجند في خلع الولاة وتولية غيرهم؛ فقد لمس ذلك عن قرب أثناء وجوده في مصر، لذلك بدأ محمد علي عهده بالنظر في نظام الالتزام.

١- علاقة محمد علي بالملتزمين في بداية عهده :

تطبيقاً لشروط توليه حكم مصر من جانب العلماء، وعلى ألا يبرم أمراً إلا بالرجوع إليهم، فاتح محمد علي المشايخ لاحتياجه للأموال "لتكملة علوفة الحساكر"، وانتهى الأمر إلى أن يأخذ محمد علي ثلث الفائض من الحصص والالتزام، فضج الناس قائلين إنها سوف تصبح عادة، ولكن استقر الرأي على تحصيلها (١).

وفي نفس العام ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م بدأ في طلب الميرى عن عام ١٢٢١هـ / ١٨٠٦م، مع أن ميرى ١٢٢٠هـ / ١٨٠٥م لم يكن قد تم جمع ثلثه (٢). واستمرراً لمسلسل التضيق على الملتزمين طلب محمد علي فائض حصص الالتزام من الملتزمين والفلاحين، وأمر الروزنامجي بذلك، فطلب الملتزمون من السيد عمر مكرم والمشايخ التوسط لهم لدى الباشا، فاعتذر بحجة الحاجة إلى المال، وانتهت وساطة المشايخ على تحصيل ثلاثة أرباع الفائض على أن يكون حق الطريق خمسة أنصاف على كل مائة ريال (٣).

وبدأ العسكر في فرض الكلف ليلاً ونهاراً "حتى خربت القرى وانتقر أهلها وجلوا عنها"، فاجتمع أهالي عدة قرى في قرية واحدة بعيداً عن العسكر، فيتجهون إليها فيصيبها الخراب. ويذكر

(١) الجبرتي : المصدر السابق، ج ٦، ص ٢٤٩ .

Alsayyid, Op.Cit, P. 140.

(٢) نفسه : ج ٦، ص ٢٥٤

Fahmy, K., The era of Muhammad Ali Pasha 1805 – 1848,

(٣) نفسه : ج ٦، ص ٢٨٦

P. 148, in Modern Egypt, M.W. Daly(ed). , C-U-P, London 1998.

الجبرتي أن المغارم التي قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس^(٤).

واستمراراً لحلقات مسلسل التضيق على الملتزمين، طلب محمد على عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م، بواقى الميرى عن أربع سنوات سابقة، وكذلك الميرى عن السنة القادمة ١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م، ووجه بها الطلب إلى العسكر، وينتقد الجبرتي الوضع بقوله: "قدهسى الناس... من خراب القرى بتوالى المظالم والمغارم والكلف وحق الطريق والاستعجالات والتساويف والبشارات". ومن جراء ذلك يتجه أهالى هذه القرى إلى القرى المحمية لشيخ من الشيوخ، ولكن لم يجد ذلك شيئاً لبطلان الحماية، كما قرروا مقررات عينية مثل الخلال والسمن والشعير والفول، وإذا لم يجد العسكر الأموال لدى الفلاحين أخذوا مواشيهم وأبقارهم، كى يأتى أصحابها ويدفعون ما عليها وتترك للجوع والعطش، فيبيعونها للجزارين بأعلى سعر، فإن لم يدفعوا كان جزاؤهم الحبس والضرب^(٥).

وفرض على المشايخ والملتزمين نظير مسموحهم وحصصهم مبلغ مائتى كيس، وزعت على القراريط، كل قيراط ثلاثة آلاف نصف فضة كقرض يرد، أو تحسب من رفع المظالم ومال الجهات على أن يأخذوها من فلاحهم^(٦). أى أن تلك المظالم والمغارم فى النهاية يتحملها الفلاح.

وبعد أن كان للمشايخ وضع مميز، قام محمد على فى شعبان ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م بإلغاء مسموح المشايخ والفقهاء فى البلاد التى التزموها، وعمم المغارم والفرد ومظالم الكشوفية على جميع القرى بلا استثناء، حتى القرى التى التزمها كبار العسكر، ولكن ترك القرى التى التزمها المشايخ ولم يأخذ من فائضها شيئاً، وكذلك كل من ينتسب إليهم أو يحتمى بهم، مما دفع المشايخ إلى الفرار.

ويؤكد ذلك رواية الجبرتي نفسه "وصار بيت أحدهم مثل أحد الأمراء الألوف الأقدمين... واستخدموا كتبة من الأقباط... وفدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب، مع عدم سماع شكاوى الفلاحين".^(٧) ويطوى قول الجبرتي على قدر غير قليل من المبالغة فى نقده للمشايخ، مع أن الجبرتي نفسه كان منهم، كما كان ملتزماً كذلك. ولم يقتصر الجبرتي على ذلك بل أضاف عبارته السابقة بأن همهم الأول هو الأمور الدنيوية والحصص والالتزام وحساب الميرى والفائض والمرافعات والمراسلات^(٨). والواقع أن قول الجبرتي الخاص بأن محمد على استثنى قرى من يحتمى بالمشايخ من المغارم والفرد قول مردود عليه، لأنه نفسه يقرر

(٤) الجبرتي : المصدر السابق، ج ٧ ، ص ٢.

(٥) نفسه : ج ٧ ، ص ١٦.

(٦) نفسه : ج ٧ ، ص ١٩.

Fahmy, Op. Cit, P. 148.

(٧) نفسه : ج ٧ ، ص ١٤ ، ١٥.

(٨) نفسه.

بطلان الحماية فى موضع آخر^(٩)، ويؤيد استمرار وضع المشايخ كملتزمين وثائق الالتزام الخاصة بهذه الفترة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد الشيخ منصور يلتزم قرية الصف بكاملها فى نفس العام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م هو وولده محفوظ وإبراهيم، وبناته حليلة وجليلة وزينب.^(١٠)

والجدير بالذكر الإشارة إلى علاقة العلماء والمشايخ بالمماليك، فحتى هذه الفترة ١٨٠٧م كان لا يزال للمماليك صوت مسموع، فقد كانوا بحاجة لدعم جماهيرى ودينى، ولذلك ضاعف المماليك من هداياهم للعلماء الذين تضاعفت ثرواتهم، وازداد نفوذهم. وكان الجبرتي نفسه واحداً من هؤلاء الذين ارتبطوا بكبار المماليك مثل محمد بك الألفى وإبراهيم بك، ويمكن القول إن المشايخ تحولوا إلى شريحة فاعلة فى النشاط الاقتصادى للمجتمع المصرى فى تلك الفترة^(١١).

لقد ساهم الخلل الذى حاق بالمجتمع المصرى فى ارتفاع مكانة علماء الأزهر؛ حيث التف العامة حولهم طامحين فى تدخلهم لمنع تجاوزات المماليك، وكان ذلك قبيل وصول محمد على لحكم مصر، ولكن بدأت هذه المكانة تهتز مع بدايات القرن التاسع عشر^(١٢).

وبدراسة دفاتر الالتزام الخاصة بعام ١٨٠٧م لاحظنا ورود لفظ "بحق سنة" وكانت هذه أول مرة نعثر فى الدفاتر على هذا اللفظ، أى أن ذلك تلويح من الباشا بأن مبدأ وراثه الالتزام الذى مضى عليه حين من الدهر أصبح فى حاجة إلى إعادة نظر، أو على الأقل تجديد الالتزام سنوياً.^(١٣)

وإذا كان وضع العلماء لا يزال مميزاً حتى عام ١٨٠٧م، فإن وضع الأشراف بحاجة لرصد وتوضيح، وخصوصاً نقيب الأشراف ونقص السيد عمر مكرم. لقد كان من كبار الملتزمين قبل تولية محمد على؛ حيث كانت له عدة التزامات؛ فقد كانت قرية أسيوطية وغيرها فى التزامه عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م^(١٤). وفى عصر محمد على كان له التزامات واسعة فى ولاية جرجا كذلك، مثل قريتي الوجيه وبنى سميع وكان له بهما عشرة قراريط.^(١٥) وفى نفس عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م يظهر كملتزم لقرية

(٩) الجبرتي : جـ ٧ ، ص ١٦ .

(١٠) دار الوثائق : عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١١) محمد صابر عرب : تجربة محمد على فى كتابات الجبرتي، بحث ضمن أبحاث لدوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بمناسبة مرور ١٥٠ عاماً على رحيل محمد على باشا الكبير، تحرير رءوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة : ٢٠٠٠ ، ص ٧٥ .

(١٢) الجبرتي : جـ ٧ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(١٣) دار الوثائق : عين ١٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٤٨ .

(١٤) نفسه : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ ، عين ١٩ مخزن ١٨ دفتر ترايع جرجا رقم ٢٢٦٨ .

(١٥) نفسه : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ .

دلهانس، ولكن تصفه الوثيقة بلفظ نقيب الأشراف سابق^(١٦). أى أنه ظل كملتزم حتى بعد أن رفع "اللا" فى وجه محمد على، فكان جزاؤه العزل من نقابة الأشراف، ولكن ظل كملتزم.

إن دراسة متأنية لوثائق الالتزام الخاصة بالسيد عمر مكرم بعد عزله من نقابة الأشراف لتوضح استمرار دوره كملتزم كما رأينا، بل تظهر كذلك المحافظة على أوقاف السيد عمر مكرم؛ حيث كان قد أنشأ جامعاً فى قرية أسيوطية منذ عام ١٨٠١م، وذكرت الوثيقة المحافظة على "وقف السيد عمر مكرم نقيب الأشراف لزومات ومحلات جامع شريف قرية أسيوطية إنشاء وتجديد مذكور"^(١٧). وهذا ينهض دليلاً واضحاً على عدم التعرض لأوقاف عمر مكرم بعد عزله من نقابة الأشراف.

وفيما يتعلق بالتزامات العربان فلم يطرأ عليها أى تغيير؛ فبعض القبائل العربية مثل بنى والى كانت لهم التزامات مثل قرية بلوط بالمنفلوطية عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م^(١٨)، وكانت نفس القرية فى التزامهم قبل ذلك عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م^(١٩).

وكان الهوارة أشهر الملتزمين، بل أشهر العربان فى الصعيد عامة ونقصد الشيخ همام وبنيه فبعد أن تولى همام ظل أبناؤه ملتزمين حتى عصر محمد على؛ فقد كانت قرية بخانس وقصير بخانس فى التزام درويش وشاهين وعبد الكريم بحق النصف سنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م،^(٢٠) وكانت نفس الحصنة فى التزامهم قبل ذلك عام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م، أى قرابة ربع قرن.^(٢١) ونستنتج من ذلك استمرار العصبية العربية فى الصعيد فى الالتزام، وعدم تأثرها بالصراعات السياسية قبل عهد محمد على، ولا عند بداية حكمه. ولمس تعاظم دور العربان بشكل واضح فى الالتزام منذ عام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م، وهو العام الذى شهد تخلص محمد على من المماليك، وكان لهذا الحدث صدى كبير على الالتزام نقلته الوثائق بصورة عفوية تجلت فى خلو العديد من القرى من أسماء ملتزميها مثل بلصفورة وطحطا وبرديس وقرقارض وغيرها^(٢٢).

٢- محمد على والرق الإحصائية :

(١٦) دار الوثائق : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤.

(١٧) لسه.

(١٨) لسه.

(١٩) لسه : عين ١٩ مخزن ١٨ تركى دفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥ .

(٢٠) لسه: عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤. لمزيد من المعلومات عن دور الهوارة فى الصعيد

النظر: Crecellius, D., Op-Cit P, 67 - 68.

(٢١) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

(٢٢) لسه : عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ .

فى جمادى الأولى ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م فرض محمد على مالا على الرزق الإحباسية المرصدة على المساجد والأسبلة والخيرات وجهات البر والصدقات، وكتب بذلك مراسيم إلى القري، وعين لها العسكر وجعل لهم حق طريق، كما أمر الكشاف بالكشف عن الرزق المرصدة على المساجد، وطلب الكشاف بدورهم من ملتزمى هذه الأقطان أن يأتى كل منهم بسنده إلى الديوان ليحرر له سند جديد "ويقوى بمرسوم جديد". وإذا تأخر أحد أرباب هذه الرزق عن أربعين يوماً تسحب منه هذه الأرض وتعطى لآخر، وتعللوا بأن وفاة السلطان أو عزله أبطلت توقيعه ومراسيمه، وكذلك نوابه، وتوقع من النواب الجدد. وقد استنكر الجبرتي ذلك بقوله "علة وحجة لم يطرق الأسماع نظيرها" (٢٣). وتوحي عبارة الجبرتي برفض هذا المرسوم جملة وتفصيلاً.

ولإتمام هذا العمل عين عبد الله أفندى رامز القبودان وقاضى باشا الذى سمي بكاتب الميرى، وتوجه الناس إليه من أجل إثبات رزقهم الإحباسية وتجديد سنداتهما، فتعنت معهم بأن طلب منهم إثبات أحقيتهم فى هذه الرزق، وإذا أثبتوا ذلك طلب منهم السندات، وأوراق الفراغات القديمة التى ربما عدمت وبليت لطول الفترة، أولم يهتم بها الملتزم لاستغنائه عنها بالسند الجديد. وإذا أحضر ذلك كله "تعلل بشيء آخر واحتج بشبهة أخرى". فإذا انتهت كل محاولات "كاتب الميرى" للاستيلاء على الرزقة طلب من ملتزميها حلوان ثلاث سنوات أو خمس بقدر إيرادها. فضج الناس واستغاثوا بشريف أفندى الداتردار الذى عزل عبد الله أفندى، وعين أحد كتابه مكانه، والذى قرر على كل فدان عشرة أنصاف فضة كمال حماية، وذكر أن مال الحماية زيادة فى تأكيد الرزقة وحماية لها، ولذلك أقبل الناس يحررون السندات الجديدة على نسق نقاسيط الالتزام (٢٤).

وفى ربيع الأول ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م قام أحمد أغا لاه بإحصاء جميع الرزق المرصدة على المساجد والبر والصدقة بالصعيد ومصر، فبلغت ستمائة ألف فدان، وأشاعوا بأنهم يتركون للرزق المرصدة على المساجد - على وجه الخصوص - نصف المفروض وهو ثلاثة ريالات ونصف، فضج أصحاب الرزق بذلك، وحضر أكثرهم إلى المشايخ يستغيثون بهم، فاتجه الأخيرين إلى الباشا وناقشوه فى هذا الأمر قائلين له إن ذلك يؤدى إلى خراب المساجد العامة، فرد محمد على مستنكراً وجود مساجد عامة أن من لا يرضى بذلك يرفع يده وهو يعمر المساجد الخربة، ويرتب لها ما يكفيها، ولم

Alsayyid, Op-Cit, P. 143.

(٢٣) الجبرتي : ج٧ ، ص ٦٣

(٢٤) نفسه : ج٧ ، ص ٦٥ ، ٦٦ حسن أحمد يوسف نصار : دور المجتمع الريفى فى ثورة ١٩١٩م، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة : ١٩٧٩، ص ٤ .

يقدم موقف المشايخ أو يؤخر من الأمر شيئاً (٢٥).

٣- إنعام محمد على بالالتزام على خاصته :

وكان محمد على قد بدأ تكوين بطانته بالإنعام عليهم بالالتزامات، والتلويح لهم بالامتيازات؛ فنجدده يلعم على شاهين بك فى عام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م بإقليم الفيوم بكامله التزاماً وكشوفية، وأطلق له حرية التصرف فيها، كما أنعم عليه كذلك بثلاثين قرية بالبهنساوية فى الوجه القبلى، هذا عدا ما أنعم به عليه من التزامات فى الوجه البحرى. (٢٦) ويبدو أن الباشا كان يريد تكوين طبقة من أصحاب المصالح حتى تساعد فى مشاريعه المقبلة، ولن يتأتى له ذلك إلا إذا كان لهذه الطبقة - أو على الأقل كبار رجالها - نصيب فيما يحصل عليه الباشا.

والجدير بالملاحظة أن زوجة الباشا هى الأخرى قد أدلت بدلوها فى محاولة منها لسحب النساء الملتزمات لجانبها، وبالتالي لجانب الباشا؛ فنجدها فى عام ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م تقابل النساء الملتزمات جميعهن فى بولاق على ألا يتخلف أحد منهن، ووصلن جميعاً، فأنعمت عليهن بالهدايا والتفادى لهن ولأولادهن. (٢٧) وهذا له دلالة كبيرة؛ حيث يعد تطبيقاً لسياسة السيف وغصن الزيتون إذا جاز القول؛ فمن ناحية فرض مغارم وفرد وكلف وحقوق طريق، ومن ناحية أخرى إنعام بالالتزامات وهدايا وتقدم للنساء الملتزمات. ولم يكن ذلك سوى تهيئة بعض شرائح الملتزمين لتقبل ما سوف يفرضه الباشا على الالتزامات، بل وحل نسبة كبيرة منها لهائياً كما سوف نرى.

٤- علاقة الملتزم بفلاحيه فى بداية عصر محمد على :

عندما طلب محمد على كشاف الأقاليم لتقرير فردة على البلاد انتهى إلى تقرير ثمانين كيساً على أعلى قرية، وخمسة عشر كيساً على أقلها، ولكن لم يتقيد أحد من الكتبة الذين يسجلون ذلك فى الدفاتر كما كان معهوداً، كما لم يعطوا الملتزمين ما يفيد بالمقرر على حصصهم، ولذلك كان الملتزم يذهب إلى الديوان لمعرفة ما هو مقرر على حصته، ويتكفل بدفعها، وبأخذ مهلة لفترة معينة، ويكتب على نفسه وثيقة عندهم، ويحاول جمع المقرر عليه من فلاحى حصته، وإن لم يتمكن من ذلك يدفع من ماله الخاص إذا كان قادراً، أو يستدين ولو بالربا، ثم يقوم بجمعه بعد ذلك من الفلاحين شيئاً فشيئاً، وذلك حرصاً منه على راحة فلاحى حصته وتأمينهم واستقرارهم ليجمع منهم المال الميرى، وبعض ما

(٢٥) الجبرتى : ج-٧، ص ١٥٥، مصطفى محمد رمضان : دور الأزهر فى الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن ١٩، القاهرة : ١٩٨٦، ص ٤٥٢ .

(٢٦) لفسه : ج-٧، ص ٢٢، ٢٣ .

(٢٧) لفسه : ج-٧، ص ٦٢ .

يقتاتون به هم وعيالهم^(٢٨).

وتوحى عبارة الجبرتي بمدى الرأفة والرحمة التي كان عليها الملتزم بفلاحيه في بداية عصر محمد علي، فأين كانت تلك الرحمة عندما كان الفلاح أقل من العبد المشتري عند الملتزم على نحو ما ذكر الجبرتي نفسه؟^(٢٩)

وإذا لم يتمكن الملتزم من أداء ما على حصته قام الكاشف وعين على ناحيته الأعوان بالطلب، إضافة إلى حق الطريق، وإذا تأخر الدفع أرسل آخرين، وبالتالي حق طريق آخر. وعلى حد قول الجبرتي "ربما ضاع قدر الأصل المطلوب وزيادة عنه مرة أو مرتين"^(٣٠). ويحصل المباشر ثمانين نصف فضة، يأخذ لنفسه عشرة أنصاف، إضافة إلى ما يقرره الكتبة والمباشرون "فينكشف حال الفلاح ويبيع ما عنده من الغلة والبهيمة"، ثم يفر من بلده فيطلبه الملتزم. وإذا كان الفلاح قليل الأولاد ربما يفر من مصر إلى بلد آخر مثل الشام^(٣١).

وإذا ضاق الحال بالملتزم وقدم عرضحال يشكو حاله وحال حصته طلبوا منه التيسير، فإذا كلن ممن يهاب جانبه أعطوه ثمنها، أو يبدلوها بحصة أخرى، أو أعطوه بعض المكوس والجمارك. وبعض الملتزمين تنازل لهم عن حصته بما عليه من الفرد. وبقي على بعض الملتزمين الكثير من المال، فتنازل عن جزء من حصته، وخصموا ثمنها بما عليه من بواقي الفرد، وطالبوه بالباقي. فإذا فرضت فردة أخرى قصرت يده لعجز فلاحيه، واستدان بالربا، وتنازل البعض عن التزامه وأصبح مديوناً.^(٣٢) وترتب على ذلك أن اتجه الكثير من الجنود إلى الريف لتحصيل الفرد من الملتزمين والذين تعهدوا بدفعها عن فلاحهم. ولم يتمكن الملتزمون من دفع هذه الفرد لقصريد الفلاحين، ولم يقبل الجند للملتزمين عذراً في التأخير، ولم يكن أمام الملتزمين إلا أن يذهبوا إلى الديوان لسداد ما عليهم^(٣٣).

وفي ربيع الأول ١٢٢٦هـ / ١٨١١م كان كتحدا بك يقرر الفرد على البلاد بمعاونة الكتبة حسب أوامر محمد علي، ولكن بطريقة تختلف عن ذي قبل؛ وذلك بأن جمعوا الميرى والمضاف والفائض والرزق إيراد أربع سنوات، وكتبوا مراسيم بنصف المقرر على أن يقبض على دفعتين، وبعد أن تقرر النصف الأول وحصلوا منه ما حصلوه ظل الباقي مع النصف الآخر على أصحابه. ومن يتكفل

(٢٨) الجبرتي : ج ٧ ، ص ٩٣ .

(٢٩) نفسه : ج ٧ ، ص ٢٦٧ .

(٣٠) نفسه : ج ٧ ، ص ٩٣ ، ٩٤ .

(٣١) نفسه : ج ٧ ، ص ٩٤ .

(٣٢) نفسه .

(٣٣) نفسه : ج ٧ ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

من الملزمين بما تقرر على حصته يكتب على نفسه وثيقة بميعاد محدد، يطالبونه بالمبلغ قبل الميعاد، ويتجه العسكر بالحوالات وينزلون بداره ويلزمونها ويضيقون عليه، فلا يجد أمامه إلا أحد خيارين؛ إما الدفع بأى طريقة يراها، أو يتنازل عن حصته ويصبح فقيراً لا يملك شيئاً، إلا إذا كان له إيراد من جهة أخرى (٢٤).

ولما عقد الباشا ديواناً للمحاسبة فى نفس العام ١٨١١م ، اتجه الفلاحون إليه من كل مكان، وكتبوا عرضحالات إلى كتخدا بك والباشا يتخلّمون فيها من الزيادات والتشديد فى جمع الفرد وبواقيها، فيوجههم الباشا أو الكتخدا إلى ذلك الديوان - وكان ببيت البكرى القديم - للنظر فى أمورهم فى حضور الملزم والفلاحين والشاهد والصراف، ويطلب الملزم بقوائم المصروف عن السنين الماضية. ولما شاع أمر هذا الديوان أتى الفلاحون إليه أفواجا - على حد قول الجبرتي - "يطلبون الملزمين يخاصمونهم ويكافحونهم، فيكون أمراً مهولاً وغاية فى الزحام والعياط والشياط". وقد أطلق البعض على هذا الديوان اسم "ديوان الفتنة" (٢٥).

٥- علاقة محمد على بحسين أفندى الروزنامجى :

بدأ انقلاب محمد على على حسين أفندى الروزنامجى فى ربيع الأول ١٢٢٥هـ / ١٨١٠م عندما أمر الكتاب بعمل حسابه عن عامى ١٢٢٣، ١٢٢٤هـ / ١٨٠٨، ١٨٠٩م ، واستمروا فى هذا العمل عدة أيام، فزاد لحسين أفندى مائة وثمانون كيساً، فلم يعجب الباشا ذلك، واستخون الكتاب فى عمل الحساب، وألزم حسين أفندى بدفع أربعمئة كيس، بعدما كان يريد منه ستمائة كيس، وقال الباشا له إنه سامحه فى المائتى كيس، وخلع عليه الباشا فروة باستقراره فى منصبه. وما إن عاد إلى منزله حتى اتجه إليه جماعة من العسكر وطلبوا منه الدفاتر، وحولوا عليه الحوالات بالأربعمئة كيس، فاجتهد فى جمعها ودفعها ثم ردوا له الدفاتر ثانياً. (٢٦) وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على ما كان يدويه الباشا من الخلاص من بعض كبار موظفيه، وكان ما حدث لحسين أفندى أول هذه المحاولات.

ولاحتياجه الشديد للمال طلب الباشا حسين أفندى فى ربيع الأول من عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م؛ وذلك لسداد ما قد طلبه منه من المال. وكان الرجل قد باع حصصه وأملكه ولم يجمع سوى خمسمئة كيس، فلم يرق ذلك للباشا، واستنكر تأخير الروزنامجى فى دفع ما قد طلب منه مع حاجته للمال، فرد الروزنامجى بأنه لم يعد عنده شئ من المال، فغضب محمد على، وكاد يضربه بسيفه لولا شفاعته الحضور فيه بما فيهم الكتخدا، فضربه عدة عصي وأمر القواسة الأتراك بضربه كذلك، ثم أمر بحمله

(٢٤) الجبرتي : ج-٧ ص ١٣٩ .

(٢٥) لسه : ج-٧ ص ١٤٩، مصطفى محمد رمضان: المرجع السابق، ص ٤٥٣، ٤٥٤ .

(٢٦) لسه : ج-٧ ص ٩٦ ، ٩٧ .

إلى منزله على ألا يصل إليه أحد من أهله. (٣٧) والواقع أن ما قام به محمد على مع الروزنامجى ما هو إلا جزء من مخطط يهدف من ورائه إلى قصصنة أجنحة القائمين على نظام الالتزام، بداية بالملتزمين ومروراً بالروزنامجى، بل والنظام ذاته.

٦- ضبط الالتزام فى الصعيد ومدى مصداقيته :

وبدأت الضربة القاضية التى وجهها محمد على لنظام الالتزام، عندما قام بضبط جميع أطيان بلاد الصعيد، حتى الرزق الإحباسية المرصدة على المساجد وأوقاف سلاطين مصر عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م، وقلد إمارة الصعيد لابنه إبراهيم باشا، ورسم له بالحجر على جميع حصص الالتزام "للم يبق لأربابها إلا ما ندر". (٣٨) ونستدل من مقولة الجبرتى على أن الضبط فى الصعيد لم يكن نهائياً، أى هناك بعض الالتزامات، وإن كانت نادرة، ولكنها موجودة.

لقد كانت حجة محمد على فى ذلك أن الصعيد كان بيد المماليك وأنه "حاربهم وطاردتهم وقتلهم وورث ما كان بأيديهم بحق أو باطل"، وسمى بالمضبوط. وإن كانت بعض البلاد بيد الملتزمين من غير المماليك أى من المواطنين المصريين، وذلك بأن يطلبوا الإذن فيأذن لهم بالتصرف فى الالتزام الخاص بهم أو يعرض من التزامات الوجه البحرى. (٣٩)

والجدير بالذكر أن الملتزمين المماليك والعسكريين كان دورهم قد تقلص - إلى حد ما - حتى قبل تخلص محمد على منهم فى مذبحة القلعة ١٨١١م؛ ففى إحصاء عام ١٨٠١م كانت نسبة الملتزمين المماليك والعسكريين بالصعيد حوالى ٦٠% (٤٠)، بعد ما كانوا يحوزون ٩٢,٣% فى إحصاء عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م (٤١).

وإذا كانت نسبة المماليك قبل مذبحة القلعة حوالى ٦٠% من جملة ملتزمى الصعيد فإن نسبة الملتزمين من غير المماليك كانت ٤٠%. فإذا قطعنا بأن ثلث الالتزام ظل بالصعيد بعد عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م، فإننا لم نبتعد عن الحقيقة. وينفق ذلك - إلى حد ما - مع رواية الجبرتى فى حوادث عام ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م بأن الباشا بعد أن انتهى من أمر "الجهة القبلىة" - أى الصعيد - وولى ابنه إبراهيم باشا عليها "قاس جملة أراضيه وفدنه" ولم يترك منه "إلا ما قل". (٤٢) ويهمنى هنا لفظ "ما قل"، أى أن

(٣٧) الجبرتى : ج-٧، ص ٢١٦، ٢١٧.

(٣٨) نفسه : ج-٧، ص ١٧٨ .

(٣٩) نفسه : ج-٧، ص ١٧٩ .

(٤٠) دار الوثائق : عين ١٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٢٨ .

(٤١) نفسه : عين ٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٥٠ ، ٩٥١ .

(٤٢) الجبرتى : ج-٧، ص ٢٢٣ .

الضبط لم يكن جامعاً مانعاً فهناك التزامات لم تضبط، وهو ما سنعالجه بعد قليل عند الحديث عن مسألة سقوط نظام الالتزام.

وينقل لنا الجبرتي الضربة الأكبر التي وجهها محمد علي للالتزام؛ حيث أرسل الباشا لكتخدها فرماناً يتضمن "ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف"، على أن يأخذ الملتزم فائضه من الخريفة. وكان لذلك رد فعل كبير على الملتزمين؛ حيث يذكر الجبرتي ما نصه "ضج الناس وكثر فيهم اللغط"، فاتجه المشايخ إلى كتخدا بك يستفسرون فأجابهم بأن الباشا أمر بذلك، وهوون الكتخدا على المشايخ الأمر فانتبهوا إلى كتابة عرضحال للباشا. (٤٣)

٧- رد فعل الملتزمين :

لقد كان لقرار الباشا وقع كبير على الملتزمين "فبقوا حيارى باهتين"، وحين وقت حصاد وساياهم، وهم ممنوعون من ضمه، إلى أن أذن لهم الكتخدا بذلك (٤٤). وهذا يدل على أن الضبط لم يكن كاملاً على نحو ما نقل لنا الجبرتي نفسه؛ فطالما سمح الكتخدا للملتزمين بضم وساياهم، فذلك دليل على استمرارية في الالتزام لا أقل من ذلك ولا أكثر. وتأكيذاً لذلك - أي تصرف الملتزمين في ضم زرع وساياهم - امتناع الفلاحين عن العمل فيها؛ حيث يقول الحرفوش منهم - أي الفلاح - إذا دعى للشغل بأجرته "روح أنظر غيري أنا مشغول في شغلي انتم ايش بقالكم في البلاد، قد انقضت أيامكم إحنا صرنا فلاحين الباشا". ويعقب الجبرتي قائلاً "وكانوا مع الملتزمين أذل من العبيد المشتري". (٤٥)

أما الملتزمات من النساء فكان أكثر إيجابية من الملتزمين من الرجال. لقد خرجن في الخامس من ربيع الأول عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م إلى الجامع الأزهر، وصرخن في وجه الفقهاء، وأبطلن الدروس، وكان لذلك مغزى كبير؛ حيث كان الكثير من العلماء ملتزمين.

لقد حاولت النساء الملتزمات استنفار العلماء لا لمصلحتهن فقط، ولكن لمصلحة العلماء كذلك. وفيما يتعلق بالفلاحين فقد "مالهم هذا الواقع لكونهم لم يعتادوه وبالفوه"، وكانوا قد باعوا مواشيهم ودفعوها في الزيادات التي كانت عليهم. (٤٦)

ويبدو أن ذلك القول الأخير الخاص ببيع مواشي الفلاحين في حاجة إلى تمحيص؛ فقد أشارت الوثائق لعكس ذلك؛ ففي نفس العام ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م تشير دفاتر الجسور إلى ما نصه "ولا يكون

(٤٣) الجبرتي : جـ٧، ص ٢٦٩ .

(٤٤) نفسه : جـ٧، ص ٢٧٦ .

(٤٥) نفسه.

(٤٦) نفسه : جـ٧، ص ٢٧٥ .

على الفلاح خلاف ذلك لا كلف بأمر ولا بعدمه ولا لطرف حاكم الولاية ولا فرط". (٤٧)

وهنا نجد الاختلاف بين الجبرتي والوثائقي، ولكننا في هذا المقام نرجح قول الجبرتي؛ لأنه لم يكن في وضع يدفعه إلى كتابة غير الحقيقة، أما الوثيقة المستقاة من دفاتر الجسور، فمن الممكن أن تشير لعدم تحميل الفلاح أكثر من طاقته، ويكون ذلك بشكل نظري مثل قانون نامة؛ فقد أشار لذلك في مواضع كثيرة، ولم يطبق الكثير من مواده على أرض الواقع.

٨- استمرار الضغط على الملتزمين والفلاحين :

ومهما يكن من أمر فإن ذلك لم يكن آخر ما قام به محمد علي، ولكن كان مجرد حلقة في منظومة كاملة لتطوير الزراعة؛ ففي نفس العام قام الروزنامجي والأفندية بقياس الأراضي الزراعية حتى الرزق الإحباسية، وبأسماء أصحابها ومزارعيها، وأطيان الوسايا حتى الأجران، وما لا يصلح للزراعة، وما يصلح للزراعة، وما يصلح من البور وغير الصالح، فزادت الأرض بالقصبة التي قاسوا بها مقدار الثلث أو الربع، ثم فرضوا عليها ضريبة بحسب جودة الأرض تراوحت بين خمسة عشر ريالاً وأحد عشر للفدان الواحد، ويذهب الجبرتي إلى أن ذلك زاد من الأعباء المقررة على القرى؛ حيث عجزت بعضها عن سداد ألف ريال فرض عليها، ولكن هذه المرة تراوحت ما بين عشرة آلاف ومائة ألف ريال. (٤٨) ويرجع ذلك في تقديرنا إلى أن مساحات كبيرة كانت لا تحسب ضمن الأراضي الخصبة (العال)، أو تحسب ضمن الأراضي البور، ففرض عليها ضريبة بحسب جودتها، كما أن الأرض زادت مساحتها - عدد أفدنتها - بالقصبة التي قاسوا بها.

وفي العام التالي ١٢٣٠هـ / ١٨١٥م جمع الباشا كبار المشايخ مشيراً إلى أنه يريد الإفراج عن حصص الملتزمين، ويترك لهم الوسايا يؤجرونها ويزرعونها، ولذلك أمر أفندية الروزنامة بتحرير الدفاتر من أجل ذلك في خلال اثني عشر يوماً، فشكر المشايخ لمحمد علي هذا الأمر، وانبرى الشيخ الشنواني يرجو الباشا الإفراج عن الرزق الإحباسية كذلك، فوافق على أن يدفع من يريد من الملتزمين ما على حصته من الميرى للديوان حسب المساحة، وإلا تركها للباشا على أن يأخذ فائضه، فاستبشر الحضور، وانطلق المبشرون للملتزمين بالبشائر. (٤٩) ولم يكن ذلك سوى تسكين من الباشا؛ لأن نسبة كبيرة من الالتزام كانت بيد العسكر وزوجاتهم، ولا شك أنهم كانوا مستكرين هذا الوضع، ولكن لا يستطيعون مواجهة الباشا.

(٤٧) دار الوثائق : عين ٢٠ مخزن ١ تركي دفتر الجسور السلطانية مديرية الغربية رقم ٧٨٩ .

(٤٨) الجبرتي : ج-٧، ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٤٩) نفسه : ج-٧، ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

وعندما اتجه إبراهيم باشا لحرب الوهابيين فى بلاد الحجاز ١٢٣٢هـ / ١٨١٧م عين مكانه محمد بك الدفتردار أميراً على الصعيد، وكان من مساعديه المعلم غالى الذى ابتكر للبasha طرقاً وموارد جديدة للمال، فقربه إليه وجعله كاتب سره. (٥٠) ويبدو أن البasha استحسن ما أشار عليه به المعلم غالى بدليل أنه فى نفس العام ١٨١٧م نجده يعزلحكام الأقاليم والكشاف ونوابهم، وطالبهم بالحضور لحسابهم على ما أخذوه زيادة من الفلاحين، وكان قد أرسل مفتشين قبل طلبهم للتجسس عما إذا كانوا قد أخذوا من الفلاحين شيئاً بدون ثمن. ولقد أضر ذلك بالكثير من القائمقامات لدرجة أن بعضهم اضطر لبيع لفرسه واستدان (٥١).

وللحصول على المخصصات اللازمة لمؤنة الجيش، أمر محمد على كشاف النواحي بإحصاء الأغنام، وفرض على كل عشرة شياه شاة واحدة من أحسنها، على أن ترسل لمجمع أغنام البasha، كما فرض على كل فدان رطلاً من السمن يقوم مشايخ القرى بجمعها من الفلاحين، على أن يجمع فى النهاية عند كشاف البلاد، وترسل إلى مصر "القاهرة"، ويأخذ الفلاح ثمن الرطل عشرين نصفاً، ومن لا يملك بهيمة يشتري بأعلى سعر ليسدد ما عليه (٥٢). ونخرج من ذلك بحقيقة مفادها أن محمد على لم يلغ العادات والمقررات التى اعتاد الملتزمون أن يفرضوها على الفلاحين من قبل، ولكنه "قللها"، وبالتالى عممها على كافة بلاد القطر المصرى.

ولم يقتصر الأمر على الأغنام والماشية - أى منتجاتها - بل يذهب كوبر إلى أن التمرد الذى حدث عام ١٢٣١هـ / ١٨١٥م كان سببه تقديم القرى للطوب المحروق، حيث فرض محمد على على كل قرية ٥٠٠ ألف قالب أو أكثر، وكذلك جذوع النخيل والسعف لإنشاء التكنات لإيواء الجيش. (٥٣)

واستمراراً للتضييق على الفلاحين أصدر البasha أوامره بمنعهم من بيع غلالهم لمن يشتري منهم من التجار، على أن تورد الغلال للبasha شخصياً بالثمن الذى يقرره. (٥٤) ولا نرى فى ذلك سوى إرهابات للاحتكار متمثلة فى الغلال، وبالنسبة للملتزمين وإزاء تكرار عرضحالاتهم أمر لهم بصرف

(٥٠) الجبرتى : ج-٧، ص ٣٩٥ .

(٥١) لفسه : ج-٧، ص ٣٩٦ .

(٥٢) لفسه : ج-٧، ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٥٣) كوبر : المرجع السابق، ص ١٩٧، ويذكر أحد الباحثين أن أحد الفلاحين الساخطين فى الوجه القبلى اتهم محمد على باشا بالعمل على امتصاص دماء الفلاحين مثل الحشرات التى تؤذى الفلاحين. النظر: حلمى محروس: دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم التاريخ، أداب القاهرة : ١٩٧٧ ، ص ١٧ .

(٥٤) الجبرتى : ج-٧، ص ٣٣٩ .

ولم يكن منع الباشا للفلاحين بيع الغلال آخر ما فى جعبته، بل نجده فى عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م يزيد خراج القدان ما بين ستة وثمانية ريالات؛ وذلك للحاجة الماسة للمال بسبب حروبه فى بلاد الحجاز، إلى جانب زيادة النيل، فكان لذلك أثره السيئ على الفلاحين، عبر عنه الجبرتي بقوله "قدهى الفلاحون بهاتين الداهيتين" (٥٦). وأيا ما كان الأمر، فإن الجبرتي يستمر فى سرد تاريخ مصر وتطوره - الفترة التى عاصرها - فى عهد محمد على بما فيها الالتزام. حقيقة إن تغيرات لحقت بهذا النظام كما رأينا - ولكن استمر نظام الالتزام فى الصعيد بقدر متفاوت من ولاية إلى أخرى. فمتى سقط هذا النظام؟

٩- إشكالية استمرار وسقوط نظام الالتزام :

تشير الدراسات الحديثة بشكل يقترب من الإجماع إلى أن الالتزام سقط عام ١٨١٤م؛ فها هو كونو يذكر أنه فى شتاء عام ١٨١٣ - ١٨١٤م ألغى نظام الالتزام (٥٧). ويذكر جابريل بايير أنه بعد قضاء محمد على على الممالك فى مصر العليا - الصعيد - ١٨١٢م ونزوحهم إلى السودان صودرت أراضى الالتزام، ولم يعهد بها إلى ملتزمين آخرين، ولكنها بقيت تحت يد الدولة تحت اسم المضبوط، وفى الوجه البحرى، انتقلت الأراضى إلى ملكية الدولة فى مارس ١٨١٤م، ومنحت الدولة الملتزمين ملحة سنوية تعادل ما كانوا يتقاضونه مقابل الفائض (٥٨).

وأشار لاوسون إلى إلغاء الالتزام فى الفترة ما بين عامى ١٨١٢، ١٨١٥م وتطبيق نظام الاحتكار. (٥٩) فى حين أن على شلبى يذكر إلغاء محمد على الالتزام، ولم يتبق منه إلا بعض جيوب مثل ناحية برديس بولاية جرجا التى ظلت التزاماً لحسن باشا طاهر، ولم يتم ضبطها إلا فى عام ١٢٣٨هـ / ١٨٢٢م (٦٠).

(٥٥) الجبرتي : ج٧، ص ٤٣٣ .

(٥٦) نفسه : ج٧، ص ٤٣٦ .

(٥٧) كونو : المرجع السابق، ص ٢٤ Kuno, K. M., Mohammed Ali and Decline and Revival Thesis in Modern Egyptian History, P.105, in Reform or Modernization? Egypt under Muhammed Ali Symposium Organized by the Egyptian Society of Historical Studies 9 : 11 March 1999, Raouf Abbass (ed.), Cairo, 2000 .

(٥٨) جابريل بايير : المرجع السابق، ص ٧ .

(٥٩) Lawson, F.H., Peresistent Myths about Mohammed Ali Period, P.7, in Reform or Modernization? Raouf Abbass, (ed.) Cairo , 2000.

(٦٠) على شلبى : المرجع السابق، ص ٢٣ ، ٢٤ .

وأحدث الدراسات الوثائقية تشير إلى ضبط أراضي الالتزام في الوجه القبلي للميرى كبداية لتصفية الالتزامات عام ١٢٢٧هـ / ١٨١٢م ، والوجه البحري ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م، " واحتكر معظم أراضي الالتزام". (٦١) وهنا تضي لنا الطريق بلفظ "معظم أراضي الالتزام"، أي لم يكن الإلغاء كاملاً. وتؤيد ذلك من واقع سجلات قيد تقاسيط الالتزام، أي أن هناك تقاسيط لحصص التزام بوجه الإنعام بموجب قائمة مزاد ومبلغ حلوان، وذلك عن عام ١٢٧٠هـ / ١٨٥٤م، أي في عهد عباس الأول. (٦٢)

ونخلص من العرض السابق إلى أن بعض الباحثين أكد إلغاء الالتزام ١٨١٤م، والبعض الآخر ذكر استمرارية بعض جيوب للالتزام مثل برديس بالصعيد، والفريق الأخير يعتبر عام ١٨١٢م إلغاء للالتزام في الوجه القبلي و١٨١٤م في الوجه البحري مع استمرارية تقاسيط التزام حتى عام ١٨٥٤م.

وقد رأى الباحث ضرورة رصد المجموعات الوثائقية الصادرة عن ديوان الروزنامة لمعرفة استمرارية الالتزام من عدمها. ومما لاشك فيه أن أهم هذه المجموعات الوثائقية الخاصة بالالتزام هي دفاتر الالتزام ذاتها. وأردنا أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ ففي عام ١٢٣٩هـ — / ١٨٢٤م أشارت دفاتر الالتزام لوجود مقاطعات (قرى التزام) مثل قرية بني حسن الأشراف وبني رافع التابعتين لولاية المنفلوطية كمقاطعات التزام، وبقية الولاية التزام أوقاف (مال حماية). والجديد هنا إضافة عبارة التزام "بحق سنة" فيما يتعلق بقرى الأوقاف مع ذكر المساحة بالفدان، وهو ما لم نعهده إطلاقاً في دفاتر الالتزام قبل ذلك. وبعض قرى الأوقاف لم يفرض عليها سوى ضريبة الميرى فقط، والبعض الآخر الميرى والفانض، كما اقتصر هذا الدفتر على ولايتي الجيزة والمنفلوطية فقط. وذكرت الوثائق بعض الضرائب الأخرى مثل تذاكر جاويشية، والتي وصلت في بني حسن الأشراف ١١٤٦ بارة، وبني رافع ١٣٢٤ بارة، وفي إحدى قرى الأوقاف وهي قرية حيط بلاغيظ ٩٠ بارة (٦٣)، وكانت ضريبة تذاكر جاويشان في قرى بني حسن الأشراف وبني رافع السابقتين نفس القدر قبل ذلك بأربعة أعوام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م. (٦٤).

والملاحظة الجديرة بالذكر استمرارية بعض الأسر في الالتزام من المشايخ وذويهم؛ ففي قرية الصف بالأطفيحية نجد استمرار التزام الشيخ محفوظ بن الشيخ منصور بثلاثة قراريط، وأخيه إبراهيم ثلاثة قراريط، وحليمة وحبيبة وزينب بنات الشيخ منصور كلٍ منهن $\frac{1}{3}$ قراريط، ومحموظ - للمرة

(٦١) أملية عامر : المرجع السابق، ص ٢٤.

(٦٢) نفسه : ص ٢٥.

(٦٣) دار الوثائق : عين ٢٥ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٩٩ .

(٦٤) نفسه : دفتر التزام رقم ١٠٩١ .

الثانية - ويرد اسم بعبارة خادم الإمام الشافعي ٤ قراريط، وأخيه إبراهيم - للمرة الثانية -
٤ قراريط، وحسين بن الشيخ منصور ٤ قراريط، وحليمة وزينب وحبيبة - للمرة الثانية - ٣ قراريط.
وهنا لا تختلف هذه الوثيقة التي ترجع لعام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م عن وثائق القرن الثامن عشر، وبداية
التاسع عشر سوى في ورود لفظ "سنة". وكان الميرى المقرر عليها ٥٩٧٠٦ بارة. (٦٥)

ولقد استمرت هذه الأسرة في التزام نفس القرية بعد نحو ربع قرن من الزمان، وبالتحديد حتى
عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م نهاية حكم محمد علي. ولقد أثرنا أن نورد نص الوثيقة التي وردت على هذا
النحو: "قرية الصف في عهدة - أي التزام - حليمة بنت الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قيراط وزينب بنت
الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قيراط وحليمة وزينب ابنتا الشيخ منصور ٣ قيراط وأحمد بن محفوظ بن الشيخ
منصور خادم الإمام الشافعي $\frac{2}{3}$ قيراط وسليمان وأحمد منصور وسلمى وحميذة أولاد إبراهيم بن
الشيخ منصور ٣ قيراط وخديجة بنت محفوظ بن الشيخ منصور ثلثي قيراط وحسين بن شيخ منصور
ثلثي قيراط ومحمود بن الشيخ منصور ٣ قيراط وحبيبة بنت الشيخ منصور $\frac{1}{3}$ قيراط، ومحمود بن
الشيخ منصور خادم الإمام الشافعي ٤ قيراط وحبيبة بنت الشيخ منصور ٤ قيراط ومحبوبة بنت الشيخ
منصور ثلثي قيراط ومحمود بن محفوظ بن الشيخ منصور ثلثي قيراط وزنوبة بنت الشيخ منصور
ثلثي قيراط" (٦٦).

وكان المال المقرر على هذه القرية في هذا العام (١٨٤٨م) ٥٩٧٠٦ بارة، وهو نفس المبلغ
الذي كان مقرراً على هذه القرية عام ١٨٢٤م، أي لم تكن هناك أية زيادة لحقت بالمال المقرر على هذه
القرية طوال ربع قرن من الزمان.

وبفحص الوثيقتين اللتين يفصل بينهما ربع قرن نجد استمرار الالتزام بكافة أركانه والتي تتمثل

فيما يلي :

١- ذكرت في دفاتر الالتزام؛ مما يعنى صدور تقسيط التزام بها. ويشير آخر دفتر من دفاتر الالتزام
والذي وردت فيه الوثيقة الأخيرة لعبارة تؤيد ذلك "وبموجبها- العرضحال - تحرر تقسيط باسم
المذكورين ١٠ شعبان ١٢٦٥ هـ". (٦٧) وورود لفظ عرضحال قد يعنى أنه تم الإفراج عن هذه الحصاة
بعد ضبط الالتزامات، وإن صح هذا القول فهو يؤكد استمرارية الالتزام.

٢- ورد في الوثيقتين المال الميرى المقرر على القرية وهو ٥٩٧٠٦ بارة والذي لم يتغير في عام
١٨٤٨م عن عام ١٨٢٤م.

(٦٥) دار الوثائق : عين ٢٥ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٠١ .

(٦٦) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠ .

(٦٧) نفسه.

٣- مبدأ الوراثة في الالتزام الذي تجلى بشكل واضح؛ حيث كانت القرية في التزام الشيخ منصور في مطلع القرن التاسع عشر، ثم انتقلت إلى أبنائه وبناته، واتضح ذلك في عام ١٨٢٤م، وفي ١٨٤٨م آلت حصص بعض الأبناء الذين توفوا إلى ذويهم أو عقبهم.

٤- أدى الانتقال الحصة إلى تطور في أعداد الملتزمين؛ حيث نجد أن عدد الملتزمين في عام ١٨٢٤م خمسة ملتزمين مكررين، أي عشرة ملتزمين، وتطور هذا العدد إلى سبعة عشر ملتزماً مع تكرار ثلاثة منهم، أي عشرين ملتزماً في عام ١٨٤٨م.

إن نظرة فاحصة لمعطيات هاتين الوثيقتين لتؤكد بما لا يدع أي مجال للشك على استمرارية مقاطعات التزام، وهذا ما دفعنا لإجراء إحصاء للمقاطعات التي استمرت كالتزام في الصعيد؛ حتى نستطيع إعطاء تقدير - أقرب للصحة - عن حجم المقاطعات - أي القرى - التي استمرت كمقاطعات التزام؛ ففي ولاية أطفيج والتي تقع في شمال الصعيد، والتي وردت في آخر دفتر التزام لعام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م وجدنا أن مقاطعات الالتزام ٤٥ مقاطعة، ومقاطعات الأوقاف أي مال الحماية ١٧ مقاطعة، إلى جانب ٣ "قطع طين". فإذا اعتبرناها مقاطعات أصبح مجموع مقاطعات الأوقاف ٢٠ مقاطعة، والالتزام ٤٥ مقاطعة، أي ٦٥ مقاطعة كان نظام الالتزام مطبقاً فيها. ولما كانت مقاطعات أطفيج في عام ١٧٨٨م ٤٨ مقاطعة،^(٦٨) فهذا يعني أن مقاطعات أطفيج زادت ١٧ مقاطعة. فإذا طرحنا الثلاث قطع طين أصبحت الزيادة ١٤ مقاطعة، وهي زيادة مقبولة؛ للتطورات الإدارية التي لحقت بالريف طوال ما يقرب من ٦٠ عاماً. مما يجعلنا نقرر أن ولاية الأطفيجية ظلت كالتزام، ولم يضبط فيها لصالح محمد على أية مقاطعات، أو إن شئت فقل ربما ضبط بعضها أثناء ضبط الالتزام، وتم الإفراج عنها ثانية بموجب عرضحالات قدمها الملتزمون للباشا.

أما باقي ولايات الصعيد فلم ترد في نفس الدفتر، ولكن في الدفتر الخاص بعام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م وكان مجموع مقاطعاتها ٦٢ مقاطعة التزام، و٢١ مقاطعة أوقاف "مال حماية"، أي أن المجموع ٨٣ مقاطعة كان بها التزام حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م^(٦٩)، ولما كان مجموع مقاطعات الصعيد جميعها عدا أطفيج عام ١٧٨٨م ٤٢٢ مقاطعة التزام وأوقاف^(٧٠)، فإن ذلك يعني أن المقاطعات التي استمر بها الالتزام نحو ٢٠% منها، أي خمس مقاطعات الصعيد عدا أطفيج.

(٦٨) دار الوثائق : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠١.

(٦٩) نفسه : عين ٥٤ مخزن ١٨ تركي دفتر التزام رقم ١١١٨.

(٧٠) نفسه : عين ١١ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، كان مجموع مقاطعات الفيوم عام ٩٢٣هـ / ١٥٢٦م ٧١ مقاطعة. انظر: عين ٦٢ مخزن ١ تركي دفتر تاريخ قرى خاصة ولاية فيوم، (تربيع ولاية فيوم) رقم ٤٠.

والجدير بالملاحظة أن ولاية جنوب الصعيد - جرجا - لم تتعد مقاطعات الالتزام بها خمس مقاطعات، منها جرجا نفسها، ونفس الشيء بالنسبة للمنفلوطية والأشمونين والبهنساوية، أى أن الولايات الأربعة لم تتعد المقاطعات التى ظل الالتزام بها عشرين مقاطعة، وباقي المقاطعات كان بالفيوم والتى تقع فى شمال غرب الصعيد، أى أن الفيوم بها حوالى ٦٠ مقاطعة التزام ومال حماية أوقاف، ولما كانت مقاطعات الفيوم ٦٨ مقاطعة عام ١٧٨٨م، فإننا نجد أن أكثر من ٩٠% من مقاطعات الفيوم ظلت الالتزام حتى عام ١٨٤٤م. وإذا جمعنا كافة المقاطعات التى استمر بها التزام - بما فيها أطفيج - وجدنا أنها ١٤٥ مقاطعة التزام وأوقاف بالصعيد، بالإضافة إلى الثلاث قطع طين السابق ذكرها. ولما كانت كل مقاطعات الصعيد عام ١٧٨٨م ٤٨٤ مقاطعة، فإننا ندرك أن مقاطعات الالتزام والأوقاف بالصعيد والتى ظلت ٨٣ مقاطعة منها حتى عام ١٨٤٤م والباقي - أى ٦٢ مقاطعة الخاصة بأطفيج - حتى عام ١٨٤٨م كانت ٣٠,١٧% من جملة المقاطعات، مما يجعلنا نقرر - من خلال وثائق الالتزام - أن الالتزام استمر بالصعيد بنسبة ٣٠,١٧% حتى عام ١٨٤٤م، و١٢,٨% بالنسبة لمقاطعات أطفيج حتى عام ١٨٤٨م بالقياس بجملة مقاطعات الالتزام بالصعيد.

والجدير بالإشارة استمرارية ضريبة المضاف، وبالتحديد مضاف ١١٧٤هـ - / ١٧٦٠م فى بعض القرى حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، وكذلك تذاكر جاويشية، وضريبة الفرط ومستجد عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، وكذلك مصاريف جسر أسبوطية حتى عام ١٢٦٠هـ - / ١٨٤٤م. (٧١) والخلاصة، عند استقراءنا وثيقة التزام لعام ١٨٤٤م للصعيد كافة أو ١٨٤٨م بالنسبة للأطفيحية، فسوف لا نجد سوى تغير طفيف فى الشكل مع ثبات المضمون تماماً، بالمقارنة بوثائق الالتزام الخاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر.

وإذا أخذنا نموذجاً آخر من الوثائق الصادرة عن الروزنامة، مثل دفاتر قصر اليد وخرج القلم - ويذكر الجبرتي أنها "تقاسيط الالتزام سموها بهذا الاسم" - (٧٢) اتضح لنا استمرارية الالتزام فى ولايات الصعيد.

وتوضح هذه الدفاتر فراغات الملتزمين والتى انضم بعضها لمحمد على باشا، فعلى سبيل المثال ورد فى صدر إحدى الوثائق عبارة "دفتر قيد حصص قصريد واجب لسنة ١٢٣٣هـ - روزنامة عامرة تعلق حضرة وزير مكرم محمد على باشا والى محروسة مصر حالياً"، وهذا التقسيط لعام ١٢٣٣هـ - ١٨١٨م مما ينفى بداية الإلغاء التام للالتزام عام ١٨١٤م. ويختص هذا التقسيط بقرية شلقام بالبهنساوية فراغ أمنة خاتون، وكانت بحق ٣ قيراط (٧٣). وفى البهنساوية كذلك صدر فراغ للشيخ أحمد وزوجته

(٧١) دار الوثائق : عين ٥٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١١٨ .

(٧٢) الجبرتي : ج-٧، ص ٦٣ .

(٧٣) دار الوثائق : عين ٢٤ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصريد رقم ١٢٧١ .

وكانا ملتزمين لقرية داقوف كاملة عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م. وامتد قصر اليد للمنفلوطية؛ حيث صدر فراغ لإحدى قرى منفلوطية كانت تابعة لفاطمة خاتون والشيخ أبي بكر (٧٤). ورصدت دفاتر قصر اليد فراغات في أقصى الصعيد؛ فما هي ولاية جرجا تشهد فراغاً لقرية أسيوطية، والتي كانت في التزام حسن شماشرجي حاكم قنا، وكان الميرى المقرر عليها ١٣٧١ بارة، والفائض ١٦٠٩ بارة. وهذه القرية لم يضم فراغها لمحمد علي، بل صدر تقسيط بها لممالك حسن شماشرجي أحمد ورضوان وخديجة، وذلك عام ١٢٤٦هـ / ١٨٣٠م (٧٥).

والجدير بالملاحظة أن حسن بك شماشرجي هذا كانت له حصص في ولايات أخرى؛ فعلى سبيل المثال صدر فراغ عن إحدى قرى المنفلوطية والتي كانت في التزامه، وصدر تقسيط بها لأحد ممالكه وهو علي كاشف وخديجة - التي كان لها حصة في قرية أسيوطية السابقة - وكان الميرى المقرر على هذه القرية ٦٠ بارة، والفائض ١٥٧٩ بارة. (٧٦) وهذا يوضح استمرار الالتزام حتى عام ١٨٣٠م، وفي الأسمونين ترصد الدفاتر مقاطعة تيتل وطوخ محلول المشايخ أحمد تقي الدين وأحمد عبد الهادي وأحمد أمين الدين عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م. (٧٧)

وفي الأطفاحية تشير الوثائق لقرية الصف بحق ٧ قراريط محلول الشيخ إبراهيم بن الشيخ منصور خادم الإمام الشافعي عام ١٢٤٧هـ / ١٨٣١م. (٧٨) وإذا رجعنا لدفاتر الالتزام نجد أن هذه الحصة كانت في التزام الشيخ منصور هذا عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٤م، (٧٩) مما يعني استمراره كملتزم حتى عام ١٨٣١م طبقاً لدفاتر قصر اليد التي رصدت فراغه لهذه الحصة، ولكن يبدو أن فراغه لم يكن نهائياً؛ حيث نجد أبناء ملتزمين لهذه القرية، أو بالأحرى الحصة ٣ قراريط، وهؤلاء الأبناء هم سليمان وأحمد ومنصور وابنتاه سلمى وحميصة. وقد يكون الفراغ بسبب وفاته، ولذلك آل التزامه لعقبه الذين ظلوا ملتزمين لنفس الحصة حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م. (٨٠) وهذا يدل على استمرار الالتزام حتى نفس التاريخ.

(٧٤) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركي دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٨٣.

(٧٥) نفسه.

(٧٦) نفسه.

(٧٧) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركي دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٦١.

(٧٨) نفسه.

(٧٩) نفسه : عين ٢٥ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١١٠١.

(٨٠) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١١٢٠.

والجدير بالذكر أن الكثير من الفراغات في وثائق قصر اليد تضم إلى ملتزمين جدد؛ حيث صدر فراغ لقرية منيل السلطان وما معها، وكانت في التزام إحدى المعتوقات وتدعى خديجة خاتون بفائض قدره ٥٧٢٦ بارة، وضم فراغها إلى أحمد جلبى وعلى جلبى وحسين جلبى أبناء الشريف حسين عام ١٢٤٩هـ / ١٨٣٣م. (٨١) وإذا رجعنا إلى دفاتر الالتزام نجد أنها ضمن قرى الالتزام التي ظلت حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م. (٨٢) وهذا يعنى استمرارية الالتزام حتى هذا التاريخ.

وفى العام التالى ١٢٥٠هـ / ١٨٣٤م نجد قرية سلام وما معها بالمنفلوطية وناحية نواى وما معها بولاية جرجا محل التزامها؛ وذلك لوفاء ملتزمها؛ حيث تسبق الوثيقة اسمه بالفظ "مرحوم أحمد كاشف جمال الدين". (٨٣)

ومهما يكن من أمر فإن دفاتر قصر اليد تؤكد استمرارية الالتزام حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م فى كافة ولايات الصعيد؛ بعضها فراغ، فى الغالب لوفاء ملتزميها، ولم يعقبهم ذرية، والبعض الآخر يصدر بها تقسيط لملتزمين جدد، أى أن آخر دفتر قصر يد يحمل تاريخ ١٨٥٤م، أى عصر عباس حلمى الأول، وبمعنى آخر حتى بدايات النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وهذا يتوافق مع تقاسيط الالتزام التى ذكر أحد الباحثين استمراريته حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م. (٨٤)

والنموذج الثالث للوثائق الصادرة عن الروزنامة هو "دفاتر فراغات من الملتزمين". (٨٥) وبدراسة هذه الدفاتر اتضح لنا استمرارية نظام الالتزام حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م؛ حيث وجدنا الضرائب - التى تعد أساس هذا النظام - لازالت تذكر، مثل الميرى والفائض والبرانى. (٨٦) كما تذكر بعض هذه الدفاتر المضاف فى بعض حصص الالتزام. (٨٧)

(٨١) دار الوثائق : عين ٢١ مخزن ١ تركى دفتر قصر يد رقم ٢٢٢٢.

(٨٢) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠.

(٨٣) نفسه : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر قيد قصر يد رقم ٢٢٦١.

(٨٤) أمنية عامر : المرجع السابق، ص ٢٥ .

(٨٥) وهى دفاتر يسجل فيها حصص الالتزام التى صدر لها فراغ أى إسقاط، وفى الغالب يصدر بها تقاسيط لأمرأ وأفراد من أسرة محمد على والمقربين منهم، ويبدأ الدفتر الأول بعام ١٢٥٤هـ / ١٨٣٧م، والآخر بعام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م. انظر: دار الوثائق: عين ١٧ مخزن ١٨ تركى دفتر فراغات من الملتزمين من رقم ٣١٥٠ : ٣١٨٠.

(٨٦) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر رقم ٣١٥١، ٣١٧٥ .

(٨٧) نفسه : دفتر رقم ٣١٥٨، ٣١٧٠.

وتوضح كذلك أطياف الأوسية مع ذكر مساحتها^(٨٨). ولا تهمل هذه الدفاتر كذلك ذكر التقسيط الذى صدر لملتزم الحصة المسقطه عندما قام بالتزامها^(٨٩). والجدير بالذكر أن الفراغ لهذه الحصص لم يكن قسراً، ولكن كان برغبة أصحابها ويحجج شرعية يذكر فيها المبلغ الذى يحصل عليه الملتزم مقابل إسقاط حصة التزامه، وتمهر بخاتم ملتزمها، كما يذكر - كما هو معهود فى الحجج الشرعية - اسم القاضى وشهود الإسقاط.^(٩٠) ولقد استبدلت بعض الحصص، والتى كان قد صدر بها تقاسيط عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م، واستبدلت حصة الالتزام الزراعية بالقهوة السنوية عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م.^(٩١) وهذا يدل على استمرارية حصص التزام حتى هذا التاريخ، كما ينفى تعسف الإدارة - محمد على - على الأقل فيما يتعلق ببعض حصص الالتزام أياً كان ملتزموها.

والنموذج الرابع للوثائق الصادرة عن الروزنامة هو دفاتر قيد تقاسيط الالتزام. وكان أحد الباحثين قد أشار إلى استمرار الالتزام بمقتضى هذه الدفاتر حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م.^(٩٢) ولكن عند اطلاعنا على دفاتر تقاسيط الالتزام وجدنا أنها لم تقف عند عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م، ولكنها تستمر إلى ما بعد هذا التاريخ، وربما يرجع تحديد هذا العام من جانب الباحثة لصدور "الأمر الكريم" الصادر فى ١٢٧١هـ "بإعطا وتوجيه حصص من يتولى من أرباب الالتزامات إلى أولادهم"^(٩٣). ويتبع تقاسيط الالتزام وجدنا أنها تستمر حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م^(٩٤)؛ حيث سجلت هذه الدفاتر مجموعة من حصص الالتزام للأمير حسين كمال الدين باشا "نجل المغفور لها الأميرة عين الحياة هانم كريمة الأمير أحمد باشا نجل المرحوم إبراهيم باشا والى مصر كان".^(٩٥)

والسؤال الذى يطرح نفسه هل يعنى استمرار صدور تقاسيط التزام حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م استمراراً لنظام الالتزام - على الأقل بالنسبة لهذه الحصص - أم لا؟ ومع صعوبة الإجابة على هذا السؤال - من وجهة نظرنا - إلا أننا نرجح أن استمرار صدور هذه التقاسيط حتى عام

(٨٨) دار الوثائق : عين ٢٦ مخزن ١ تركى دفتر رقم ٣١٥٢ ، ٣١٦٥ .

(٨٩) نفسه : دفتر رقم ٣١٥٩ ، ٣١٦٥ .

(٩٠) نفسه : دفتر رقم ٣١٧٩ . ونلاحظ أن الاختتام الممهورة تظهر على تقاسيط الالتزام المفردة بلا استثناء. انظر: التزام عرائض عليها أوامر، وثائق ملردة، أرقام ٥٤٤، ٣٢٠١ .

(٩١) نفسه : دفتر لراغات من الملتزمين رقم ٣١٨٠ .

(٩٢) أملية عامر: المرجع السابق، ص ٢٥ .

(٩٣) دار الوثائق: عين ١٨ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٠ .

(٩٤) نفسه : عين ٥١ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢ .

(٩٥) نفسه .

١٩١٢م لا يعنى استمراراً لنظام الالتزام، وإذا سلمنا بصحة عدم استمرارية الالتزام حتى هذا التاريخ؛ فما تفسير وجود هذا التقسيط؟ وللإجابة على هذا السؤال كان من الواجب استقراء هذه الوثيقة، حيث تذكر عبارة "قد صار إعطا وتوجيه فايز الحصص الالتزام".^(٩٦) ومعنى ذلك أن الفائض "يعطى" أى يحصل عليه الأمير حسين كمال الدين باشا، وهذا يعنى عدم سيطرة الأمير "الملتزم" على حصة التزامه، كما يعطى ذلك صرف الفائض له من الخزينة، وكان ١٨٧ جنيه و٥٣٦ مليماً "بايصال فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١١م".^(٩٧) وهذا يعنى أن "أرباب الالتزامات" كان يصرف لهم مقابل الحصة دون أن يكون لهم حق التصرف فيها أو إدارة شئونها. وكان أرباب الالتزامات يحصلون كذلك على مقابل أوسية حصصهم؛ حيث تذكر الوثائق ما نصه "يضاف لهم طين أواسيهم دون أن يكون لهم طين أواسى".^(٩٨)

ومع تسليمنا بما سبق أن قلناه من أن صدور تقاسيط التزام حتى ١٣٣١هـ / ١٩١٢م لا يعنى استمراراً لنظام الالتزام، والذي كان الملتزم فى ظله يتمتع بكافة الحقوق على حصة التزامه من تأجير أو رهن أو إسقاط سنة أو أكثر أو إسقاط تام، فمتى سقط نظام الالتزام والذي تتمثل فيه كافة هذه الأركان؟ وللإجابة على هذا السؤال نعود للوراء، وبالتحديد لعصر محمد على فنجد أن دفاثر الالتزام تشير لاستمرارية نظام الالتزام فى الصعيد حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م بنسبة ٣٠,١٧% من مجموع المقاطعات - القرى -^(٩٩) واستمر من هذه النسبة ١٢,٨% فى ولاية أظفيح حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م.^(١٠٠) ومع وجود وثائق صادرة عن الروزنامة مثل قصر اليد- وهى تقاسيط التزام كما ذكرنا - والتي تستمر حتى عام ١٢٧١هـ / ١٨٥٤م، وفراغات من الملتزمين حتى عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م، ودفاثر قيد تقاسيط الالتزام حتى عام ١٣٣١هـ / ١٩١٢م، إلا أننا - ومن خلال المعطيات السابقة - نرى أن نهاية نظام الالتزام بكافة أركانه فى ريف الصعيد بالنسبة للالتزامات التى استمرت بعد عام ١٢٦٠هـ / ١٨٤٤م ، ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م، وبمعنى أدق نعتبر عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م نهاية نظام الالتزام تماماً فى ريف الصعيد.

أما ما يتعلق بورود التزام فى دفاثر تقاسيط الالتزام والتي تستمر حتى عام ١٩١٢م فما هو إلا مستحقات تمثل فائض حصص الالتزام، وفى الغالب كانوا من أسرة محمد على وكبار الموظفين

(٩٦) دار الوثائق : عين ٥١ مخزن ١٨ تركى دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢.

(٩٧) نفسه.

(٩٨) نفسه؛ وقد أورد جرجس حنين نص الأمر الخاص بتوجيه مال الأوسية التى يتولى ملتزموها إلى عقبهم. انظر: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م، ص ٤٠٧.

(٩٩) دار الوثائق: عين ٥٤ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١١٨.

(١٠٠) نفسه : عين ٢٧ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١١٢٠.

والمقربين منهم (١٠١).

ومن خلال العرض السابق اتضح لنا أن ما قيل عن إلغاء الالتزام إلغاءً تاماً عام ١٨١٤م بحاجة لمراجعة وتصحيح، فما قام به محمد علي هو تحجيم للالتزام من خلال احتكار نسبة كبيرة منه لنفسه وأسرته ومساعديه حوالي ٧٠% حتى عام ١٨٤٤م، وازدادت هذه النسبة لتصل حوالي ٨٧,٢% عام ١٨٤٨م على مستوى المقاطعات - القرى - ككل وليس على مستوى المساحة؛ لإهمال دفاثر الالتزام تسجيل المساحة بالفدان.

وهكذا اتضحت لنا صورة نظام الالتزام في عصر محمد علي حتى إلغاؤه من خلال سلسلة من الإجراءات بدأها محمد علي منذ بداية حكمه بضبط مساحة الأراضي الزراعية، ثم تحجيم سلطة الملتزمين في الالتزامات، تبعها احتكار نسبة كبيرة منها حتى الإلغاء التام للالتزام مع استمرار حصول نسبة من الملتزمين على فائض الالتزام ومال الأوسية.

(١٠١) أردنا ثبوتاً بأسماء مستحقى صرف الفائض عن الالتزام وقيمته وسبب الاستحقاق ومساحة الحصة بالقيراط في الملحق الأخير وفي الفترة من عام ١٨٨٨م وحتى ١٩١٢م من واقع دفتر قيد تقاسيط التزام رقم ٢٠٧٢.

الختاتمة

تعد دراسة نظام الالتزام من الأهمية بمكان، خاصة بعد أن تحولت مصر من قاعدة لسلطنة المماليك إلى ولاية تابعة للدولة العثمانية، وأصبح نظام الالتزام أساس النظام الاقتصادي فيها، إلى جانب ما أحدثه هذا النظام من تأثير على المجتمع المصري. واتضح من الدراسة أن تطبيق نظام الالتزام في مصر تم بطريقة تدريجية؛ أي أن الدولة العثمانية لم تطبق هذا النظام في مصر بين عشية وضحاها، وهي نفس الطريقة التي اتبعتها عندما أحلت نظام الأمانات محل النظام الإقطاعي، فكان الإحلال كذلك تدريجياً، ولم يكن فجائياً. ولم يكن نظام الالتزام غريباً تماماً عن المجتمع المصري؛ فقد وجد تشابه بينه وبين نظام القبالة في العصر الإسلامي، وكذلك الأمانات في العصر العثماني، وإن كان التشابه بين الالتزام والقبالة أكبر منه بين الالتزام والأمانات، رغم طول المدة التي فصلت بين القبالة والالتزام.

وتوصلت الدراسة إلى أن إحلال الالتزام محل الأمانات منذ الربع الثاني من القرن السادس عشر، ويمرور الوقت انتهت الأمانات تماماً، وأصبح الالتزام هو النظام الوحيد الذي تدار به الأراضي الزراعية في مصر.

وقد أدى تطبيق الالتزام في مصر - وبالتالي الصعيد - إلى تغيير في نظام حيازة الأراضي الزراعية؛ حيث أصبحت الأراضي الديوانية تنقسم إلى قسمين بعد ما كانت قسماً واحداً هو الأراضي الخراجية، فأصبحت تنقسم إلى: أراضي فلاحه، أراضي أوسية، والأخيرة لم يكن لها وجود قبل تطبيق نظام الالتزام. ولجأ الملتزمون إلى الحيلولة دون سحب الأوسية إذا ما سقط حقهم في الالتزام، وذلك بوقفها.

وقد استمر الوقف للأراضي الزراعية لدرجة وصلت إلى أن أكثر من نصف مقاطعات صعيد مصر كانت موقوفة وذلك من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة لعدم معرفتنا بالمساحة، كما اتضح حرص ملتزمي الأوقاف على استثمار جهة الوقف. كما انتشر نوع من حيازة الأرض بالصعيد، وهو الحظيطة، والتي كانت تزداد مساحتها كلما اتجهنا جنوباً، وخصوصاً جرجا بسبب قوة العشائر العربية هناك.

وفيما يتعلق بإدارة الالتزام، فقد اتضح وجود إدارة للالتزام، ومن هنا وجدنا مساعدي الملتزم في النواحي الإدارية والمالية والقانونية. كما اتضح دور الباشا في الإشراف على هذا الجهاز الإداري، وإن لعبت إدارة القرية دوراً سلبياً ضيقت معه نسبة كبيرة جداً من أموال الخزينة، وكان الضحية هو الفلاح المصري الذي عانى كثيراً من فساد من أتوا بعد الملتزم في صلتهم به.

وقد أبرزت الدراسة الدور الذي لعبه الملتزمون من العسكريين والمماليك في الالتزام، والذين سيطروا على أكثر من ٨٠% من الالتزامات في القرن السابع عشر، وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من

٩٠% طوال القرن الثامن عشر وحتى وصول الحملة الفرنسية، لتحقيق هذه النسبة هبوطاً لتصل إلى ٥٩%. والسبب في ذلك حل التزامات نسبة كبيرة من هذه الفئة، ووضوح دور الفئات الأخرى، وخاصة فئة النساء، والتي بدأ دورها يظهر في الالتزام منذ بداية الربع الثاني من القرن الثامن عشر.

وكان للعلماء دورهم في الالتزام وخصوصاً القضاة الذين اتضح دورهم منذ تسجيل الالتزامات، وكذلك الأشراف. وكان للعربان دورهم الواضح كذلك لقوة العشائر العربية خاصة في جنوب الصعيد. كما اتضح من الدراسة الدور الذي لعبه العتقاء والجواري والعبيد في الالتزام، وإن كان قليلاً نسبياً إلا أنه يدل بشكل أو بآخر على تجنى المقولة التي تصم العصر العثماني بالتخلف.

واتضح من الدراسة كذلك أن ضريبة الميرى المقررة على الأراضي الزراعية منذ تطبيق الالتزام لم تتغير طوال العصر العثماني، ولكن ظهور المضاف أدى إلى زيادة الأعباء على الفلاح المصري. ورغم تعدد الضرائب في ظل نظام الالتزام تبقى حقيقة مفادها، إن الخطأ لم يكن في النظام ذاته بقدر ما كان في القائمين على النظام من الملتزمين ومساعدتهم، وسطوة العسكر وما كانوا يفرضونه من مظالم ومغارم على القرى، والتي كان يتحملها الفلاح لا غيره.

وأبرزت الدراسة الدور السلبي لشريحة من البدو التي اتخذت من السلب والنهب وسيلة لحياة بعضها، مما كان له أوقع الأثر على المجتمع المصري وخاصة القطاع الريفي، وبصفة أخص شريحة الفلاحين.

ولفضلاً عن ذلك كان لمبدأ الوراثة في الالتزام أثره في تطور أوضاعه، خاصة ما يتعلق بالفئات التي دخلت الالتزام، والتي أدت إلى التعددية في القرية الواحدة، ووصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من خمسين ملتزماً، زد على ذلك مساعدى كل ملتزم. ومن ثم بعد ما كانوا فلاحو القرية يتعاملون مع ملتزم واحد أصبحوا يتعاملون مع هذا العدد الغفير من الملتزمين ومساعدتهم.

وأوضحت الدراسة دور الأزمات الاقتصادية كالأوبئة، والتي أدت في بعض الأحيان إلى حل التزامات الكثير من القرى لوفاة ملتزميها، وبالتالي التأثير على إيرادات الخزينة. ولم تكن الفيضانات المنخفضة أقل أثراً من الأوبئة، والتي تعد فرصة رائجة للملتزمين للتحلل من دفع الضريبة. ورأينا تصدى الإدارة لهم أحياناً بكل حزم، كما أعطت الفرصة كذلك لمحتكرى الغلال للتلاعب بالأسعار.

ومن ناحية أخرى أشارت الدراسة لأثر الصراعات العسكرية التي كانت نتاجاً للتكتلات المملوكية، والتي نتج عنها حل التزامات الأمراء المنهزمين وتوزيعها كغنائم للمنتصرين، وأسهم ذلك في زيادة حالات إسقاطات الالتزام، والتي تحول من خلالها الالتزام إلى مجال للتربح، بل للحصول على قروض تبسر على المتعسر، وعقب انتهاء الضائقة المالية قد يعود الملتزم مرة أخرى لحصة التزامه. وأدى ذلك في أحيان كثيرة إلى استئثار بعض الأغنياء بالعديد من حصص الالتزام هم وذويهم.

وفضلاً عن ذلك شهد الالتزام نزاعاً بين القائمين عليه من الملتزمين على خراج الحصة نفسها، وكذلك التأخير في دفع المال أو الغلال المتأخرة عليها.

وبالنسبة للحملة الفرنسية فقد اتضح من الدراسة أنها كانت بمثابة ضربة عنيفة هزت نظام الالتزام، بقدر ما كانت هزة للمجتمع المصرى بأسره؛ حيث سيطر الفرنسيون على ثلثى الأراضى الزراعية، وفرضوا الضريبة على الأوسىة. وحتى يتسلى لهم جمع الضريبة استخدموا القوة العسكرية، مما ضاعف من العناء الذى عاناه المجتمع المصرى وخصوصاً القطاع الريفى فى عهدها. وقد أضافت الاضطرابات السياسية أثناء وجود الحملة وبعد خروجها تغييراً كبيراً فى شرائح الملتزمين، زاد فيها بشكل كبير دور النساء فى الالتزام، من خلال حل التزامات الكثير من الأمراء المماليك. وبحق تعد الحملة الفرنسية أكبر وأخطر حدث تعرض له نظام الالتزام منذ تطبيقه وحتى جلاء الحملة عن مصر.

واتضح من الدراسة صورة نظام الالتزام فى عصر محمد على منذ وصوله لحكم مصر ١٨٠٥م، وسلسلة الإجراءات التى بدأها ١٨٠٦م والتى لا شك غيرت فى نظام الالتزام، وخصوصاً ما كان من فرض الضريبة على أراضى الرزق والأوقاف، والإنعام بالالتزام على خاصة محمد على والتى وصلت لدرجة إعطاء البعض إقليماً بأكمله كالنظام، وتقدير الفرد على البلاد، وحل التزام المماليك بعد مذبحه القلعة ١٨١١م، إلى جانب ضبط نسبة كبيرة من الالتزام، والتى كان لها رد فعل كبير على الفلاحين قبل الملتزمين، جعلت الفلاحين يتمتعون عن العمل فى الأوسى بعدما كانوا أداة طيعة فى يد الملتزمين.

وأظهرت الدراسة أن القول بإلغاء الالتزام ١٨١٤م بحاجة لمراجعة وتصحيح؛ فما قام به محمد على لم يكن إلغاءً تاماً لنظام الالتزام، وإنما كان تحجيماً للالتزامات؛ بمعنى أن محمد على احتكر نسبة كبيرة من الالتزام لنفسه، وأنعم ببعضها على خاصته، مع الإبقاء على نسبة من الالتزام استمرت حتى خمسينات القرن التاسع عشر تقريباً، وبعد ذلك تم إعطاء مقابل فائض حصص الالتزام والأوسى إلى الملتزمين، وإن كانوا فى الغالب من أسرة محمد على ومساعدتهم والمقربين منهم.

كما إن القول بأن محمد على كان يستولى على الالتزام قسراً بحاجة للمراجعة كذلك؛ فقد اتضح أن الكثير من حصص الالتزام كان يتم إسقاطها وبحجج شرعية بعد دفع مقابل لهذا الفراغ أو الإسقاط فى حضور شهود وعلى يد القاضى، وتمهر هذه الحجج بتوقيعاتهم وأختامهم وذلك بعد عام ١٨١٤م.

واتضح من الدراسة كذلك صعوبة قبول رأى القائل بتدهور الالتزام فى نهاية القرن الثامن عشر؛ فالالتزام لم يكن سوى جزء من كل، والكل هو المجتمع المصرى نفسه، والذى لا شك أنه قد ألمت به أزمات سياسية. كل ما حدث فى نهايات القرن الثامن عشر هو ازدياد هذه الأزمات، والتى انتهت بالأزمة الكبرى وهى الحملة الفرنسية وكان لابد أن يؤثر ذلك بالسلب على نظام الالتزام ولكن ليس لدرجة التدهور.

وأخيراً لم يكن نظام الالتزام كله مساوئ، ولكن الجانب السيئ كان يكمن فى القائمين على هذا النظام. ولولا جشع وتعسف هؤلاء لكان من الصعب القول بسلبية هذا النظام فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى. وبنفس القدر يصعب إصااق الضعف والركود بالعصر العثمانى اعتماداً على بعض الدراسات القديمة عن ذلك العصر؛ فالتاريخ هو الوثائق، والوثائق تؤكد غير ذلك. وليس معنى ذلك وصفه بعصر النهضة، ولكنه فترة تاريخية لها مالها وبنفس القدر عليها ما عليها.

الملاحق

ملحق رقم (١)

حق مستأجر الوقف جمع العوائد المقررة على الناحية بما فيها

"جوالى النصارى وأعراسهم" ١٠٤١هـ / ١٦٣١م

استأجر الأمير موسى باش امرا المتفرقة بمصر المحروسة من وكيل فخر الأغوات عبد الله أغا دار السعادة الناظر الشرعى على وقف المغفور لهما صلاح الدين أيوب فأجره جميع كامل أراضى ناحية نقادة بالوجه القبلى بالصعيد وجميع جزيرة مطيرة وجزيرة الشعرانى المعروفة بالدب والبعبة ورزق الصابرين والمقطع وجزيرة مطيرة والرواتب بقوص لينتفع المستأجر بذلك الزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى لمدة سنتين متواليتين خراجيتين بمضى ذلك من أول سنة اثنين وأربعين وألف الخراجية بأجرة مبلغها عن ذلك من الفضة الأنصاف العددية معاملة تاريخه بمصر المحمية اثنا وثلاثون ألف نصف أجرة خالصة بماله لجهة الوقف المذكور أعلاه عن كل سنة من ذلك عشرين شعبان خمسة وعشرون ألف نصف وما يقوم من شوال المبارك فى كل سنة سبعة آلاف نصف هذه باقى ذلك إجارة شرعية سليمة وعلى أن المستأجر المشار إليه أعلاه يستحق قبض جوالى النصارى بناحية نقادة المذكورة أعلاه بموجب دفاتر شهود الناحية على كل نفر اثنين أبو كلب ويستحق معلوم (...) وعادة كبس القطن المحضر من مصر المحروسة والمضبغ وجباية السوق والتبانة والميزان والموردة وأعراس النصارى على العادة السوية من تقدمه فى ذلك بما على الناحية المرقومة من العوائد الجارى بها العادة والمستحقة القيام الشرعى والتصادق على ذلك سنة إحدى وأربعين وألف.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق محافظ الدشت، محفظة رقم ١٤٩ ورقة ١٠٣ .

ملحوظات :

- ١- حق مستأجر الوقف فى قبض جوالى النصارى بالناحية المؤجرة وأعراسهم.
- ٢- الوثيقة توضح أنها عادة، أى على الدوام وتحددها بريالين هولنديين (أبو كلب).
- ٣- الوثيقة تؤكد حق المستأجر للناحية فى جباية السوق وما يتعلق به.
- ٤- تضيف الوثيقة للوقف بعداً اجتماعياً إلى جانب الأبعاد الاقتصادية.

ملحق رقم (٢)

أمر بإعادة رعايا الصعيد المستقرين بالقاهرة

مدة خمسة عشر عاما فأقل إلى بلادهم بتاريخ ١٠٨٢هـ / ١٦٧١م

ورد ببورلدى شريف حضرة صاحب السعادة دامت له السيادة على يد فخر الأغاوات المقربين محمد اغا أحد القابجية بخدمة المشار إليه المكتب على بياض باللغة التركية المشروحة باللغة العربية أنه بالثلاثة ولاية بمصر المحروسة وبولاق ومصر القديمة والسدريه والأضباشية بالمحلات المذكورة أنكم تنظروا كل من رعايا اقليم الصعيد كل ما كان منهم فى خمسة عشر سنة سابقة قاطن بالأماكن المذكورة وإلى تاريخه فإنه يتوجه إلى بلده وما كان قبل ذلك فلا يعارض مكملا بالختم والصح الشريفين على العادة وأن لا أحدا من السبعة بلكات يحى أحدا من ذلك يوم الجمعة المبارك ثامن عشر جمادى الثانى سنة اثنتى وثمانين وألف.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق : محكمة مصر القديمة، س ١٠٤، ص ١٦٧، م ٤٥٤.

ملحوظات :

- ١- كثرة أهالى الصعيد بالقاهرة.
- ٢- صدور أمر بإعادة كل من كانت فترة وجوده أقل من خمسة عشر عاما.
- ٣- التنبيه على رجال الفرق العسكرية بعدم حماية أحد منهم.

تأجير أحد السادات الوفائية لحصة التزامه بناحية الجمهود بولاية البهنساوية

١٠٩٣ هـ / ١٦٨٢ م لمجموعة من مشايخ وفلاحى الناحية

لدى الحاكم الحنفى أجر سيدنا ومولانا الشيخ الأستاذ الإمام العالم العامل العمدة الهمام قطب دائرة الأفلاك المحمدية مولانا السادات الوفائية العارف بالله تعالى مولانا الشيخ عبد الرازق أبو العطاس بن وفا سلالة أهل المكارم والاصطفا وملتزم نصف ناحية الجمهود بإقليم البهنساوية لمغل سنة ثلاث وتسعين والفرج الخراجية أمدا الله بفيض من مدده ومدد أسلافه السادات الكرام ودوام النفع على الدوام أمين لكل من مشايخ فلاحين نصف الناحية المذكورة أعلاه ومنهم المحترم داود بن سليمان الفقيه والمحترم حسن منصور الشهير بسلانه والمحترم عامر بن أبوزيد والمحترم معاذ بن عمر فاستأجروا منه لأنفسهم ولأولادهم وأقاربهم وأهالى النصف المرقوم (...) هذا المجلس الآتى ذكرهم ادناه جميع الطين السواد بحق النصف من أراضى الناحية المذكورة أعلاه وعبرة ذلك من ستمائة فدان وثمانية أفدنة ونصف فدان خراجا عن ذلك عن الطرق والمقابر وعن رزق العنان ورزق الجامع بالناحية المذكورة أعلاه ومعلوم الأذان وعوايد الدلالة وكلفة شيخ الناحية وعوايده المعلوم ذلك عندهم العلم الشرعى النافى للجهالة والجارى النصف المؤجر أعلاه فى التزام المؤجر المشار إليه وله ولاية إيجار ذلك وتبض أجرته بالطريق الشرعى بالتصادق على ذلك لينتفعوا بذلك المستأجرين المذكورين وأولادهم وأقاربهم وبقية أهالى النصف المؤجر المرقوم بالزرع والزراعة والأجرة والإجارة وكيف شاء الانتفاع الشرعى على الوجه الشرعى أسوة أمثالهم فى ذلك لمغل سنة ثلاث وتسعين وألف الخراجية بأجرة قدرها عن ذلك من الفضة الأنصاف المعدودة الجديدة الديوانية ومن القمح الطيب السالم من العيب والفلت على ما بين فى ذلك ما هو من الفضة الموصوفة أعلاه احدى عشر ألف نصف وخمسة نصف وستة وخمسون نصفاً فضة وما هو من الخراج السلطانى عشرة آلاف نصف وتسعمائة نصف وستة وخمسون نصفاً وما هو عن العادة الجارى بها العادة ستمائة نصف فضة باقى ذلك وما هو من القمح المرقوم ألف زكبية واحدة وثلاثة وعشرون زكبية عبرة كل زكبية منها أربع وبيات عن ذلك كله ستمائة أردب واحد وثمانون أردب وثلاث أردب بكيل الحق خالص لحاصل بولاق المحروسة يقومون المستأجرون المذكورون هم وأولادهم وأقاربهم وبقية أهالى النصف المذكور لمولانا الأستاذ المومى إليه بذلك كل على ثلاثيه متساوية مدة ومبلغاً القيام الشرعى بالطريق الشرعى فى ذلك ما استأجره المحترم داود المرقوم لنفسه ولويه سليمان وحسين وبقية جماعته من الفلاحين وهم شاهين وأخيه محمد ولدا احمد وموسى وعزيز ومحمد حويلات وعلى أبو عامر ومحمد حمده ومنصور همام ورمضان مصطفى وزايد عويضة وأولاده سليم وسقر ومحمد رمضان ابن أخيه وأحمد عويضة ومحمد موسى وأحمد الراوى وولده عبد الله وزايد وولده عبد الهادى الربع فى ذلك بما يقابل ذلك من الأجرة المذكورة وما

استأجره المحترم حسن شكرانه لنفسه ولولده أحمد ولبقية جماعته من الفلاحين وهم رجب وأخيه على وخميس وإسماعيل وعبد الفتاح وسليمان أولاد سلام ومحمد الهمشري وعبد الخالق ورمضان وهيكمل وولده محمد وسلام مدين وعلى بوزبيبه وأخيه ابراهيم وشعبان وعيسى وسليمان أبو حسن ومحمد سليمان وعيسى تاج الدين والحاج زايد وولديه محمد وموسى الربع الثانى بما يقابل ذلك من الأجرة المذكورة وما استأجره المحترم عامر بن أبو زيد لنفسه ولولديه شاهين وأبو زيد ولبقية جماعته من الفلاحين وهم عبد الواحد وأخويه محمد وناصر ومحمد أبو زقيبة وأخيه سليمان ومحمد حاوى وأخيه على والحاج مرزوق والحاج عمر وعلى ربحاية وأخوته رمضان وموسى ونصر بن رمضان وولده عمه حسين ويوسف بن حسين وولده خلف الله وخاطر وأخيه محمد وسلام وخضر ولدا أحمد الوكيل الربع الثالث ومن ذلك بما يقابله من الأجرة المذكورة وما استأجره المحترم حجازى المرقوم لنفسه ولأولاده عمر وبدر وسليمان وأخيه عمار ولبقية جماعته من الفلاحين وهم عبد المولى وسليمان بن يوسف وسلام وولده عمر وعبد الرحمن قرجاى الخولى والسعد بن عمر وولده محمد وسليمان حماد وأخيه عياد وطريف وولده رمضان وعلى عباس وأخيه سليمان والحاج نايل وولده عطية وعياد على الزاوى الربع الرابع باقى النصف المؤجر المرقوم بما يقابل من أجرة باقى الأجرة المذكورة أعلاه ويتم له من عهدة ذلك كما على حكم إلى حين وفايه متضامنون متكافلون ذمة ومالاً وفى الحالات الست المذكورة شرعاً وله فى الخيار وكل منهم ضامن لجماعته المعين أسماؤهم فيه الضمان الشرعى بالأذن الشرعى لقبول إجازة شرعية مشتملة على الإيجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيان على الوجه الشرعى وتصادقوا على ذلك وعلى المؤجر المشار إليه دفع غلال السلطنة الشريفة ومالها وعوايد ديار الكشف ومسموح الفلاحين الجارى به العادة ورزقها بحق النصف ورزق حوض بحق النصف ورزق الملك بحق النصف فى المدة المؤجرة المذكورة دون المستأجرون المذكورون أعلاه التصادق الشرعى وصدر ذلك بحضور الشيخ الفاضل على بن المرحوم يحيى الشهير ببواطى شايد نصف الناحية المذكورة وإطلاعه على ذلك وشهادته به وتصديقه عليه إطلاعا وشهادة وتصديقا شرعيا مقبولا وثبتت الاشهاد بذلك كله لدى مولانا الحاكم الشرعى المشار إليه أعلاه بشهادة شهوده ثبوتاً شرعياً وحكم بموجب ذلك حكماً شرعياً مقبولاً فيه وأشهد على نفسه بذلك تحريراً فى سابع شهر شوال سنة ثلاث وتسعين وألف وحسينا الله ونعم الوكيل.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق: محكمة مصر القديمة، س ١٠٥، ص ١٦٧، ١٦٨، م ٤٩٧.

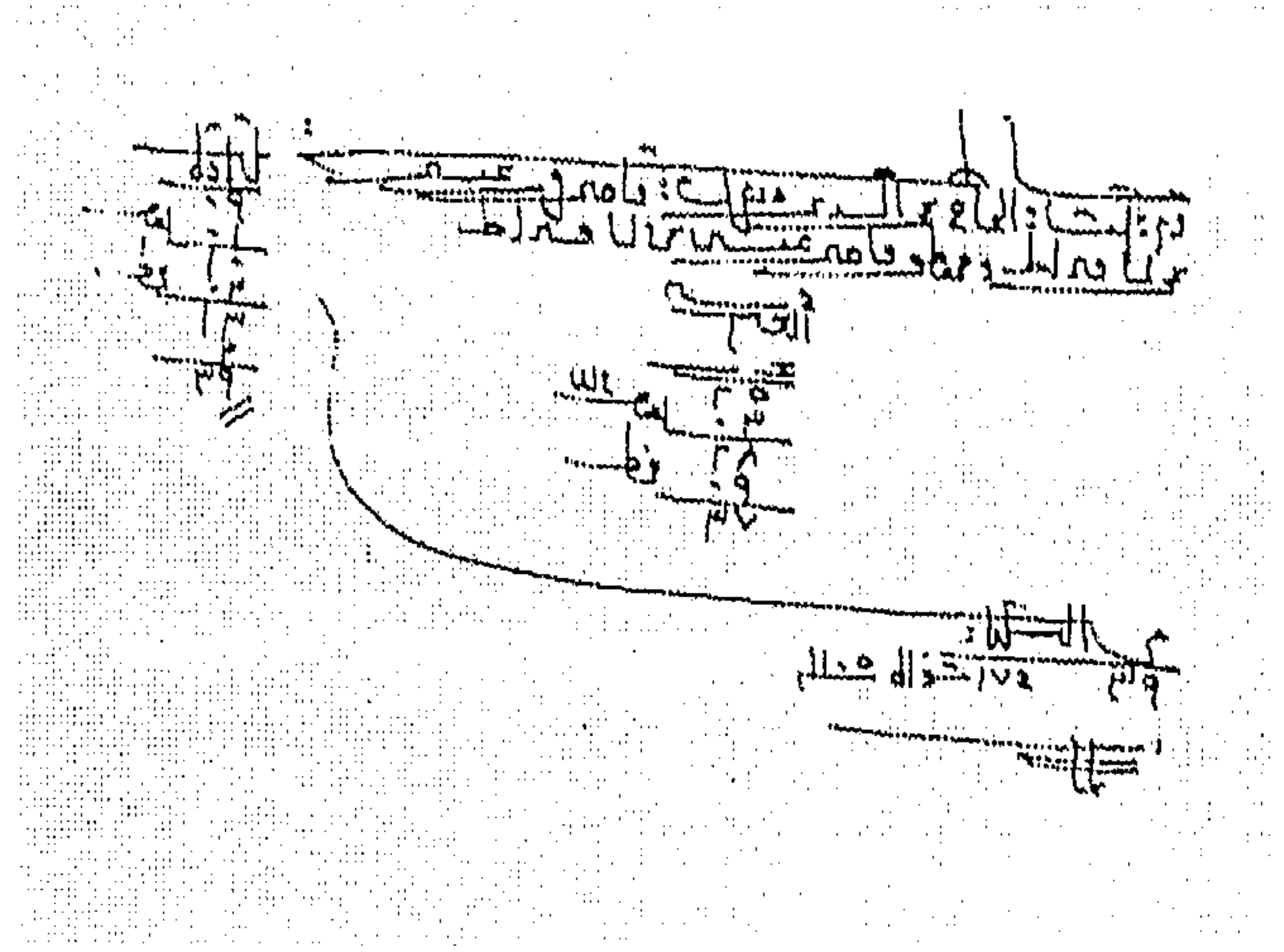
ملحوظات :

- ١- توضيح الوثيقة حضور المستأجرين من مشايخ وفلاحين أثناء عملية الاستئجار.
- ٢- تشير الوثيقة إلى ان العين المؤجرة هى الأراضى التى تزرع فعلاً، مع استبعاد الطرق والمقابر والرزق.

- ٣- تفيد الوثيقة فى أن لمؤذن الجامع عادة من أراضى الناحية بمثابة أجر له، وكذلك كلفة لشيخ الناحية.
- ٤- كان الإيجار يسدد جزء منه نقداً وجزء آخر عيناً من القمح.
- ٥- التزام المستأجرين بتوصيل الخراج العينى إلى حاصل بولاق المحروسة، ويكون ذلك من ضمن الإيجار.
- ٦- تذكر الوثيقة أن سداد الإيجار بنوعيه - نقده وعينه - على ثلاثة أقساط.
- ٧- قسمت الناحية المزجرة إلى أربعة أجزاء، كل جزء مستأجر أول ويكون ضامناً لبقية المستأجرين من الفلاحين فى سداد ما عليهم.
- ٨- نلاحظ قيام الخولى باستئجار جزء من أراضى الناحية، وهذا يوضح أن الخولى لم يقتصر عمله على الدلالة فقط، بل تعداه إلى زراعة الأرض وفلاحتها.
- ٩- تنتهى الوثيقة بالتأكيد على الملتزم المؤجر - وهو أحد أفراد السادات الوفائية - بدفع غلال السلطنة ومالها.

ملحق رقم (٤)

وثيقة التزام ترجع لعام ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م



مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٨٠٣ .

ملحوظات :

- ١- توضيح الوثيقة حصة التزام قدرها السدس أربعة قراريط فى قرية منشأة الحاج بولاية البهنساوية.
- ٢- تؤكد الوثيقة قيام القضاة بالتزام الأراضى الزراعية حيث التزام القاضى محمد عيسى قيراطين والقاضى مصطفى عيسى قيراطين.
- ٣- جملة الأموال المقررة ٣٧ بارة وعلى ثلاث أقساط كل قسط ١٣ بارة ولذلك كانت التسليمات ٣٩ بارة بزيادة بارتين وسددت كما هو واضح على قسط واحد.
- ٤- كان الميرى ٢٥ بارة والمضاف ثلاث بارات والفرط ٩ بارات.
- ٥- تبين الوثيقة تواضع الضرائب فى القرن السابع عشر فالمضاف المقرر على القرية يكاد لا يذكر لدرجة أنه فى حالة سداد على ثلاثة أقساط يكون المضاف بارة واحدة فى كل قسط.

ملحق رقم (٥)

صورة حجة شرعية وردت فى بداية دفتر التزام عن الأصل الذى ورد بمحكمة الباب العالى
توضح استدانة أحد الأمراء الملتزمين مبلغاً من مال باب مستحفظان سنة ١١٥٦هـ /

١٧٤٣م مقابل حصة التزام وعدم سداد المبلغ فى الموعد المحدد

سبب تحرير حروفه هو أنه بمصر المحروسة القاهرة بمجلس الشرع المعقود بحضرة سيدنا
ومولانا الوزير المعظم المشير المفخم الدستور المكرم ممهد بنیان الدولة والإقبال مشيد أركان السعادة
والإجلال صاحب السعادة وساحب أذیال السيادة مولایا الوزير یحیا باشا یسر الله تعالى له ما یرید وما
یشاء محافظ مصر المحمة وأمت سعادتہ السنية بین یدى سيدنا مولانا الموطن الأعظم والعلامة الأفخم
الأكرم شیخ مشایخ الإسلام ملك العلماء الأعلام أشرف السادة الموالى الأعزة الكرام الناظر فى الأحكام
الشرعية قاضى القضاة بمصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه حضر كل من فخر الأعیان
كمال ذوی الشان الجنب المكرم الأمير حسین كتحدا طایفة مستحفظان حالاً القازداغلى والجنب المكرم
الأمیر مصطفى كتحدا الدردلى باش اختيار مستحفظان حالاً والأمیر یوسف كتحدا مستحفظان سابقاً
الدمياطى والأمیر عمر كتحدا مستحفظان سابقاً الذلى والأمیر على كتحدا مستحفظان سابقاً القازداغلى
والأمیر سلیمان باش جاویش مستحفظان سابقاً الدمیاطى والأمیر حسن باش جاویش مستحفظان سابقاً
النكدلى والأمیر عثمان باش جاویش مستحفظان سابقاً مراد والأمیر على باش جاویش مستحفظان حالاً
القازداغلى وغيرهم من اختيار مستحفظان ممن يطول ذكرهم وفرد ومن كلامهم لحضرة مولانا الوزير
ومولانا شیخ الإسلام المشار إليهما أعلاه بأن الأمير عثمان بیک ذو الفقار میر الحاج سابقاً فیما قبل
تاریخه لى سنة ألف وأربعین ومائة وألف استدان من مال باب مستحفظان مبلغاً قدره من الأكياس
المصرية التى عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة مائة كيس وعشرون كيساً مصرية
بحساب الدينار الفندقى بمائة نصف وأربعة وثلاثون نصف فضة والزنجلى بمائة نصف وسبعة
أنصاف فضة وأسقط الأمير عثمان بك المذكور لباب مستحفظان المذكور حينذاك فى نظير المبلغ
المذكور كامل أراضى ناحية الواسطى وغيره وجزيرة المصلوب بولاية البهنساوية وخمسة عشر
قبراطاً من ناحية علقام وغيره بولاية البحيرة وكتب ذلك على اسم عبد الله بن عبد الله تابع المرحوم
الحاج بكتاش مستحفظان حين كان وكیلاً عنه فى تلقاء ذلك الجنب المكرم الأمير محمد كتحدا ملاو
والأمیر عمر كتحدا مستحفظان الیرلى باش اختيار سابقاً بعد ثبوت توكيلهما شرعاً بدلالة حجة الاسقاط
الشرعية المسطرة من الباب العالى بمصر المؤرخة فى ثامن عشر جماد الآخر سنة أربعة وأربعین
ومائة ألف والتفاسيط الديوانية الشاهدة بذلك وبعد ذلك صدر الإشهاد على الوكيلين المذكورين بمالهما
من التوكيل أنه إذا حضر الأمير عثمان بیک المذكور للوكيلين المذكورين ومن يقوم مقامهما مبلغ المائة
كيس والعشرين كيساً المذكورة فى خمس سنوات حساباً عن كل سنة أربعة وعشرون كيساً يكون

الوكيلين المذكورين أو من يقوم مقامهما مسقطان حق عبد الله بن عبد الله المذكور للأمير عثمان بك المذكور وتكون الناحية والحصّة المذكورتين عايدة إلى تصرفه وتحديثه والتزامه كما كانت وإلا كان ذلك باق على تصرف وتحديث والتزام عبد الله بن عبد الله المذكور بدلالة حجة الإسهاد المسطرة من الباب أيضاً المؤرخة بتاريخ حجة الإسقاط المرقومة وإن المدة مضت ولم يدفع الأمير عثمان بك المذكور المبلغ المرقوم إلى تاريخه وصار ذلك بتأحكام الأشهاد المعين أعلاه وأبرز كل من اختيار مستحفظان المذكورين أعلاه من يدهم التمسكات الشاهدة بذلك وتمسكو بمدلولها فدل مضمون ذلك وكلفهم ثبوت ذلك بالوجه الشرعى وطلب منهم البيان على ذلك فحضر قدوة الأمراء الكرام عين الكبرى الفخام صاحب القدوة والاحتشام الأمير حسين بك مير اللوا بمصر المحروسة حالاً وفخر أرباب الأقاليم العظام عمدة أصحاب الأقاليم الفخام الأمير إبراهيم أفندي الروزنامجي بالديوان العالى حالاً وثبت بشهادتهما معرفة الأمير عثمان بك المذكور وأنه فى التاريخ المذكور استدان المبلغ المعين أعلاه من مال باب مستحفظان وأسقط فى نظير ذلك كامل ناحية الوسطى وغيره وجزيرة المصلوب والخمس عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيره وصدر الأشهاد بأنه إن احضر المبلغ المذكور فى مدة الخمس سنوات المذكورة يرجع له ذلك كما كان وإن مضت الخمس سنوات المرقومة ولم يدفع المبلغ المرقوم كان ذلك باق على تصرف وتحديث والتزام عبد الله بن عبد الله المرقوم وبذا يعلمان ذلك ويشهدان كذلك بشهادة شرعية مقبولة بعد رعاية شرايط القبول وحضرا (...) بين يدى مولانا شيخ الإسلام المشار إليه بالمجلس الشرعى فخر الأمائل والأقران الأمير إبراهيم أغا المعروف بكتخدا الأمير عثمان بيك المذكور وفخر أمثاله الأمير أحمد جلبى الشهير بالسكرى والشيخ العمدة زين الدين إسماعيل العجمى الكاتب العربى بخدمة الأمير عثمان بك المذكور وأخبر كل منهم على طريق الشهادة طبق ما هو معين أعلاه ولما تم الحال على هذا المنوال مكن جهة باب مستحفظان من كامل ناحية الوسطى وغيره وجزيرة المصلوب والخمسة عشر قيراطاً من ناحية علقام وغيره عملاً فى ذلك بالتفاسيط الديوانية وحجة الإسقاط والإسهاد المذكورين وبما قامت به البيئة المعينة أعلاه وتمكيناً مرعياً تحريراً فى اليوم المبارك الموافق الثامن عشر رجب الفرد الحرام من شهور سنة ستة وخمسين ومائة وألف من هجرة من له كمال العز ومن بدا لشرف سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

المصدر : دار الوثائق : عين ٦ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ٩٢٥ فى بداية الدفتر وهى صورة حجة شرعية من محكمة الباب العالى.

ملحوظات :

- ١- الوثيقة توضح حضور والى مصر فى حالة الفصل بين أحد أمراء الصفوة العسكرية وبين الفرقة التابع لها وهى مستحفظان، فيما يتعلق بإستدانة الأمير من مال هذه الفرقة.
- ٢- تشير الوثيقة كذلك لحضور الأمراء باش اختيار مستحفظان فى أثناء الحكم فى مسألة تتعلق بواحد منهم فى علاقته بطائفته.

- ٣- حضور الروزنامجى لحل هذا الأمر.
- ٤- الوثيقة تشير لوضع الفرق العسكرية الاقتصادية الذى يسمح بإقراض أحد كبار أفرادها، كما تشير لتشعب التزامات رجالها فى الوجهين القبلى والبحرى.
- ٥- تؤكد الوثيقة سلسلة المعاملات المالية فى مصر فى العصر العثمانى من خلال الافتراض والتيسير فى السداد على أقساط خمسة فى خلال خمس سنوات.
- ٦- تبين الوثيقة أن القرض كان فى نظير إسقاط حصص الالتزام.
- ٧- تفيد الوثيقة أن من حق الملتزم الاقتراض مقابل حصة الالتزام.
- ٨- تعرض الوثيقة لنفوذ أفراد الفرق العسكرية فى العصر العثمانى الذى أتاح لأحدهم استدانة مثل هذا المبلغ الكبير فى تلك الفترة، ونفوذ الفرق نفسها فى استرداد المبلغ.
- ٩- ترسم الوثيقة حدود المعاملات المالية فى العصر العثمانى من خلال تيسير الإستدانة فى مقابل حصص الالتزام بالإسقاط مدة معينة، وفى حالة تعسر المستدين تسقط الحصة إسقاطا تاما.
- ١٠- الوثيقة تجعلنا نعيد النظر فى العصر العثمانى الذى تجنى البعض عليه، ووصفه بالتخلف، ونحن نرى فيه غير ذلك فالذى أشارت إليه الوثيقة نراه فى عصرنا من خلال الاقتراض من البنوك، وإن كان هناك اختلاف فى الشكل وانتلاف فى المضمون.

ملحق رقم (٦)

وثيقة توضح وجود أوسية جنوب المنيا ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م.

الرقم	الوصف	القيمة	الرقم	الوصف	القيمة
١	أوسية	١٠٠	١٠	أوسية	١٠٠
٢	أوسية	١٠٠	١١	أوسية	١٠٠
٣	أوسية	١٠٠	١٢	أوسية	١٠٠
٤	أوسية	١٠٠	١٣	أوسية	١٠٠
٥	أوسية	١٠٠	١٤	أوسية	١٠٠
٦	أوسية	١٠٠	١٥	أوسية	١٠٠
٧	أوسية	١٠٠	١٦	أوسية	١٠٠
٨	أوسية	١٠٠	١٧	أوسية	١٠٠
٩	أوسية	١٠٠	١٨	أوسية	١٠٠
١٠	أوسية	١٠٠	١٩	أوسية	١٠٠
١١	أوسية	١٠٠	٢٠	أوسية	١٠٠
١٢	أوسية	١٠٠	٢١	أوسية	١٠٠
١٣	أوسية	١٠٠	٢٢	أوسية	١٠٠
١٤	أوسية	١٠٠	٢٣	أوسية	١٠٠
١٥	أوسية	١٠٠	٢٤	أوسية	١٠٠
١٦	أوسية	١٠٠	٢٥	أوسية	١٠٠
١٧	أوسية	١٠٠	٢٦	أوسية	١٠٠
١٨	أوسية	١٠٠	٢٧	أوسية	١٠٠
١٩	أوسية	١٠٠	٢٨	أوسية	١٠٠
٢٠	أوسية	١٠٠	٢٩	أوسية	١٠٠
٢١	أوسية	١٠٠	٣٠	أوسية	١٠٠
٢٢	أوسية	١٠٠	٣١	أوسية	١٠٠
٢٣	أوسية	١٠٠	٣٢	أوسية	١٠٠
٢٤	أوسية	١٠٠	٣٣	أوسية	١٠٠
٢٥	أوسية	١٠٠	٣٤	أوسية	١٠٠
٢٦	أوسية	١٠٠	٣٥	أوسية	١٠٠
٢٧	أوسية	١٠٠	٣٦	أوسية	١٠٠
٢٨	أوسية	١٠٠	٣٧	أوسية	١٠٠
٢٩	أوسية	١٠٠	٣٨	أوسية	١٠٠
٣٠	أوسية	١٠٠	٣٩	أوسية	١٠٠
٣١	أوسية	١٠٠	٤٠	أوسية	١٠٠
٣٢	أوسية	١٠٠	٤١	أوسية	١٠٠
٣٣	أوسية	١٠٠	٤٢	أوسية	١٠٠
٣٤	أوسية	١٠٠	٤٣	أوسية	١٠٠
٣٥	أوسية	١٠٠	٤٤	أوسية	١٠٠
٣٦	أوسية	١٠٠	٤٥	أوسية	١٠٠
٣٧	أوسية	١٠٠	٤٦	أوسية	١٠٠
٣٨	أوسية	١٠٠	٤٧	أوسية	١٠٠
٣٩	أوسية	١٠٠	٤٨	أوسية	١٠٠
٤٠	أوسية	١٠٠	٤٩	أوسية	١٠٠
٤١	أوسية	١٠٠	٥٠	أوسية	١٠٠
٤٢	أوسية	١٠٠	٥١	أوسية	١٠٠
٤٣	أوسية	١٠٠	٥٢	أوسية	١٠٠
٤٤	أوسية	١٠٠	٥٣	أوسية	١٠٠
٤٥	أوسية	١٠٠	٥٤	أوسية	١٠٠
٤٦	أوسية	١٠٠	٥٥	أوسية	١٠٠
٤٧	أوسية	١٠٠	٥٦	أوسية	١٠٠
٤٨	أوسية	١٠٠	٥٧	أوسية	١٠٠
٤٩	أوسية	١٠٠	٥٨	أوسية	١٠٠
٥٠	أوسية	١٠٠	٥٩	أوسية	١٠٠
٥١	أوسية	١٠٠	٦٠	أوسية	١٠٠
٥٢	أوسية	١٠٠	٦١	أوسية	١٠٠
٥٣	أوسية	١٠٠	٦٢	أوسية	١٠٠
٥٤	أوسية	١٠٠	٦٣	أوسية	١٠٠
٥٥	أوسية	١٠٠	٦٤	أوسية	١٠٠
٥٦	أوسية	١٠٠	٦٥	أوسية	١٠٠
٥٧	أوسية	١٠٠	٦٦	أوسية	١٠٠
٥٨	أوسية	١٠٠	٦٧	أوسية	١٠٠
٥٩	أوسية	١٠٠	٦٨	أوسية	١٠٠
٦٠	أوسية	١٠٠	٦٩	أوسية	١٠٠
٦١	أوسية	١٠٠	٧٠	أوسية	١٠٠
٦٢	أوسية	١٠٠	٧١	أوسية	١٠٠
٦٣	أوسية	١٠٠	٧٢	أوسية	١٠٠
٦٤	أوسية	١٠٠	٧٣	أوسية	١٠٠
٦٥	أوسية	١٠٠	٧٤	أوسية	١٠٠
٦٦	أوسية	١٠٠	٧٥	أوسية	١٠٠
٦٧	أوسية	١٠٠	٧٦	أوسية	١٠٠
٦٨	أوسية	١٠٠	٧٧	أوسية	١٠٠
٦٩	أوسية	١٠٠	٧٨	أوسية	١٠٠
٧٠	أوسية	١٠٠	٧٩	أوسية	١٠٠
٧١	أوسية	١٠٠	٨٠	أوسية	١٠٠
٧٢	أوسية	١٠٠	٨١	أوسية	١٠٠
٧٣	أوسية	١٠٠	٨٢	أوسية	١٠٠
٧٤	أوسية	١٠٠	٨٣	أوسية	١٠٠
٧٥	أوسية	١٠٠	٨٤	أوسية	١٠٠
٧٦	أوسية	١٠٠	٨٥	أوسية	١٠٠
٧٧	أوسية	١٠٠	٨٦	أوسية	١٠٠
٧٨	أوسية	١٠٠	٨٧	أوسية	١٠٠
٧٩	أوسية	١٠٠	٨٨	أوسية	١٠٠
٨٠	أوسية	١٠٠	٨٩	أوسية	١٠٠
٨١	أوسية	١٠٠	٩٠	أوسية	١٠٠
٨٢	أوسية	١٠٠	٩١	أوسية	١٠٠
٨٣	أوسية	١٠٠	٩٢	أوسية	١٠٠
٨٤	أوسية	١٠٠	٩٣	أوسية	١٠٠
٨٥	أوسية	١٠٠	٩٤	أوسية	١٠٠
٨٦	أوسية	١٠٠	٩٥	أوسية	١٠٠
٨٧	أوسية	١٠٠	٩٦	أوسية	١٠٠
٨٨	أوسية	١٠٠	٩٧	أوسية	١٠٠
٨٩	أوسية	١٠٠	٩٨	أوسية	١٠٠
٩٠	أوسية	١٠٠	٩٩	أوسية	١٠٠
٩١	أوسية	١٠٠	١٠٠	أوسية	١٠٠

مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١٣ مخزن ١ تركى دفتر ترابع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧

ملحوظات :

- ١- توضح الوثيقة وجود أوسية جنوب المنيا فى جرجا مما يدحض رأى القائل بعدم وجودها
- ٢- معظم القرية تابع للجمهور (الفرنسيين - ٢٢ قيراط، ٢١ سهم والرعية المصريين) قيراط واحد وثلاثة أسهم.
- ٣- تشمل الوثيقة أنواع الاراضى من عال ووسط ودون

ملحق رقم (٧)

حق الملتزم فى وقف الأوسية : ١١٩٦هـ / ١٧٨١م

إحباسية بناحية تيج القهرمون بولاية القوصية على سبيل البر والصدقة باسم الأمير حسين حلى بن المرحوم حسن بك قيطاس من قبل قدوة الأمراء الكرام كبير الكبرا الفخام صاحب القدر والمجد والاحتشام المقر الكريم العالى حايى رتب المفاخر والمعالي مير اللوا الشريف السلطانى وصاحب العلم المنيف الخاقانى مولانا الأمير إبراهيم بك قايم مقام مصر المحروسة سابقا دامت عزته وملتزم الناحية المذكورة المعروف ذلك من قبله من طين أوسيته جميع ثمن السناهرة والتحنة الكابنين بأراضى الناحية المذكورة يخرج من زمامها وتكون رزقة باسم حسين حلى المذكور من ابتداء سنة ١١٩٥ وما بعدها ومن السنين إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ومن بعده أولاده وذريته الجارى ذلك فى تصرفه وتحديثه والتزامه وتحت يده بموجب التفسيط الديوانى المجلد بيده بحيث لم يكن فى ذلك كسور ولا نقصان على طرف الميرى بموجب تقرير مشمول باسم وختم مير اللوا المومى إليه مؤرخ بسادس جماد أول سنة ١١٩٦.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق: مخزن اتركى دفتر أول إحباس القوصية رقم ٤.

ملحوظات:

- ١- الوثيقة تؤكد حق الملتزم فى وقف الأوسية.
- ٢- مساحة الأوسية $\frac{1}{8}$ مساحة الناحية.
- ٣- تأكيد الواقف على عدم الإخلال بالمال الميرى المقرر على صحة التزامه.

ملحق رقم (٨)

إسقاط حصّة التزام تسعين عاماً كاملة سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م.

لدى مولانا شيخ الإسلام بحضرة كل من فخر الأشراف العظمى عين الأفاضل الزينى السيد الشريف إبراهيم بن المرحوم السيد الشريف خليل الطيب الأمليطى البحر الإمام العمدة التمام شمس الدين محمد الفشى بن المرحوم الشيخ أحمد وفخر الأماثل الشريف عبد الرحمن حليم بن المرحوم أحمد جوربجى الزعفرانى والكريم عبدالله جلى بن المرحوم على جوربجى واطلاعه على ما يأتى شرحه فيه دام (...). أمين أشهد على نفسه فخر الأماثل والأعيان الجنا ب الكريم الأمير عبد الرحمن جوربجى جمليان بن عبدالله معتوق المرحوم اسماعيل جوربجى الجاويش بناحية الغربية تابع المرحوم رضوان أغا جاويشان كان شهود الإسقاط الشرعى أنه أسقط حقه لفخر أمثاله الكرام الأمير إبراهيم أغا بن عبدالله الشهير بحمزه من مسقطه المؤجر إليه الآتى ذكرها والأجرة المعجلة عنها بجميع الحصّة التى قدرها الثمن ثلاث قراريط من جملة النصف اثنى عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً فى كامل أراضى ناحية الجزيرة الودق بجزيرة الواكلىة بولاية البهنساوية المقابلة لناحية الفشن ولها شهرة فى محلها تدل عليها العليق بها نجدها زى الحارس الحصّة التى قدرها النصف اثنى عشر قيراطاً من جزيرة الواكلىة المسقط بها الثلاثة قراريط المذكورين فى نواحي واسقاط الأمير عبد الرحمن جوربجى المسقط المذكور المدة الطويلة التى قدرها تسعون سنة كاملة متوالية خراجية ابتداء توت القبطى سنة مايتين وألف الخراجية بالأجرة الحالية المقبوضة بيد مستحقها الشرعى حالة تواجد الذى كان للمسقط المذكور لذلك حجة الإسقاط الشرعية المسطرة من هذه الحكمة المعروفة فى خامس عشر ربيع الثانى سنة مائتين وألف الخراجية أشهد له بإسقاط الحصّة المذكورة التذكرة والافراج من الديوان العالى المؤرخين بتاريخ واحد وهو ثانى عشر شعبان ابتداء سنة تاريخه لها وللمسقط المذكور أعلاه ولاية إسقاط من غرة شهر توت القبطى سنة مائتين وألف الخراجية أنعقد بينهما فى تاريخه وصدق على ذلك فخر الأماثل العظمى الجنا ب الكريم الحاج محمد بن عبدالله تابع المرحوم أحمد كتحدا مستحفظان بوكالة غيره الأمير إبراهيم بن حمزة المسقط له المذكور أعلاه بالطريق الشرعى لموكله أعلاه تصديق مولانا فى ذلك وتابعه المسقط غليه من الوكيل المرقوم من ماله بوكالة المرقوم نظير الحصّة المسقطّة المذكورة وقدره من الفضة الأنصاف الديوانية ثمانية وثمانون ألف نصف وخمساية نصف فضة ديوانى بحضرة شهوده أسقط له المذكور أعلاه المدة الطويلة المعينة أعلاه والأجرة المعجلة عنها بجميع الحصّة التى قدرها ثلاث قراريط من جزيرة الواكلىة حرر فى عاشر شوال سنة مائتين وألف.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق: سجلات إسقاط القرى، س ٢٣، ص ٢٠٦.

ملحوظات:

- ١- تفيد الوثيقة في معرفة حق الملّزم في إسقاط حصة الالتزام.
- ٢- إسقاط جزء من الحصة، وكان ثلاثة قرارات، مع استمرار بقيتها في حوزة الملّزم.
- ٣- توضّح الوثيقة إسقاط طويل المدة تسعين عاماً، وهي من الوثائق النادرة التي عثرنا عليها.
- ٤- تشير الوثيقة للدور الكبير الذي لعبه العسكريون، وخاصة مستحفظان، في الالتزام حتى نهاية القرن الثامن عشر.

ملحق رقم (٩)

التزام تابعى المشايخ بمشاركة المماليك والعسكريين فى قرية

تلت بولاية البهنساوية ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م (٣٢ ملتزماً)

مقاطعة قرية تلت فى عهدة أحمد عبدالله تابع الحنفى $\frac{1}{3}$ قيراط ونصف قيراط وواصلى
عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط واسماعيل عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط وعبد المنعم تابع الحنفى
 $\frac{1}{3}$ قيراط وعبد السميع تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وناشد عبدالله تابع الحنفى ثلثاى قيراط
وإبراهيم تابع حسن عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط وعبد المنعم عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط
وإبراهيم تابع أحمد عبدالله تابع الحنفى نصف قيراط ومحمد وأحمد الشافعى بوجه اشتراك ٢ قيراط
واسماعيل سليمان تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وأحمد إسماعيل تابع الشيخ الحنفى ومحمد ولده
نصف قيراط وسليمان أحمد تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط ومحمد عبد الصمد $\frac{1}{3}$ قيراط ونصف
قيراط ومحمد حسن عبدالله تابع الشيخ الحنفى نصف قيراط وحسين ويعقوب تابعا الشيخ الحنفى بوجه
اشتراك ثلث قيراط وعلى وداود بروحيه اشتراك تابعا الحنفى $\frac{1}{3}$ قيراط ومناع وسليمان بوجه
اشتراك نصف قيراط وولد ش حسين نصف قيراط وعلى حسين بدوى ثلث قيراط ونصف قيراط وناشد
عبدالله تابع الحنفى ٢ قيراط والحاج أحمد بن المرحوم حسين بدوى $\frac{1}{3}$ قيراط ونصف قيراط وأحمد
إسماعيل ولد ش نصف قيراط وعبد السميع ولد ش نصف قيراط وفهمى إسماعيل ولد ش نصف قيراط
وشهاب أغا عنايت الله $\frac{1}{3}$ قيراط ومحمد درويش تابع الحنفى $\frac{1}{3}$ قيراط.

مصدر الوثيقة: دار الوثائق، عين ١١ مخزن اتركى دفتر التزام رقم ١٠٠١ .

ملحوظات:

- ١- توضح الوثيقة تفتت الالتزام فى نهاية القرن الثامن عشر.
- ٢- تؤكد الوثيقة دور المشايخ وتابعيهم، فقد وصل عدد تابعى الشيخ حنفى ملتزمى هذه القرية إلى ٢٥ ملتزماً.
- ٣- مشاركة المشايخ وتابعيهم للعسكريين فى الالتزام.
- ٤- وصل عدد ملتزمى هذه القرية ٣٢ ملتزم، ٢٥ تابعوا الشيخ حنفى و٧ مماليك وعسكريين.
- ٥- تنهض الوثيقة دليلاً على أن الالتزام أصبح تجارة، بدليل تكالب هذا العدد على التزام قرية واحدة، وخاصة إذا علمنا أن الميرى المقرر عليها ٦٣٠ بارة فقط.

ملحق رقم (١٠)

وقف مقاطعة باسم سيدنا ابراهيم عليه السلام ١٢٢٦هـ / ١٨١١م.

مقاطعة مال حماية معصرة أبو صير الملق وقف سيدنا إبراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام في عهدة خديجة خاتون جركس زوجة سليمان خان ٧ ط وثلاثى ط وعائشة خاتون زوجة أحمد جوربجي ٥ ط وثلاثى ط ونصف ثمن وشيخ نور الدين على بن المرحوم عبد العليم ٤ ط ونصف وربع وثمن ط ومحمد أغا تابع المرحوم محمد بك الألفى ٥ ط ونصف وسدس ونصف ثمن.

مال حماية مذكورين وقف

سيدنا ابراهيم خليل الرحمن

عليه الصلاة والسلام

قطعه

١

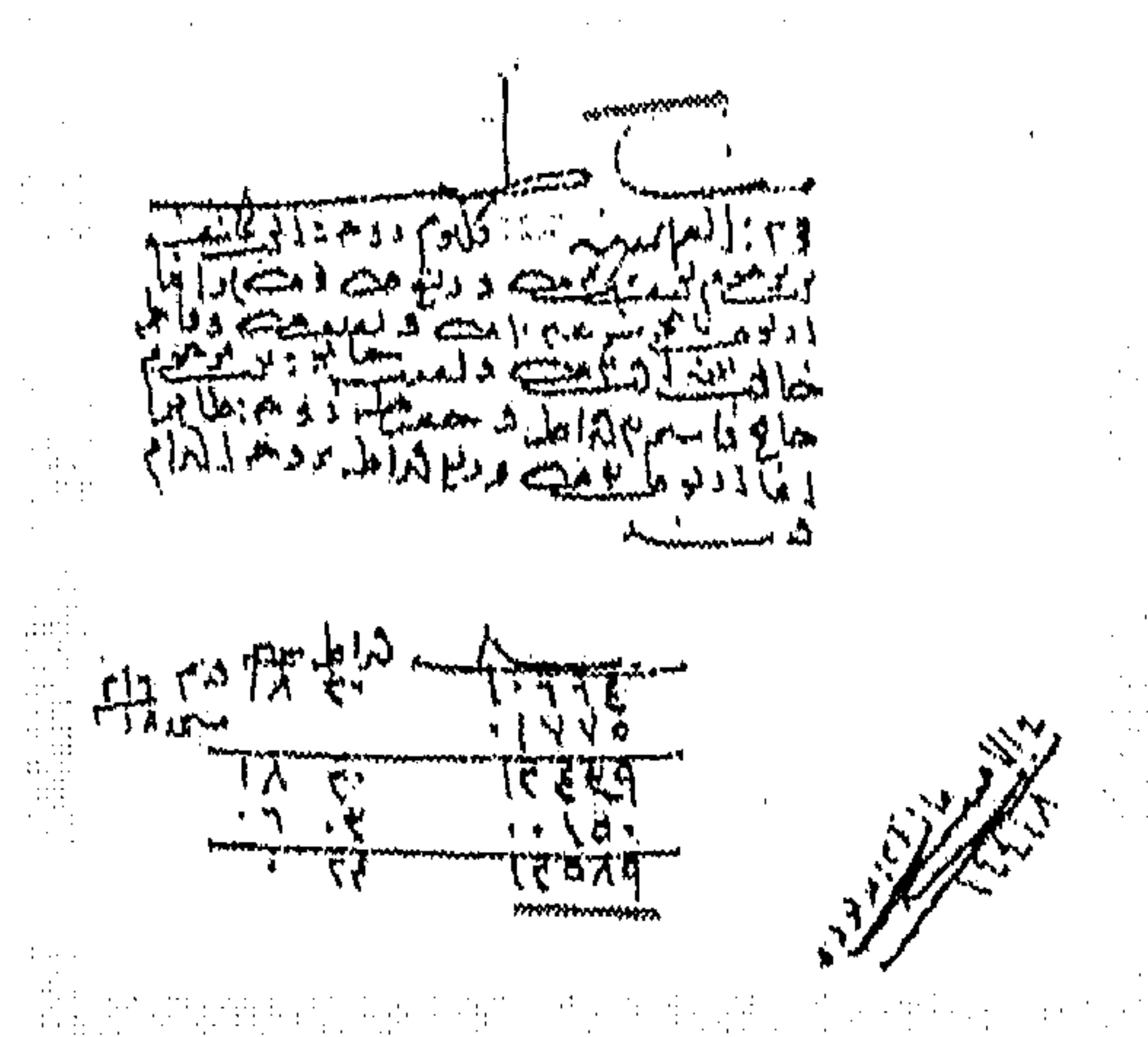
مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ١٩ مخزن ١ تركى دفتر التزام رقم ١٠٦٤ لسنة ١٢٢٦هـ / ١٨١١م.

ملحوظات :

- ١- توضيح الوثيقة وقف أحد الأنبياء.
- ٢- تذكر الوثيقة التزام نساء الصفوة العسكرية.
- ٣- مشاركة النساء وأحد المشايخ وأحد رجالات الصفوة العسكرية في التزام قرى الأوقاف.

ملحق رقم (۱۱)

وثيقة التزام ترجع لعام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م (نهاية عصر محمد علي)



مصدر الوثيقة : دار الوثائق، عين ٢٧ مخزن ١ تركي دفتر التزام رقم ١١٢٠ (آخر دفتر التزام)

ملحوظات :

- ١- تؤكد الوثيقة استمرار نظام الالتزام حتى عام ١٢٦٥هـ / ١٨٤٨م.
- ٢- يظهر في الوثيقة مستجد عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م وهو زيادة لحقت بالضريبة المقررة على القرية وكما هو واضح ١٧٧٥ بارة.
- ٣- توضح الوثيقة فئات الملتزمين في قرية الفهميين (مركز الصف / جيزة حالياً) كما توضح دور النساء في الالتزام في تلك الفترة وإن كن من نساء الصفوة العسكرية.

وثيقة توضح استمرار الحصول على فائض الالتزام حتى عام ١٩١٢م.

مصدر الوثيقة : دار الوثائق : عين ٥١ مخزن ١٨ تركي دفتر قيد تفاسيط الالتزام رقم ٢٠٧٢.

ملحوظات :

١- تاريخ الوثيقة ١٧ مارس ١٩١٢م

٢- تؤكد الوثيقة استمرار الحصول على فائض حصص الالتزام من الخزينة حتى عام ١٩١٢م.

٣- توضح الوثيقة أن الفائض يصرف لأفراد أسرة محمد على وهنا يظهر الأمير حسين كمال الدين باشا ويحصل على الثلاثين وأخته الأميرة كاظمة هانم الثالث

ملحق رقم (١٢)

جدول يوضح حصص الملتزمين والمساحة والمناقص الذي يصرف لهم من القرينة

من عام ١٨٨٨ إلى ١٩١٢ م

السنة	الملتزم الجديد	ملتزم الحصنة	الفائض الذي يصرف		مساحة الأوسية	مقدار الحصنة		الولاية	الحصنة
			جنيه	مليم		قيراط	سهم		
١٨٨٨	ابنته عايشة يحق الثالث وابنه رمضان يحق الثانيين	أيوب كاشف جمال الدين	بحق الثالث		—	٨		منقوطة	مجموعة نواحي السلام والغمر
			٤٧	٤٤٨					
			والثانيين		—		٢١	منقوطة	الأكراد
			٩٤	٩٠٨	—	٢		منقوطة	الوسطى
					—	٨		منقوطة	بنى غالب والنويرة
					—	١	$\frac{٢١}{٣} - \frac{١}{٣}$	منقوطة	بنى زيد الشرقي
					—	٤	$\frac{١٣}{٣} - \frac{١}{٣}$	منقوطة	جزيرة منقباط وجزيرتي زيد الشرقي
					—	٢		منقوطة	جزيرة حبص ورمالها
					—	٢		منقوطة	غربية
					—	٨		منقوطة	علوان والهداية
					—	٨		منقوطة	منقباط
						٣		جرجا	نوسا الساحل تابع طهطا

تابع الجدول السابق

السنة	الملتزم الجديد	ملتزم الحصة	القائض الذي يصرف		مساحة الأوسية			مقدار الحصة			الولاية	الحصة
			جنيه	مليم	ف	ط	سن	ف	ط	سن		
١٨٨٨م	أبنائه	محمد بن ابراهيم جلي		٥٨٨	٣	$\frac{1}{2}$				٧	حيزة	شبرامنت
١٨٨٩	أبنائها	خديجة بنت فاطمة	٣	٤٢٥					٢		حيزة	كومبرة
١٨٨٩	أبنائها	(...) خاتون	٢	٣٢					٢		حيزة	سقي
١٨٨٩	أبنائه	جركس حسن بك	٣٣	٢٤٧					٤		بهنساوية	سلاقوس
١٨٨٩	أبنائها	عليه أخت الخريتاوي	٢	١٣٦	٣١	٢	١٩		٤		حيزة	المنصورية
١٨٨٩	أبنائه	محمود جلي		٧١٨				٣	٥	٣	حيزة	أفريس ووراق
١٨٨٩	أبنائه	محمد جلي نعمان	١	٩٥٦	٨	$\frac{1}{3}$			١		بهنساوية	رشاشة
١٨٨٩	أبنائه	حسن أفندي	١٦	٤٢٨					٢		بهنساوية	دهروط وما معها
١٨٨٩	أبنائه	علي أفندي بن فاطمة	١	٩٦٨	٥	٤			١		بهنساوية	ديروط
١٨٨٩	أبنائه	إسماعيل الخياط	١	٥٧٢					$\frac{1}{4}$		حيزة	الكريمات أظفحية
١٨٩٠	أبنائه	مصطفى أغا	٦	٣١٢	١٣	١٠			$\frac{1}{2}$		حيزة	المساندة وما معها أظفحية
١٨٩٢	أبنائها	عليه بنت محبوبية	٤١	٦٠٤					٣	١٧	حيزة	شبرامنت
١٨٩٥	أبنائه	إسماعيل معنوق إبراهيم أغا	٧	٤٤					٣		بهنساوية	مال حماية منيل البيضا يكوم إدرحة
١٨٩٥	لمقر وقتها نفوسة	فاطمة زوجة محمد جلي	٨	١١٢					٥		بهنساوية	بنى قاسم

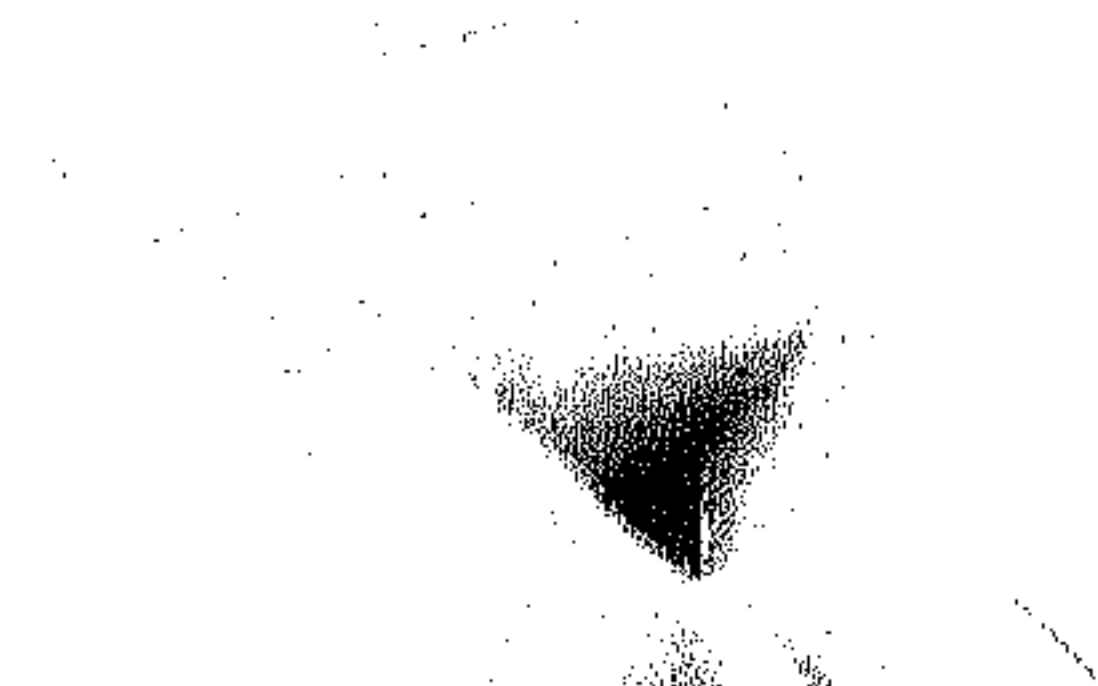
تابع الجدول السابق

أوسيم	جيزة	١	٤	٢٣	٩	٥٨٠	٢	محمد بن علي جلي	لايته	١٨٩٦
ترمنت والحلية	بهنساوية	٦				٦٠	٥٤	زينة بنت إبراهيم	إنها	١٩٠٣
مجموعة نواحي بالمنفلطية (أسيوطية)	جرجا	٣٥ ٢٢				٩٠٨	٩٤	رمضان بن أسيوب وكائف بن أحمد كائف	ابنه القاصر ابنه	١٩٠٣
مجموعة نواحي بالمنفلطية	جرجا	٧٧				٧٢٤	٣٨٦	عليه هانم بنت حسن بك حاكم القيوم وقفا السابق	إنها	١٩٠٤
مجموعة نواحي بالبهنساوية	بهنساوية	$\frac{٢}{٥}$				١٢٤	١١	بدوية خاتون بنت إبراهيم بدوي	أبنائها	١٩٠٥
بياض النصارى أطفحية	جيزة	٢				٣٥٢	٥	أمين أفندي بن عثمان بك	ابنته	١٩٠٥
المنصورة وتابعها العباسية	—	٨٠ ٦				٣٢٢	٥٢٢	الأمير أحمد كمال باشا	نجله الأمير يوسف بك كمال	١٩٠٧
مجموعة نواحي بالوجهين البحري والقبلى	—	٨٠ ٦				٤٤٤	١٧٧	الأميرة فاطمة هانم كريمة المغفور لها عين الحيا كريمة الأمير أحمد باشا نجل المرحوم إبراهيم باشا والى مصر كان	نفسها	١٩١٢
مجموعة نواحي بالوجهين البحري والقبلى	—	٨٠ ٦٠				٨٨٨	٣٥٤	الأمير حسين كمال الدين باشا	نفسه	١٩١٢

المصدر : دار الوثائق: عين ٥١ مخزن ١٨ تركي سجل قيد تقاسيط الالتزام رقم ٢٠٧٢.

ملحوظات :

- ١- يوضح الجدول استمرار الحصول على فائض حصص الالتزام حتى عام ١٩١٢م.
- ٢- يبين استمرار توارث حق الحصول على الفائض لذوى الملتزم.
- ٣- أيلولة الفائض للمرتفعة في حالة عدم وجود ذرية.
- ٤- قيام أحد المعاتيق بالحصول على فائض جزء من حصة التزام سيده .
- ٥- صوق بدل الأوسية حتى في حالة عدم وجود أوسية في الأصل.
- ٦- انتشار الحصول في الوجين القبلي والبحري.
- ٧- يوضح الجدول أن بعض الحصص في حوزة الصفوة العسكرية والنساء.
- ٨- حصول الأمراء من أسرة محمد على على الفائض لحصص عديدة حتى عام ١٩١٢م.
- ٩- تجعلنا الوثيقة نعيد النظر في عصر محمد على وخلفائه بعض الشيء؛ بدليل استمرار حصول بعض العناصر من غير أسرة محمد على على الفائض.



المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

- أرشيف دار الوثائق القومية.

(أ) وثائق الروزنامة.

- دفاتر الالتزام (فروخت نقود مقاطعات قرى خاصة تابع ولايات)

٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٧٠، ٨٧١، ٩٠٠،
٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٥٠، ٩٥١، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٢١، ١٠٢٣، ١٠٢٤،
١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٦٤، ١٠٦٥،
١٠٩١، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠.

- دفاتر الالتزام الحضري : (دفتر أرقام مال أو سكالات ومقاطعات بنفس المحروسة) رقم ٤١٣٩
بتاريخ ١٠٣٣هـ / ١٦٢٣م.

- وثائق قيد تفاسيط الالتزام (وثائق مفردة):

٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥.

- التزام عرائض عليها أوامر (وثائق مفردة):

١، ٢، ٣، ٤، ٥

- دفاتر قيد تفاسيط الالتزام:

١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ٢٠٧٠، ٢٠٧٢.

- دفاتر التاريخ:

عين ٦٢ مخزن ١ تركى دفتر تربع ولاية الفيوم رقم ٤٠ لعام ٩٣٣هـ / ١٥٢٦م.

- دفاتر ترابيع الأموال الديوانية:

دفتر ترابيع ولاية جرجا رقم ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٨١، دفتر ترابيع الأشمونين رقم ٢٢٦٤،
٢٢٧٧، ودفتر ترابيع المنفلوطية رقم ٢٢٦٥، ٢٢٧٨ ودفتر ترابيع البهنساوية رقم ٢٢٧٩،
ودفتر ترابيع الفيوم رقم ٢٢٥٧، ٢٢٩١.

وتشمل الفترة من ١٢١٣: ١٢٣١هـ / ١٧٩٨ : ١٨١٥م.

- دفاتر فراغات من الملتزمين:

٣١٥٠، ٣١٥١، ٣١٥٢، ٣١٥٦، ٣١٥٨، ٣١٥٩، ٣١٦٥، ٣١٧٠، ٣١٧٥، ٣١٧٩، ٣١٨٠.

- دفاتر قصر اليد (قيودات قصر يد ولاية مذكورين حصص ملتزمين مذكورين وخرجقلم)

١٤١٠، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٧١، ٢٢٢٢، ٢٢٣٧، ٢٢٦١، ٢٢٨٣، ٤١٩٦، تغطي الفترة من ١٢٢٨: ١٢٧١هـ / ١٨١٣: ١٨٥٤م.

- دفاتر الجسور :

دفتر الجسور السلطانية بالوجه القبلى رقم ٧٨٥.

دفتر الجسور السلطانية لمديرية الغربية رقم ٧٨٩.

- سجلات إسقاط القرى :

١، ٢، ٣، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٤ مكرر، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨.

ب - سجلات الديوان العالى:

دفتر ديوان عالى رقم ١ الفترة من ١١٥٤: ١١٥٦ هـ / ١٧٤١: ١٧٤٣ م، رقم ٢ الفترة من ١١٧٧: ١٢١٤ هـ / ١٧٦٣: ١٧٩٩ م.

ج - دفاتر الرزق الإحباسية:

دفتر أول إحباس ولاية القوصية رقم ٤، ٥، ٥ مكرر، (جزء ثانى) .

ع - سجلات المحاكم الشرعية:

- محكمة الباب العالى ٣١، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٥، ١١٨، ١٤٦، ٣١٥.

- محكمة القسمة العسكرية: ١٩، ٦٢، ٦٩، ٨٠، ٩١.

- محكمة مصر القديمة: ١٠٤، ١٠٥.

- محكمة الصالحية النجمية: ٤٧٨، ٤٨١، ٤٩٣.

- محكمة الصالح: ٣١٥.

- محافظ الدشت: ١٤٥، ١٤٩.

- محكمة قناطر السباع: ١٣٥، ١٣٦.

- محكمة أسيوط: ٧.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

- قانون نامه مصر، الذى أصدره السلطان سليمان القانونى لحكم مصر، ترجمة أحمد فؤاد متولى، القاهرة: (د. ت).

ثالثاً: المخطوطات:

- أبو يحيى زكريا الأنصارى: تحفة الراغبين فى بيان أمر الطواعين، دار الكتب، مجاميع ٢١٨، ميكروفيلم ١٣٤٢.

- عبد الغنى بن إسماعيل النابلسى: علم الملاحة فى علم الفلاحة، دار الكتب، زراعة ٣٣٧، ميكروفيلم، ٤٦٦٨٢.

- على الأجهوى: رسالة فى المغارسة، دار الكتب، فقه مالك، ٣٦. ميكروفيلم ١٦٧٢٣.

- مجهول: مفتاح الراحة فى علم الفلاحة، دار الكتب، زراعة ٨٥، ميكروفيلم ١٨٦٤٣.

- محمد بن أبى السرور البكرى الصديق: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، نسخة مصورة عن المخطوط تحمل رقم ١١٠٥.

- مرعى بن يوسف: نزهة الناظرين فى تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين، دار الكتب، تاريخ تيمور ٣٠٣، ميكروفيلم ١٣٣٠٣.

رابعاً المصادر العربية المنشورة:

- إبراهيم بن أبى بكر الصوالحي: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية القاهرة: ١٩٨٤.

- أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، المجلد ٢٨، القاهرة: ١٩٨٩.

- أحمد شلبى بن عبد الغنى: أوضح الإشارات فىمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة: ١٩٧٨.

- إسماعيل بن سعد الخشاب: أخبار أهالى القرن الثانى عشر الهجرى، تحقيق عبد العزيز جمال الدين وعماذ أبو غازى، القاهرة: ١٩٩٠.

- ابن إياس: بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج٥، تحقيق محمد مصطفى زيادة، القاهرة: ١٩٨٤.

- ابن زنبل الرمال: آخرة الممالك، أو واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى، تحقيق عبد المنعم عامر، إشراف وتقديم عبد الرحمن الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨.

- تقى الدين أحمد بن على المقرئى: المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار، الجزء الأول، دار صادر، بيروت (د. ت).
- الحسن بن محمد الوزان (ليوالأفريقى): وصف أفريقيا، ترجمة محمد حجى ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الجزء الثانى، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامى، بيروت: ١٩٨٣.
- حسن أفندى الروزنامجى: ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، نشره شفيق غربال تحت اسم مصر عند مفرق الطرق، كتيب بمكتبة جامعة القاهرة (د. ت).
- شهاب الدين النويرى: نهاية الأرب فى فنون الأدب، ج٧، القاهرة: ١٩٣١.
- عبد الرحمن بن حسن الجبرئى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، تحقيق وشرح حسن محمد جوهر، عبد الفتاح السرنجاوى، السيد إبراهيم سالم الأجزاء الثلاثة الأولى، والأجزاء الأربعة الأخيرة تحقيق حسن محمد جوهر، عمر الدسوقي والسيد إبراهيم سالم طبعة لجنة البيان العربى، ٧ أجزاء، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٩٥٩: ١٩٦٧.
- : مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم، عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٩٨.
- عبد الله الشرقاوى : تحفة الناظرين فىمن ولى مصر من الولاة والسلاطين، القاهرة: ١٢٨٦هـ.
- محمد البرلى السعدى : بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٤، القاهرة: ١٩٧٧.
- محمد بن أبى سرور البكرى : كشف الكربة فى رفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٣، القاهرة: ١٩٧٦.
- : الروضة المأنوسة فى أخبار مصر المحروسة، تحقيق عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة: ١٩٩٧.
- : النزهة الزهية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، العربى للنشر، القاهرة: ١٩٩٨.
- يوسف الشربينى : هل القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف، جزان المطبعة السعيدية، الإسكندرية ١٢٨٩هـ.
- يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب الجامعى، القاهرة: ١٩٩٨.

خامساً : المصادر الأجنبية :

- Albert, J: Voyages en Egypte des anneés, 1634 – 1636, IFAO, Le Caire, 1974.
- Brémond, G: Voyages en Egypte, 1643 – 1645, IFAO, Le Caire, 1974.
- Brown, E: Le Voyages en Egypte, 1673 – 1674, IFAO, Le Caire, 1974.
- De Monconys: Le Voyage en Egypte, 1646 – 1647, IFAO, Le Caire, 1973.
- Gonzales, A: Le Voyage en Egypte, 1665 – 1666, IFAO, Le Caire, 1977.
- Lithgow, W: Voyages en Egypte des anneés, 1611 et 1612, IFAO, Le Caire, 1973.
- Sandys, G: Voyage en Egypte, 1611 et 1612, IFAO, Le Caire, 1973.
- Vansleb, R.D: Nuvelle Relation en Fome de journal d'un voyage fait en Egypte en 1672 et 1673, Paris, 1677.

سادساً: المصادر الأجنبية العربية:

- إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون، شمائلهم وعاداتهم، ترجمة عدلى طاهر نور، القاهرة: ١٩٧٥ .
- استيف، الكونت: دراسة موجزة حول مالية مصر منذ فتحها السلطان سليم إلى أن فتحها القائد العام بونابرت، وصف مصر، الترجمة العربية، النظام المالى، ج٥، ترجمة زهير الشايب، ط١، القاهرة: ١٩٧٩.
- جومار: العرب والعربان فى مصر الوسطى، وصف مصر، ج٢، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٧٨.
- صامويل برنارد: الحياة الاقتصادية فى مصر القرن الثامن عشر، الموازين والنقود، وصف مصر، ج٦، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٨٠.
- شابرويل: دراسة فى عادات وتقاليده سكان مصر المحدثين، وصف مصر، ج١، ترجمة زهير الشايب، القاهرة: ١٩٧٦.
- فولنى: ثلاثة أعوام فى مصر وبر الشام، الجزء الأول، ترجمة إدوارد البستاني، الطبعة الثانية، دار المكشوف، بيروت: ١٩٤٩.
- لا نكرية: دراسة فى نظام الضرائب على الأتبان وفى الإدارة الإقليمية فى مصر فى السنوات الأخيرة من حكم المماليك، وصف مصر، ترجمة زهير الشايب، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٩٧٩.

سابعاً: رسائل علمية غير منشورة:

- أمنية محمد رشاد عامر: دفاتر الالتزام بديوان الروزنامة أثناء الحكم العثماني لمصر ١٠٦٩-
١٢٥٢هـ / ١٦٥٨ - ١٨٣٦م، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الوثائق، كلية الآداب، جامعة
القاهرة: ١٩٩٧.

- حسن أحمد يوسف نصار: دور المجتمع الريفي في ثورة ١٩١٩، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم
التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٧٩.

- حلمي محروس إسماعيل: دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في النصف الأول من القرن
التاسع عشر، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٧٧.

- محمد أنور توفيق أبو علم: السخرة في الزراعة وأثرها على المجتمع المصري في القرن التاسع
عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة: ١٩٨٥.

ثامناً: المراجع العربية والمعرية:

- إبراهيم على طرخان: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة: ١٩٦٠.

- : النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، القاهرة: ١٩٦٨

- إبراهيم المويلحي: الأرض والفلاح في العصر العثماني، بحث ضمن أبحاث الأرض في مصر على
مر العصور، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة: ١٩٧٤

- أحمد أحمد الحنة: تاريخ مصر الإقتصادي في القرن التاسع عشر، ط٣، مكتبة النهضة المصرية،
القاهرة: ١٩٥٨.

- أحمد السعيد سليمان: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٩.

- أحمد عبد الرحيم مصطفى: عرض كتاب عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمن الجبرتي،
موسوعة تاريخ الإنسانية، المجلد الرابع، القاهرة: (د. ت).

- : في أصول التاريخ العثماني، دار الشروق، ط٢، القاهرة: ١٩٩٣.

- إلهام محمد على ذهني: مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرنين السادس عشر والسابع
عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.

- : مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر،
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٢.

- أمين سامى : تقويم النيل وعصر محمد على، ج٢، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٢٨.
- أندريه ريمون : المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، القاهرة : ١٩٩١.
- : الولايات العربية، (القرن السادس عشر — القرن الثامن عشر) بحث ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبر مانتران، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٩٢.
- إيمان عامر : العربان ودورهم فى المجتمع المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- بيتر جران: الجذور الإسلامية للرأسمالية، ١٧٦٠ — ١٨٤٠، ترجمة محروس سليمان، مراجعة رءوف عباس، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة: ١٩٩٢.
- جابريل بايبر: تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة، ترجمة عطيات محمود جاد، القاهرة: ١٩٩٨.
- جرجس حنين : الأقطان والضرائب فى القطر المصرى، الطبعة الأولى، القاهرة: ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.
- جلال يحيى : مصر الحديثة (١٥١٧ : ١٨٠٥) الهيئة المصرية للكتاب، فرع الإسكندرية : ١٩٨٢.
- جيل فاينشتاين: الإمبراطورية فى عظمتها (القرن السادس عشر) بحث ضمن كتاب تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبر مانتران، ترجمة بشير السباعى، دار الفكر، القاهرة : ١٩٩٢.
- حسام محمد عبد المعطى: العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٩.
- حسنين محمد ربيع: النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين، القاهرة : ١٩٦٤.
- رأفت غنيمى الشيخ: التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية ١٤١٢ : ١٩٩٢، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة : ١٩٩٢.
- : عمليات على بك الحربية فى الصعيد، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل ١٧ — ١٨ أبريل ١٩٩٦.
- رءوف عباس حامد: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل نظام الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة : ١٩٧٣.

- زبيدة عطا: الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.
- سحر على حنفى: العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠ .
- سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكى فى مصر والشام، القاهرة : ١٩٧٦.
- : الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام، القاهرة : ١٩٩٠ .
- سيد محمد السيد : مصر فى العصر العثمانى، القرن ١٦، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة : ١٩٩٧.
- صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٤.
- عبد الحميد البطريق: عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر (١٨٠٥ - ١٨٨٣) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٩.
- عبد الحميد حامد سليمان: نظم إدارة الأمن فى مصر العثمانية، بحث ضمن أبحاث ندوة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، مجلة كلية الآداب، عدد خاص (٥٧) مركز النشر لجامعة القاهرة: ١٩٩٣.
- : تاريخ الموانئ المصرية فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٥
- : الملاحة النيلية فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠.
- عبد الرازق عبد الرازق عيسى: تاريخ القضاء فى مصر العثمانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٨.
- عبد الرازق الهالى: قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعى فى الوطن العربى، القاهرة: ١٩٦٧.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، ط ٢، مكتبة مدبولى، القاهرة: ١٩٨٦.
- : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- : المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، المجلة التاريخية المغربية، مطبعة الاتحاد التونسى، ١٩٩٢.
- عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر منذ الفتح العثمانى إلى حملة بونابرت، ط ٢، دمشق: ١٩٦٨.

- عبد الله عزباوى: المؤرخون والعلماء فى مصر فى القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- عبد الوهاب بكر: الدولة العثمانية ومصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، دار المعارف، ط١، القاهرة: ١٩٨٢.
- عراقى يوسف: الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، ط١، القاهرة: ١٩٨٥.
- عفاف مسعد: دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤-١٦٠٩م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ٢٠٠٠.
- على بركات: رؤية الجبرتى لبعض قضايا عصره، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- : القرية فى صعيد مصر فى مواجهة الغزو الفرنسى ١٧٩٨-١٨٠١، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل، ١٧-١٨ أبريل ١٩٩٦.
- على شلبى: الريف المصرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة: ١٩٨٣.
- على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، المجلد الرابع عشر، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة: ١٩٩٨.
- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى ١٥١٦: ١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية: ١٩٩٦.
- فاطمة علم الدين عبد الواحد: التطور الاجتماعى فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- فيصل عبدالله الكندرى: جان بردى الغزالى وموقفه من العثمانيين، مجلة المؤرخ المصرى، العدد السابع عشر، القاهرة: ١٩٩٦.
- كينيث كونو: فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد فى الوجه البحرى ١٧٤٠-١٨٥٨ ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٠.
- إيلى عبد اللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٧.
- : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، القاهرة: ١٩٧٨.
- : المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، دار الكتاب الجامعى، ط١، القاهرة: ١٩٨٧.

- دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة: ١٩٨٠.
- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ - ١٩١٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: ١٩٩٠.
- محمد رفعت رمضان: على بك الكبير، دار الفكر العربى، القاهرة: ١٩٥١.
- محمد رمزى: القاموس الجغرافى للبلاد المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٨٤.
- محمد شفيق غربال: محمد على الكبير، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د-ت).
- محمد الشيشتاوى: متنزهاة القاهرة فى العصريين المملوكى والعثمانى، دار الأفاق العربية، القاهرة: ١٩٩٩.
- محمد صابر عرب: تجربة محمد على فى كتابات الجبرتى، بحث ضمن أبحاث ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ٢٠٠٠.
- محمد صبرى يوسف: دور المتصوفة فى تاريخ مصر فى العصر العثمانى، دار التقوى للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٤.
- محمد عبد المنعم السيد: الغزو العثمانى لمصر ونتائجها على الوطن العربى، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د-ت).
- محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩١.
- : الأقباط فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٢.
- : صورة مصر عند الرحالة المسلمين فى العصر العثمانى، حوليات إسلامية، المعهد العلمى الفرنسى للأثار الشرقية، عدد ٣٣، القاهرة: ١٩٩٠.
- محمد على الأنسى: قاموس الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات، بيروت: ١٩٠٠.
- محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة: ١٩٣٨.
- محمد فؤاد شكرى وآخرون: نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر، الأنجلو المصرية، القاهرة: (د-ت).
- محمد فؤاد شكرى: عبدالله جاك مينو وخروج الفرنسيين من مصر، دار الكتاب العربى، ١٩٥٢.

- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨-٩٢٣هـ — / ١٢٥٠-١٥١٧م دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة: ١٩٨٠.
- محمد محمود السروجي: الحملة الفرنسية على الصعيد ١٧٩٨، بحث ضمن أبحاث الندوة العلمية المقدمة لمركز دراسات المستقبل، ١٧ - ١٨ أبريل ١٩٩٦.
- محمد مختار باشا: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنة الإفرنجية والقبطية، دراسة وتحقيق وتكملة محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (د.ت).
- مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار والوثائق والمخطوطات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة: ٢٠٠٠.
- مصطفى محمد رمضان: دور الأزهر في الحياة المصرية إبان الحملة الفرنسية ومطلع القرن التاسع عشر، ط١، القاهرة: ١٩٨٦.
- ناصر أحمد إبراهيم: الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر، دار الأفاق العربية، ط١، القاهرة: ١٩٩٨.
- نبيل السيد الطوخي: صعيد مصر في عهد الحملة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: ١٩٩٧.
- نلى حنا: تجار القاهرة في العصر العثماني، سيرة أبو طافية شاهبندر التجار، ترجمة رءوف عباس، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة: ١٩٩٧.
- هاملتون جب، هارولد بوون: المجتمع الإسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، القاهرة: ١٩٧٠.
- هنري لورانس وآخرون: الحملة الفرنسية في مصر، بونايرت والإسلام، ترجمة بشير السباعي، سينا للنشر، القاهرة: ١٩٩٥.
- هيلين ريفلين: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة: ١٩٦٧.
- يوسف نحاس: الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة: ١٩٢٦.

تاسعا: المراجع الأجنبية:

-Alsayyid, A: Egypt in the Reign of Muhamed Ali, C-U-P, London, 1984.

- Creelius,D: Egypt in the eighteenth Century, in Modern Egypt from 1517 to the end of the twentieth Century, M.W. Daly, (ed.), C-U-P, London, 1998.
- Dykstra, D: The French Occupation of Egypt, 1798-1801, in Modern Egypt from 1517 to the end of the twentieth Century, M.W.Daly (ed.), C-U-P, London, 1998.
- Fahmy, K: The era of Muhamed Ali pasha, 1805-1848, in Modern Egypt, M.W. Daly, (ed.), C-U-P, London, 1998.
- Hathaway, J: Egypt in the seventeenth Century, C-U-P, in Modern Egypt, M.W.Daly,(ed.), C-U-P, London, 1998.
: The politics of households in Ottoman Egypt, the rise of Cazdaglis, C-U-P, London, 1997.
- Holt, P.M: Egypt and the Fertile Crescent, 1516-1922, London, 1966.
: The pattern of Egyptian political History from 1517 to 1798, in political and Social Change in Modern Egypt, P.M. Holt, (ed.), London, 1968.
- Kuno, K: Mohammed Ali and Decline and Revival thesis in Modern Egyptian History, in Raouf Abbass, (ed.) Cairo, 2000.
- Lawson, F: Persistent Myths about Mohamad Ali period, in Reform Or Modernization? in Raouf Abbass, (ed.), Cairo, 2000.
- Livingston, J: the Rise of Shaykh Albalad Ali Bey Al-Kabir, School of Oriental and African studies, London, 1970.
- Raymond, A: Artisans et Commerçants Au Caire Au XVIIIe Siècle, Tome.1 IFAO, Le Caire, 1999.
: "quartiers et Mouvements Populaires au Caire au XVIII siècle", in political and Social Change in Modern Egypt, P.M.Holt, (ed.), London, 1968.
- Shaw, S.,: The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517- 1798, Princeton, 1962.
: Ottoman Egypt in eighteenth Century, Harvard, 1962.
: Ottoman Egypt in the age of the French Revolution, Harvard, 1964.
: "Land holding and Land-Tax Revenues in Ottoman Egypt" in Political and Social Change in Modern Egypt, P.M.Holt, (ed.) London, 1968.
- Winter, M: The end of the twentieth Century, M.W.Daly, (ed.), London, 1998.

المحتوى	الصفحة
الموضوع	
المقدمة.	
التمهيد.	١
الفصل الأول	
حيازة الأراضى فى صعيد مصر فى ظل نظام الالتزام.	١٣
تمهيد.	١٣
الأراضى الديوانية:	١٥
أ - أرض الفلاحة.	١٥
ب - أرض الأوسية.	٢٣
أراضى الرزق.	٣٢
أراضى الأوتلاق.	٤١
أراضى المناجرة.	٤٢
أراضى الحظيطة.	٤٣
بور الحول.	٤٦
الشراقى.	٤٧
الخرس.	٤٩
السباخ.	٥٠
الوسخ.	٥٠
المستبحر.	٥٠
الفصل الثانى.	
إدارة الالتزام.	٥١
تمهيد.	٥٢
الوظائف الإدارية:	٥٢
١- الملتزم.	٥٢
٢- القائمقام.	٥٨
٣- المباشر.	٦٠
٤- شيخ القرية.	٦١
٥- الشاهد.	٦٤
٦- الخولى.	٦٥
٧- المساح.	٦٦

٦٧	٨- القصاب.
٦٧	٩- المشد.
٦٨	١٠- الخفير.
٦٨	١١- الكلاف.
٦٩	١٢- السقا.
٦٩	ثانيا: الوظائف المالية:
٦٩	١- الدفتردار.
٧٠	٢- الروزنامجى.
٧٢	٣- الصراف.
٧٤	ثالثا: الوظائف القانونية.
٧٤	- القضاة.
٧٥	رابعاً: إشراف الوالى على الالتزام.
	الفصل الثالث
٧٨	فئات الملتزمين
٧٩	تمهيد.
٧٩	١- العسكريون والمماليك:
٧٩	أ - طائفة المستحفظان.
٨٢	ب - طائفة العزبان.
٨٥	ج - طائفة التفنكجيان.
٨٧	د - طائفة الجراكسة.
٨٨	هـ - طائفة المتفرقة.
٨٨	و - طائفة الجاويشان.
٨٩	ز - طائفة الجمليان.
٨٩	ح - المماليك.
٩٦	٢- العربان.
١٠٢	٣- العلماء.
١٠٨	٤- الأشراف وأرباب السجاجيد.

١١٣	٥- التجار.
١١٧	٦- النساء.
١٢١	٧- فئات أخرى.
	الفصل الرابع
١٢٣	أوضاع الفلاح في ظل نظام الالتزام
١٢٤	تمهيد.
١٢٤	١- حقوق الفلاح على أرضه.
١٢٥	٢- الضرائب على الأراضي الزراعية في صعيد مصر:
١٢٦	الميرى.
١٣١	المضاف.
١٣٤	الفائض.
١٣٦	البرانى.
١٣٩	الكشوفية:
١٤٠	أ- الكشوفية القديمة:
١٤٠	حق الطريق.
١٤١	تذاكر جاويشية.
١٤٢	الكلف.
١٤٢	الطلب.
١٤٤	مال الجهات.
١٤٥	خدمة العسكر
١٤٥	ب- الكشوفية الجديدة:
١٤٥	رفع المظالم.
١٤٧	فردة التحرير.
١٤٨	كلف جديدة.

١٤٨	مطالب حاكم الولاية.
١٤٨	مصاريف الناية اللازمة.
١٥٠	٣- الضرائب التي أضيفت للمال الحر:
١٥١	حوالة الحوالات.
١٥١	معتاد الجسور وتوابعها.
١٥٣	عادة جاويش كاشف.
١٥٣	عادة خدام الرملة.
١٥٣	الكوركجيان.
١٥٣	ضريبة الكرا.
١٥٤	٤- ضريبة الفرط.
١٥٥	٥- العونة.
١٥٥	٦- إغارات البدو.
١٥٨	٧- الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام الالتزام.
	الفصل الخامس
١٦٢	تطور أوضاع نظام الالتزام.
١٦٣	تمهيد.
١٦٣	١- توريث الالتزام.
١٧٠	٢- الأزمات الاقتصادية وأثرها على الالتزام.
١٧٤	٣- تعاظم دور الممالك والسيطرة على الالتزام.
١٧٨	٤- كثرة إسقاط الالتزام.
١٨٢	٥- النزاع بين الملزمين.
١٨٤	٦- الحملة الفرنسية ونظام الالتزام.
١٩٠	٧- الاضطرابات السياسية بعد خروج الحملة وأثرها على الالتزام.

الفصل السادس

١٩٢	نظام الالتزام في عصر محمد علي.
١٩٣	تمهيد.
١٩٣	١- علاقة محمد علي بالملتزمين في بداية عهده.
١٩٦	٢- محمد علي والرزق الإحباسية.
١٩٨	٣- إنعام محمد علي بالالتزام على خاصته.
١٩٨	٤- علاقة الملتزم بفلاحيه في بداية عصر محمد علي.
٢٠٠	٥- علاقة محمد علي بحسين أفندي الروزنامجي.
٢٠١	٦- ضبط الالتزام في الصعيد ومدى مصداقيته.
٢٠٢	٧- رد فعل الملتزمين.
٢٠٣	٨- استمرار الضغط على الملتزمين والفلاحين.
٢٠٥	٩- إشكالية استمرار وسقوط نظام الالتزام.
٢١٥	الخاتمة.
٢١٩	الملاحق.
٢٤١	المصادر والمراجع.
٢٥٣	المحتوى.
٢٥٨	الجداول

الجدول

- ١/١ إحصاء بمقاطعات الأوقاف والخراج ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م ، ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م.
- ١/٢ إحصاء بالأموال المقررة على جرجا والأشمونين والفيوم ونسبة الموقوف ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م.
- ١/٣ إحصاء لبعض القرى التى توجد بها أرض الحطيطة.
- ٣/١ إحصاء لفئات الملتزمين العسكريين والمماليك فى فترات مختلفة.
- ٣/٢ إحصاء بحالات الإسقاط والتأجير للملتزمين العسكريين والمماليك فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ إلى ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.
- ٣/٣ إحصاء لفئات العربان الملتزمين فى ولايات الصعيد فى فترات مختلفة.
- ٣/٤ إحصاء بحالات الاسقاط والتأجير للعربان الملتزمين فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.
- ٣/٥ إحصاء بحجم مساهمة العلماء الملتزمين فى ريف الصعيد فى فترات مختلفة.
- ٣/٦ إحصاء بحالات الاسقاط والتأجير للعلماء الملتزمين فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.
- ٣/٧ إحصاء بفئات الملتزمين من الأشراف وأرباب الساجيد فى فترات مختلفة.
- ٣/٨ إحصاء بحالات الإسقاط والتأجير للملتزمين من الأشراف وأرباب الساجيد فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.
- ٣/٩ إحصاء بحالات الاسقاط والتأجير للملتزمين التجار فى الفترة من ٢٠ ربيع أول ١١٤١ - ٢٠ ربيع أول ١١٤٢هـ / ١٧٢٨ - ١٧٢٩م.
- ٣/١٠ إحصاء بالملتزمات النساء فى ريف الصعيد فى عام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م والمقاطعات التى ذكر ملتزموها والتى لم يذكر ملتزموها.
- ٤/١ إحصاء بالمال الميرى المقرر فى سنوات مختلفة على ثلاثة قرى فى ثلاث ولايات فى الصعيد بالبارة.
- ٤/٢ إحصاء بالمال الميرى المقرر على ولايات الصعيد فى سنوات مختلفة.
- ٤/٣ إحصاء بالمال الميرى الإجمالى بالكيس على كافة ولايات الصعيد.
- ٤/٤ إحصاء بمضاف ١٧٤٢م ومضاف ١٧٦٠م.
- ٤/٥ إحصاء بالفائض ونسبته للميرى فى قرى مختلفة بالصعيد.
- ٤/٦ إحصاء بالفائض مقارنة بالميرى فى بعض ولايات الصعيد ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م.
- ٤/٧ إحصاء بالبرانى مقارنة بالميرى فى عدة قرى بالصعيد ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م والبهنساوية ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م.
- ٤/٨ إحصاء بالبرانى مقارنة بالمال الميرى فى بعض ولايات الصعيد ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م.
- ٤/٩ إحصاء يوضح ضريبة رفع المظالم مقارنة بالميرى وجملة الأموال فى عدة قرى بالبهنساوية.

- ٤/١٠ إحصاء يوضح الكشوفية فى عدة قرى بالصعيد مقارنة بالمال الميرى.
- ٤/١١ إحصاء يوضح الكشوفية فى بعض ولايات الصعيد مقارنة بالميرى.
- ٥/١ إحصاء يوضح الملتزمين فى قرية عدونة بالبهنساوية فى ثلاث سنوات مختلفة.
- ٥/٢ إحصاء يوضح الملتزمين فى مال حماية بأقور وقرقارض بولاية جرجا ١١٧٤ هـ / ١٧٦٠ م.
- إحصاء يوضح حصص الملتزمين والمساحة والفائض الذى يصرف لهم من الخزينة من عام ١٨٨٨ إلى ١٩١٢ م بالملاحق (ملحق ١٣).

ملخص الرسالة باللغة العربية

التاريخ بمعناه الحديث ليس معناه الأحداث السياسية وحدها إنما أصبحت الدراسات التاريخية تهدف نحو إعطاء صورة شاملة للمجتمع من جميع نواحيه ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، من هنا كان توجيه أستاذنا الدكتور محمد عفيفي لتلاميذه في مرحلة الماجستير ، للبحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر في العصر العثماني وثناء القدر للمتحدث أن يكون أول هؤلاء التلاميذ؛ والذي وقع اختياره على " نظام الالتزام في ريف الصعيد في العصر العثماني " .

والالتزام نظام أساسه تعهد شخص ما أو عدة أشخاص بدفع الضريبة المقررة على قرية ما أو جزء من قرية؛ حيث وصل عدد الملتزمين إلى أكثر من خمسين ملتزماً في بعض القرى، ويحصل على تقسيط التزام بعد أن يرسوا عليه أو عليهم المزداد من خلال أعلى سعر يقدمه أو يقدمونه ويدفع حلواناً وبالتالي يصبح مسئولاً عن جباية المال الميرى المقرر على حصة التزامه، وفي مقابل القيام بهذا العمل يحصل على مساحة من الأرض معفاة من الضريبة تسمى الأوسية والتي تختلف مساحتها من قرية إلى أخرى.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن الالتزام كان يمثل لب النظام الاقتصادي في مصر في العصر العثماني، كما أن دراسة علمية لم تفرد لمعالجة هذا الموضوع من جميع نواحيه ، ومعظم الدراسات التي أشارت للالتزام من قريب أو بعيد كان اعتمادها على مصادر ثانوية سواء عربية أو أجنبية، والتي اعتاد أغلبها تكرار المعلومة مع اختلاف في الشكل وانتلاف في المضمون.

كما أن بداية نظام الالتزام كانت موضع خلاف بين الباحثين ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب على مجموعة تساؤلات أهمها متى طبق نظام الالتزام؟ وهل تم تطبيقه بين يوم وليلة؟ وما التشابه بين الالتزام وغيره من نظم، أوضاع حيازة الأراضي في صعيد مصر في ظل الالتزام.

فئات الملتزمين وحجم مساهمة كل فئة منها ، كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة رصد أوضاع الفلاح في ظل نظام الالتزام ، إلى جانب محاولة وضع النهاية لنظام للالتزام والتي ثبت أنها كانت مجهولة.

وتقوم هذه الدراسة على الوصل بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على اعتبار أنه يعالج موضوعاً اقتصادياً لا يمكن بتره بين يوم وليلة وكانت العادة قد جرت في معظم الدراسات التاريخية التي تعالج تاريخ مصر في العصر العثماني على الوقوف عند الاحتلال الفرنسي لمصر ١٧٩٨ - ١٨٠١ كنهاية للحقبة العثمانية، وخصوصاً ما تلاها من وصول محمد علي لحكم مصر ١٨٠٥ - ١٨٤٨، وما أحدثه من تغييرات في هيكل الاقتصاد المصري وبالتالي الالتزام مع استمراره بشكل أو بآخر وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في أن نظام الالتزام لم يطبق في مصر بين عشية وضحاها ولكن بطريقة تدريجية وهي نفس الطريقة التي اتبعتها الدولة العثمانية عندما أحلت نظام

الأمانات محل النظام الإقطاعي ، وتوصلت الدراسة إلى أن بداية إحياء الالتزام محل الأمانات منذ الربع الثاني من القرن السادس عشر وبمرور الوقت انتهت الأمانات تماماً. وأصبح الالتزام هو النظام الوحيد الذي تدار به الأراضي الزراعية في مصر ولقد استمر الوقف للأراضي الزراعية لدرجة وصلت إلى أن أكثر ما نصف مقاطعات صعيد مصر كانت موقوفة وذلك من حيث عدد المقاطعات وليس المساحة لعدم معرفتنا بالمساحة لبعض القرى لتجاهل دفاتر الترايع لذكر المساحة فيها بالفدان.

وقد أثبتت الدراسة الدور السلبي الذي لعبته إدارة القرية والتي ضيقت معه نسبة كبيرة جداً من أموال الخزينة وكان الضحية هو الفلاح الذي عانى كثيراً من فساد من أتوا بعد الملتزم في صلتهم به.

وقد أبرزت الدراسة الدور الذي لعبه الملتزمون من العسكريين والمماليك في الالتزام والذين سيطروا على أكثر من ٨٠% من الالتزام في القرن السابع عشر وارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٩٠% طوال القرن الثامن وحتى وصول الحملة الفرنسية لتحقيق هبوطاً لتصل إلى ٥٩% وذلك لحل الكثير من التزامات هذه الفئة ووضع دور الفئات الأخرى وخاصة النساء.

واتضح من الدراسة كذلك أن ضريبة الميرى المقررة على الأراضي الزراعية منذ تطبيق نظام الالتزام لم تتغير طوال العصر العثماني ولكن ظهور المضاف أدى إلى زيادة الأعباء على الفلاح المصري إلى جانب العديد من العادات والمقررات.

ورغم تعدد هذه الضرائب وعدم عدالتها في ظل نظام الالتزام تبقى حقيقة مفادها، إن الخطأ لم يكن في النظام ذاته بقدر ما كان في القائمين على النظام من الملتزمين ومساعدتهم و سطوة العسكر وما كانوا يقرضونه من مبالغ ومخارم على القرى والتي كان يتحملها الفلاح لا غيره كما وضعت الدراسة النهاية لنظام الالتزام التي ثبت أنها كانت مجهولة.



Finally the Conclusion is show of the most important results that the study has reached also the Researcher as added some selections of notes that relates to Iltezam system in the times of the studies. The Researcher in this study has depended on a lot of Roznama documents which is preserved in the National documents House in Cairo and the most important of these are Dafater Iltezam and Tkaseet Iltezam Mofrda, Dafater ElTarabcea, Tarabcea 933 Heg / 1526 AD, Dafater Trabaeaa Alamyal ElDiwania, Dafater Kasser Eliad, Fargat min Ilmoltazemin, Seglat AlRezk Alehbaasia, Seglat Eskattat AlKora and Almahkem Al-Sharia, many Arabic and Foreign Sources also the university postgraduate studies and many Arabic and Foreign References.

Gamal Kamal

A Summary of Research to get the Master Degree of Literature Specialized in Modern history Presented by the student Gamal Kamal Mahmoud Mohammed under the supervision of Prof. D. Mohammed Afifi.

The History in its Modern meaning doesn't mean the political events only but it has become historical studies aim at giving an over-all view of the society from all Sides, Policy, Economy, Sociability from this point of view we have directed to search in the Economic and Social History in Egypt during the Ottoman age.

We have decided on the Iltezam system in Rural Upper Egypt under Ottomans. This study is based on connecting the two Century the 18th and 19th century not much studies have dealt with the topic Except some like this of Dr. Petter Gran titled "the Islamic Roots Capitalism" 1760-1840. And that of Dr. Kenneth Cuno "The Pashes Peasants : Land Society and Economy in Lower Egypt", 1740-1858.

The initial study is divided into Six Chapters and a Conclusion the Researcher has dealt with the beginning of Iltezam and the similarity between it and the other systems.

The First Chapter is set up to deal with the possessing the Land in the Upper Egypt. The 2nd Chapter covering the Iltezam Administration the 3rd chapter has discussed the Classes of El-Moltazemin The 4th Chapter is a study of the farmers status during the Iltezam system. The 5th Chapter is the show of the development of the Iltezam and the Change which have taken place while the Researcher in the 6th Chapter has offered the Iltezam in Mohammed Ali's Age and what he has Changed and limiting of IlMoltazemein Roles discussing the say that it has collapsed in 1814 and Extended of its Rightness.

Cairo University
Faculty of Arts
History Department

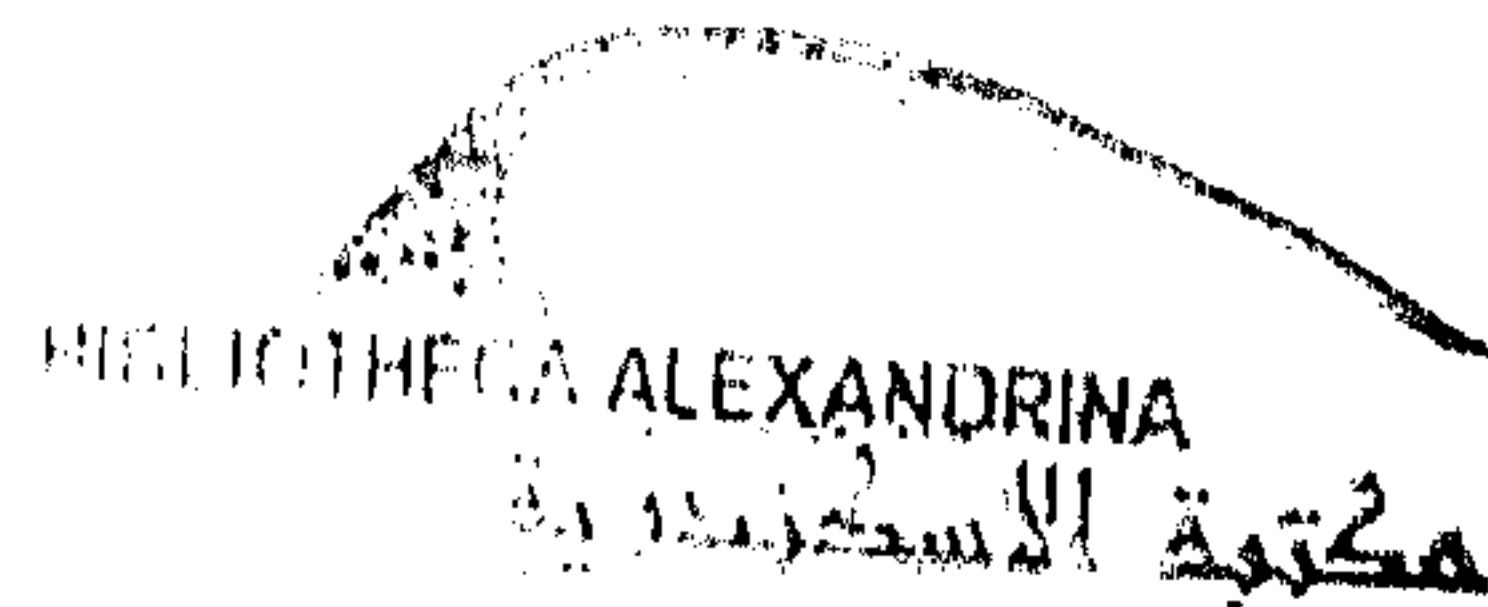
**The Iltezam System in Rural Upper Egypt
Under Ottomans**

**Research to get the Master degree of
Literature Department of History**

Presented By The Student
Gamal Kamal Mahmmoud Mohammed

Under The Supervision of Prof. D.
Mohammed Afifi
The Prof. of Modern History
Faculty of Arts University of Cairo

2001



**Cairo University
Faculty of Arts
History Department**

The Iltezam System in Rural Upper Egypt Under Ottomans

**Research to get the Master degree of
Literature Department of History**

**Presented By The Student
Gamal Kamal Mahmmoud Mohammed**

**Under The Supervision of Prof.D.
Mohammed Afifi
The prof. Of Modern History
Faculty of Arts University of Cairo**

2001